جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
التخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية

التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول

دراسة أنثروبولوجية بمدينة ورقلة

إعداد الطالبة
شهرزاد بوتي

إشراف الدكتور
د رابح رياب

الرقم	الأستاذ	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	عبد القادر خليفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
02	رابح رياب	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
03	محمد الصغير كاوجة	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
04	قويدر سيكوك	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشا
05	سومية سعال	أستاذ محاضر أ	مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط	مناقشا
06	عبد الباسط هويدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي 2019-2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
التخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية

التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول

دراسة أنثروبولوجية بمدينة ورقلة

إعداد الطالبة
شهرزاد بوتي

إشراف الدكتور
د رابح رياب

الرقم	الأستاذ	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	عبد القادر خليفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
02	رابح رياب	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
03	محمد الصغير كاوجة	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
04	قويدر سيكوك	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشا
05	سومية سعال	أستاذ محاضر أ	مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط	مناقشا
06	عبد الباسط هويدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي 2019-2020

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا الذي وفقني إلى إتمام هذه الدراسة

إلى روح المرحوم ربيع أمحمد

وبكل فخر واعتزاز أتقدم بجزيل شكري إلى الدكتور رابح رياب على تفضله بقبول مواصلة الإشراف على هذا العمل وبما خصني به من سعة صدره والذي رافقني طيلة رحلة البحث وتحمل عثراتي إلى أن وصلت الأطروحة إلى ما هي عليه

إلى الدكتور عبد القادر خليفة على دعمه.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة العمل .

إلى الوالدين حفظهما الله وأطال في عمرهم ليشهدا ثمرة جهدهما لهما كل التقدير .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي	1
أولا: إشكالية الدراسة	5-2
ثانيا: دوافع اختيار الموضوع	5
ثالثا: أهمية الدراسة	6
رابعا: أهداف الدراسة	7
خامسا: تحديد المفاهيم	13-7
سادسا: الدراسات السابقة	28-14
سابعا: صلة الدراسات السابقة بموضوع البحث وإجراءاته المختلفة	29
ثامنا: المقاربة النظرية	34-29
الفصل الثاني : مدخل إلى التربية بين الطرح السوسيولوجي والرؤية الانثروبولوجية	35
تمهيد	36
أولا: في مفهوم التربية	41-36
ثانيا: التطور التاريخي للتربية	62-42
ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للتربية	76-63
رابعا : التربية والرؤية الانثروبولوجية	86-77
الفصل الثالث : التغير الاجتماعي من الإرث السوسيولوجي إلى التوظيف الانثروبولوجي	87

فهرس المحتويات

تمهيد	88
أولا: مفهوم التغير الاجتماعي	93-88
ثانيا : مصطلحات لها علاقة بالتغير الاجتماعي	103-94
ثالثا: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي	112-104
رابعا : عوامل التغير الاجتماعي	121-113
خامسا : معوقات التغير الاجتماعي	126-122
سادسا : التوظيف الانثروبولوجي للتغير الاجتماعي	129-127
الفصل الرابع: تحولات المجتمع الجزائري	130
تمهيد:	131
أولا:التطور التاريخي للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري	143-131
ثانيا: البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري	153-144
ثالثا: خصائص المجتمع الجزائري	160-154
رابعا: مظاهر التحولات التي مست المجتمع الجزائري	186-161
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ومعالجة المعطيات	187
تمهيد	188
أولا: مجالات الدراسة	191-188
ثانيا: عينة الدراسة	193-191
ثالثا: المنهجية المتبعة وأدوات جمع البيانات	200-193
رابعا: الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات	201-200

خامسا: صعوبات الدراسة	202-201
سادسا: عرض وتحليل معطيات الدراسة	288-203
سابعا: عرض نتائج البحث الميداني	296-289
خاتمة	299-297
الملاحق	/
قائمة المراجع	/
الملخص	/

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01 يمثل البيانات الشخصية للمبحوثين الآباء	203
الجدول رقم 02 يمثل بيانات االمبحوثين للعينة الخاصة بالمدرسة	265

مقدمة

يعد البحث في التربية والتغير الاجتماعي في المجتمعات المتحولة من المواضيع المستحدثة في الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية ذلك أن الاهتمام بهذا الموضوع يتجدد دائما تاركا العديد من النقاط والتساؤلات المفتوحة.

إن البحث في موضوع التربية اليوم خصوصا عند الانثروبولوجيين يعد مزيجا بين التربية الأسرية والتربية المدرسية فالتطبيقات العلمية للانثروبولوجيا في المجال التربوي تجعل من الانثروبولوجيين يميزون بين عمليتين أساسيتين هي التربية الأسرية والتربية المدرسية الرسمية .

تناولت الدراسة المنظور الأنثروبولوجى للتربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول ولاعتبارات منهجية تم تقسيم الدراسة إلى إطارين أولهما الإطار النظري والذي احتوى على أربعة فصول نظرية ثم الإطار الثاني وهو الإطار الميداني والذي تم فيه تطبيق أدوات الدراسة على المجتمع المبحوث وتحليل المعطيات وعرض النتائج المتوصل إليها.

ففي الفصل الأول المعنون بالإطار المنهجي والمفاهيمي قمنا فيه بتحديد الإشكالية كما تطرقنا إلى دوافع اختيار الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها كما قمنا بتحديد المفاهيم كما قمنا بعرض الدراسات السابقة والتعليق عليها وتناولنا المقاربة النظرية التي تبناها البحث.

أما الفصل الثاني تم عنونته بمدخل إلى التربية بين الطرح السوسيولوجي والرؤية الانثروبولوجية وتناولنا فيه أربع نقاط أساسية ففي أولها مفهوم التربية من وجهة نظر العديد من العلماء والعلوم ثم تطرقنا إلى التطور التاريخي للتربية إذ تتبعنا هذا التطور إلى العصر الحاضر كما تعرضنا إلى المقاربات النظرية المفسرة للتربية ثم انتقلنا إلى عرض التربية من خلال رؤية أنثروبولوجية.

في الفصل الثالث والذي جاء بعنوان التغير الاجتماعي من الإرث السوسيولوجي إلى التوظيف الانثروبولوجي تطرقنا فيه إلى مفهوم التغير الاجتماعي مع عرض لأهم المصطلحات التي لها علاقة بالتغير الاجتماعي كما تم تناول النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي ثم عرض عوامل التغير الاجتماعي أعقب ذلك استعراض معوقات التغير الاجتماعي لينتهي الفصل بتناول التوظيف الانثروبولوجي للتغير الاجتماعي.

أما الفصل الرابع فخصصناه لتحولات المجتمع الجزائري وقد تناولنا فيه التطور التاريخي للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ثم عرضنا البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري كما تم تناول أهم خصائص المجتمع الجزائري وصولا إلى عرض مظاهر التحولات التي مست المجتمع الجزائري.

أما الفصل الخامس المعنون بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ومعالجة المعطيات فقد تطرقنا فيه إلى المجالات التي تمت فيها الدراسة ثم التطرق لعينة الدراسة كما تناولنا في هذا الفصل المنهجية المتبعة وأدوات جمع البيانات كما قمنا بعرض الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات والتطرق إلى صعوبات الدراسة ثم انتقلنا إلى عرض وتحليل معطيات الدراسة ليعقب ذلك عرض نتائج البحث الميداني ثم خاتمة الدراسة .

الفصل الأول: الإطـــــار المنـــهجـي والمـــفـاهـيـمي

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: أهداف الدراسة

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: الدراسات السابقة

سابعا: صلة الدراسات السابقة بموضوع البحث وإجراءاته المختلفة

ثامنا: المقاربة النظرية

الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي

أولا: إشكالية الدراسة

يعايش المجتمع الإنساني تطورات كبيرة على مستوى مختلف البنى المجتمعية والتي قد غيرت من ملامح المجتمع التقليدي لترتسم ملامح المجتمع الحديث إذ تشهد المجتمعات جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسة والاقتصادية والتي تميزت بالعمق، والتربية اليوم تنساب وتتغلغل في كل جوانب الحياة ولعل المعروف عن مهمة التربية الأساسية أنها تحافظ على الهوية الاجتماعية الثقافية للمجتمعات فارتقاء التربية ينعكس على واقع المجتمع.

لقد تميز تنظيم المجتمع الجزائري بعد الاستقلال بعدد من المكونات التي ترسم نطاق حدوده وتتمثل هذه المكونات في التمدن الكثيف والسريع وفي بروز طبقة الأجراء كشكل اقتصادي جديد وفي تعميم التعليم كأساس ثقافي وفي التفاوت الاجتماعي وهذا عن طريق بروز قوى اجتماعية مختلفة [1] .

يتعرض الفرد خلال مسيرته الحياتية للعديد من التأثيرات الاجتماعية كما انه يصطدم ويواجه الكثير من المواقف المختلفة وذلك نتيجة لتعدد وتنوع المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بالإشراف على عملية التربية والتي يتفاعل معها الفرد في محيط مجتمعه، ومن أهم المؤسسات الأكثر فاعلية في عملية التربية الأسرة كجماعة أولية ثم يأتي بعد ذلك دور المدرسة كجماعة ثانوية تزود الفرد بالخبرات اللازمة ومنه إلى المجتمع الذي يعد الفرد منتميا إليه آليا.

تعتبر الأسرة عنصرا بنائيا حقيقيا وواقعيا يحتل الصدارة في أي بناء اجتماعي فهي البيئة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتتشكل شخصيته تشكيلا فرديا واجتماعيا ويكتسب أساليب ومهارات التعامل مع الآخرين أثناء سعيه لإشباع حاجاته وتحقيق مصالحه، إلا أن الأسرة في المجتمع الجزائري تأثرت بالعوامل التي مر

[1]Mostefa Boutefnouchet, **Système Social et Changement Social en Algérie**, Office des publications universitaires, Alger, (Sans date d'édit),p23.

بها هذا الأخير فاتخذت أشكال جديدة وتأثرت بالتحول، هذا التحول مس الشكل فقط فالأسرة الجزائرية لم تنفصل عن هويتها وعاداتها وتقاليدها بل لا تزال مستقرة في أصولها وذلك في محاولة لتحقيق توازن المجتمع.

فالتربية الأسرية تراعي في مفاهيمها حاجة المجتمع المحلي وعاداته وتقاليده بالإضافة إلى فهم أفراد الأسرة لحاجاتهم النفسية والصحية والاجتماعية كما تراعي التربية الأسرية المرونة وسهولة التكيف مع التغيرات والأوضاع التي تمس حياة الأسرة والمجتمع.

تنطلق التربية الأسرية من الأسرة وتجعلها محور اهتمامها إذ لها دور هام في فهم القيم والضوابط الاجتماعية أي تكوين فرد قادر على الاندماج الفاعل مع مجتمعه [1]، وبذلك تشترك الأسرة والمدرسة في عملية إعداد الفرد للحياة.

تعد المدرسة المؤسسة التي يرتكز دورها الأساسي على التربية والتي هي عصب الضبط الاجتماعي لتحقيق أهداف محددة فهي تلتزم إلى حد كبير بمقدسات المجتمع وقيمه وتقاليده وتراثه الديني وهي إن اختارت من ثقافة المجتمع قيما تربوية فإنما يتم ذلك عن طريق معايير خلقية تقدسها الجماعة، إن التربية المدرسية تقوم أساسا بعملية التربية كوظيفة مستقلة ومن ثم تنظمها تقاليد وأهداف واضحة ومنسجمة إلى حد بعيد تقوم على أسس مستقاة من دراسة خصائص نمو الأطفال وطبيعة الإنسان وتحليل ثقافة المجتمع ولأهدافه القومية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترسم أهدافها علي الأسس العلمية وتعمل علي تحقيقها في الأجيال الجديدة لكي يستطيعوا مواجهة المستقبل.

[1] خليل نزيهة، **أساليب التربية الأسرية والعنف المدرسي**، دراسة ميدانية لبعض ثانويات مدينة بسكرة، ماجستير، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2003-2004، ص 08.

تعتبر المدرسة الجزائرية حديثة التكوين وتواجه العديد من التحديات واعتمدت على الإصلاح حتى يتم تحضير الأفراد للمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإصلاح التفكير هو المهمة الاجتماعية الأساسية بهدف تكوين مواطنين قادرين على مواجهة مشاكل عصرهم[1].

شكلت التربية ميدانا مهما من ميادين البحث الأنثروبولوجي وتوجهت أولى اهتمامات الانثروبولوجيا الثقافية نحو التربية ولأجل استيفاء الموضوع تم دراسة مجالين يكمل أحدهما الآخر هما الأسرة والمدرسة للوصول إلى دور التربية في التغير الاجتماعي في المجتمع المتحول، وذلك نظرا لتمييز الانثروبولوجيين بين التربية الأسرية والمدرسة الرسمية فالتطبيقات العلمية للأنثروبولوجيا في التربية من وجهة نظر **ستانلي ديامون** تكون بدراسة التربية الأسرية ودراسة كل ما يتعلق بمناهج التعليم والمدرسة.

إن دراسة التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول في ظل المعطيات المعاصرة يتم من خلال التركيز على ثلاث قوى أساسية انطلاقا من البنى المجتمعية هي أولا التحول في المكانة والتراتب الاجتماعي ثانيا تحول الأدوار وأخيرا منظومة القيم وما إذا للتربية دور في تغير هذه القوى .

تأسيسا على ما ذكر نطرح الإشكالية التالية :

- **ما هو دور التربية في تغير تركيبة البنى المجتمعية وتمثلاتها في المجتمع الجزائري المتحول؟ وهل هذا التحول مرده للتربية ؟**

[1]Edgar morin, **Le monde de l'éducation ,l'Université: réformons la pensée de la culture et de la formation** , paris , mensuel, N 252 , oct 1997, p 29.

ويندرج تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية نوردها كالتالي:

1- هل يمكن إرجاع التحول في المكانة والتراتب الاجتماعي للمجتمع الجزائري إلى دور التربية وتغيراتها؟

2-هل يعتبر التحول في الأدوار ووحدة المجتمع الجزائري نتاجا لانعكاسات التربية؟

3-هل أن تشكل القيم والتأثير فيها يتم نتيجة لأداء التربية في المجتمع ؟

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع

في الغالب لا يتم اختيار موضوع البحث العلمي صدفة أو اعتباطا وإنما يرجع ذلك إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية في ظل الميول البحثية الذاتية للباحث وفي ضوء اهتماماته العلمية وعلى مدى أهمية الموضوع وقلة الدراسات وعدم قدرتها على تحليل كلي لجوانب الموضوع المدروس ويمكن إدراج دوافع ومبررات اختيار موضوع الدراسة في النقاط التالية :

- التركيز حول هذا الموضوع يستجيب لقاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي والأكاديمي وهي قاعدة التخصص وتراكم المعارف والتي يحتاجها كل باحث .

- تنويع البحوث فالبحث الانثروبولوجي لا يقتصر على مظاهر الحياة البدائية بل يجب أن يهتم بالمواضيع الحديثة والتي بقيت حكرا على علم الاجتماع وعلم النفس لتوسيع آفاق هذا العلم لهذا جاءت هذه الدراسة لتوضح الموضوع من زاوية أنثروبولوجية .

- إيمانا منا بأهمية دراسة التربية وإلقاء الضوء على دورها في المجتمع الجزائري والذي هو مجال واسع للدراسة .

- معظم الدراسات التي تناولت الموضوع ركزت على دور التغير الاجتماعي في التربية وجاءت هذه الدراسة لتبرز دور التربية في التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع الجزائري.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التربية في المجتمع وانعكاساتها على البناء الاجتماعي ومجموعة التغيرات التي تحدثها بوصف أن التربية لها دور فعال في تنمية المجتمع والتأثير عليه خصوصا الأدوار المنوطة والمرتبطة بالتربية والتي تسهم على نحو كبير في تشكيل وعي مجتمعي.

– تتجسد الأهمية العلمية للدراسة في توضيح المعالم النظرية والمرجعية الخاصة بالتربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول كما جاء بكتابات العديد من علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع، ومثل هذه الدراسة تشكل إضافة نظرية ومرجعية لميدان التربية والتغير الاجتماعي من جانب انثروبولوجي، إذ تهتم هذه الدراسة بميدان الانثروبولوجيا الثقافية عموما وانثروبولوجا التربية على وجه التحديد في محاولة لفك الغموض عن هذا المجال الذي يعتبر واسعا ويتناول جانبا من مجموعة نقاط يمكن أن يتعرض لها الباحثون.

– تهتم هذه الدراسة بالتربية في جانبها الانثروبولوجي خصوصا أن البحث في انثروبولوجيا التربية يعتبر حديثا نسبيا في الجزائر لذا وجب الاهتمام بهذا الميدان الخصب وزيادة البحث فيه وزيادة الاهتمام بالتوجهات المستقبلية في حقل اثنوغرافيا التربية ودفع الباحثين إلى دراسة الموضوع من جوانب جديدة ومختلفة.

– إبراز أهمية التربية في عملية التغير الاجتماعي باعتباره مطلبا أساسيا لاستمرار أي مجتمع وكمدخل لإحداث عملية تغير داخل المجتمع الجزائري ودورها في تشكيل بنية المجتمع والتغيرات الحاصلة على الصعيد المجتمعي .

– الاهتتمام بإثراء المنطلقات النظرية والمنهجية للأنثروبولوجيا في تأطيرها للتربية وتقاطعها في ذلك مع علم الاجتماع والتأسيس لأرضية تنطلق منها الدراسات المستقبلية وتبديد الغموض الذي يكتنف الدراسات الانثربولوجية الخاصة بالتربية.

– إمكانية التعميم النسبي لنتائج هذه الدراسة على باقي المجتمع الجزائري الذي يمر بجملة من التحولات والتي تنعكس على بنية المجتمع.

رابعا: أهداف الدراسة : نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- رصد وتحليل دور التربية في المجتمع الجزائري خصوصا أنها تلعب دورا أساسيا لابد من تطويره لإحداث عملية تغير جذري .

- بيان طبيعة التربية ودورها في التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع الجزائري المتحول بصفة التربية الوسيلة التي يجدد بها المجتمع شروط وجوده والتغير الذي أضحى شرطا لاستمرار الوجود الاجتماعي .

- دراسة التربية بوصفها ملازمة للمجتمعات البشرية والتي تنتج تغيرات على جميع الأصعدة والتي تطال تغير النظم والأنساق الاجتماعية وما يترتب عليه من تغير في المكانات.

- انعكاسات التربية على تحول الأدوار وعلاقات السلطة داخل المجتمع الجزائري في ظل الخصوصية المجتمعية.

- تحديد العلاقة بين التربية والتحولات في البنى الاجتماعية ورصد دورها في تشكيل القيم في المجتمع والتأثير عليه في ظل الخصوصية الحضارية.

خامسا: تحديد المفاهيم

1- التربية :

التربية لغة : التنمية والزيادة والتطوير والتحسين، وقد جاء هذا المعنى في قول العرب ربا، يربو بمعنى زاد ونمى ومعنى النشوء والترعرع.[1]

اصطلاحا : هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضا للأفراد الذين يحملونه، فهي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد[2].

[1] عدنان أبو مصلح ، **معجم علوم الاجتماع** ، ط1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010، ص 79.

[2] عبد الله الرشدان ، **المدخل إلى التربية و التعلم** ، ط2، دار الشروق ، عمان ، 2002،ص 10.

تشير التربية في معناها الواسع إلى أي فعل أو خبرة لها أثر في صياغة عقل الفرد أو خلقه أو قدرته الجسمية، أي إعداد الإنسان لما ينبغي أن يكون عليه قصد بلوغ غاية التكيف الاجتماعي وتنمية شخصيته لأنها عبارة عن تطبيع مع الجماعة وتعايش مع الثقافة، فالتربية هي الوسيلة التي يتحقق بها البناء والاستمرار لأنها تتعلق بتعليم أفراد المجتمع كيف يتعاملون مع المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه[1] .

ويذهب **دوركايم** في كتابه التربية وعلم الاجتماع أن التربية هي شيء أو بكلمة أخرى هي واقعة، وفي الواقع فإن جميع المجتمعات تمارس عملية التربية وفقا للتقاليد والمعايير الظاهرة أو الكامنة في إطار محدد من المؤسسات وبأدوات خاصة تحت تأثير الأفكار والعواطف[2]

وفي دراستنا هذه تعرف التربية على أنها مجموعة من العمليات والسلوكات والقواعد النابعة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي يتم من خلالها التأثير على البنى المجتمعية وتشكلاتها.

2- التغير الاجتماعي

التغير في اللغة تغير الشيء عن حاله تحول وغير تعني حوّلهُ وبدلهُ كأنه جعله غير ما كان[3]، أما اصطلاحا فهو عبارة عن تتابع أو تحول يحدث في النظام والأنساق والمؤسسات الاجتماعية سواء كان ذلك في مجال البناء الاجتماعي أو الوظيفة الاجتماعية[4].

التغير الاجتماعي حقيقة وجودية فضلا عن أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية بل إنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها ونموها، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، ذلك أن التغيرات الاجتماعية التي تصيب أي مجتمع تعد نافعة وايجابية إذا ما

---

[1] محمد لبيب التجيحي ، **الأسس الاجتماعية للتربية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، د س ن ، ص 13.

[2] Emile Durkhiem; **Education et sociologie** , quadrigre,PUF, paris,1989,p 18.

[3] محمد مكرم ابن منظور ، **معجم لسان العرب** ، ج5 ، دار صادر ، بيروت ، د س ن، ص 40.

[4] عبد الحميد حسين ، **التغير الاجتماعي و التنمية السياسية** ، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، 1988. ص45.

حققت متطلبات وحاجات الأفراد في بلوغ التقدم ذلك التقدم الذي يستند إلى أساس أخلاقي وتربوي يقره المجتمع[1]، فالتغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعدلها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تماشيا مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغير تشمل كل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي[2].

ولقد أعطى **جيرث وميلز** تعريف شامل حيث اعتبر كلاهما أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة زمنية محددة [3]، في حين يذهب **فرنسيس ألين** إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة [4].

كما يرى **عبد الباسط محمد حسن** بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم[5]، وينظر **فيرنشيلد** للتغير على أنه أي تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية وقد يكون التغير تقدميا أو ثابتا أو مؤقتا مخططا أو غير مخطط موجها أو غير موجه مفيدا أو ضارا [6].

---

[1] إبراهيم حيدر، **التغير الاجتماعي و التنمية** ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1982. ص25.

[2] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979، ص ص414-415.

[3] احمد النكلاوي ، **التغير و البناء الاجتماعي** ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ،1968، ص 08.

[4] أحمد زايد، **التغير الاجتماعي** ، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة ،2000، ص18.

[5] عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي قراءات في الخدمة الاجتماعية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، دس ن، ص49.

[6] فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1993 ،ص 13.

وبناءا على هذا الأساس نعرف التغير الاجتماعي هو العملية التي يحدث خلالها مجموعة من التحولات يمكن أن تأخذ جانبا ايجابيا أو سلبيا ويعد التغير مرحلة حتمية في تطور المجتمع.

3- المجتمع الجزائري المتحول :

المجتمع هو ذلك الإطار الذي تحدده العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون في نطاقه في شكل وحدات أو جماعات[1]، فالمجتمع هو القواعد والاتجاهات العامة التي تسود في مجتمع ما تعتمد عليها الصلات بين أفراده وتنسق على أساسها العلاقات التي تربطهم ببعضهم وتربطهم بغيرهم[2].

المجتمع هو مجموعة من الأفراد والأعضاء تسود بينهم قيم الانتماء وتربط بينهم روابط وعادات وتقاليد ومصالح مشتركة، وعن مفهوم المجتمع الجزائري يعد هذا المجتمع نتاجا لتعدد الثقافات والمراحل التاريخية ما افرز تعددا في الأفكار والمذاهب والأعراق هذا التنوع والاختلاف داخل المجتمع الواحد لا يشكل عائقا ما دام المجتمع مستقرا وآمنا.

والمجتمع الجزائري المتحول هو المجتمع الذي تعرض ولا يزال يتعرض إلى التحول نتيجة مجموعة من العوامل أدت إلى انتقاله من شكل إلى شكل آخر مغاير وهذا التحول يكون مخططا أو عفويا اعتمادًا على طبيعة الظروف الموضوعية أو الذاتية التي يمر بها المجتمع .

4- البنى المجتمعية :

إن أول من حدد مفهوم البناء الاجتماعي على وجه المماثلة بين المجتمع والكائن الحي هو العالم **راد كليف براون** موضحا أن البناء الاجتماعي هو شبكة من العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين سائر وكافة الأشخاص والأفراد داخل أي المجتمع.

---

[1] سرحان منير المرسي، **في اجتماعيات التربية** ، ط3، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1981، ص217.

[2] التومي محمد، **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم** ، ط2 ، الدار التونسية للنشر و التوزيع ، تونس ، 1990 ،ص300.

فيقرر **راد كليف براون** أنه عندما يستخدم مصطلح بناء فإنه يعني نوعا ما من الترتيب المنظم للأجزاء أو المكونات وهكذا فالبناء الاجتماعي هو تنظيم الأشخاص في علاقات منضبطة ومحددة مؤسساتيا وهو شبكة مركبة من العلاقات الاجتماعية[1]، يقول **إيفانز برتشارد** أنه يعني بالبناء الاجتماعي تلك العلاقات التي تربط بين الجماعات والتي تتميز بدرجة عالية من الثبات والتركيب بمعنى أن الجماعات تدوم وتستمر في الوجود بغض النظر عن ما تحتويه من أفراد ويدخل فيها أفراد عندما يولدون ويخرج منها أفراد عندما يموتون أي أن الأفراد يتغيرون أما البناء فيبقى ويدوم[2].

فالبناء الاجتماعي هو مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة ومتسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي وتتحد بالأشخاص والجماعات وما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل وهو البناء الاجتماعي.[3]

إذا البناء الاجتماعي هو مجموعة النظم السائدة في المجتمع تضمن استمرار السلوك والعلاقات الاجتماعية والحفاظ على ما هو قائم بالفعل.

5-المكانة:

يعتبر مفهوم المكانة من المفاهيم المحورية ولقد شاع استخدامها كمرادف لمصطلح الهيبة، وبالرجوع إلى الكتابات السوسيولوجية والانثروبولوجية يلاحظ أن هناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن المكانة الاجتماعية، ترتبط المكانة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالتنقل الاجتماعي أو الحراك حيث يسود المجتمعات الحديثة نوع من التدرج الهرمي للمكانة توزع على أساسه امتيازات الثروة والقوة والتقدير أو الاعتبار بحيث تزداد كل هذه الامتيازات كلما ارتفعنا في سلم التدرج الهرمي.

---

[1] دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، تر: احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت،1981، ص135.

[2] محمد صفوح اخرس، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، جامعة دمشق،1984، ص 91.

[3] عبد الباسط عبد المعطي والهواري عادل مختار، **في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص103.

فهي الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة أو الجماعة القرابية في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين، وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوك بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بين أشخاص لهم مكانات مختلفة[1] .

المكانة الاجتماعية هي الوضع والموقع الذي يشغله الفرد داخل النسق الاجتماعي ويمكن إحراز هذه المكانة عن طريق التعليم أو المهنة أو من خلال العائلة والنسب أو العمر.

6-التراتب الاجتماعي

التراتب الاجتماعي هو وصف التمايز الاجتماعي الناتج عن عدم المساواة في المجتمع والذي لا يقوم فقط على الأصول الاقتصادية أو ما يمتلكه الشخص أو الجماعة من أشياء تسهم في تميزه عن الجماعات الأخرى من حيث المستوى المعيشي وإنما يقوم على اعتبارات أخرى مثل الجنس والعمر، يتحدث علماء الاجتماع عن التراتب الاجتماعي لوصف حالات اللامساواة التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمعات البشرية[2].

بهذا يكون الحديث عن التراتب الاجتماعي بتقسيم المجتمع إلى شرائح تحتل فيه القمة الفئات التي تتمتع بامتيازات وتقع الفئات أو الشرائح الضعيفة في قاع الهرم وهذا ينعكس على الأسرة والتي يمكن أن يكون فيها تمايز في المكانة وحالات لامساواة بين الافراد .

7-الأدوار

ويشير لفظ الدور الاجتماعي إلى مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد[3]، أي حد أدنى من نمط سلوكي متوقع ومطلوب من أي إنسان يشغل هذا الدور أو ذاك داخل الجماعة هذا

[1] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008،ص 406.

[2] انتوني غدنز، **علم الاجتماع** ، تر: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005، ص 345.

[3] فاروق العادلي وسعد جمعة، **الانثروبولوجيا مدخل اجتماعي و ثقافي**، بل برينيت للطباعة والتصوير، القاهرة،2000، ص 283.

وتتسم الأدوار الموروثة بأنها تحددها العوامل البيولوجية أي ترتبط بالصفات الشخصية للفرد وتحكمها العاطفة فضلا عن أنها تهتم بالتجانس والتماسك حال الأدوار السائدة في الجماعات الأولية مثل الأسرة والجماعات القرابية عموما وجماعة الجيرة والرفاق[1].

إذا الدور هو مجموعة الأنشطة والسلوكات المتوقعة والتي تحدد دور الفرد داخل الجماعة ويشارك من خلاله في الحياة المشتركة مما يترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات.

8- القيم

يعرفها **رالف لينتون** أنها أي شيء يكون موضعا لأي اهتمام وهي بهذا المدلول تشمل الاهتمام الثقافي غير أن ميدان الاهتمام الثقافي ينحصر في الأشياء التي تشترك الناس في الاهتمام بها، فمهما تعددت أو اشتدت صلة أي فرد بشيء معين فإن ذلك الشيء لا يصبح موضع اهتمام ثقافي طالما أن هذه الصلة تقتصر كليا على فرد واحد، وضع **برونسلاف مالينوفيسكي** للقيم دورا مهما في تصوره للبناء الاجتماعي ويأتي هذا الدور من أن القيمة هي التي تعطي المعنى للضرورات أو الحاجات البيولوجية للإنسان، ذلك أن للإنسان ضرورات أساسية مثل الكائنات الحيوانية غير انه يتميز عن تلك الكائنات بالقيم، وهي دوافع وبواعث تتلاءم في إشباعها مع الخصائص والحتميات الثقافية التي توارثها المجتمع[2].

بناءا على ذلك نعرف القيم على أنها مجموعة المعايير التي ارتضاها المجتمع وتعمل على توجيه سلوك الأفراد في المواقف المختلفة.

[1] محمد سعيد فرح، **البناء الاجتماعي و الشخصية** ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1998، ص34.

[2] الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي و انعكاساته على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016-2017، ص 109.

سادسا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع سنة2006 إعداد الباحث طاهر بوشلوش هدفت الدراسة التعرف على التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري ولقد انطلق الباحث في دراسته من الأسئلة التالية :

- ما طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال الفترة 1967-1999 ؟

- ما هي التأثيرات التي أحدثتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على النسق القيمي في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة؟

- ما هي القيم السائدة في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة؟ وما هي القيم المستحدثة؟

- هل تتباين القيم لدى الشباب الجامعي بتباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئة الجغرافية؟

- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القيم والاتجاهات بين الطلبة والطالبات؟

الفرضيات

- هناك تأثيرات وانعكاسات سلبيه على النسق القيمي في المجتمع والناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال فتره زمنيه تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن.

- إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الأسرية وتتحدد هذه التغيرات في تغير بعض القيم وأهمها قيم الطاعة المطلقة للوالدين قيم التنشئة الاجتماعية قيم الاختيار للزواج قيم الإنجاب قيم معامله الأبناء والمشاركة في القرار والاتجاه نحو الاستقلال عن المسكن العائلي بعد الزواج.

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم التعليمية لدى أفراد المجتمع وتتحدد هذه التغيرات في تغير النظرة تجاه التعليم وبخاصة التعليم الجامعي والميل الأكثر نحو التعليم الذي يؤهل إلى المهن الحرة وتغيرت النظرة تجاه تعليم الفتاة وزاد الاهتمام بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وبخاصة الأجنبية منها.

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الاقتصادية لدى أفراد المجتمع وتتحدد هذه التغيرات في تغير بعض القيم الاقتصادية من أهمها اتجاه الأفراد نحو الاهتمام أكثر بالعائد المادي والسعي وراء الكسب السريع بشتى الطرق وتغير المعايير تجاه تقييم الأشخاص وما زال الشباب ولا سيما الجامعي يتجه نحو العمل المكتبي أكثر من الاتجاه نحو العمل اليدوي.

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الدينية وتتحدد هذه التغيرات في اتجاه الشباب بصفه عامة والجامعي منه بصفه خاصة نحو الإقبال على تأدية الفروض الدينية كما زاد وعيه بأهمية الدين ودوره في سعادة الإنسان واتجه اهتمامه أكثر نحو الإقبال على الثقافة الدينية.

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية ستؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم السياسية لدى أفراد المجتمع وتتحدد هذه التغيرات القيمية في تغير نظرة الشباب الجامعي تجاه المشاركة السياسية كالإقبال على التصويت في الانتخابات والانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنظمات الطلابية والإقبال على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لا سيما الأجنبية منها.

– توجد فروقات ذات دلاله إحصائية في القيم بين الطلبة والطالبات من حيث الأهمية والترتيب.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج الكمي التحليلي، وتماشيا مع طبيعة الموضوع اقتضى البحث استخدام العينة العشوائية الطبقية، وتم استخدام آداتي المقابلة والاستبيان وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

-وجود تغيرات في النسق القيمي لدى الأسرة الجزائرية وتتحدد تلك التغيرات التي أفصحت عن نفسها في بعض القضايا والمواقف المتعلقة بالأسرة والمتمثلة أساسا في تبني الشباب الجامعي بعض القيم الايجابية الجديدة التي تختلف عن القيم التقليدية التي كانت سائدة لدى الأسرة الجزائرية من قبل.

- الأسرة في نظر الشباب الجامعي الجزائري ما زالت تمثل المؤسسة التي يعتمد عليها ولا زالت ملاذهم ومرجعيتهم الهامة وبذلك فإن الأغلبية لا توافق على التحرر الكامل من سلطه الوالدين.

- التعليم بصفة عامه والجامعي بصفة خاصة ما يزال يتصدر قائمة اهتمامات وتطلعات الشباب مستقبلا فقد أدركت الأسرة الجزائرية بمختلف فئاتها وطبقاتها أهميه البعد التعليمي وقيامه في المجتمع كما أن هناك ميل قوي لدى شباب الجامعي من كلا الجنسين نحو تفضيل القنوات الفضائية الأجنبية على الوطنية وهذا نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع.

- يعطي الشباب الجامعي أهميه اكبر للعمل عند الدولة في حين نجد البعض الآخر يتجه نحو العمل الحر أو الخاص كإستراتجية يهدف من ورائها أساسا لمواجهه حدة البطالة والتطلع لإشباع حاجاته ورغباته ومن ثم تحقيق طموحاته المستقبلية ويعتبر هذا مظهرا من مظاهر التغير في النسق القيمي لدى الشباب بصفة عامة حيث هذا التغير يكون نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية التي حددت خلال العشرية الأخيرة.

- اغلب الطلبة والطالبات محافظون على القيم الدينية والروحية إذ ينبغي العمل على ترسيخ القيم الروحية والوطنية لدى شبابنا والعمل على التوفيق بين متطلبات العصر والقيم الثقافية والاجتماعية التي تعتبر أساسية لاستقرار المجتمع وتماسكه وتقدمه إذ هناك شباب قد يعانون من مشكله التوفيق بين متطلبات الحياة العصرية والتعاليم الدينية ومن ثمة قد يدخلون في صراع قيمي.

- المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للطلبة والطالبات يؤثر بشكل واضح على مواقف واتجاهات الشباب الجامعي فالمشاركة السياسية للمرأة تعد مؤشرا هاما من مؤشرات التغير الاجتماعي ومن هذا المنطلق

فإن قضايا المرأة ظلت تحتل أهميه كبيرة في المجتمع إلا أن هناك عزوف لدى الشباب الجامعي على المشاركة السياسية منها الظروف السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع الأمر الذي جعل الوضع السياسي يعاني من بعض الاضطرابات البنائية إضافة إلى غياب المنبهات السياسية ويرتبط هذا بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية والتهميش السياسي للشباب وتحذير الأسر لأبنائها من الاقتراب من أي نشاط له صفة سياسية خوفا من التعرض للأذى ونقص مصداقية المرشحين فهم يقدمون وعودا للناخبين وبمجرد نجاحهم يختفون.

الدراسة الثانية العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع سنة 2006 إعداد الباحث درواش رابح هدفت الدراسة إلى الاهتمام بالتغير الاجتماعي هذا الموضوع لا ينفصل عن دراسة أثاره على الأبنية والأنساق والنظم الاجتماعية مما دفع الكثير من الباحثين الاجتماعيين لدراسة مدى تأثر العائلة كنظام من هذه الأنظمة الاجتماعية بمظاهر التغير الاجتماعي وعوامله ولقد انطلق الباحث في دراسته من الأسئلة التالية :

– هل بالإمكان قبول أطروحة وجود علاقة ارتباطيه بين شكل التنمية الذي تنتهجه الجزائر والذي قوامه التصنيع والتعليم والتمدن، وظهور شكل عائلي جديد وفق نمط معين من الحياة والتفكير تكون بمثابة آليات تكيف بنائية ووظيفية مع متطلبات مجتمع متغير؟

– هل تأخذ الآليات الجديدة في علاقاتها مع العائلة الممتدة شكل القطيعة مفروضة أو إرادية مع القديم أم أن هذه الآليات تأخذ شكل توفيقي غاياتها تحقيق الطموحات السابقة الذكر بالاعتماد على ما يوفره النموذج القديم من مزايا كالتضامن المادي والمعنوي تكون بمثابة سند ظرفي لها في مرحلتها الانتقالية؟

الفرضيات

– يتجه التغير العام للعائلة الجزائرية نحو السيطرة التدريجية للعائلة الزواجية بشكل يتوافق مع مستويات التنمية المنجزة صناعيا وتعليميا وعمرانيا.

– يتم اتجاه العائلة الزواجية نحو تحقيق قفزة في العصرنة بدون تدمير كلي للنسق الاجتماعي للبنية العائلية التاريخية وبتوظيف آليات تكيف سوسيوثقافية تتميز بترك هامش تدخل للعائلات الممتدة يأخذ في الغالب طابعا تشريفيا أكثر منه عمليا في المسائل المتعلقة بتأسيس العائلة الزواجية من خلال تسييرها وشكل تضامنها.

– يتحدد موقع الأسرة الجزائرية الحالية ضمن الخط العام لتطور العائلة من الشكل التقليدي(الموسع) العائلة الممتدة (إلى الشكل الضيق) الأسرة النواتية حسب درجة تأثرها بعوامل التغير الاجتماعي المختلفة كالتصنيع والتعليم والهجرة.

– تتخذ العائلة أثناء عملية التحول شكلا أبويا يتجه أكثر فأكثر نحو تجسيد وترسيخ النموذج النواتي من خلال الاستناد على مستوى البناء والوظيفة والعلاقات على مجموعة من الآليات تسمح لها بالتكيف والتوافق المستمر مع متطلبات أشكال التغير الاجتماعي.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي أما تقنية البحث التي فرضها الميدان وهي الحوار والاستجواب كامتداد وإسقاط تطبيقي للمنهج الكمي ودعمت هذه الدراسة بتقنية المقابلات المحدودة زمنيًا باعتبارها تسمح ببناء جداول ارتباطيه بسيطة أو مركبة قابلة لتكوين خطاب سوسيولوجي يقدم تأويلا وتفسيرًا للأسباب والنتائج مع إمكانية التنبؤ .

أما عن تقنية البحث التي فرضها الميدان على الباحث هي الحوار كامتداد تطبيقي للمنهج الكمي وتم دعم هذه التقنية بالمقابلات إضافة إلى استخدام الاستبيان وتم الاعتماد على عينة الكرة الثلجية وبالرجوع إلى المناهج استخدم الباحث المنهج السببي مدعما بالمنهج المقارن وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

– العائلة الجزائرية من حيث ظاهرة تعدد الزوجات قد تعرضت إلى التغير نحو الاتجاه إلى التراجع فالعائلة الجزائرية تحتفظ بالشكل الأبوي مع الميل نحو الشكل النواتي أو الزواجي وهي تحاول الاقتراب من هذا النموذج الأخير دون رسم قطيعة مع الشكل التقليدي.

– اللجوء إلى الزواج الخارجي في حدود الحي وأماكن العمل كبديل عن القرابة المفقودة مكانيًا لإعادة التهيكل ضمن علاقة قرابية اجتماعية عن طريق المصاهرة.

– المجتمع الجزائري مجتمع عائلي حيث أن العائلة تشكل نواة التنظيم الاجتماعي والنشاطات الاقتصادية في المجتمع فبناء مسكن أو شرائه هو من أجل تكوين عائلة والسعي للرزق هو من أجل الإنفاق على العائلة وهكذا تشكل العائلة محور العلاقات الاجتماعية .

– العائلة الجزائرية تتميز بكونها أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات وأنها هرمية فلا يزال التمييز فيها قائما إلى حد بعيد رغم حصول تحولات هامة على أساس الجنس والعمر والتنشئة السلطوية، ونلاحظ أن الإنسان في هذه العائلة عضوًا أكثر منه فردًا مستقلا وهوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها.

– الميل نحو انتشار الأسرة النواتية لا يعني حملها لنفس الصفات في المجتمع الغربي فالروابط والالتزامات والتوقعات بين الأقارب لم تتلاشى بل لا زالت راسخة وهي بذلك ليست منعزلة بل هي على صلة دائمة بهم تحتمي بهم متى دعت الضرورة إلى ذلك .

الدراسة الثالثة بعنوان منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016-2017 للباحث نصر الدين بهتون في علم الاجتماع العائلي تهدف الدراسة الكشف عن طبيعة الأثر الذي تمارسه منظومة القيم في المجتمع الجزائري على الأسرة من حيث بناءها ووظائفها وتحديد تأثير القيم ذات الطابع المادي في المجتمع الجزائري على البناء الأسري ووظائفه انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

-كيف تؤثر منظومة القيم المحافظة والمحركة في المجتمع الجزائري على البناء الأسري ووظائفه ؟

والأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر القيم المحافظة في المجتمع الجزائري على البناء الأسري؟
- كيف تؤثر القيم المحركة في المجتمع الجزائري على وظائف الأسرة؟

- كيف تؤثر القيم ذات الطابع المادي في المجتمع الجزائري على البناء الأسري ووظائفه؟

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وعلى العينة الاحتمالية المساحية وتم استخدام الملاحظة واستمارة الاستبيان والوثائق والسجلات ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– إن منظومة القيم بالنسبة للوظيفية تمثل هي الأخرى بناء ووظيفة يتحدان وفق ما يتحقق من تلامس بينها وبين الأنساق الأخرى منها الأسرة.

– إن خاصية الاتفاق القيمي تمثل أحد أهم العناصر الديناميكية وهذا ما يوفر لنا فهما متطورا حول الحياة الأسرية.

– إن الأسرة هي علاقات داخلية لا يمكن أن ندرك طبيعتها إلا من خلال فهم العلاقات التي تربط الأسرة بالأنساق الاجتماعية الأخرى ومنها نسق القيم.

– إن البناء الأسري هو أولا وقبل كل شيء تحديد قيمي قبل أن يكون تفصيل لأدوار ومكانات وتوقعات.

– إن وظائف الأسرة هي متصلة بالأساس بمشكلات وظيفية محددة هذه الأخيرة تتحكم فيها قيم ووظيفة تحتاج إلى دعم وثبات.

الدراسة الرابعة التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990–2000 دراسة انثروبولوجية أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع سنة 2009-2010 إعداد الباحث مختار منصوري هدفت الدراسة إلى معرفة معطيات التحول وشكله واتجاهه بما يسمح ويساعد على معرفة النتائج وانعكاساتها على القيم الاجتماعية والثقافية والاطلاع على تبعات التحول في نشاط الفرد والجماعة، وتفسير أسباب تغير سلوك المجتمع في التعامل مع القضايا المختلفة، كما تساهم الدراسة في توضيح مسار تحول المجتمع الجزائري اجتماعيا وثقافيا إضافة إلى أهمية المرحلة والظروف والأحداث التي تعاقبت تأثيراتها على المجتمع الجزائري، ولقد انطلق الباحث في دراسته من الأسئلة التالية:

– هل التحولات الاجتماعية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري بين سنة 1990-2000 كانت طبيعية؟

– هل التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة هي امتداد لنمو وتطور طبيعي في الحياة الاجتماعية والثقافية؟ أم ترجع إلى ظروف ومؤثرات طارئة؟

الفرضيات

– التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بين 1990-2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي وعادي والذي يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر التحول.

– التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن التحولات الإقليمية والقومية والدولية، التي ساهمت في إيجاد بدائل متنوعة في التعامل مع الأزمة، وكان المجتمع بكل مكوناته هو المنتج والمنفذ لبرامج التحول والتغير بكافة أشكاله.

– إن وسائل التحول والفاعلين الاجتماعيين الذين ساهموا فيه ومكانه وزمانه هي دلائل قوية على أن التحول الثقافي والاجتماعي كان طبيعيا، نجم عن ضرورة تغير الأوضاع وفرضته متطلبات الفترة التي مرت بها البلاد.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي وعن وسائل جمع البيانات تم استخدام الاستمارة بالمقابلة وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

الفترة المدروسة مثلت انفجارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا في الجزائر ورغم أن التحول لم يتم في ظروف طبيعية لنمو المجتمع والإنتاج الثقافي والنشاط الاجتماعي حيث مثلت الظروف الاستثنائية والخاصة بالمرحلة من مختلف الجوانب إطارا محددا لشكل التحول ووتيرته ونتائجه إذ ظهرت في ظروف قياسية أنماط جديدة من الثقافة التي نجمت بدورها عن تحول مفاجئ في السياسة الوطنية والاقتصاد والبناء الاجتماعي وأفرزت الظروف العامة تنوعا ثقافيا من حيث اللباس والسلوك والممارسات ونمط التفكير والاتجاه الثقافي والذي يترجم بدوره التنوع في التركيب الاجتماعي والسياسي وأصبح من السهل استنباط الانتماء والاتجاه والثقافة التي يتشبع بها

المواطن من خلال لباسه أو هيئته وكلامه أو طبيعة الفكر الذي يحمله أو من خلال طرائق إحياء الحفلات والولائم والمناسبات، لقد أرست الأزمة بين1990 و2000 ثقافة العنف والانتقام والقتل والتدمير والاستبداد بالرأي وإنكار الآخر، كما ظهرت ثقافة الانعزال والتمييز والتطرف كنتائج لانسداد الأوضاع وحمل كل طرف في الأزمة كل نتائجها السلبية إلى الطرف الآخر والحلول والانفراج لا يتم إلا بالتخلص من وجود الخصم ومثلت تلك الثقافة أرضية لظهور ثقافة التسامح والحوار والعفو فيما بعد، حيث لم تجدي سياسة المواجهة والاستئصال نفعا بل زادت من تكاليف الخروج من الأزمة بشريا وماديا وكان الحل الوحيد والناجح في حل عقدها هو التحول نحو منطق الحوار وتغليب الحكمة وطي صفحات العنف والمواجهة، ثم العمل على ترميم وإصلاح مخلفات الصراعات ثم إشراك المجتمع في عمليات البناء والتنمية بعيدا عن أي وجه من أوجه الصراع والمواجهة.

الدراسة الخامسة المعنونة ب صراع القيم الثقافية في التربية الأسرية دراسة سوسيولوجية لعلاقات الشباب بأوليائهم في إطار الثقافتين التقليدية والعصرية أطروحة دكتوراه في علم اجتماع إعداد الباحثة فتيحة حراث هدفت الدراسة إلى الكشف عن المزج الثقافي ما بين التقليدي والعصري وعرض أساليب تربية الآباء للأبناء وإذا ما كانت عبارة عن تلقين قيم تقليدية وقيم عصرية متناقضة وإذا كان هذا النموذج التربوي العصري هو السائد ضمن المجتمع والكشف عن النماذج التربوية أخرى، ولقد انطلقت الباحثة في دراستها من التساؤلات التالية:

– هل الآباء واعون بالتركيبة الثقافية للمجتمع الذي يهيئون أبنائهم للاندماج وفقه وبالتناقض الذي يميزها ؟ وإلى أي مدى يصل وعيهم ؟ فإذا كانوا واعين أي القيم هي أكثر تفضيلا ؟ إذا كانوا من المحافظين على القيم التقليدية ما هي أهم القيم التي يحرصون على إيصالها للأبناء والإبقاء عليها؟ و إذا كانوا من المتأثرين بالثقافة العصرية فأي القيم يفضلونها ويؤكدون عليها ؟

– إذا كانوا يمزجون بين التقليدي والعصري أي القيم يختارون من كلتا الثقافتين ولماذا ؟ وهل يتوصلون إلى تجنب التناقض باختيارهم أم يعيشون التناقض دون وعي منهم؟ أي تأثير ثقافي له الأثر الأعمق في تشكيل نماذج التربية ؟

– إلى أي مدى يصل تأثير الثقافة العصرية على الأبناء؟ وما تأثير الثقافة التقليدية ؟ وما تأثير التناقض بينهما؟ وهل يستمر التأثير؟ هل تتوافق تصورات الأبناء لواقعهم وطموحاتهم لمستقبلهم مع تصورات وطموحات الأولياء أم تتصادم؟ إن كانت تتفق فإلى أي مدى يصل الاتفاق ومن أي ناحية؟ وإن كانت تتعارض فما أوجه التعارض؟

الفرضيات

– يهيئ الآباء أبنائهم للاندماج ضمن مجتمعهم بإعطائهم تربية تتم طبقا لقيم تقليدية وأخرى عصرية متناقضة ويتم ذالك دون وعي منهم بالتناقض.

– يحدث التناقض ما بين الثقافتين وعدم اتفاق ما بين الأبناء والأولياء فيما يتعلق بالطموحات والتصورات المستقبلية للأبناء نتيجة محاولة تحرر هذه الفئة من بعض القيم التقليدية وسرعان ما يتم تجاوزه باتخاذ استراتجيات معينة.

– يميل الأولياء والأبناء من الجنسين إلى إحداث تعديلات ضمن نماذج التربية تأثرا بالتغير الاجتماعي وتعتبر تلك التعديلات تعزيزا للتناقض ما بين الثقافتين.

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على العديد من المناهج التي اقتضتها دراستها منها المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي وتم تبني عينة احتمالية وبالضبط العينة العشوائية لأن طبيعة البحث وبالأخص مجتمع البحث المتمثل في الأسر يفرض ذلك وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

إن تفوق الثقافة العصرية لا يعني أن أسر المبحوثين بدأت بالتحول للثقافة التي تشهدها المجتمعات الغربية فالثقافة العصرية تتأقلم وقيم الثقافة التقليدية فلم تبقي القيم التقليدية مثلما كانت عليه ولا القيم العصرية مثلما جاءت وإنما إعادة امتلاك هذه الثقافة أدت إلى إعادة تبلور القيمة أو الممارسة حسب الوسط الثقافي الموجود كالاحتفال بأعياد الميلاد الذي يتم فقط بين أعضاء الأسرة إذا تم استدعاء الأصدقاء يتجنب الاختلاط وكذلك العلاقات العاطفية التي يقبلها الشاب لنفسه ويحرمها على أخته إلى غير ذلك من الأمثلة، فتغير التربية حسب القيم العصرية ينطبق مع فئة الذكور الذين يتمتعون بأكثر حرية واستقلالية بينما الإناث فالتعامل معهن مع انه ذو ملامح عصرية يتخلله الكثير من تأثيرات القيم التقليدية.

الانتقال النسبي لمرحلة التغير عبر التربية الأسرية إلى تقدم نحو الإقبال على الثقافة العصرية لكن نشير إلى أن ذلك التقدم يعد بطيئا فرغم أن الشباب أثبتوا بأنهم أكثر معاصرة أثبتوا أيضا من جهة أخرى اقتناعهم بمحافظتهم على بعض القيم التقليدية وكذلك الدينية أكثر من أوليائهم كونها معبرة على الاعتقاد والهوية والانتماء الشيء الذي ينبئ بوتيرة سير بطيئة نحو العصرنة التي تخضع قيمها لانتقاء حسب الاقتناع التقليدي أو الديني ويبدو أن هذه المرحلة الانتقالية الطويلة عرفت استقرارا لدى المبحوثين بهذا الشكل أي التمسك بالثقافتين معا.

الدراسة السادسة المعنونة ب مقومات التربية الحديثة في الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية على عينة اسر بمدينة بسكرة أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية سنة 2013-2014 إعداد الباحثة حنان مالكي تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر التغير الذي مس وظائف الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة على أساليب التربية فيها، وذلك من خلال الوقوف على أهم أساليب التربية الممارسة في الأسرة الجزائرية ومحاولة الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة الجزائرية المعاصرة بدأ من وظيفة الإنجاب والوظيفة التربوية والتعليمية وصولا إلى الوظيفة الاقتصادية ولقد انطلقت الباحثة في دراستها من الأسئلة التالية :

السؤال الرئيسي: ما هو أثر التغّير في وظائف الأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية؟

وانبثق عن التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية جاءت كالآتي:

- هل يؤثر تغّير الوظيفة الإنجابية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية؟
- هل يؤثر تغّير الوظيفة التربوية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية؟
- هل يؤثر تغّير الوظيفة التعليمية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية؟
- هل يؤثر تغّير الوظيفة الاقتصادية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية؟

الفرضيات

- يؤثر التغّير في الوظيفة الإنجابية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية.
- يؤثر التغّير في الوظيفة التربوية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية .
- يؤثر التغّير في الوظيفة التعليمية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية.
- يؤثر التغّير في الوظيفة الاقتصادية للأسرة الجزائرية على أساليب التربية الأسرية.

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي وتماشيا مع طبيعة الموضوع اقتضى البحث استخدام العينة العشوائية البسيطة وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

-إن الإقدام على الزواج والإنجاب في المجتمع الجزائري لم يعد هدفا يسعى لتحقيقه كل الشباب وهذا راجع لجملة التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري والتي كانت نتيجة لمختلف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

-إن خروج المرأة للعمل يؤثر في الوظيفة الإنجابية للأسرة الجزائرية فعمل المرأة خارج البيت يرتبط ارتباطا عكسيا مع عدد الأبناء.

- إن تنظيم النسل هو أنجع وسيلة للتقليل من عدد أفراد الأسرة بصورة تجعل الوالدين يهتمان بأبنائهما ويتمكنان من تقسيم الرعاية والحنان والمتابعة على جميع أبنائهما دون تفريق أو تفريط.

– هناك ارتباط عكسي قوي بين درجة التعليم وكثرة إنجاب الأطفال وهذا راجع لزيادة الوعي العلمي عند الزوجين مما يجعلهم يقارنان بين مواردهم وحاجات أبنائهم المتنامية بالرغم من اتجاه الأبوين في الأسرة الجزائرية اليوم إلى التقليل من الأبناء إلا أنهما لا يؤيدان فكرة كون الأبناء عبء اقتصادي يجب تفاديه.

– أدى خروج الزوجة للعمل إلى إحداث تغير في السلطة الأبوية لتصبح المرأة مشاركة فيها كما أن استقلالها الاقتصادي اكسبها مكانة غير التي تحظى بها الزوجة الماكثة بالبيت خاصة عبر مشاركتها في ميزانية الأسرة ودخلها.

– يسمح المسكن المستقل للأبناء بعد الزواج بالحرية الكافية في تسيير الميزانية وتربية الأبناء حسب ما يرغب الأبوين وتفادي الدخول في علاقات التنافس والصراع مع الآباء والإخوة والأخوات فالتغير الذي مس الوظيفة التربوية أفرز ابتعاد الأبوين المعاصرين اليوم عن إتباع نفس الأساليب التي تربوا عليها سابقا من قبل آبائهم كونها لا تتلاءم والتغيرات الراهنة وتبنيهم أساليب تربوية مبنية على الحوار والثقة المتبادلة هذا دون إغفال سلامة البيئة الأسرية فالجو العاطفي السليم للأسرة يؤكد سلامة الأسلوب التربوي الذي يتبعه الأبوين.

– إن تغير وظيفة التعليم وانتقالها من الأسرة إلى المدرسة لا يعني فقدانها تماما إذ لا تزال الأسرة تشرف على واجبات أبنائها المنزلية فالتغير في الوظيفة التعليمية أفرز ارتفاعا في المستوى التعليمي للوالدين والذي يؤثر بالإيجاب على أساليب التربية الأسرية.

– لقد تغيرت الوظيفة الاقتصادية للأسرة الجزائرية الحديثة وتحولت من وحدة إنتاجية إلى وحدة إقامة للمستهلكين فقط كما أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى نشوء طبقات اجتماعية مختلفة وكل طبقة ولها ميزانيتها الثقافية وأساليبها التربوية الخاصة بها.

الدراسة السابعة المعنونة ب البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية دراسة ميدانية لأسر جزائرية بمدينة مروانة أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل سنة 2016-2017 إعداد الباحث محي الدين قنفود هدفت الدراسة إلى الكشف عن التغير الحاصل في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية بالنظر إلى التحولات العميقة التي شيدها المجتمع في الفترة الأخيرة خصوصا في المجالين الاقتصادي والسياسي ولقد انطلق الباحث في دراسته من الأسئلة التالية :

التساؤل الرئيسي: – هل التحول في البناء والوظائف الأسرية تابع تماما للتحولات التي تطرأ على باقي الأنظمة الاجتماعية(الاقتصادية والسياسية) ؟

التساؤلات الفرعية:

–هل التحول الذي يحصل بين البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية يحدث بصورة متناسبة أم متفاوتة ؟ وما إذا كانت تلك التحولات تتسم في تفاوتها أو تناسبها بنفس السرعة التي تحدث بها في النظامين الاقتصادي والسياسي ؟

– هل تحدث هذه التحولات في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة بصورة أسرع أم بصورة أبطأ ؟ أم أنه لا توجد أصلا أي علاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري والبناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية؟

– هل أن علاقة الترابط التي بدت وكأنها بديهية بين استقلالية العوامل الاقتصادية والسياسية وتابعية البناء والوظائف الاجتماعية الأسرية إما" كسبب أو كحتم " هي في الواقع الأسري الجزائري لا تحدث إلا ضمن الحدود المسموح بها ضمن القانون الكوني عموما والاجتماعي خصوصا ؟

الفرضيات

– تشهد الأسرة الجزائرية الراهنة تحولات طفيفة في بنيتها مقارنة بقوة التغيرات الاقتصادية والسياسية.

– تغيرت بعض وظائف الأسرة الجزائرية الراهنة بواقع طبيعة مسايرتها لقوة التحولات الاقتصادية والسياسية.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على العديد من المناهج التي اقتضتها دراسته منها المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم اختيار التمثيل العشوائي الطبقي للمعاينة وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

–تتميز الأسر الجزائرية بالاستقرار الظاهري بنسبة كبيرة جدا وأن الزواجات القرابية الداخلية في اضمحلال مقابل تعريفات أخرى يصنعها العالم الحداثي بوسائله وبكثافة تنشيطه للعلاقات الثنائية سواء في مجال العمل أو الدراسة.

– هناك توجه بتحول هيكلي للعائلة الجزائرية حيث يصبح النقاش في معظم العائلات أمرا طبيعيا ومحببا وتتعاظم مسؤولية المرأة إلى درجة التصرف بالمطلق، إن القرارات العائلية مازلت أبوية ذكورية إذ مازال الأب ينفرد بالقرار بصورة فعلية وهو متماشي مع بطء التحول الأسري.

– إن ديمقراطية العائلة الجزائرية وإن كانت ممارسة داخل جدرانها فإنها في الغالب تخضع لمزاجية ذكورية تقبل بها جميع الأطراف دون خدش أو رفض في صورة زوجة مهيئة لقبول دكتاتورية الذكر ولمجتمع مشجع لهذا النمط رمزيا وعرفيا.

– استمرار الطابع الذكوري المزاجي للسلطة داخل الأسرة بل بطابع احتكاري مركزي في صورة الزوج الذكر الأب ويتدعم ذلك كلما كان متحكما في ميزانية البيت ولا يفقد من مركزه إلا بما يفقده بمشاركة أعضاء الأسرة في ميزانية البيت.

– إن وضعية المرأة الجزائرية بمؤشرات التعليم والمهنة وبتقلدها لمناصب عليا قد حسنت بلا شك وضعها الاجتماعي خارج الأسرة لكنها وبنفس المؤشرات خلقت وضع مختلف لكنه غير محسن داخل الأسرة يثير لدى الرجل شكوك وإحياء لعقلية الماضي في رموزه الذكورية والتسلطية.

سابعا: صلة الدراسات السابقة بموضوع البحث وإجراءاته المختلفة

تشترك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن موضوعها المشترك يكون التربية أو التغير الاجتماعي أو المجتمعات المتحولة بينما لا نجد دراسة منهم تجمع بين المتغيرات جميعا واستفدنا من هذه الدراسات في الجانب النظري والتي استطعنا عن طريقها توجيه دراستنا في اتجاه نظري معين كما أن هذه الدراسات تبنت مناهج مختلفة عن المناهج التي تبنتها دراستنا فكانت معظم الدراسات وصفية تحليلية بينما دراستنا تبنت منهج تكاملي سوسيولوجي انثروبولوجي، كما أن هذه الدراسات اعتمدت على أدوات جمع بيانات أهمها الاستمارة وإن كانت هناك مقابلات فهي تحلل كميا بينما دراستنا اعتمدت على التحليل الكيفي للبيانات وتحليل خطابات المبحوثين إضافة إلى اعتمادنا على إخباريين وهذا يعتبر جديدا على مستوى هذه الدراسة والتي لم يسبق للدراسات السابقة استخدامها، كما اعتمد الباحثون على تقنية الاستمارة ذات الأسئلة المغلقة بينما هذه الدراسة اعتمدت المقابلة المتعمقة، كما أن هذه الدراسة تناولت التربية من ناحية انثروبولوجية وهذا كان الإضافة التي تميزت بها دراستنا، إضافة إلى أن دراستنا تناولت موضوع المجتمع الجزائري المتحول بتتبعه منذ بداية تكوينه إلى الوقت الحالي والتحولات التي مر بها وتم دراسة دور التربية في هذه التغيرات والتحولات التي مست المجتمع وهذا الموضوع لم يتم التطرق له في الدراسات السابقة إذ توقفت الدراسات السابقة عند السنوات 1999-2000 رغم أنها تعتبر جديدة بهذا جاءت دراستنا في محاولة لدراسة التحولات الاجتماعية في السنوات الاخيرة.

ثامنا: المقاربة النظرية

1-الاتجاه البنائي الوظيفي في التربية :بالرجوع إلى أدبيات علم الاجتماع وخاصة النظريات الكبرى يتبين لنا أن علماء اجتماع التربية وعلماء التربية أيضا استعاروا الكثير من المفاهيم من البنيوية الوظيفية، هذه الأخيرة

ترتكز كثيرا على النظرية البيولوجية (المماثلة العضوية) حيث شبهوا المجتمع في بنائه ووظائفه بالكائن البشري وطبقوا نظريتهم في مجال التربية .

حيث أن التربية مكونة من مجموعة أجزاء (أنساق) تختلف فيما بينها ويؤدي كل واحد منها وظائف معينة والعمل على تهيئة الفرد للاندماج في المجتمع والتكامل في تنشئة الفرد وتعليمه وأن أي خلل في هذه الوظائف يؤثر على التربية ككل، وهذا ما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه وخاصة **إميل دوركايم** حيث يرى أن التربية جزء من النظام الاجتماعي الكلي يتفاعل مع النظم والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما أكد **دوركايم** على أهمية التنشئة الاجتماعية باعتبارها العملية الأساسية التي تتم من خلالها عملية تكوين الضمير الجمعي لدى أفراد المجتمع من خلال استبطانهم لثقافة المجتمع وأن هذه الثقافة السائدة تؤدي إلى تحقيق الشعور بالانتماء للمجتمع وتعمل على الضبط الاجتماعي لسلوكيات الأفراد ويرى **دوركايم** أيضا أن دور التربية هو إعداد الفرد للحياة في مجتمعه لكي يصبح عنصرا فاعلا من خلال مفهوم النسق الذي طرحه **بارسونز** يرى هذا الأخير أن الأفراد كجزء من النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم اجتماعيا عن طريق مؤسسات التربية والتي تسعى إلى إعدادهم لممارسة الأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم.[1]

ترتكز النظرية الوظيفية كما تظهر عند روادها أمثال **مالينوفسكي وراد كليف براون**، على العلاقة بين الكل وأجزائه حيث أن كل جزء في النسق يلعب دور في أداء وظيفة الوحدة الكلية فلا يمكن دراسة الظاهرة دون معرفة وظيفة أجزائها المبدأ الأساسي للاتجاه الوظيفي الأنثربولوجي يهتم بدراسة ما يسمى ديناميات الثقافة أي كيف تعمل الأجزاء المختلفة التي تكوِّن في مجموعها ثقافة ما، فالثقافة هي عبارة عن كيان كلي وظيفي متكامل يلبي حاجات إنسانية وعلى الباحث الانثربولوجي أن يبحث في الوظائف التي تؤديها النظم المختلفة داخل الثقافة الواحدة وبين الوظائف التي تقوم بها السمات الثقافية ويدرس الصلة بين هذه

[1] علي السيد محمد الشخبيني: **علم اجتماع التربية المعاصر تطوره، منهجيته، تكافؤ الفرص التعليمية**. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002، ص 54.

السمات بعضها ببعض وكيف تقوم كل منها بوظائفها، ربط **مالينوفسكي** الثقافة بالاحتياجات الإنسانية واعتبرها كيان وظيفي متكامل يماثل الكائن الحي حيث يرى **مالينوفسكي** أنه لا يمكن فهم دور أو وظيفة أي عضو من أعضائه إلا في ضوء علاقته بباقي الأعضاء.

ركز علماء الأنثروبولوجيا الوظيفيون على دراسة الطرق التي تتوظف بها مختلف النظم الثقافية في تماسك البناء الاجتماعي وبما أن النظام الاجتماعي كبنية للعلاقات والوظائف والتبادلات العملية بين الفرد وعناصر المجتمع في نسق منظم وهادف يعتبر **راد كليف براون** أن وظيفة أي ظاهرة من الظواهر أو أي عنصر من عناصر السلوك الاجتماعي هو الدور الذي تؤديه هذه الظاهرة في الحياة الاجتماعية تفسيرها لا يهتم بالجزئي أو بالشيء الخاص وإنما يهتم بالأحداث التي يتكرر وقوعها.

تميز الاتجاه الوظيفي بنزول الباحثين إلى الميدان خارج حدود مكتباتهم وركام الوثائق والكتب والمخطوطات وبالتالي ركز على دراسة الثقافات كل على حدا في واقعها وزمانها الحالي، فالوظيفية إذا ليست دراسة متزامنة وإنما آنية وهذا ما تتميز به دراستنا التي تبحث في التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول إذ أنها ترتكز على فكرة البناءات والأنساق الاجتماعية والعلاقات بين النظم الاجتماعية كالأسرة والمدرسة.

2- نظرية التناقل الثقافي: التناقل هو البعد الحي للتواصل بصفته العامة وهو ما تقوم على صيرورته استمرارية الحياة الاجتماعية لقد عمد العديد من الانثروبولوجيين الأمريكيين من ذوي التوجه الثقافي إلى دمج الثقافة بالإرث الاجتماعي وانطلقوا من ذلك نحو التركيز على العلاقة بين الثقافة والشخصية مثلما فعلوا عند الحديث

عن أشكال تعليم أنماط السلوك المتناقلة اجتماعياً، ولو افترضنا أن الثقافة هي ما يهمنا هنا وهي ما يمكن تعلمه من خلال التواصل فإن كل شأن ثقافي يمكن أن يكون مادة للتناقل[1].

ويذهب **ايكه هولتنكراس** إلى القصد بالتناقل الثقافي أو نقل المواد الثقافية هو انتقالها من فترة زمنية ابعد إلى فترة زمنية أخرى تليها في الوقت أو من مكان إلى آخر أو من جماعة اجتماعية إلى أخرى[2] وعادة ما تتم هذه العملية بالتفاعل الاجتماعي، حيث يكتسب الإنسان ويتعلم من ثقافته الشعور وطريقة التفكير وأيضا المعايير والضوابط الاجتماعية التي تضعها الثقافة فنعرف ما هو صحيح وما هو خطأ بالنسبة لتلك الثقافة ويتعلم الإنسان كذلك من خلال التفاعلات الاجتماعية ما هو جميل وما هو ممل[3].

تعد عملية نقل التراث الثقافي والاجتماعي الوسيلة التي يتم من خلالها عملية التطبيع الثقافي والتي هي عملية ثقافية يتم خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية وتشكيله ليتمثل معايير مجتمعه[4]، إن عملية التطبيع الثقافي هي ما يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد في ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يقوم بتعليمه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد(الأطفال) من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات، كما أن عملية التناقل للتراث الثقافي من جيل إلى جيل يكون ضمن عملية التناقل الثقافي حيث يعد احد الوظائف

---

[1] بيار بوينت وميشال ايزار،**معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا**، تر: مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006،ص401.

[2] ايكة هولتنكراس، **قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور** ، تر: محمد الجوهري وحسن الشامي ،دار المعارف ،مصر، 1972، ص 353.

[3] احمد أبو هلال، **مقدمة الى الانثروبولوجيا االتربوية**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان،1979 ،ص 164.

[4] علي اسعد وطفه وعبد الله المجيدل، **علم الاجتماع التربوي والمدرسي**، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،2008، ص 164.

التربوية الرسمية منها وغير الرسمية، وأن اكتساب الخبرة المتزايدة يعد أساسا لنمو الأنظمة الاجتماعية وتعديلها وتطويرها للاستفادة منها في عملية النقل للجيل الجديد إن استمرار الثقافة وتقدمها يتوقف على المحافظة على الميراث الثقافي ويتم ذلك من خلال نقلها إلى الجيل الجديد وتزويده بالخبرات والمهارات الإنسانية المتراكمة عن طريق المدرسة وبهذا تعد المدرسة قناة من قنوات النقل الثقافي[1].

3-نظرية النقل المعرفي : تتجسد عملية النقل المعرفي بالأنماط الثقافية المعرفية والتي تعكس طبيعة النشاط المعرفي وما يتضمنه من عمليات وهي الوظائف الخاصة بالفهم والتفاعل مع العالم المحيط [2] لذا تعد المدرسة منظمة رسمية غرضها الأساسي هو النقل المعرفي والتربية النظامية الممنهجة[3] وكذلك تقوم المدرسة بتقديم معارف منظمة متكاملة إلى حد ما متسلسلة منطقيا وتعتمد على مبدأ التتابع التدريجي في عرض المعلومات[4]، وكذا تقوم المعرفة المدرسية على مبدأ التفاعل بين المعلم والتلاميذ وبين التلاميذ والتلاميذ أنفسهم في مرحلة بدأ الاهتمام بجوهر العملية التربوية لتحقيق التفاعل ونقل المعارف عبر عناصر عملية الاتصال المعروفة والمجسدة بمرسل ورسالة ووسيلة وبيئة هذه العملية التي يتم عبرها انتقال المعارف (الرسالة) المجسدة في المعرفة المنقولة من

[1] فوزية الحاج علي البدري، **التربية بين الأصالة والمعاصرة مفاهيمها:أهدافها فلسفتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 118

[2] كافية رمضان وفيولا الببلاوي، **ثقافة الطفل**، كلية التربية، جامعة الكويت، 1984، ص 420.

[3] فوزية الحاج علي البدري، مرجع سابق، ص 112.

[4] علي اسعد وطفه وعبد الله المجيدل، مرجع سابق، ص 230.

المعلم إلى المتعلم لنقل محتوى معرفي أو الوصول إليه بهدف تحسين عملية التعليم والتعلم[1]، يعد النمط التعليمي الذي يتم من خلاله عملية نقل المعارف مجموعة إجراءات منظمة توجه عملية تنفيذ الأنشطة التعليمية وتقوم هذه الإجراءات على مجموعة من المسلمات المقبولة والمبادئ التي تحكم العلاقات القائمة والمتفاعلة التي يتم فيها عملية النقل المعرفي ومجموعة من الفرضيات التي على المعلم دائما أن يعمل على التحقق منها وذلك بغية تأمين نقل المعلومات أو المعارف المراد إيصالها إلى التلميذ بأبسط الصور وأكثرها فعالية[2].

[1] ماجدة السيد عبيد، **الوسائل التعليمية في التربية الخاصة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 24.

[2] توفيق احمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، **المناهج التربوية الحديثة**، دار المسيرة، عمان،2014، ص 94

الفصل الثاني:مدخل إلى التربية بين الطرح السوسيولوجي والرؤية الانثروبولوجية

تمهيد

أولا: في مفهوم التربية

ثانيا: التطور التاريخي للتربية

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للتربية

رابعا : التربية والرؤية الانثروبولوجية

الفصل الثاني : مدخل إلى التربية بين الطرح السوسيولوجي والرؤية الانثروبولوجية

تمهيد:

تكتسي التربية أهمية خاصة لأنها تعنى بالإنسان الذي هو نواة المجتمع وهذا يقتضي أن يُعد هذا الإنسان لأجل أداء وظائفه في المجتمع، ويرى العديد من المختصين أن التربية تسعى إلى تنشئة الأفراد لمواجهة متطلبات جديدة وتحقيق تنمية في مختلف المجالات والوصول إلى بناء وترسيخ مجتمع موحد يعتز بقيمه وتراثه وتاريخه، انطلاقا مما سبق سنقوم في هذا الفصل باستعراض مفصل لمفهوم التربية وصولا إلى تطور التربية عبر العصور وأهم النظريات المفسرة لها وكذلك نظرة على الطرح الانثروبولوجي للتربية.

أولا: في مفهوم التربية

تتعدد الآراء حول مفهوم التربية ومرجع ذلك يكمن في الاختلاف حول موضوعها وأيضا فهم الطبيعة الإنسانية والذي يعود في المقام الأول إلى الاختلاف في الفلسفات أو البيئات الثقافية التي تتمايز وتتباين بتباين القوى والعوامل المؤثرة من فلسفية وثقافية واجتماعية ودينية وبذلك اختلف المربون والمفكرون والعلماء في معنى التربية نظرا لاتساع مدلوله.

فالتربية تشتق من فعل ربا وربا الشيء يعني أنه نمى وزاد ويقال ربى تربية وتربى الولد بمعنى نشأ ونمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية وهكذا فإن المعنى اللغوي يجمع ما بين التنشئة والتقوية والتهذيب[1]، تشير التربية في معناها الواسع إلى أي فعل أو خبرة لها أثر في صياغة عقل الفرد أو خلقه أو قدرته الجسمية، أي إعداد الإنسان لما ينبغي أن يكون عليه قصد بلوغ غاية التكيف الاجتماعي وتنمية الشخصية لأنها عبارة عن تطبيع مع الجماعة وتعايش مع الثقافة، كما تعتبر أيضا عملية تعليم وتعلم لأنماط متوقعة من السلوك الاجتماعي ومادتها هي الأفراد دون غيرهم من الكائنات الحية الأخرى أو الجمادات .[2]

[1] صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2004، ص 18.

[2] السيد عبد القادر شريف، **التربية الاجتماعية والدينية في رياض الأطفال**، دار الميسرة، القاهرة، 2007، ص30.

التربية هي ذلك العمل المتناسق الذي يهدف إلى نقل المعرفة وإلى تنمية القدرات وتدريب وتحسين الأداء الإنساني في كافة المجالات وخلال حياة الإنسان كلها.[1]

فالتربية هي الوسيلة التي يتحقق بها البناء والاستمرار لأنها تتعلق بتعليم أفراد المجتمع كيف يتعاملون مع المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه.[2]

تعني التربية غرس المهارات والمعلومات من خلال مؤسسات معينة لهذا الغرض كالمدارس مثلا وبهذا تصبح مرادفة لعملية التعليم[3]، كما هي إبلاغ الشيء إلى كماله بصورة تدريجية، وتعني أيضا التدريب والتنشئة كما تستخدم كلمة التربية كمرادف لكلمة التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى إكساب الطفل السلوك الاجتماعي المقبول في المجتمع وتحقيق التكيف والاندماج الاجتماعي والأسرة إحدى الوسائط الهامة لإقرار الضبط الاجتماعي .[4]

التربية هي عملية تضم الأفعال والتأثيرات المختلفة التي تستهدف نمو الفرد في جميع جوانب شخصيته تسير به نحو كمال وظائفه عن طريق التكيف مع ما يحيط به ومن حيث ما تحتاجه هذه الوظائف من أنماط سلوك وقدرات .

يقول **بياجيه** أن نربي يعني تكييف الطفل مع الوسط الاجتماعي للراشد أي تحويل المكونات النفسية والبيولوجية للفرد وفق مجمل الحقائق المشتركة التي يعطيها الوعي الاجتماعي قيمة ما، وعليه فإن العلاقة بالتربية يحكمها معطيان وهو سيرورة نمو الفرد من جهة والقيم الاجتماعية والثقافية والخلقية التي على المربي إيصالها لهذا الفرد من جهة أخرى[5].

---

[1] محمد جلوب الفرحان، **الخطاب الفلسفي التربوي الغربي**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1999، ص 26.

[2] محمد لبيب التجيحي، **الأسس الاجتماعية للتربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د س ن، ص 13.

[3] محمد منير مرسي، **أصول التربية**، عالم الكتب، القاهرة،2001، ص 18.

[4] ستيفن كولي، **العادات السبع للأسر الأكثر فعالية**، مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، 2005، ص39 .

[5] عثمان آيت مهدي، **المعجم التربوي**، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، 2009، ص ص 47-48.

ويذهب **دوركايم** في كتابه التربية وعلم الاجتماع أن التربية هي شيء أو بكلمة أخرى هي واقعة، وفي الواقع فإن جميع المجتمعات تمارس عملية التربية وفقا للتقاليد والمعايير الظاهرة أو الكامنة في إطار محدد من المؤسسات وبأدوات خاصة تحت تأثير الأفكار والعواطف.[1]

في معجم العلوم الاجتماعية تعرف التربية بأنها تنشئة اجتماعية للفرد فكريا وخلقيا وتنمية القدرات الإدراكية والعقلية داخل العديد من مؤسسات التربية [2] فالتربية في هذا التعريف تركز على التنشئة الاجتماعية وعلى تنمية القدرات العقلية والفكرية للفرد وذلك في إطار منظم ومهيكل ويتجسد ذلك في المؤسسات التربوية كالأسرة والمدرسة.

إضافة إلى ذلك نجد أن كلمة التربية قد استخدمت في اللغة لأغراض التهذيب الأخلاقي بمعنى تنشئة الأطفال وفق القواعد الموضوعة في المجتمع التي تتماشى مع العادات والأعراف والقيم التي تزكيها الثقافة السائدة[3]، يرى بعض الفلاسفة والباحثين في الشأن التربوي أن التربية لا تعدو أن تكون مجرد تقديم الفرص للنمو الطبيعي[4] فيرى **أفلاطون** أن التربية هي أن تضفي على الجسم والنفس كل جمال وكمال ممكن لهما[5] أما **أرسطو** فقد عرف التربية بأنها ترقية جميع أوجه الكمال التي يمكن ترقيتها في الفرد وإعداد العقل لكسب العمل.[6]

تناول **أفلاطون** التربية بإسهاب في كتاباته خاصة كتابه الجمهورية فالتربية عنده هي الأساس الذي يسعى من خلاله لقيام مدينته الفاضل، فيعرفها بقوله التربية هي إعطاء الجسم والنفس كل جمال وكمال ممكن

---

[1] Emile Durkhiem;Opcit,p 18

[2] احمد زكي صالح، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص 377.

[3] سامي سلطي عريف، **مدخل الى التربية**، دار الفكر للطباعة و التوزيع، 2000، ص12 .

[4] برتراند راسل، **التربية والنظام الاجتماعي**، تر: سمير عبده، مكتبة الحياة، لبنان، 1978، ص42.

[5] عبد السلام الجعافرة و آخرون، **مدخل الى علم التربية**، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 21.

[6] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية و المجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مؤسسة شباب الجامعه، القاهرة، 2010، ص04.

فأفلاطون يعتبر التربية عملية ترويض عقلي، كما يعرفها بأنها تدريب الفطرة الأولى للطفل على الفضيلة من خلال إكسابه العادات المناسبة وهو يرى أن الاتجاه الذي سارت فيه التربية منذ البداية يحدد مستقبل حياة الفرد.[1]

يعرف **جون ديوي** التربية بأنها عملية مستمرة لإعادة بناء الخبرة بهدف توسيع وتعميق مضمونها الاجتماعي[2] يرى **ديوي** أن الحياة في أصل طبيعتها تسعى إلى دوام وجودها عن طريق التجدد المستمر فهي إذا عملية التجدد بذاتها وهذا النقل للتراث الثقافي الإنساني من جيل لآخر يظهر العملية على أنها عملية تجدد تستطيع الحياة بواسطتها المحافظة على دوامها، فالتربية هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقاءه وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضا للأفراد الذين يحملونه، فالتربية هي عملية نمو وليس لها غاية إلا المزيد من النمو إنها الحياة نفسها بنموها وتجددها و**ديوي** يؤمن بأن تكوين الذات لا يتم إلا عن طريق حل المشكلات وأنه لا خير في شيء لا يُكون خبرة عند الطفل.[3]

يقدم لنا **لالاند** في موسوعته الفلسفية مفهوم التربية بمعنييها العام والخاص ففي المعنى الأول يشير إلى أنها تقوم على تطوير وظيفة أو عدة وظائف تطويرا تدريجيا عن طريق التجربة والتدريب وتظهر من عمل الفرد ذاته فهي بهذا عملية متجددة، أما المعنى الخاص فيتمثل في عمليات إجرائية يتم بها تدريب الأفراد عن طريق إبراز ميولاتهم وتشجيعهم على حمل عادات مجتمعهم، كما تعني تهذيب الحواس لدى الفرد في تقبل الإدراكات الحسية الجديدة لتنتظم مع باقي الظواهر النفسية لكل فرد.[4]

---

[1] لطيفة حسن الكندري و بدر محمد ملك، **اصول التربية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2005، ص36.

[2] محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 20.

[3] اوبير رونيه، **التربية العامة**، تر: عبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، 1991، ص 24.

[4] اندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ، تر: خليل أحمد خليل، المجلد الاول، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص322.

بهذا المعنى تنطلق التربية من العام إلى الخاص أي من المجتمع إلى الفرد وتتجه نحو تهذيب الفرد وتنمية وظائفه الحسية والعقلية والنفسية، وحتى تؤدي وظيفتها على أكمل وجه تعتمد على التمرين فتربية الولد مثلا تتطلب ترويض ملكاته وتهذيب سلوكاته ليصبح صالحا في المجتمع فهي بهذا المعنى ظاهرة اجتماعية تخضع لما تخضع له الظواهر الأخرى في تطورها[1] وهي ليست حكرا على المؤسسات التعليمية كالمدارس بل تشمل جهود المربي من أعمال ومهن تمارس في الشارع وفي السجون وفي المؤسسات الاجتماعية وتخص الأطفال والمراهقين وكل طبقات المجتمع بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة.[2]

فالتربية ليست شيئا يقحم على الأطفال والشباب إقحاما قسريا من الخارج وإنما هي نمو القدرات الفطرية الكائنة في بنى الإنسان عند الميلاد[3]، فالتربية وعاء وأساليب وإجراءات ينقل بها تراث الأمة من الأجداد إلى الأحفاد ومن الآباء إلى الأبناء وبواسطتها تتطور الحضارة عن طريق العلوم المتفجرة والمعارف المتزايدة على نسق ينسجم مع نظرة الأمة ورسالتها في الحياة[4].

يقول **جون ستيوارت ميل** أن التربية هي كل ما نفعله من أجل أنفسنا وكل ما يفعله الآخرون من أجلنا حتى يكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا وهو يشير هنا إلى ثلاث نقاط:

- ما يفعله الآخرين من أجلنا في سبيل رعايتنا وتقريبنا من كمالنا.
- جهدنا في تربية أنفسنا ذلك الجهد الذي تكون غايته متفقة مع غاية الآخرين في إيصالنا إلى كمالنا.
- أن غاية هذا الجهد هي إيصال الإنسان إلى كماله الإنساني.[5]

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973، ص 266.

[2] Champy Phillipe, et Christian Etevé, **Dictionnaire encyclopédique de L'éducation et de la formation**,Edition Nathan,1994, p253.

[3] رالف.ن.وين، **قاموس جون ديوي**، تر: محمد على العربان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1964، ص55.

[4] إسحاق الفرحان، **التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة**، دار الفرقان، عمان، 1983، ص ص13-14.

[5] عبد الله الرشدان، **علم اجتماع التربية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2008، ص25.

أما **مارغريت ميد** فترى أن التربية هي العملية الثقافية والطريقة التي يصبح بها الوليد الإنساني الجديد عضوا كاملا في مجتمع إنساني معين، يرى **بستالوتزي** أن التربية الحقة تشبه الشجرة التي غرست على مقربة من مياه جارية والإنسان يشبه هذه الشجرة .[1]

فالتربية هي عملية النمو لجميع قوى الإنسان وملكاته والمربي كما يُعتقد ليس هو الذي يغرس قوى جديدة في الإنسان بل تكمن مهمته في إزالة القوى الخارجية التي توقف النمو الطبيعي لدى الفرد، وتنظر الفلسفة البرغماتية السائدة في هذا العصر إلى التربية على أنها هي التي تعد الطفل للحياة المتغيرة المتكاملة.[2]

تسعى التربية جادة إلى إدماج الفرد في المجتمع تكيفا وتأقلما وتصالحا وتغييرا كما تسعى إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يعني تكوين أفراد قادرين على الاستقلال الفكري والأخلاقي ويحترمون هذا الاستقلال لدى الآخرين وذلك طبقا لقاعدة التعامل بالمثل التي تجعل هذا الاستقلال مشروعا بالنسبة إليهم.[3]

التربية كما حددتها المجموعة الفرنسية للتربية الحديثة يجب أن تساير الحياة الحاضرة وأن يكون هدفها المستقبل الذي سيعيشه أطفال اليوم وأن تشارك في تحديد وخلق الإنسان ومجتمع الغد.[4]

فالتربية ظاهرة اجتماعية إنسانية وهي لا تتم في فراغ دون وجود أفراد أو مجتمع إذ لا وجود للتربية إلا بوجود المجتمع فالتربية في كل أحوالها لا تهتم بالفرد منعزلا عن المجتمع بل تهتم بالفرد والمجتمع معا .

---

[1] احمد محمد الطب، **اصول التربية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، د س ن، ص ص20-21.

[2] عبد السلام الجعافرة و آخرون، مرجع سابق، ص 23.

[3] جان بياجيه، **التوجهات الجديدة للتربية**، تر: محمد الحبيب بلكوش، دار توبقال للنشر، المغرب، 1998، ص52.

[4] مجيدل عبد الله، **التربية المدنية دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية**، مجلة الفكر السياسي، سوريا، 2006، ص 06.

ثانيا: التطور التاريخي للتربية

تحظى التربية باهتمام كبير كونها المرتكز الأساسي للحفاظ على قيم الأصالة وفي بناء مستقبل يحقق استثمارا أمثل لمعطيات الحاضر من خلال تجسيد تطلعات الفرد والمجتمع في إطار مشروع حضاري متكامل، إذا كان الهدف الأساسي للتربية هو ذلك المشروع الحضاري فإنه يستند بالضرورة إلى عملية التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل من جهة والتفاعل مع معطيات المجتمعات البشرية على اختلاف نماذجها زمنيا ومكانيا من جهة أخرى.

1- التربية لدى الأقوام البدائية

يقصد بالمجتمعات البدائية هي تلك المجتمعات التي عاشت منذ خمسة أو ستة ألاف سنة قبل اختراع الكتابة وقبل أن تصبح للتربية مدارسها ومؤسساتها الخاصة بها، امتازت التربية في المجتمعات البدائية بالبساطة والتلقائية والعفوية مثلها في ذلك مثل الحياة العامة التي كانت تحياها تلك المجتمعات البدائية في فجر الحضارة الإنسانية، هذه المجتمعات البدائية وإن تباينت في كثير من الأمور فإنها تتشابه في كثير من المميزات العامة التي من شأنها أن تلقي الضوء على طبيعة التربية وعلى أهدافها في تلك المجتمعات ومن بين تلك المميزات العامة نسبة الحياة إلى الجماد أثناء تفسيرهم للبيئة المحيطة بهم، فكان الإنسان البدائي يعتقد أن وراء كل قوة مادية قوة أخرى غير مادية هي القوة الروحية ومن هذه الميزات أيضا بساطة الحياة البدائية وقلة مطالبها ولما كانت عملية التربية في تلك المجتمعات لا تختلف عن عملية الحياة فأهدافها كانت من أهداف الحياة نفسها[1].

حيث يرى **توماس هوبز** في كتابه اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة أنه قبل وجود المجتمع كان الإنسان يعيش في حالة الطبيعة ونظرا لأنانيته وغياب معيار الخير والشر اتسمت حياة الإنسان بالحذر الشديد وبحرب الجميع ضد الجميع وكان الفرد معزولا وفقيرا عنيفا وعمره قصير ثم ابرم الناس اتفاقا

[1] رمزي احمد عبد الحي ، **تطور الفكر التربوي عبر التاريخ** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2009، ص11.

يسلم بمقتضاه كل فرد حريته مقابل ضمان سلامة حياته[1]، فهدف التربية الوحيد في المجتمعات البدائية هي أن يقلد الناشئ عادات مجتمعه وطراز حياته فتكوين الناشئة في تلك المجتمعات تكوين غريزي آلي يقتصر على إعدادهم إعدادا يمكنهم من إشباع حاجاتهم المادية، فالطفل يتدرب شيئا فشيئا على مختلف الأعمال التي تمارسها القبيلة مثل أعمال الخدمة المنزلية وصناعة الأدوات الضرورية وحياكة الأقمشة المختلفة والتمرس بالصيد ورعي الماشية والقيام بأعمال الزراعة وهذه المهمات التي يتدرب عليها الناشئ تستلزم دون شك قدرا من التربية الفكرية والخلقية [2].

كان الانسجام هو هدف التربية البدائية والذي هو ضرورة لأن الخوف من الخطر جمع الشعوب المتوحشة لتكون عائلات وقبائل ونشأ عن هذه التجمعات أقدم مشاكل الحياة الاجتماعية وهي قضيه الانسجام مع الجماعة فكان تكييف الفرد والجماعة العنصر الأساسي في تربيه الشعوب المتوحشة، فالفرد يجب أن ينسجم مع الجماعة من أجل سلامته وسلامة الجماعة معا وكانت التربية البدائية تؤكد مصلحة الجماعة أولا وليس مصلحة الفرد وحقوقه[3]،كما تتم التربية البدائية على مراحل وتتخذ أشكالا وصورا عديدة فهناك الطقوس التي تلي الولادة مباشرة لدمج الفرد في جماعته فالوليد يبقى خلال السنوات الأولى من عمره في كنف النساء وفي معظم الحالات هذا الكنف لا يحقق له الاندماج في مجتمعه فلا بد له من طقوس جديدة تحدث غالبا في طور البلوغ حتى يستطيع تحقيق ذلك الاندماج وإحداث تغيير شامل لدى الناشئ[4].

والتربية البدائية لا تميل إلى القسوة إلا فيما يتعلق بالطقوس والتي عادة تكون في سن البلوغ لتحقق له الاندماج ويتم إعداد هذه الطقوس لفترة طويلة ومراقبة دقيقة يقوم بها شيوخ القبيلة وهم الذين يتولون في نهاية الأمر

---

[1] رشيد ميموني ، **البعد الاجتماعي في القرآن**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2009، ص161.

[2] عبد الدايم عبد الله، **التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين**، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص15.

[3] فريد جبرائيل نجار، **تطور الفكر التربوي**، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت، 1980،ص 31.

[4] عبد الله الزاهي الرشدان، **تاريخ التربية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002، ص49

الحفاظ على المعتقدات والطقوس التقليدية، وهذه الطقوس تجعل الخاضعين لها يتلقون تجارب قاسية وأليمة وكثيرا ما يتم إجبارهم وإكراههم على الخضوع والصمت والصوم وكثيرا ما يطلب إليهم أن يتلقوا تعاليم تنقل إليهم تقاليد مرعبة ومخيفة[1]، كانت التربية تفرض مميزات الجماعة وعاداتها على الجميع وكان هدفها تثبيت العادات القائمة أما الاختيار فلم يكن له وجود والقاعدة المعمول بها هي المحافظة على الوضع القائم[2].

يمكن صياغة مفهوم عام للتربية البدائية أنها مساعدة الطفل على تمثل وتقمص ومحاكاة خبرة وطقوس الآباء والتدرب التلقائي غير المنظم لاكتساب الوسائل واستعمالها لإشباع الحاجات في نطاق الغرائز وحفظ النوع[3].

تميزت التربية في المجتمعات البدائية ببساطة مطالبها وبساطة وسائلها التي لا تعدوا فوق إشباع حاجات الجسم واكتساب الأمن فالتربية لم تكن نظامية بمعنى آخر هي تربية غير مقصودة وكانت تقوم على أسلوب المحاكاة والتقليد فتراكمت هذه المعارف البدائية لتصبح تربية يورثها السابقون للاحقين من الأبناء كي يبقى النظام القبلي الاجتماعي سائدا يحفظ حق الفرد ويحدد دوره داخل الجماعة.

2- التربية في المجتمعات الشرقية القديمة

2-1التربية الصينية

يمكننا أن نعتبر التربية الصينية النموذج الواضح للتربية الشرقية عامة هذه التربية التي تتصف بروح المحافظة وتهدف إلى أن تجمع في الفرد حياة الماضي وأن تنشئه على عادات فكرية وعملية كالعادات الماضية

[1] المرجع نفسه، ص50.

[2] فريد جبرائيل نجار، مرجع سابق، ص 32.

[3] العربي فرحاتي، **تاريخ الفكر التربوي لمجتمعات ما قبل الميلاد**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2004، ص 23.

دون أن تقوي أي ملكة أو تغير أي عادة وفق مقتضيات الظروف الجديدة إذ نرى الحياة الرتيبة والسكون المطلق والجمود هي الصفات التي تميز هذا الشعب منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة[1].

إن التربية الصينية توضحها العبارة لأحد النصوص الكنفوشيوسية وهي أن ما منحه الإله هو ما يسمى بالطبيعة وما يطابق الطبيعة يطلق عليه (طريق الواجب) وتنسيق هذا الطريق هو ما يعرف بالتعليم، فالتربية الصينية ترمي إلى تدريب الفرد عن طريق الواجب أي الاحتفاظ بما هو كائن ومهمة التربية تعليم القادة جميع القوانين القديمة التي تخص النظام الاجتماعي وتدريب جميع أفراد المجتمع على أساليب السلوك الصحيحة من نواحي الحياة المختلفة.

الكونفوشية هو نظام فلسفي أكثر من كونه دينيا وهو يجمع بين أدب السياسة والحياة الاجتماعية والأخلاق ويستمد قوته من البوذية والتاوية وهما عقيدتان موجودتان في الصين تعاليمهما مطابقة لتعاليم فلاسفة اليونان الذين يعتقدون أن الفضيلة هي وسط بين الإفراط والتفريط أي وسط بين رذيلتين والكنفوشيوسي يعتقد أن الفضيلة هي الاتزان بين الانفعالات والشهوات[2].

بغض النظر عن الاختلاف الفكري بين الكونفشيوسية والتاوية فإن هناك هدفا رئيسيا للفلسفة الصينية وهو جعل الناس عظماء ولهذه العظمة وجهان الأول عظمة داخلية وتتمثل في شموخ الروح منعكسا في سلام الفرد ورضائه بكماله، والثاني العظمة الخارجية وتظهر في القدرة على العيش بصورة جيدة على الصعيد العملي مع الشعور بالعزة في السياق الاجتماعي الذي يوجد فيه المرء في حياته اليومية[3].

---

[1] عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق، ص32.

[2] فوزية الحاج علي البدري، **التربية بين الأصالة والمعاصرة مفاهيمها أهدافها فلسفتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن،2009، ص ص 167-168.

[3] العربي فرحاتي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

ركزت التربية الصينية على ضرورة عقد الاختبارات للطلاب وعلى أهمية حفظ المعلومات و لم تنس فلسفة التربية الصينية أن تؤكد على الروحانيات وفي الجانب الأخلاقي فإنها اهتمت بإلزام المتعلم بالقوانين[1].

يعتبر نظام الامتحانات في الصين الظاهرة الأساسية في التربية وذلك لأن هذه الامتحانات لا تمثل القوة المسيطرة على التربية فحسب بل أيضا تدعم الوسائل التي تؤدي إلى صيانة الكيان الحكومي والاجتماعي ويتم عن طريقها انتخاب الموظفين اللازمين لإدارة شؤون الدولة والناجحون في هذه الامتحانات يتمتعون بالاحترام والتقدير والإعجاب من جميع طبقات الشعب ولهم ملابس وشارات خاصة لا يرتديها غيرهم من أبناء الشعب، ويسيطر على هذه الامتحانات موظفو الحكومة الذين يتكونون من نخبة العلماء الصينيين الذين سبق وأن نجحوا في الامتحانات[2].

يلاحظ أن التربية الصينية اتسمت بالمحدودية إذ توجهها التقاليد المتوارثة ولا تُكوّن لدى الطفل المرح والسعادة الطفولية والتلقائية في التعبير كما أنها لم تكن تبعث على التربية الجسمية والوجدانية واستمتاع الطفل باللعب والترفيه وإنما تتسم بالجدية وعدم اللهو والحرص على العمل الدؤوب المتواصل.

2-2 التربية في مصر القديمة:

لعبت العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية دورا في تشكيل المجتمع المصري القديم حيث عرفت الحياة الاجتماعية نظام الطبقات حيث كان فرعون وعائلته وكبار رجال البلاط على قمة المجتمع ثم الطبقة الأولى تتكون من الكهنة وبعض النبلاء ثم تليهم الطبق الثانية والتي تتكون من الجنود والقادة العسكريين ثم الطبقة الثالثة والتي تتكون من المزارعين والصناع ورجال الملاحة والعمال وأسرى الحروب.

لعب العامل الديني دورا بارزا في حياة المجتمع المصري القديم وتاريخ قدماء المصريين يحدثنا أن المصريين القدماء عبدوا مظاهر الطبيعة المختلفة كالشمس والنيل والسماء والقمر والنجوم وغير ذلك وتقربوا إليها بتقديم

[1] الكندري لطيفة وملك بدر، مرجع سابق، ص80.

[2] سعيد مرسي وسعيد إسماعيل، **تاريخ التربية والتعليم**، عالم الكتب، القاهرة، 1971، ص31

الهدايا والقرابين والعبادة كما آمنوا بالحيوانات وعبدوها ثم عبدوا أرواح موتاهم، وآمن المصريون القدماء بالبعث والخلود والثواب والعقاب في يوم الحساب وأيضا آمنوا بعودة الأرواح في الأجسام من جديد مما جعلهم يهتمون بالتحنيط وبناء الأهرام ليحفظوا فيها جثث ملوكهم، أما التربية فكان الهدف منها ثقافيا ومهنيا فقد كانت تسعى إلى تأكيد سيطرة الحاكم ورجال الدين من ناحية وتعليم الأفراد الذين يستطيعون خدمة الحكومة أو المعابد من ناحية أخرى[1].

كانت الأسرة في مصر القديمة هي المسؤولة عن تربية الطفل في سنواته الأولى حيث تقوم بالتنشئة الاجتماعية له وتعليمه المشي والكلام وطريقة الأكل وبعض المبادئ الدينية والخلقية الأخرى، ويظل الأطفال في حضانة أسرهم حتى سن الخامسة فيدخلون المدرسة فيتعلمون مبادئ الكتابة والحساب والقراءة وكان الفراعنة يعلمون أطفالهم الحكمة والفضيلة والطاعة عن طريق احترامهم لمعلميهم والانصياع لأوامرهم والالتزام بما يتعلموه حتى يكتسبوا القيم الخلقية والاجتماعية، وكان العقاب أمراً مألوفاً في تربية الطفل عندهم إذا ما أساء الأدب[2].

كان النظام التعليمي يركز على حفظ المعلومات وتنمية المهارات وكان على المتعلم أن يبدأ من البسيط إلى المعقد وكان التعليم مرتبطا بأهمية الإنتاج والعمل، أما التعليم العالي كان مقتصرا غالبا على المعابد ومن أشهر المعابد جامعة(أون) أي عين شمس ومعبد الكرنك وأدفو، والأطفال من سن 5 إلى 11 كانوا يتعلمون قراءة وكتابة اللغة الهيروغليفية وكانوا يدونون نصوصهم الدينية على خشب الأبنوس والعاج وصفحات ورق البردى، كان التعليم في مراحله الأولى يحصل عليه عامة الناس أما التعليم العالي فكان من جملة الحقوق التي ينالها ويتمتع بنورها إلا أبناء الفراعنة النبلاء[3]، ويبدو أن مصر القديمة عرفت الأشكال الأولى من التخصص

[1] عبد السلام الجعافرة واخرون، ص ص 51-52

[2] رأفت عبد العزيز البويهي، **أصول التربية المعاصرة**، دار العلم للنشر والتوزيع،القاهرة،2018، ص154.

[3] عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق، ص 49.

فكان كل من الكتاب والمهندسين والبنائين والأطباء والكهنة يتلقى إعدادا مناسبا لمهنته المقبلة أما الكتاب فكانوا يدرسون ثلاثة أنواع من الخط الشعبي والخط الهيراطي والخط الهيروغليفي بالإضافة إلى المحاسبة والرسم والدين أما المهندسون والبناءون فكانوا يدرسون بوجه خاص الهندسة والمكانيكا وعلم الأفنية والمياه وعلم الفلك[1].

أما الأطباء فكانوا أيضا يدرسون دراسات عميقة وكان بعضهم يختص بفن التحنيط وحده و لم يكن المحاربون يحصلون سوى على ثقافة أولية تضاف إليها معلومات خاصة حول المهنة، ومما يقرره **أفلاطون** نفسه أن الموسيقى المصرية كانت جليلة ورصينة والكهنة كانوا يدرسون العلوم جميعا من دين وأدب وعلوم طبيعية وفلك وطب وهندسة وموسيقى ومعلوماتهم فيها كانت واسعة جدا وكان مشاهير رجالات اليونان يفخرون بأنهم تتلمذوا على يدهم[2].

اهتم المصريون القدماء اهتماما كبيرا بالتربية حيث كانوا يرون أن المعرفة هي الوسيلة لبلوغ الثروة والمجد ونظرا لتعقد المجتمع كان لابد للمصريين أن يتقدموا خطوات ابعد من الإجراءات التربوية البسيطة التي كانت موجودة في مجتمعات اقل في المستوى الحضاري وكان غرض المدارس في صورتها النظامية أن تهتم بالأمور المتعلقة بتعلم اللغة والأدب وقد اخضع الكهنة لنفوذهم الفنون والحرف ومختلف الأنشطة الفنية العليا في الدولة و لم تكن هذه الفنون والحرف متاحة لكل من يريد التعلم.

3- التربية اليونانية:

تاريخ التربية عند اليونان موضوع مهم لأن الإغريق من الشعوب القديمة التي لها تاريخ معروف ويعتقد كثير من المفكرين الغربيين أن الثقافة الإغريقية أساس للثقافات التي ظهرت بعد ذلك في أوروبا، لقد أثرت

[1] المرجع نفسه، ص 49.

[2] دحمان زيرق، **التربية في الفكر الإسلامي المعاصر " محمد الغزالي نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص ص 105-106.

الثقافة اليونانية القديمة في كل الثقافات العالمية وما زال تأثيرها موجودا وازدهرت ثقافتها نتيجة تشابك العديد من العوامل ولاتصال سكانها وتفاعلهم مع ثقافات الشعوب الأخرى، المجتمع اليوناني لم يعرف دينا رسميا يتمسك به جميع أبناء الشعب بل كانت هناك طقوس مشتركة وكانت العقيدة السائدة هي الصلة بين الناس وبين الآلهة أما أهمية الكهنة فهي ترجع إلى قيامهم بالطقوس والمراسيم والاحتفالات.

ظهر للتربية مفهوم جديد يخالف خصائص وأهداف ما كانت عليه التربية في المجتمعات البدائية ثم في المجتمعات التاريخية الأولى في الشرق فالثقافة اليونانية القديمة لم يحتويها عصر واحد بل تطور في عدة عصور وعليه يمكن عرض المراحل التي مرت بها التربية اليونانية القديمة فيما يلي: العصر الهومري 700 – 3000 ق.م وهي التربية في بلاد اليونان قبل كتابة تاريخها وعصر نهضة أثينا وإسبرطة 500 – 700 ق.م[1]

3-1 عصر التربية الهومرية:

تعتبر دراسة أشعار **هومر** ما ميز هذه الفترة والتي سميت بفترة النشاط ورغم كون التربية بدائية إلا أنها احتوت بذور التقدم ويتدرب الشباب على استعمال الأسلحة والتمرينات العسكرية ويتعلم الناشئ أمور الحياة المنزلية ويتعلم ما يتطلبه المجتمع من مهام الحياة من المجالس النيابية والحروب والحملات، والحكمة تتمثل في البطل الخيالي **أوديسيوس** أما الشجاعة والعمل فتمثل في البطل **اخليس**، فالتربية اليونانية توجه الفرد نحو قيم أخلاقية عالية وتدعوه لأن يكون مدركا لما عليه أن يفعله في الوقت المناسب والمكان المناسب كما تدعو للمثابرة والعمل وتعد الفرد للحياة، إن أشعار **هوميروس** كانت تضم بين ثناياها مادة التحرر العقلي رغم بساطتها إلا أنها ناضجة من الناحية الفنية وفيها منفعة للأطفال لذا يتم حفظها عن ظهر قلب في المدارس كما أن الكهنة استخدموها للتقرب من الآلهة[2].

[1] رمزي أحمد عبد الحي،**علم الاجتماع التربوي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص 35.
[2] فوزية الحاج على البدري، مرجع سابق، ص ص 170-171.

3-2 العصر الاسبرطي والأثيني:

3-2-1 التربية الاسبرطية:

كان المجتمع الإسبرطي طبقيا والحكم أرستقراطيا عسكريا هدفه إخضاع الفرد للدولة حافظت إسبرطا على التراث الثقافي المورث خاصة فيما يتعلق بالأفكار المتوازنة عن الكون والآلهة ولذلك اتسمت ثقافتها بالجمود وانعكس ذلك على فكرها التربوي ونظامها التربوي واتخذت من الطاعة العمياء للقانون ومن التربية الجسدية ومن التقشف وضبط النفس والشهوات وتحدي الصعاب وسائل لتحقيق هذا الهدف[1].

كانت الدولة هي المهيمنة على تعليم الاسبرطيين في جميع مراحله المختلفة التي تبدأ منذ الولادة والذي يهدف إلى تزويد الأفراد بالكمال الجسماني والشجاعة والطاعة العمياء للقانون، ويذكر أنه عند ولادة الطفل يعرض على شيوخ الدولة ليقرروا صلاحيته أو موته فإذا آنسوا فيه ضعفا تركوه عاريا في الجبال ليموت وقد يلتقطه العبيد ليربوه وإذا رأوا صلاحيته أعادوه إلى أمه لتربيته تربية خشنة ليشب قويا شجاعا[2].

كانت التربية الاسبرطية ترمي إلى الطاعة وحسن الانقياد وتعويدهم على الصبر واحتمال المشاق وما يقدم من الطعام إلا قليلا وكان ذلك مقصودا لأمور هامة في التربية، وكان للتربية البدنية فوق ذلك مناهج مدرجة في الألعاب الرياضية والتمرينات النظامية تبدأ بالجري والوثب ثم ينتقلون إلى تمرينات أكثر صعوبة واشد حاجه للقوة إلا انه لم يكن لهم نصيب يذكر من التربية العقلية فلم يكن لتعليم القراءة والكتابة إلا اثر ضئيل، أما التربية العقلية بمعناها العام فقد كانوا يتعلمون جملة من القوانين ومختارات الأشعار والمناقشات الليلية[3].

---

[1] دحمان زيرق، مرجع سابق، ص 108.

[2] عبد السلام الجعافرة، مرجع سابق، ص 53.

[3] مصطفى أمين، **تاريخ التربية**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة،2019،ص ص 143-144.

كان نظام التربية الاسبرطية قائما على قوة الأمة وحالتها الخلقية ولذلك كان الاسبرطي إذا خرج من بلاده أصبح في حل من الخضوع للقوانين التي تقيد سلوكه وتضبط أموره، وترمي التربية الاسبرطية إلى حفظ كيان المملكة وبقائها في أمان من التغير وحال ذلك بينها وبين النجاح والتقدم[1].

3-2-2 التربية الأثينية:

كان الأثينيون يعتبرون أنفسهم أعرق الشعوب في العالم وأكثرهم ثقافة وديمقراطية فكانت حضارتهم مضربا للأمثال وأساسا للحضارة الغربية الحديثة وانقسم المجتمع الأثيني إلى سادة وأحرار مسودين وعبيد مسودين وأنكروا على العبيد حقوقهم القانونية والمدنية ووضعوا المرأة في مرتبة لا تزيد كثيرا عن مرتبة العبيد، وكانت التربية تهدف إلى تكوين الرجل الكامل جسما وعقلا وخلقا[2].

تبدأ التربية الأثينية من الأسرة حيث يعهد إليها بتربية الطفل حتى يبلغ السابعة من عمره فيتم إرساله إلى المدرسة ويبقى فيها حتى الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وكان يرافق التلميذ في ذهابه إلى المدرسة وإيابه شيخ كبير يقوم بمراقبة سلوك الصبي وعاداته في الحديث ومعاملة الآخرين والمشي وأوكلت إليه مهمة تقويم أخلاقه ومعاقبته عند إخلاله بآداب اللياقة[3]، مابين سن الثامنة عشر وحتى السن العشرين يقضي الشباب السنة الأولى في ثكنات عامة أو في معسكرات قريبة من المدينة وكان يخضع للتدريب العسكري الحازم ويتمرن على فنون القتال والحرب واستخدام الأسلحة، أما في العام الثاني يعيش الشاب نمط حياة الجنود النظاميين بهدف إكسابه واجبات الجندي وبنهاية هذه المرحلة يصبح المتعلم مواطنا عاما يتمتع بكل حقوق المواطنين على أن يكون مخلصا للقوانين وللعرف والعادات والتقاليد وأن يدافع على أثينا وأن ينمي نفسه فكريا وأدبيا فنيا[4].

---

[1] المرجع نفسه ،ص ص 143-144.

[2] عبد السلام الجعافرة، مرجع سابق، ص 54.

[3] رأفت عبدالعزيز البويهي، مرجع سابق، ص159.

[4] رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص41.

فالتربية الأثينية اهتمت بتربية النشء تربية متوازنة ومتكاملة فإلى جانب تركيزها على التربية الجسمية اهتمت أيضا بنواحي تنمية القدرات الذهنية وملكات التفكير فكانت أهداف التربية الأثينية ومناهجها مساعدة على التقدم في المجتمع[1].

لقد انعكس الفكر والفلسفة والثقافة اليونانية على التربية وهدفت إلى مساعدة النشء على النمو المتكامل عقليا وخلقيا وفنيا والتناسق بين الروح والحس لدى الفرد إذ ترمي التربية الاسبرطية إلى إعداد الأطفال للحرب والوطن أما الأثينية فكانت تعمل على تكوين رجال كملت فيهم صفة الرجولة ليكونوا فيما بعد رعية قادرين مخلصين للوطن.

4- التربية الرومانية

تأثرت الحضارة الرومانية بالحضارة اليونانية بحكم القربى وعلاقات الجوار ما جعلها تتبع كل أنماط التربية اليونانية وبعد انتصار الإمبراطورية الرومانية على مقدونيا زاد تأثر الرومان باليونان وصارت الإمبراطورية الرومانية نقطة انصهار الشعوب والثقافات، اتصفت حضارة الرومان بالحياة العملية وتمثل ذلك في تشييد المباني العامة والإدارات الحكومية والعسكرية المتقنة ولقد اهتم الرومان بالاستفادة من الأفكار والنظريات سواء كانت مبتكره أو مقتبسه وتطبيقها لتحسين أحوالهم المادية.

هذه الروح العملية انعكست على التربية فصارت التربية الرومانية عمليه مادية نفعية غاياتها تدريب الفرد على الحياة العملية وخاصة العسكرية وكانت الفضائل والصفات التي يحرصون على غرسها في نفوس النشء مصبوغة بالصبغة العملية كالرجولة والشجاعة طاعة الوالدين واحترام قوانينها وطاعة الإله[2].

[1] أماني غازي جرار، **التربية الإنسانية والأخلاقية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019، ص24.

[2] احمد علي الحاج، **أصول التربية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2013، ص82.

عرفت الحضارة الرومانية المدارس الابتدائية التي كانت معروفة باسم اللودوس، والمعلم يسمى المؤدب أما الآباء الأغنياء فكانوا يجلبون لصغارهم معلمين أكفاء يلازمونهم في البيت والمدرسة فيقدموا لهم التوجيه اللازم أخلاقيا ودراسيا[1].

هدفت التربية الرومانية إلى إعداد أجيال مدربه على فنون الحرب والقتال وتقويه أجسامهم عن طريق الرياضة وفي النواحي المهنية وفي الخطاب والفصاحة وإعداد الفرد للحياة السياسية فيلتحق الأطفال من سن السابعة إلى الثانية عشر بالمدرسة الأولية ومنهجها القراءة والكتابة والحساب، ومن سن الثانية عشر إلى السادسة عشر يلتحق الأطفال بمدارس النحو ومنهجها الصرف والنحو والأدبيات، ومن سن السادسة عشر إلى الثامنة عشر يلتحقون بمدارس الخطابة ومنهجها المنطق والبلاغة والخطابة ومن سن الثامنة عشر فيلتحقون بالجامعات ومنهجها الفروع المختلفة الطب والبناء والرياضيات[2].

عكفت التربية الرومانية على تزويد مواطنيها بالمهارات اللازمة للحرب والسلم على حد سواء وكانت لها أهداف عديدة ولعل أهم غرض هو إعداد وتكوين المواطن الصالح والجندي الصالح.

5- التربية في العصور الوسطى

5-1 التربية المسيحية

صبغت الديانة المسيحية في بداية عصرها بالصبغة الدينية فانحصرت التربية آنذاك في تربية الأخلاق وتنمية روح الفضيلة والدعوة إلى حب الله وإخضاع الجسم لنظام قاس والحرمان من ملذات الحياة وهنا وجدت الرهبنة طريقا لتحقيق الهدف متخذة من الأديرة ملاذا للتطهر والزهد ومكانا للتعليم[3]، سيطرت الثقافة المسيحية على الحياة والتربية منذ بداية العصور الوسطى بسبب هيمنة الكنيسة ورجال الدين على السلطة

[1] دحمان زيرق، مرجع سابق، ص 115.
[2] احمد علي الحاج، مرجع سابق، ص 83.
[3] المرجع نفسه، ص84 .

وأنظمة الحكم وانتقلت سلطة المدارس إلى رجال الدين الذين نقلوا العلم إلى الكنائس فضعف مستوى التعليم وساءت أحواله ومؤسساته، استمر هذا الوضع حتى القرن الحادي عشر وهو ما أطلق عليه فترة العصور المظلمة في أوروبا، وفي العصر الأوروبي الوسيط ظهرت الحركة المدرسية بدءا من القرن الحادي عشر حتى أوائل القرن الخامس عشر حيث جرى فيها إحياء العلوم الحرة ومحاولة إعمال العقل، ونجم عن الحركة المدرسية تحسن مناهج الدراسة وطرق التدريس في المؤسسات التعليمية القائمة في الأديرة والكاتدرائيات ومدارس وقصور الأمراء، وأعظم منجز حدث في العصر الوسيط هو نشأة الجامعات الأوروبية بنظم وتقاليد كانت الأساس لتنظيم الجامعات فيما بعد[1].

مما سبق نستنتج أن التربية المسيحية اختلفت عن غيرها من أشكال التربية وتميزت بسمات خاصة أهمها:

- التربية المسيحية تربية دينية تتم في الكنيسة والدير والنموذج هو الراهب المثقف ثقافة دينية تقوم على التعفف والزهد بالدنيا بهدف إعداد الفرد للحياة الآخرة حيث السعادة الحقيقية وبذلك سيطرت الكنيسة على الناس عقيدة وفكرا وعملا.

- التربية المسيحية ابتعدت عن التربية العملية لانتهاجها المنهج الصوفي حيث أن المسيحي ينفصل عن العالم الإنساني ليدخل في ملكوت الله لذلك هو يبتعد عن العالم الفاسد الشرير ويتعهد نفسه بالحرمان والانصراف عن كل ملذة وشهوة وأن يكرس نفسه للعبادة والطاعة.

- دعت التربية إلى حرية الروح وأن الإنسان حر بروحه غير خاضع إلا لله ودعت للعدالة والمساواة بين جميع الناس على أخلاقهم فرفعت من شأن الفقراء والمساكين.

- اقتصرت التربية العالية على رجال الكنيسة وأبناء الطبقة العليا [2].

[1] المرجع نفسه،ص ص 85-86.

[2] عبد السلام الجعافرة، مرجع سابق، ص ص 57-58.

ساد الدين المسيحي وانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية في أوروبا وتميزت هذه الفترة بصرامة الرهبان ونقلهم للعلم والحرف في الأديرة والكنائس وهدفت التربية إلى تطهير الروح وتهذيب السلوك وتدعيم المثل.

5-2 التربية العربية والإسلامية:

5-2-1 التربية قبل الإسلام: امتازت التربية في هذه المرحلة ببساطتها وكان هدفها الأساس والمنشود هو إعداد جيل قادر ومؤهل للحصول على ضروريات الحياة وحفظها وبحكم البيئة الصحراوية لشبه الجزيرة العربية ساد ذلك النوع من التربية القائم على التقليد والمحاكاة والتدرب على القيام بأعمال الكبار بغية تمكين الفرد من كسب العيش والمحافظة على حياته بالدفاع عن نفسه وعائلته وقبيلته ضد أعدائه.

احتلت الأسرة البدوية دورا كبيرا في عملية التربية واعتبرت من أهم الوسائل في ذلك العصر إضافة إلى دور العشيرة الواضح في هذه المهمة والتي يمكن اعتبارها صورة مكبرة للأسرة، وتقوم العشيرة والأسرة بتدريب أطفالها منذ نعومة أظافرهم على بعض الفنون والصناعات الضرورية لهم كرمي الرماح والسهام وإعداد أدوات الحرب، أما التربية عند الحضر فقد امتازت بكونها منظمة تنظيما يتفق والمستوى العمري للطلبة حيث يدرس الأطفال في المرحلة الأولى بعض المواد الدراسية المحددة كالهجاء والمطالعة والحساب وقواعد اللغة وهي أشبه بمرحلة التعليم الابتدائي وفي المرحلة الثانية التي تشبه التعليم العالي حاليا كان الطلبة يدرسون علوما تتناسب ومستوى قدراتهم العقلية وقابليتهم واستعداداتهم كالهندسة العملية وعلم الفلك[1].

[1] رأفت عبد العزيز البويهي، مرجع سابق، ص162.

5-2-2 التربية في الإسلام: بعد أن كانت التربية قبل الإسلام مقتصرة على نوع من التعليم المحدود نوعا ما جاء الإسلام بتربية جديدة فحرص على التعليم وحث المؤمنين على طلب العلم لقد انصب اهتمام الإسلام بالتربية وبتربية الأطفال وتعليمهم أساليب وطرق التعامل مع إدارة الحياة وبالعلم[1]، إن للتربية الإسلامية خلفية جسدية تهتم بأخلاق الفرد وتنمية قواه الجسدية وخلق المحارب وبث روح الفضيلة وغرس الصفات النبيلة عنده كالإخلاص والوفاء وكرم الضيافة.

إن جوهر التربية الإسلامية نابع من الفلسفة الدينية الإسلامية وهي أن الإسلام ليس مجرد شريعة ودين وإنما هو فلسفة كاملة وطريقة حياة شاملة تدعو العقول للعمل والتفكير، أما بالنسبة للمدارس في العصر الإسلامي فإنها لم تكن موجودة بالمفهوم الحديث فقد كان التعليم يتم في المساجد والكتاتيب.

إن اهتمام التربية الإسلامية المتوازن بالدنيا والآخرة انعكس على اهتمامها بتربية الإنسان حيث اهتمت بجوانب الشخصية المختلفة اهتماما متوازنا فجمعت بين تهذيب النفس وتصفية الروح وتثقيف العقل وتقوية الجسم ومن ثم اهتمت بتدريس جميع أنواع العلوم وهدفها في ذلك تعميق الإيمان بالله تعالى في نفوس المسلمين من خلال فهمهم لقوانين الكون ونظامه المحكم الذي يدل على عظمة الخالق وقدرته، وهكذا كان للتربية الإسلامية مكانة واضحة وملحوظة في هذا الإطار الحضاري وكان لها أصولها التي جاءت من العصور الجاهلية القديمة وتبلورت بالإسلام الذي رفعها إلى التقدم والانتشار[2].

6- عصر النهضة الأوربية

لقد عكست الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية مفاهيمها في التربية فكرا وواقعا وبذلك أصبحت التربية في عصر النهضة تختلف اختلافا كبيرا عن التربية في العصور الوسطى ولذلك رأى

[1] نبيل عبد الهادي، **مقدمة في علم الاجتماع التربوي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 68.
[2] رأفت عبد العزيز البويهي، مرجع سابق، ص ص 163-164.

مفكرو عصر النهضة التربوية أن التربية تستهدف بناء المواطن الحر الصالح لبناء مجتمعه الحر الجديد وإحياء الفلسفة اليونانية.

يطلق بعض المؤرخين على الفترة الزمنية ما بين النصف الثاني من القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن السادس عشر مصطلح عصر النهضة حيث شهدت أوروبا في هذه الفترة حركة فكرية نتيجة لتحسن ظروفها الاقتصادية وانتشار الصناعات اليدوية وزيادة التبادل التجاري مع العالم المعروف وانتشار الحريات السياسية وازدياد الوعي الثقافي فيها ومن أهم رواد هذه النهضة **مارتن لوثر ومشيل دي مونيي**.

وتتميز التربية في هذا العصر بعودتها إلى المفاهيم اليونانية بعد ذلك النزاع الذي شهدته العصور الوسطى بين مفاهيم التربية المسيحية ومفاهيم التربية اليونانية والرومانية، وبذلك أصبحت التربية في هذا العصر تهدف إلى إحياء التراث اليوناني والروماني من جهة وإلى مساعدة الفرد على تفتح شخصيته وتحرير عقله ومساعدته على التفكير المستقل واكتساب المعرفة من جهة أخرى وأهم السمات المميزة للتربية في عصر النهضة الأوروبية ما يلي:

- أنها تربية ذات هدف فردي يتمثل في الاهتمام بالفرد وقدراته وضرورة مساعدته على النمو العقلي والجسمي والخلقي ولها هدف اجتماعي يتمثل في ضرورة إحياء التراث الثقافي اليوناني والروماني.
- اهتمت بدراسة الطبيعة بعد أن كان هذا الجانب مهملا في العصور الوسطى.
- تميزت باهتماماتها الإنسانية فقد برز الاهتمام بتلك الموضوعات التي تتعلق بالإنسان ومشاعره ولغته وفنه والاهتمام بدراسة التاريخ واللغات والفلسفات وخاصة الفلسفة اليونانية[1].

بإتباع صيرورة الفكر التربوي نصل إلى القرن 17 و18 وما يسمى عصر الإصلاحات فالتحولات التي حدثت في الظروف السابقة للقرن 17 سهلت الطريق لتغيرات مهمة في التربية للقرون الموالية وما ميز هذا

[1] محمد هاشم الهاشمي، **تكنولوجيا الاتصال التربوي**، دار المناهج، عمان،2007،ص ص 22-23.

القرن هو التطورات الجوهرية كنتيجة للتغيرات السياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية حيث برز الاهتمام بالعلم والطرق العلمية والتي قادها **فرنسيس بيكون** تمثلت بمولد نظرية التربية الواقعية الحسيه والتعليم وسيطرة النزعة العلمانية على التربية الإنسانية، كما أن ظهور الدول القومية أدى إلى الاهتمام بتدريس اللغات القومية أو المحلية وزيادة الفرص التعليمية لأفراد المجتمع وظهور الحركات الفكرية كان لها تأثير كبير على التربية فكرا وتطبيقا، تميز القرن السابع عشر بظهور التربية الواقعية حيث اتجه المفكرون الفلاسفة إلى البحث عن الحقيقة ومظاهر الحياة الواقعية وتحسين أساليبها فأخذوا يدرسون الطبيعة البشرية والإحساس والعقل والروح وحياه الفرد وسعادته وتفتح قواه الداخلية وما تبع ذلك من أسس عامه للتربية[1].

اتسم القرن الثامن عشر بمواجهة عنيفة بين أهم قوى المجتمع وهي الحركات الدينية المتحررة والقوى التقدمية التي قادت الثورة ضد سلطة الكنيسة ورجال الدين وضد طقوسهم الشكلية واتساع تأثير الحركات الفكرية المختلفة وكذا تردي الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما ترتب على ذلك من تراجع سلطة الكنيسة لينتصر قادة المجتمع الفلاسفة والحكماء والعلماء وتقوم ثورات شعبيه ضد السلطات المطلقة أهمها الثورة الفرنسية[2]، فحركه التنوير كانت ردة فعل على التسلطية وضد الملكية المطلقة واضطراب الأحوال ومن أهم نتائج حركة التنوير هي توجيه التربية من اجل تكوين المواطن المستنير وبروز النزعة النقدية الإصلاحية وظهور فكرة التربية الشعبية والتربية القوميه ومن ابرز النظريات التربوية في هذا القرن الحركة الطبيعية في التربية التي تزعمها **جان جاك روسو** ولعل الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات عميقة في حياة المجتمعات الأوروبية قد أثر على التربية التي من أبرزها ظهور التعليم الصناعي والمهني والحرفي كضرورة أملتها حاجة الصناعة للأيدي الماهرة والمتعلمة[3].

---

[1] احمد علي الحاج، مرجع سابق، ص86.

[2] المرجع نفسه، ص ص 87-88.

[3] محمود السيد سلطان، **مسيرة الفكر التربوي عبر التاريخ**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2007، ص 203.

7- التربية في القرن 19

تميز هذا القرن بتحولات وتطورات بارزه انعكست على التربية حيث استمر النزاع بين الدين والفلسفة والعلم وظهرت بين فلاسفة التيار الديني من جهة ومثله فلاسفة المثالية المطلقة التي تنادي بالحق المطلق تزعم هذا التيار الفلاسفة الألمان **هيجل وكانط**، وبين الفلسفة الواقعية والاتجاه العلمي من جهة أخرى ومثل هذا التيار **اوجست كونت وماركس** وظهور العديد من النظريات العلمية الرائدة وقد انعكس ذلك على التربية وتمثل بظهور الدراسات العلمية للسلوك الإنساني وبروز الاتجاه العقلاني في التربية، كما برز نمو الحركة القومية في العديد من الدول الأوروبية وأمريكا عقب حروب مدمره بغية تحقيق الوحدة القومية ونجم عن هذا التوجه القومي في التربية أن أخذت تتكون نظم التعليم القومية وتشرف الحكومات عليها بغرض قيام مناهج دراسية تسعى إلى تكوين مواصفات المواطن المحب لوطنه المعتز بقوميته ولغاته عن طريق تدريس اللغات القومية وتدريس الأدب والتاريخ والجغرافيا التي تعكس الأهداف القومية ورغم ظهور الاتجاهات المحافظة الارستقراطية والدينية في التربية إلا أن الملاحظ غلبة الصفة العلمانية على التعليم ونمو مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وانتشار الأفكار التحررية، وقد امتد تأثير هذه الممارسات التربوية إلى مختلف دول العالم وصارت أنموذجا يحتذى بها بجانب ذلك فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في دفع تطور التربية في كافة مكوناتها و لم تعد التربية من مهمة رجال الدين أو تحت سلطة الكنيسة في أوروبا وأمريكا ولا موضوعا للتأمل والتفكير ولا عملا قانونيا بل أصبحت عملا مستقلا وعلما يطبق الأساليب والطرق العلمية ومجالا تشرف عليه أجهزة ومربين تخصصوا في مهنه التربية وأصبحت التربية تمثل جانبا مهما في حياة الأمة والمجتمع[1].

لقد قامت التربية في هذا القرن على أسس عقليه علميه برزت في مختلف مكونات التربية ولكن أهم ما ميز التربية هو اتساع تطبيق الطرق العلمية على التربية وظهور النزعة النفسية وكذا النزعة الاجتماعية ثم

[1] احمد علي الحاج، مرجع سابق ، ص 89.

اندماجها معا في حركه تحديد متكاملة للتربية، تجلت النزعة العلمية في ظهور البحوث والدراسات التربوية التي تستخدم الأسلوب العلمي منهجا وطريقة وذلك بدراسة العلاقات والمتغيرات في نظم التربية وتحديد النتائج المستفادة من الطرق العلمية في تنظيم الإدارة والمناهج والتدريس واستخدام النظريات التربوية وتطبيقاتها في توجيه أنشطه التربية وعملياتها، أما النزعة النفسية فتجلت في ظهور علم النفس الحديث على يد الألمان ثم انفتح الطريق واسعا أمام الدراسات والبحوث النفسية التي تهتم بنمو الطفل وخصائص تكوين شخصيته بالتأكيد على ميول الطفل وحاجاته ودوافعه، وقد ترتب على كل ذلك تغيرات مهمة في التربية ونظام التعليم منها إنشاء رياض الأطفال وتطوير أساليب التعامل مع النشء في البيت والمدرسة وتطوير عمليه التعليم ومراعاة الفروق الفردية ومعالجة الاضطرابات السلوكية ابرز علماء هذا الاتجاه **فرويد**[1].

لقد تجلت النزعة الاجتماعية في تطوير النظريات والأفكار ذات الصلة بمفهوم التربية وأهدافها وتنظيم التربية والتعليم والتوسع فيه بإنشاء المدارس والمعاهد ذات الطابع المهني وتم إقرار مبدأ إلزام الدول بالتعليم العام المجاني في مراحله الأولى وبهذا أصبحت أغلب الدول الأوروبية ودول أمريكا واليابان تهتم بنظمها التعليمية الوطنية والتي هدفها خلق المواطن المؤيد والموالي القادر على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

8- التربية المعاصرة الحديثة:

حظيت التربية في القرنين الأخيرين باهتمام بالغ من قبل المجتمعات على اختلافها واحتلت مكانة خاصة إذ أصبح ينظر إليها على أنها إحدى وسائل التنمية الشاملة وتقدم المجتمع الحديث وتطوره وازدهاره.[2]

تبوأت التربية مكانة بالغة الأهمية في حياة الشعوب والمجتمعات لم تنله في أي عهد من عهودها حيث صارت محط أنظار الحكومات والقادة والعلماء والمربين بما في ذلك أفراد وفئات المجتمع حيث أدت التغيرات

[1] احمد علي الحاج، مرجع سابق، ص ص 89-90.

[2] خالد محمد أبو شعرة، **المدخل إلى علم التربية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص160.

العميقة والمتسارعة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي إلى حدوث تغير كبير في مجال التربية والتعليم شمل كل مكونات التربية وأنشطتها ووسائلها وغاياتها بحيث صارت التربية أكثر تنظيما في بيئتها وأكثر تنوعا في وظائفها وأهدافها وأوسع مجالا في عملياتها وأقوى أثرا في أبنائها ومجتمعها ومن أهم التغيرات التي حدثت في نظام التربية في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين ونشير إلى أبرزها[1]:

– التقدم الهائل في علم النفس وفروعه المختلفة وما قدمه من نظريات وحقائق أضاءت العمل التربوي وأفادت كل العاملين في حقل التربية تقريبا بدءا من التنظيم المدرسي وانتهاءا بتقويم العملية التعليمية التربوية.

– ظهور طائفة كبيرة من التجديدات التربوية فحلت تربيه الإنسان بدلا من تربيه الطفل وظهر التعليم اللانظامي بجانب التعليم النظامي وطورت مناهج ونظم تعليمية ملائمة بدلا من النظم والمناهج التقليدية الجامدة وربط التعليم النظري بالتعليم المهني أو التطبيقي.

– انتشار مبادئ ديمقراطيه التعليم والإيمان بقيمة الفرد واحترام شخصيته وحريته والإيمان بمبادئ العدل والمساواة بين جميع المواطنين بصورة انعكست على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

– ظهور فكره التربية المستديمة أو المستمرة والتي تعني أن التربية ليست لها وقت محدد وسن معين ولا يقتصر على المدرسة فقط وإنما يستمر باستمرار حياة الفرد[2].

– الاهتمام بتطوير أساليب التقويم إذ أصبحت أكثر تنوعا وشمولا وتطورا من ذي قبل وتم التركيز على الاهتمام بدور المعلم في العملية التربوية وضرورة إعداده وتدريبه قبل الخدمة وأثناءها.

– الاهتمام بالفرد محورا للعملية التربوية وتفجير الطاقات الكامنة وإمكانياتها بما يعود بالنفع والفائدة على الفرد والمجتمع والتركيز على مفهوم التربية الجماعية القائمة على مبدأ التربية للجميع وليس لفئة محددة[3].

---

[1] احمد علي الحاج، مرجع سابق، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص92.

[3] محمد هاشم الهاشمي، مرجع سابق، ص 24.

– التركيز على مبدأ الحرية والاستقلالية في التفكير والنقد من خلال الحوار وبذلك يكون المعلم والمتعلم قطبين متكاملين وقد نادى بالاستقلالية الذاتية معظم رواد التربية الحديثة[1].

– الاهتمام بالكيف لا بالكم في العملية التربوية بمعنى آخر الاهتمام بكيفية التعليم والمادة المبحوثة والمواضيع المقررة أو نوعيه الخريجين.

– ظهور مفهوم النظم التربوية وتطويره على اعتبار أن التربية هي نظام فرعي من النظام الكلي للمجتمع.

– تؤكد التربية الحديثة على أولوية التربية على التعليم ووجهت عنايتها الشاملة إلى تكوين الطفل تكوينا متكاملا متسقا بحيث يغدو أكثر علما ومعرفة ونضجا ونموا وتفتحا وأقدر على التفكير وأكثر امتلاكا لوسائل التعليم وأدواته، كما تؤكد التربية الحديثة على أهمية العناية بتربية الفكر وتربية الجسد وتربية الجمال وتربية الخلق وغيرها من جوانب الشخصية كما يتبين أن الشيء الجوهري من الوجهة الفكرية في عرف التربية الحديثة أن نُكون الفكر وندربه على الملاحظة والبحث والتفكير[2].

انتقل مفهوم التربية من كونه مفهوما عاديا تقليديا إلى مفهوم النظم التربوية في الوقت الحاضر وقد ساعد على ظهور هذا المفهوم وتطوره استخدام تكنولوجيا المعلومات في التربية والتعليم وأصبح هناك تفاعل جاد بين التلميذ والمعلم ويتم تشجيع التلميذ على البحث عن المعلومات واسترجاعها بنفسه واستخدام هذه المعلومات لأغراض إعداد البحوث العلمية.

[1] المرجع نفسه، ص 24.

[2] وائل عبد الرحمان التل واحمد محمد شعراوي، **أصول التربية التاريخية**، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص37.

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للتربية

عرف علم اجتماع التربية ظهور مقاربات نظرية استندت كل منها على أسس معرفية ومنهجية متباينة كرست التعددية في رؤيتها للظاهرة التربوية وجاء تفسيرها للتربية في سياق تفسيرها للظواهر الاجتماعية لأن العديد من المداخل النظرية في سوسيولوجيا التربية بقيت مرتبطة بالنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع العام والتي مثلت المرجعية لمجمل هذه التيارات بما في ذلك التقليدية والحديثة واستعملت نفس أدوات التحليل، وقد عرفت المقاربة الغربية في سوسيولوجيا التربية مداخل متنوعة جاءت وفق سياقات تاريخية واجتماعية وفلسفية معينة، كما شكلت التربية محور اهتمام مجموعة من الحقول المعرفية وهذا ما جعل علم اجتماع التربية غير ممركز حول إطار نظري واحد وإنما تعددت المداخل النظرية وشكل كل منها فضاء نظري له أبعاده المعرفية والمنهجية والفلسفية .

1-المقاربات التقليدية الكلاسيكية

1-1النظرية الوضعية

تعتبر النظرية الوضعية من أهم النظريات السوسيولوجية الكبرى في تاريخ الفكر الغربي إذ أحدثت هذه النظرية قطيعة إبستمولوجية مع التصورات الميتافيزيقية فقد تبنت التجريب العلمي منهجا في تحصيل الحقائق، إذ تنبني الوضعية على التفكير المادي والموضوعية العلمية والحياد في البحث والتجريب والتخلص من اللاهوت والتفكير الميتافيزيقي وترتكز النظرية الوضعية على مجموعة من المقومات النظرية والمنهجية كالانطلاق من الإحساس وحده باعتباره مصدرا للمعرفة الاجتماعية والاعتداد بالنموذج الطبيعي على أساس أنه سلطة مرجعية للعلوم الإنسانية وإخضاع الظواهر الاجتماعية للفحص والقول بشيئية الظواهر الاجتماعية[1].

[1] حمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، 1991، ص 51.

اعتمدت السوسيولوجيا الوضعية على منهجية التفسير في دراسة الظواهر المجتمعية على أساس ارتباطها السببي .بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ضمن رؤية تجريبية استقرائية وعلمية بغية تحصيل القوانين والنظريات أو اختزال مجموعة من الظواهر في أقل عدد من العمليات المنطقية الصارمة، ومن ثم يعد التفسير من أهم مبادئ الفكر العلمي أو الفكر الوضعي الموضوعي لذا تشير كلمة السوسيولوجيا إلى هذا الجانب التفسيري الوضعي بالربط بين مفهومين متضامين هما علم ومجتمع .بمعنى أن السوسيولوجيا تدرس الظواهر المجتمعية دراسة علمية موضوعية باستجلاء العلاقات السببية والارتباطيه بين المتغيرات المدروسة سواء أكانت مستقلة أم تابعة[1].

ويعد **سان سيمون** من أبرز رواد السوسيولوجيا الوضعية مادام يؤمن بالعلم والتقدم والازدهار وإخضاع الإنسان للتجريب الوضعي يقول **سان سيمون** "إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة ولا نقصد العالم الكبير وإنما هذا العالم الصغير يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة" وفي سياق آخر يقول **سان سيمون** "إن القدرة العلمية الوضعية هي نفس ما يجب أن يحل محل السلطة الروحية ففي العصر الذي كانت فيه كل معارفنا الشخصية حدسية وميتفايزيقية بصفة أساسية كان من الطبيعي أن تكون إدارة المجتمع فيما يخص شؤونه الروحية في يد السلطة اللاهوتية مادام اللاهوتيون آنذاك هم الميتافيزيقيين الموسوعيين الوحيدين وبالمقابل عندما تصبح كل أجزاء معارفنا قائمة على أساس الملاحظة فإن إدارة الشؤون الروحية يجب أن تستند إلى القدرة العلمية باعتبارها طبعا متفوقة على اللاهوتية والميتافيزيقية"[2].

وفي القرن الثامن عشر سادت النزعة العقلانية المثالية وجاءت فلسفة **كونت** الوضعية التي كانت في مجملها ثورة على أفكار هذا القرن لذلك كان القرن 19 تصدى لمقاومة هذه النزعة الفردية لصالح سلطة

[1] جميل حمداوي، **نظريات علم الاجتماع**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2017،ص ص 20-22.

[2] Pièrre Ansart: Saint-Simon,**Collection SUP pholosophes**,1édition,PUF,Paris1969, p22.

المجتمع، إن هذا المنحى نجد له تبريرا في إنشاء **كونت** لعلم الاجتماع لذلك اهتم الوضعيون عموما بتحليل الأخلاق بناء على معطيات هذا العلم ولهذا السبب اختلطت عندهم مباحث الأخلاق بمباحث علم النفس وعلم الاجتماع ومن هذا المنطلق بدأت النزعة الاجتماعية التاريخية تأخذ مكان الصدارة في تفكير القرن 19 عموما[1].

وقد سيطرت هذه النزعة على المدرسة الاجتماعية الفرنسية بالخصوص إذ ينصرف مفكرو هذا القرن عن دراسة الإنسان كفرد إلى دراسة الإنسان الشخص ولهذا السبب نجد **كونت** يضيق بمذاهب سابقيه من الأخلاقيين ولا يرضيه اتجاه الديانة المسيحية نتيجة لنزعتها الفردية لأنه في رأي **كونت** أن عصرنا يرتكب خطأ أخلاقيا خطيرا في نظرته إلى الفوائد المادية للعلوم حقيقة أنها أعطتنا السيادة على الأشياء وهذا الذي يضمن نجاحها ولكن الأمر الرئيسي الذي لم ندركه يتمثل في قيمتها الفلسفية[2].

يخلص **كونت** في النهاية إلى أن هذه المذاهب الأخلاقية اشتركت كلها في عيب واحد وكان هو سبب الوقوع في الخطأ ويتلخص هذا العيب في كون هذه المذاهب الأخلاقية تكونت قبل أن يصبح علم الطبيعة الإنسانية علم الاجتماع علما وضعيا ومن هنا كانت غلبة النزعة الميتافيزيقية على تفكير أصحابها، يرفض **كونت** اعتبار الأخلاق كعلم معياري يبحث فيما يجب أن يكون عليه الفعل إذ أن تعريف الأخلاق لذاتها بواسطة بناء مفاهيمي يفصلها عن الحياة السيكولوجية وعن الحياة الاجتماعية وعن الأحداث التاريخية من إفرازات فلسفة تعد أكثر تجريد وأكثر ارتباط بالمطلق والتي كانت تفتقر منذ مدة طويلة إلى الملاحظة[3].

إن هذه التعريفات حكم عليها بلا استثناء بواسطة تطور علوم الأخلاق إن هذا الرفض يدخل في إطار رفض كونت للمذاهب الفلسفية والأخلاقية الميتافيزيقية باعتبار أنه لا يمكن منهجيا التحقق من صحة

---

[1] مراد سبرطيعي، **المقاربة الغربية للظاهرة التربوية دراسة نقدية لأبرز المداخل النظرية في علم اجتماع التربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2017-2018، ص84.

[2] توفيق الطويل، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، دار النهضة العربية، لبنان،1979،ص278.

[3] مراد سبرطيعي، مرجع سابق، ص85-86.

أحكامها بواسطة الملاحظة والتجريب ومن هنا فإن كونت وتحت نزعته الوضعية يرى أن الطريقة الخاصة التي تضمن الفهم السوسيولوجي للأخلاق هي التي ترتكز في تعريف الأخلاق وفي علاقاتها العامة بالحياة التي أنشأتها وإعادة رسم مكوناتها في المجتمع وفي الضمير الفردي وفي النهاية ينبه **كونت** بأنه لا يوجد أي تعارض بين الأخلاق عمليا وبين الأخلاق تربية فالتربية لا يمكن أن تؤسس إلا على أساس علم الاجتماع الذي يعد المنبع الوحيد لكل تطبيق أخلاقي[1].

1-2 النظرية الوظيفية

الوظيفية نظرية اجتماعية عامة تؤكد على الاعتماد المتبادل بين مؤسسات ونظم أي مجتمع والتحليل الوظيفي يبين كيف أن النظام الاجتماعي يتم تحديده عن طريق الوظائف التي تؤديها المؤسسات المختلفة[2] .

تنبني المقاربة الوظيفية على تشبيه المجتمع بالكائن العضوي الحي بمعنى أن المجتمع يتكون من مجموعة من العناصر والبنيات والأنظمة وكل عنصر من هذه العناصر يؤدي وظيفة ما داخل هذا الجهاز المجتمعي وبهذا يترابط كل عنصر في النسق بوظيفة ما ومن ثم فالمجتمع نظام متكامل ومترابط ومتماسك يهدف إلى تحقيق التوازن والحفاظ على المكتسبات المجتمعية وبالتالي يقوم الدين والتربية مثلا بالحفاظ على توازن المجتمع[3].

وتعرف الوظيفية على أنها رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى وهي ترى بأن لكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها والتي يسعى من خلالها إلى إشباع احتياجات الكائن الإنساني في المجتمع فهي تنظر للمجتمع على أنه

---

[1] المرجع نفسه، ص86.

[2] حميد حملاوي، **التنشئة الاجتماعية للطفل في الوسط التربوي**، مطبعة الاقصى، الجزائر،2010،ص 50.

[3] خالد المير وإدريس قاسمي وآخرون، أهمية سوسيولوجيا التربية، سلسلة التكوين التربوي، العدد3 ،مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1995،ص 36.

نسق ذو أجزاء مترابطة وظيفيا[1] ومن أهم رواد هذه النظرية **اميل دور كايم** و**تالكوت بارسونز** و**روبرت ميرتون**.

اهتم **دوركايم** بسبل استقرار النظام الاجتماعي وتكامل عناصره وبنيانه وفي هذا الإطار ترى المقاربة الوظيفية أن للتربية العديد من الوظائف الهامة فهو يعد الأطفال للاندماج في المجتمع عن طريق المعرفة أولا ثم عبر تلقينهم المبادئ الدينية والأعراف والعادات والتقاليد المحلية والقيم الأخلاقية والسياسية، ويعتقد رواد هذه النظرية أن التربية والتعليم يخدمان البنية السليمة للمجتمع من خلال إلزامية التمدرس التي تؤدي إجمالا إلى تقويم الكثير من السلوكات المنحرفة أو تفاديها، هذا التيار ظل مهيمنا إلى حدود الستينيات وهو يندرج في إطار امتداد لأطروحات **دوركايم** الذي كان يرى أن التربية نظام اجتماعي يتفاعل مع نظم مؤسسات المجتمع الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها، وأكد على أهمية التنشئة الاجتماعية باعتبارها العملية الأساسية التي تتم من خلالها عملية تكوين الضمير الجمعي لدى الفرد من خلال استدخاله القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد السائدة وأن وجود قيم ومعايير اجتماعية ومعتقدات مشتركة بين أعضاء المجتمع تؤدي إلى تحقيق الشعور بالانتماء لهذا المجتمع، كما يميز **دوركايم** بين العموميات الثقافية التي تتضمن الأفكار والقيم والعادات والتقاليد والمعايير السياسية التي تهدف التربية إلى أن يكتسبها جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن الطبقة أو المهنة التي ينتمون إليها والخصوصيات الثقافية التي تتضمن الأفكار والمعتقدات والمعايير الاجتماعية وأساليب التفكير التي تميز فئة معينة في تفاعلهم وسلوكياتهم ويرى **دوركايم** أن دور التربية هو إعداد الفرد للحياة في مجتمعه لكي يصبح قوة منتجة فيه[2].

[1] عبد العزيز بن علي الغريب، **نظريات علم الاجتماع تصنيفاتها اتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 20.

[2] منال جفال، **دور الآداء التربوي للأستاذ في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 186.

يرى **بارسونز** أن الأفراد باعتبارهم أعضاء في النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم عن طريق التربية بهدف إعدادهم لممارسة أدوارهم المتوقعة منهم في مجتمعهم مستخدما مجموعة من الجزاءات الإيجابية والسلبية لتحقيق ذلك ومن ثم أوضح طبيعة العلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي ودور التنشئة الاجتماعية في تحقيق التوازن في المجتمع كما أكد أن النظام التعليمي مسؤول عن إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا للقيام بدورها المستقبلي في المجتمع وأن وظيفة المدرسة هي الاكتشاف المبكر لقدرات التلاميذ واستعداداتهم وتوجيههم وتنمية دوافعهم للعمل.[1]

تعتبر المقاربات التقليدية من أولى المقاربات التي أسست لظهور علم الاجتماع بصفة عامة وعلم اجتماع التربية بصفة خاصة مع إسهامات كل من اوغست كونت ودوركايم ولقد أعطت المقاربة التقليدية للتربية مكانة مهمة واعتبرتها أداة للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع وفي ذلك أكد دوركايم على دور التربية في نقل القيم والمعايير الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

2-المقاربات الصراعية: عرف الصراع في قاموس علم الاجتماع الفرنسي بأنه عملية اجتماعية وموقف يحاول فيه طرفان أو أكثر سواء كانوا أفرادا أو جماعات أن يحققوا أهدافهم ومصالحهم وعرقلة الآخرين وتحقيق ذلك حتى ولو اقتضى الأمر القضاء عليهم أو تحطيمهم[2].

2-1- مقاربة بيار بورديو وكلود باسرون

تنسب نظرية الصراع إلى كارل ماركس حتى أن البعض يسميها النظرية الماركسية وتناول ماركس تحليلات حول الأسرة والبناء الاجتماعي والطبقية ليعكس وجهة نظر سوسيولوجية نابعة من أيديولوجية واضحة المعالم وقد ميز ماركس بين مستويين في البناء الاجتماعي الأول المستوى الأساسي أو البنية التحتية

[1] علي السيد محمد الخشيبي ومحمد حسنين العجمي، **علم الاجتماع التربوي المجالات القضايا**،دار الجامع الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 55.

[2] عبد الهادي جوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998،ص 128.

ويتكون من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أي العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين، والثاني المستوى الفوقي ويتكون من المفاهيم السياسية والتعليمية والفلسفية والأخلاقية والعقائدية ويعتقد ماركس أن البنية التحتية تحدد شكل البنية الفوقية كما تؤثر البنية التحتية بدورها ويحدث التناقض، الأساس في الماركسية في المصالح بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من يعملون لديهم مما ينتج عنه ظهور الطبقات المتناقضة في المصالح أو ما يسمى بالصراع الطبقي[1].

من أهم روادها نذكر **بيير بورديو** و**بازل برنشتان** و**جون كلود باسرون** تبحث هذه المقاربة في الجوانب السلبية للتربية والتي قد تؤدي إلى تفكيك وتخريب المجتمع في هذا الصدد يرى الباحثون أن التربية والتعليم في ظل أيديولوجيا معينة وإطار ثقافي سائد قد يكون لها نصيب من التمييز وعدم تكافؤ الفرص حسب العرق والجنس والمستوى المعيشي إذا لم يتم اعتبار المعايير الموضوعية كدرجة الذكاء ومستوى الإنتاج وإعادة الإنتاج والإبداع وبالتالي يصبح المستوى التعليمي آلية لإنتاج وإعادة إنتاج اللامساواة في المجتمع، ويتجلى هذا التمييز أيضا عندما يطلب أرباب العمل بعض الشروط التعجيزية أو المؤهلات العلمية التي قد لا تكون مهمة للمناصب المتنافس عليها حيث يتم إقصاء النساء أو بعض الأقليات[2].

تقوم المقاربة الصراعية على مفهوم الصراع والصدام حول السلطة والقوة ومن ثم فالمجتمع غير خاضع لمبدأ النظام والتوازن والانسجام كما يعتقد الوظيفيون بل قائم على الصراع والاختلاف، لقد تناول **بيير بورديو** مفهوم إعادة الإنتاج بالتحليل والدراسة والتقويم حينما ركز اهتمامه على النظام التربوي الفرنسي مع **جان كلود باسرون**[3]، إذ كانت هذه الفترة مرحلة التطور والازدهار العلمي والمنهجي لسوسيولوجيا التربية.

[1] عبد الله الرشدان ، مرجع سابق، ص 66.

[2] منال جفال، مرجع سابق،ص 189.

[3]Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, **Les héritiers : les étudiants et la culture, Paris**, Les Éditions de Minuit, coll. « Grands documents » (no 18), 1964, p 183 .

ويمكن القول بأن **بيير بورديو** و**كلود باسرون** هما اللذان أعطيا ولادة ثانية لسوسيولوجيا التربية وقد انطلقا من فرضية سوسيولوجية أساسية تتمثل في كون المتعلمين لا يملكون الحظوظ نفسها في تحقيق النجاح المدرسي، ويرجع هذا الاختلاف إلى التراتبية الاجتماعية والتفاوت الطبقي ووجود فوارق فردية داخل الفصل الدراسي نفسه، ومن ثم فقد قادت الأبحاث السوسيولوجية والإحصائية **بورديو** و**باسرون** إلى استنتاج أساسي هو أن الثقافة التي يتلقاها المتعلم في المدرسة الفرنسية الرأسمالية ليست ثقافة موضوعية أو نزيهة ومحايدة بل هي ثقافة مؤدلجة تعبر عن ثقافة الهيمنة وثقافة الطبقة الحاكمة ومن ثم فليست التنشئة الاجتماعية تحريرا للمتعلم بل إدماجا له في المجتمع في إطار ثقافة التوافق والتطبع والانضباط المجتمعي وبالتالي تعيد لنا المدرسة إنتاج الطبقات الاجتماعية نفسها عن طريق الاصطفاء والانتقاء والانتخاب ومن ثم فهي مدرسة اللامساواة الاجتماعية بامتياز، ينطلق **بورديو** و**باسرون** من فكرة أساسية هي أن المدرسة تعمل وفق تقسيم المجتمع إلى طبقات وهي بذلك تكرس إعادة الإنتاج والمحافظة على الوضع القائم الذي أنتجها وتبعا لهذا فإن الأطفال ومنذ البداية غير متساوين أمام المدرسة والثقافة أي غير متساوين في الرأسمال الثقافي، ولكي تحافظ المدرسة على وظيفتها- إعادة الإنتاج- فهي تفرض معيارا ثقافيا ولغويا معينا وهو أقرب إلى اللغة والثقافة في الأسر البورجوازية منه في الأسر والطبقات الشعبية إن هذا الإيتوس أي المستبطن بعمق والذي هو لصالح الطبقات المسيطرة يؤدي إلى خلق نوع من الاستعداد أو الأبيتوس لدى الأفراد عن طريق العمل التربوي الذي يسعى أساسا لتشريب التعسف الثقافي المفروض من قبل الجماعة المسيطرة[1].

تعد دراسات **بورديو** نقدا للدراسات الكلاسيكية لأنها اعتمدت على المقاربة الماركسية النقدية الجديدة على أساس أن المدرسة فضاء للتنافس والهيمنة والصراع الطبقي والمجتمعي[2].

[1] جميل حمداوي، **بيير بورديو وأسئلة علم الاجتماع**، منشورات حمداوي الثقافية، تطوان، المملكة المغربية،2017، ص20.

[2] Pierre Bourdieu, **La Domination masculine**, Paris, Le Seuil, 1998, coll. Liber, p.134.

2-2 مقاربة مدرسة فراكفورت

ظهرت هذه المدرسة في ألمانيا في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين وقد انتقل المعهد إلى نيويورك إبان المرحلة النازية ثم استقر بفرانكفورت مرة أخرى عام 1950 وقد تأثر تحليل مفكري هذه المدرسة ونقدهم للثقافة الحديثة والمجتمع بما تعرضوا له من مضايقات وضغوطات في عهد الفاشية[1].

وقد جاءت النقدية كرد فعل على الوضعية التي كانت تعنى مع **أوجست كونت** بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية موضوعية تجريبية باستخدام الملاحظة والتكرار والتجربة وردا على النظريات النقدية للعقل المثالي كما عند **كانط** و**هيجل** بالاعتماد على القراءة الماركسية الجدلية والاستعانة بالمادية التاريخية كما وقفت إزاء النظريات البورجوازية التي مارست صنوفا من السلطة الفكرية، فالنظرية النقدية عند **هوركايمر** هي ما تعبر عنه الاتجاهات الوضعية في نظريتها للنشاط البشري على أنه شيء أو موضوع خارجي داخل إطار من الحتمية الميكانيكية، في حين ترفض النظرية النقدية النظر إلى الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء ومن ثم ترفض طابع الحياد الذي تتسم به الوضعية وتحاول في المقابل أن تطرح فكرا لا يفصل بين النظرية والممارسة[2].

تعمل النظرية النقدية على نقد الواقع الاجتماعي وتقويض تصوراته الإيديولوجية الليبرالية والبحث عن تجليات الاغتراب الذاتي والمكاني سواء في النصوص والخطابات وتهدف النظرية النقدية حسب **هوركايمر** إلى تحقيق مهام ثلاث أولها الكشف في كل نظرية عن المصلحة الاجتماعية التي ولدتها وحددتها والمهمة الثانية هي أن تظل هذه النظرية على وعي بكونها لا تمثل مذهبا خارج التطور الاجتماعي التاريخي والمقياس الوحيد الذي تلتزم به هو كونها تعكس مصلحة الأغلبية الاجتماعية في تنظيم علاقات الإنتاج بما يحقق تطابق العقل مع الواقع وتطابق مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة[3].

---

[1] مراد سبرطعي، مرجع سابق، ص107.

[2] جميل حمداوي، مرجع سابق، ص135.

[3] طاهر حسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، بيروت،2017،ص421.

أما المهمة الثالثة فهي التصدي لمختلف الأشكال اللامعقولة التي حاولت المصالح الطبقية السائدة أن تلبسها للعقل وأن تؤسس اليقين بها على اعتبار أنها هي التي تجسد العقل في حين أن هذه الأشكال من العقلانية المزيفة ليست سوى أدوات لاستخدام العقل في تدعيم النظم الاجتماعية القائمة وهو ما دعاه **هوركايمر** بالعقل الأداتي.[1]

يتحدث **غيروكس** عن الإمكانات التي توفرها النظرية النقدية للمفكرين التربويين رغم أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه النظرية لا علاقة مباشرة لها بالتربية ويذكر أن هذه الإمكانات شكلت منطلقات لتربويين كثر منهم رواد البيداغوجيا النقدية في بلورة تصورات نقدية تجاه التربية ومن أهم أطروحات فرانكفورت الحاملة لقابلية التدوير في حقل التربية من خلال ما ذكره **غيروكس** في كتابه "النظرية النقدية والتطبيق التربوي (تمد مدرسة فرانكفورت التربويين بعدة مفاهيم ونظريات تساعدهم على النقد النافذ المستبصر للنظم التعليمية المرتبطة بالمنظور الوظيفي المؤسس على العقلانية الوضعية فالمدرسة اشتغلت مليا على الوضعية وهي الخلفية الفلسفية لمعظم المنظومات التربوية الحالية وقدمت طروحات محكمة حول تاريخها خلفياتها ومساراتها إلى أن صارت تتقمص العالم المعاصر)، كما لاحظ **روجر سيمون** أن التربية باعتبارها مقدمة للحياة العامة وإعدادا لها وشرعنه لأشكال مخصوصة منها تستضمر رؤية للمستقبل وبهذا المعنى فإن أي منهاج مع البيداغوجيا التي تسنده ليس سوى تجسيد لرؤانا حول أنفسنا وأبنائنا ومجتمعنا[2].

إن الصراع الموجود داخل المدارس إنما يعكس الصراع ذاته الموجود في المجتمع الخارجي واعتبر منظروا الصراعية أن التربية أداة للهيمنة والسيطرة وأكدوا على أن المدرسة ليست مؤسسة محايدة بل أنها مؤسسة ترسخ الصورة الطبقية التي يعيشها المجتمع.

[1] توم بوتومور، **مدرسة فرانكفورت**، تر: سعد هجرس، دار أويا، ليبيا، 2004، ص ص206-207.
[2] مراد سبرطيعي، مرجع سابق، ص ص 110-112.

3-المقاربات ذات النموذج المفسر

إذا كانت المقاربات السابقة قد اعتبرت المدرسة فضاء للصراع الاجتماعي والسياسي والطبقي والاقتصادي فإن ثمة مقاربات أخرى تفسر طبيعة المدرسة من الخارج في ضوء مقاربات تفسيرية متعددة واهتمت هذه المقاربات بما يجري داخل النظام المدرسي التربوي من عمليات إعادة الإنتاج والتحكم السلطوي والإيديولوجي في الطبقات الاجتماعية، فإن أصحاب هذه المقاربة ذات النموذج التفسيري اهتموا فقط بدراسة المنظومة التربوية من الخارج من خلال دراسة التأثيرات المدرسية التعليمية معتمدين على ترسانة من الإجراءات الإحصائية والوصفية والاستدلالية محاولين بالأرقام والإحصائيات تبيان محدودية علاقة المدرسة بالحراك الاجتماعي[1].

3-1النظرية التفاعلية الرمزية

يعود ظهور وتأسيس منظور التفاعلية الرمزية إلى جهود كل من **شارلز هرتن كولي وهربرت بلومر وجورج هربرت ميد** في دراستهم للنظام الاجتماعي ومجيئهم بمفاهيم جديدة في الدراسات السوسيولوجية، مثل الذات الاجتماعية والشعور الاجتماعي والتفاعل واعتمادهم على الذات كوحدة أساسية في التحليل السوسيولوجي.

تعتبر التفاعلية الرمزية واحدة من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاجتماعية في تحليل الأنساق الاجتماعية وهي تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى منطلقة منها لفهم الوحدات الكبرى بمعنى أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي[2].

إن أصحاب النظرية التفاعلية يبدءون بدراستهم للنظام التعليمي من الفصل الدراسي أي مكان حدوث الفعل الاجتماعي فالعلاقة في الفصل الدراسي بين التلاميذ والمعلم هي علاقة حاسمة إذ يدرك التلاميذ حقيقة

[1] جميل حمداوي،سوسيولوجيا التربية، ص106.

[2] فادية عمر الجولاني :علم الاجتماع التربوي،مرجع سابق،ص 215.

كونهم ماهرين أو كسالى وفي ضوء هذه المقولات يتفاعل التلاميذ والمدرسون بعضهم مع بعض حيث يحققون في النهاية نجاحا أو فشلا تعليميا[1].

يعتقد **جورج هربرت ميد** بأن الذات في المجتمع والذات الاجتماعية هي حصيلة تفاعل عاملين هما العامل النفسي الداخلي الذي يعبر عن خصوصية الفرد وسماته الشخصية المتفردة والعامل الاجتماعي الذي يجسد مؤثرات البناء الاجتماعي المحيطة بالفرد وأن تضافر هذين العاملين بعضهما ببعض هو الذي يكون الذات الاجتماعية عند الفرد أما الأصول الاجتماعية للذات فهي النمو التدريجي لقدرات الفرد منذ الطفولة على شغل الأدوار الوظيفية وتقسيم هذه الأدوار عن طريق تقييمها من قبل الآخرين أي تقييم الفرد لذاته من خلال تقييم الآخرين لها، وهنا تصبح اللغة التي هي وسيلة الاتصال بين الأفراد رمزا لأنها تؤثر في الفرد الواحد كما تؤثر في الأخريين، يعالج **ميد** في نظريته للتفاعلية الرمزية موضوع أنا كما أقيم نفسي وأنا كما يقيمني الآخرون، فعند تفاعل الفرد مع الآخرين لفترة من الزمن فإن الآخرين يقيمونه بعد أن يعتبروه رمزا ذا معاني ومواصفات معينة وعند وصول التقييم أي تقييم الآخرين للفرد المعني بالتقييم فإنه يقيم نفسه كما يقيمه الآخرون لأن تقييم الفرد لذاته ناجم عن تقييم الآخرين له، نظريته تعتمد على كون الذات أو النفس البشرية هي المرآة التي ينعكس عليها المجتمع بكل صوره وتناقضاته وتفاعلاته فالمجتمع عند **ميد** هو وحدة ديناميكية متطورة تولد بشكل مستمر أنماط جديدة ومتميزة لأساليب التنشئة الاجتماعية للأفراد فالفرد كائن عقلاني ومحصلة للعلاقات الاجتماعية والرموز هي عوامل جوهرية لتسهيل الاتصال تعكس الحاجات الاجتماعية والرغبات الفردية للإنسان من خلال وظيفتها الاجتماعية بقصد تحقيق التفاعل[2].

[1] مراد سبرطيعي، مرجع سابق، ص126.

[2] المرجع نفسه،ص ص 130-131 .

3-2 مقاربة ريمون بودون

إن الأبحاث السوسيولوجية التي تضمنها النموذج المفسر تمكننا من المعرفة الدقيقة للمحركات العامة المؤدية للامساواة أمام التربية فهي تقربنا في أوضاع محددة من المكان واصفا العلاقات المرتبطة بكل وضعية اجتماعية[1].

رايمون بودون الذي يرفض تصورات المدرسة الوظيفية والمقاربة الصراعية على أساس أن المدرسة تعيد إنتاج الطبقات الاجتماعية نفسها وأنها فضاء للصراع بين الطبقة المهيمنة والطبقة الخاضعة[2] ويفسر **ريمون بودون** العلاقة بين مدخول العائلة ونجاح المتمدرس مدرسيا من خلال إعطاء العلاقة الدلالة الإحصائية كما يبين هذا النموذج كيف أن العلاقة الإحصائية بين المردود والنجاح المدرسي يجب ألا تفسر مباشرة وإنما هي نتيجة لنظام من العلاقات يميز المتغيرات الثلاث صاحبة العلاقة[3].

إن التعليم يعكس التركيبة الاجتماعية في أي مجتمع ويساعد على استمرارها وتدعيمها أيديولوجيا والمدرسة في المجتمع الطبقي ما هي إلا أداة في يد الطبقة المسيطرة في المجتمع وقد صممت المدرسة لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية من خلال محتويات هذه المدارس حيث تتشكل شخصية ووعي المواطن وفق نمط الحياة السائدة في تلك المجتمعات بحيث يشعر المواطن ويربّى على أن التمايز الطبقي أمر طبيعي ويحدث في كل مجتمع، ومصلحة الرأسماليين تكمن في تنميط بنية التعليم المدرسي وفقا للعلاقات الاجتماعية إذ ينمّط النمو الكمي للنظام التعليمي وفقا للتوسع في الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج[4].

القول بأن التربية أداة موضوعية لتصنيف الناس وانتقائهم حسب مهاراتهم المعرفية قول يترتب عليه نتيجة أيديولوجية مؤداها أن نجاح الفرد في المجتمع أو فشله مرهون بنجاحه أو فشله في التربية وذلك القول ينطوي

[1] مراد سبرطيعي، مرجع سابق، ص 148.

[2] جميل حمداوي، مرجع سابق، ص112.

[3] ريمون بودون، **مناهج علم الاجتماع**،تر: هالة شبؤول، منشورات عويدات،لبنان، 1972 ، ص 75.

[4] مراد سبرطيعي، مرجع سابق، ص 149 .

على إقناع زائف للمواطن بأن شكل المجتمع وبنية النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه بريئة تماما من أي فشل يتعرض له، فالفشل إنما سيكون فشله هو نفسه في اقتناص الفرصة المتكافئة التي توفرت له في المدرسة والقول بأن المعرفة التي تقدم في المدرسة تؤثر في رفع المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع هو نمط من أنماط الأيديولوجيا التي تزيف الوعي الاجتماعي على مستوى الفرد والمجتمع[1].

هكذا يرى **رايمون بودون** أن اللامساواة التربوية لا ترتبط باللامساواة الاجتماعية والطبقية والثقافية بل تعود إلى الاختيارات الحرة للأفراد وقراراتهم الشخصية وقناعاتهم الذاتية وحساباتهم الخاصة التي يضعونها جيدا حين التعامل مع المدرسة[2].

اتضح من خلال هذه القراءة بأن المقاربات ذات النموذج المفسر اختلفت في الطرح مع المقاربات التقليدية والصراعية بحيث حاولت المقاربات ذات النموذج المفسر الوقوف على العوامل التي تأثر في العلاقات التربوية وتفسيرها إلا أنها لم تتفق على طبيعة التفسير لهذه العلاقات.

[1] مراد سبرطعي، مرجع سابق، ص 152.

[2] جميل حمداوي، **سوسيولوجيا التربية**، مرجع سابق، ص 114.

رابعا : التربية والرؤية الانثروبولوجية

لقد ساهمت الانثروبولوجيا العامة في ميدان المعرفة الإنسانية وذلك في خدمة الجماعات البشرية بأنواعها من خلال العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية لمختلف المجتمعات البدائية منها أو الحديثة وعملت الاتجاهات الحديثة في الانثروبولوجيا على دراسة المجتمعات الحديثة من خلال تطبيق المنهج الانثروبولوجي على وحدات البناء الاجتماعية (المؤسسات الاجتماعية) وأصبحت المؤسسات التربوية والتعليمية ميدانا خصبا للدراسات الاننثروبولوجية.

1- مفهوم الانثروبولوجيا التربوية: تشير التربية بالمفهوم الانثروبولوجي إلى تلك العمليات العامة والشاملة التي يخضع لها أعضاء المجتمع المحلي كالرعاية والحماية والتوجيه وغيرها من الفعاليات الاجتماعية حتى يكون عضوا فاعلا في المجتمع من الوالدين والأهل والأقارب والجيرة ورسميا من المعلمين والمربين والمرشدين والمدرسين، ولأجل نقل واكتساب خصائص الثقافة ومعارفها وسماتها من تقاليد وقيم ومعايير عبر عمليات التطبيع الثقافي، أما التعليم أنثروبولوجيا فإنه العملية المحددة والخاصة التي يخضع لها الأطفال إلى حد البالغين في مؤسسات رسمية مثل رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية والثانوية أو شبه رسمية مثل المسجد والكنيسة لأجل اكتساب ونقل المعرفة الموجهة والمحددة من تلك المؤسسات، هذا يعني أن مفهوم التربية يشير إلى العمليات التي يكتسب الفرد بها خصائص ثقافته وبنائها المعرفي وأنها غير مقصورة على جانب دون آخر أي الرسمي أو غير الرسمي في حين يشير مفهوم التعليم إلى نقل المعرفة وتنمية المهارات العقلية وان كانت على الأغلب بشكل رسمي أو ضمن مؤسسات مختصة[1].

الانثروبولوجيا التربوية فرع نشأ من الانثروبولوجيا الثقافية تحديدا وهي فرع علمي يوظف المناهج الانثروبولوجية في دراسة الظواهر التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية على نحو شمولي وكلي ويمكن القول

[1] ياس خضر عباس العباسي، **انثروبولوجيا التربية وإثنوغرافيا المعرفة المحلية –بحث في الانثروبولوجيا الثقافية**،مجلة كلية التربية، العدد06، الجامعة المستنصرية، العراق،2015، ص5.

في هذا السياق أن الأنتربولوجية التربوية قد نشأت وتطورت تحت مظلة الأنتروبولوجيا الثقافية التي غالبا ما تركز على العلاقة الجوهرية بين الشخصية والثقافة، ويرجع تطور الانثروبولوجيا التربوية إلى عام 1955 عندما نشر **سبندلر** كتابه التربية والانثروبولوجيا والمحطة الثانية كانت عام 1970 وهي سنة تأسيس مجلس الانثروبولوجيا والتربية بإشراف الجمعية الانثروبولوجية الامريكية وخلال محطتها الثالثة ظهرت الدورية العلمية الفصلية التي حملت اسم الانثروبولوجيا والتربية سنة 1978، وقد ظهرت الانثروبولوجيا التربوية وعملت على تحقيق استقلالها من خلال التجاوب مع الضرورة الاجتماعية والاحتياجات العلمية في نهاية 1960 ولا سيما في معترك الصراع مع علم النفس التربوي[1].

يقصد بأنثروبولوجيا التربية ذلك الفعل الذي نمارسه على الآخر من أجل تكوينه وتنشئته وتربيته وتهذيبه وتخليقه وإعداده للمستقبل أي ذلك الفعل الإنساني الهادف والمثمر الذي يكون الهدف منه هو تأهيل الآخر وتزويده بمجموعة من المعارف والموارد والمهارات والإمكانيات والمؤهلات المعرفية والقيم والميول الوجدانية والممارسات السلوكية والحسية الحركية وبتعبير آخر هو إخراج الإنسان من طبيعته البيولوجية إلى طبيعة ثقافية بفعل التربية والتعليم[2].

شغف الأنثروبولوجيون بدراسة طبيعة التنشئة الاجتماعية في القبائل التي مازالت تعيش بطريقة بدائية وذلك من أجل رصد وضعية السلطة التربوية والاجتماعية وطبيعة التنشئة الاجتماعية في هذه المجتمعات ويتمحور الهدف الأساسي لهذه الدراسات في معرفة تأثير الحضارة في طبيعة ممارسة السلطة في التربية والتنشئة الاجتماعية في المجتمعات السابقة على الحضارة المادية[3].

---

[1] سميرة بولقدام، **الانثروبولوجيا التربوية وقضايا المؤسسات المدرسية**، مجلة انثروبولوجيا الاديان، العدد20، جانفي 2018، ص184.

[2] جميل حمداوي، مرجع سابق، ص120.

[3] علي اسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، **علم الاجتماع المدرسي بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص 239.

2- عوامل نشأة الانثروبولوجيا التربوية

لقد تضافرت ثلاثة عوامل كان لها الأثر الكبير في توليد اهتمام الأنثروبولوجيين بالتربية وقضايا المؤسسات المدرسية وفي نشوء الأنثروبولوجيا التربوية كفرع من فروع الأنثروبولوجيا العامة وهذه العوامل هي:

العامل الأول: تمثل في الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1960 حيث وجهت الدعوة إلى الأنثروبولوجيين للمشاركة في مواجهة هذه الأزمة ولاسيما المشكلات والتحديات التي واجهت نظام التعليم القومي في الولايات المتحدة ولاسيما الصعوبات والمشكلات التي كان يواجهها الفقراء والأقليات وفي هذا السياق نادى فريق من الأنثروبولوجيين لدراسة المؤسسات المدرسية إمبريقيا في الحال لمواجهة الأزمة الاجتماعية خاصة المؤسسات المدرسية التي يرتادها الفقراء وأبناء الأقليات من أجل تقديم الإجابات العلمية حول هذه الأزمة بمعطياتها المختلفة أجرى **ستانلي دايموند** دراسته المعروفة بعنوان ثقافة المدرسة في عام 1966 وقد حرص في هذه الدراسة على وصف الأوضاع التربوية القائمة وتوجيه النقد الأنثروبولوجي للمؤسسات المدرسية القائمة في تلك المرحلة واستطاع عبر هذه الدراسة أن يدعو إلى تنظيم ندوات تدور حول المشكلات التربوية لهذه المؤسسات ودراسة العلاقة بين هذه الأوضاع المدرسية والأزمة السياسية والاجتماعية التي كانت تضرب البلاد، وقد قدمت نتائج هذه الدراسة الهامة إلى المكتب القومي للتربية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1966 وقد نشرت نتائج هذه الدراسة في كتاب بعنوان المنظور الأنثروبولوجي للتربية في عام 1971 بإشراف كل من **فريدريك جيرنغ وماري واكس وستانلي دايموند**[1].

العامل الثاني: الذي شجع على ولادة الأنتروبولوجيا التربوية ونهضتها في الستينات ضرورة الرد على الاتجاهات السيكولوجية للثقافة وتفنيد التصورات والمنطلقات الخاطئة فيها فالمنظور الثقافي للأنثربولوجيا

[1] علي اسعد وطفة، **علم الانسان الانثروبولوجيا التربوية علم في طور الالتقاء**، مجلة التعريب، العدد 41، دمشق، ديسمبر 2011، ص 113.

التربوية ينطلق من معطيات مادية واجتماعية حيث تقدم نسقا من السمات والخصائص التي تتميز بها الثقافة الخاصة بالعمال وتلك الخاصة بالطبقة البرجوازية لأغراض المقارنة بين مختلف الثقافات في دائرة المجتمع المحلي، وقد بينت الدراسات الأنثروبولوجية وجود فروق ثقافية واضحة المعالم بين ثقافة الجماعات والأقليات العرقية والطبقات الدنيا في المجتمع بالمقارنة مع هذه التي تهيمن في الأوساط البرجوازية البيضاء وافترضت هذه الدراسات أن أبناء الفئات الدنيا في المجتمع يعانون من ضعف ثقافي كبير ولكن هذه النتائج تعرضت لموجة من الانتقادات الحادة من قبل عدد من الأنثروبولوجيين الذين اعتقدوا بأن الفوارق الثقافية ناجمة عن التباين في أوضاع المؤسسات المدرسية التي تتباين مع تباين الفئات الاجتماعية الدنيا في المجتمع، فأطفال الفقراء يخفقون في المدارس تحت تأثير الأوضاع المزرية للمؤسسات المدرسية التي يرتادونها وتحت تأثير الأوضاع الصعبة للحياة الاجتماعية الفقيرة التي تحيط بهم.

العامل الثالث: عمل الأنثربولوجيون المعنيون بالمؤسسة المدرسية على إنشاء جمعية تتكون من فريق من الباحثين كانت مهمتهم بناء البرامج الأنثروبولوجية ونشرها في المؤسسات المدرسية وقد عملت هذه الجمعية على جعل برامجها أكثر وضوحا فعززت حضورها في برامج المعاهد والمدارس العليا، وبدأ مركز التنمية التربوي في جامعة هارفارد بتطوير برامج انثروبولوجية تربوية واستطاع أن يقوم بأعمال كبيرة وهامة أدت إلى توسع وانتشار الأنثروبولوجيا التربوية وحضورها في الوسط التربوي، وعملوا في الوقت نفسه على تكثيف جهودهم البحثية وتأصيل نتائجها في مضمار الحياة المدرسية في عدد كبير من المؤسسات المدرسية والتعليمية التي اختاروها بعناية وعملوا أيضا على نشر نتائج أبحاثهم ودراساتهم بصورة مكثفة ومنظمة أدت إلى بلورة هذا الاختصاص العلمي بوضوح وقوة في داخل الحياة التربوية والمدرسية[1].

[1] المرجع نفسه، ص ص 113-114

3-تطور الانثروبولوجيا التربوية

3-1 الأنثروبولوجيا التربوية في الولايات المتحدة ولدت الأنثربولوجيا التربوية الأمريكية في أحضان الأنثربولوجيا الثقافية المعنية بمسألة التحويل الثقافي وهذا ما تبرهن عنه الأعمال المتنوعة للباحثين الأنثروبولوجيين في هذا المجال أمثال **بواز وسبندلر وروث بنديكت ومارغريت ميد** .

ومما لا شك فيه أن الأعمال والدراسات التي أجراها عدد من الأنثربولوجيين والتي نشرها **سبندلر** كان لها أكبر الأثر في استقلال هذه الأنثروبولوجيا كعلم مستقل عن الأنثروبولوجيا الثقافية ويعد كتابه التربية والثقافة الذي نشر في عام 1955 في طليعة الأعمال التي مهدت لنشأة هذا العلم واستقلاله لاحقا، ويلاحظ في هذا السياق أن الأعمال التي نشرها **سبندلر وروزالي واكس** لم تقف عند حدود الاهتمام بعملية التطبيع الثقافي بل تجاوزت هذا المجال إلى دراسة اللامساواة في التعليم والتربية في ضوء العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي أحاطت بالأطفال والتلاميذ في تلك المرحلة التاريخية ولاسيما العوامل الإثنية والعرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت هذه المرحلة ولادة ما يسمى بأنثروبولوجيا المدرسة انطلاقا من النظر إلى المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية، وقد أسس هذا الفرع العلمي الجديد تحت تأثير الاهتمام الكبير الذي أثارته أعمال **سبندلر** وكوكبة من رواد الأنثربولوجيا الثقافية في ذلك الوقت، ويجدر الذكر أن الموضوع الأساسي للدراسات الأنثربولوجية التربوية كان يتمحور حول دراسة التباين والفروق الثقافية بين المدرسة من جهة وبين السكان الذين ينحدرون من أقليات عرقية وإثنية[1].

3-2 الأنثربولوجيا التربوية في بريطانيا: في بريطانيا وفي الفترة الممتدة بين عامي 1920 و1930 وتحت تأثير المد الكبير لنظرية **برونيسلو مالينوفسكي** في التحويل الثقافي اهتمت كوكبة من الأنثربولوجيين بزعامة

[1] المرجع نفسه، ص 124.

رايموند فيرث و**أودري ريتشارد** بمسألة التحويل الثقافي التي تشكل المسألة الأساسية في نظرية **مالينوفسكي**[1]، وفي مرحلة لاحقة برز اهتمام **ماركس كلوكمان** بالقضايا التربوية من وجهة نظر أنثروبولوجية وعزز هذا التوجه في قسمه العلمي ومن ثم أحدث اهتمامه هذا تأثيرا كبيرا حيث أجريت أبحاث هامة أشرف عليها كل من **دايفيد هارغريف** و**لاسي كولين** حول أوضاع المدارس في بريطانيا[2] ومع ذلك يمكن القول بأن الأنثروبولوجيا البريطانية تمحورت حول المؤسسات الاجتماعية بدرجة أكبر من المؤسسات الثقافية و لم تشجع بصورة عامة على دراسة عملية التحويل الثقافي المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك عدد قليل من الباحثين الذين أولوا هذه المسألة اهتمامهم، وفي هذا السياق فإن الإثنوغرافيا البريطانية قد تطورت على أيدي علماء الاجتماع بدون أي تأثير من قبل الأنثروبولوجيا، وتشهد الساحة الفكرية بوجود عدد من علماء الاجتماع التربويين الذين لم يستخدموا كلمة ثقافة و لم يعرفوا أبحاثهم التي اعتمدت منهج دراسة الحالة على أنها دراسات أثنوغرافية وإذا كانت الإثنوغرافيا تشكل علما اجتماعيا يتقصى وجهات نظر الأفراد المبحوثين ويبحث في الكيفيات التي يعطي بها الأفراد معنى لحياتهم اليومية فإن علم الاجتماع التربوي في بريطانيا يجري دراسات تقع تحت مظلة الإثنوغرافيا، وفي كل الأحوال فإن عددا من الدراسات الجارية البريطانية كان لها أثر كبير في الباحثين الأمريكيين مثل **نيل كيدي** و**بول ويلس** ركزت على دراسة البناء والمعنى الذي يضفيه المعلمون والتلاميذ على حياتهم في سياق حياتهم التربوية اليومية وقد أنشأ البريطانيون مجلة دولية جديدة عنوانها الإثنوغرافيا والتربية التي هدفت إلى فهم ثقافات الجماعات المدروسة[3] .

---

[1]Roger Goodm , **Education Anthropological Aspects International Encyclopedia of the Social Behavioral Sciences**, Elsevier Science Ltd,2001,p 4192.

[2] Atkinson Macmillan & Martyn Hammersley, **Qualitative Research Traditions: A British Response to Jacob**, Review of Educational Research,1988, p 231.

[3]Tomas Boronski Nasima Hassan, **Sociology of Education,sage publishing** ,london,2015,p59.

3-3 الأنثروبولوجيا التربوية في فرنسا: يعد **إميل دوركايم** المؤسس الفعلي للأنثروبولوجيا التربوية بين عام 1922و1925، وقد ربط مهمة التعليم بعملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية ومن ثم فهدف المدرسة أو التربية هو الحفاظ على توازن المجتمع وتماسكه وترابطه العضوي وقد ازدهرت الأنثروبولوجيا التربوية كثيرا في سنوات الستينات والسبعينات في فرنسا والدول الأنجلوسكسونية فانتقلت هذه الأنثروبولوجيا من سؤال التكيف والتطبيع والتنشئة الاجتماعية إلى سؤال الفشل الدراسي واللامساواة التعليمية مع **بيير بورديو وكلود باسرون وبرنشتاين ورايمون بودون** لينتقل السؤال بعد ذلك إلى ما هو بيداغوجي وديداكتيكي بالتركيز على المناهج والبرامج والمقررات الدراسية وتحليل المحتويات والطرائق البيداغوجية ودراسة الوسائل الديداكتيكية ورصد طبيعة التواصل والتفاعل داخل القسم والتنقيب في ثقافة المتعلمين ورصد العلاقة بين المعلم والمتعلم[1].

لم يكن للأنثروبولوجيا الفرنسية ولاسيما الاجتماعية منها حتى اليوم اهتمام كبير بالمسألة التربوية في فرنسا ويشار في هذا الصدد إلى الدراسات الإثنوغرافية التي أجراها **بيير بورديو** في هذا الحقل، ويضاف إلى ذلك أن بعض الباحثين الإثنولوجيين الفرنسيين قاموا بدور كبير في هذا الميدان ولاسيما هؤلاء الذين درسوا عمليات التنشئة الاجتماعية والتطبيع الثقافي في المؤسسات التربوية غير المدرسة، وفي هذا المستوى يمكن القول بأن الإثنوغرافيا الفرنسية قد تطورت على أيدي علماء اجتماع المدرسة بوجه خاص وفي كل الأحوال فإن عددا من علماء الاجتماع الفرنسيين اهتموا بقضايا المهاجرين بدرجة كبيرة ويشار في هذا الصدد إلى الأنثروبولوجية الفرنسية **آني فون زانتين** وقد ركزت في أبحاثها على المايكروسوسيولوجي في دراسة المؤسسات التربوية وأجرت دراسة حقلية في ثلاثة مدارس في الريف الفرنسي حول الأوضاع التربوية في فرنسا وقد شهدت الساحة الفرنسية عددا محدودا من الدراسات التربوية الإثنوغرافية بصورة عامة[2].

[1] جميل حمداوي، نفس المرجع، ص120.

[2] Henriot van Zanten, **L'École et l'espace local Les enjeux des Zones d'Éduca-tion Prioritaires**, Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 1990,p 327.

تعامل علماء الانثروبولوجيا الثقافية مع التربية والتعليم بالاستناد إلى عمليات النقل الثقافي من جيل إلى جيل وعمليات نقل المعرفة المحلية بأساليب رسمية أو غير رسمية ووفقا لهذا التعامل انبثقت انثروبولوجيا التربية من حقل الانثروبولوجيا الثقافية التي ظهرت توجهاتها أكاديميا في منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي بوصفها فرعا معرفيا جديدا لدراسة هذه العمليات (النقل الثقافي) وكيف تعد التربية مفهوم البحث الأساس، وكيف اتجهت الإثنوغرافيا بوصفها إستراتيجية الباحث الانثروبولوجي من جعل التعليم ميدانا أو حقلا لدراسة عمليات نقل المعرفة المحلية، أي اتجه هدف البحث نحو انثروبولوجيا التربية بوصفها الحقل المعرفي العام الذي يوجه اهتمامه نحو عمليات النقل الثقافي وإثنوغرافيا التعليم بوصفها الإستراتيجية التي توضح عمليات نقل المعرفة، وإن المناقشات القائمة في حقل الأنثروبولوجيا الثقافية على مستوى البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات عن كيفية النظر إلى التربية والتعليم ودور وفائدة المعرفة المحلية في سلوكيات وعلاقات وتصورات وأنماط الثقافة في المجتمع المحلي هي أهمية البحث الأساسية، إذ يحاول الباحثون فهم القضايا الاجتماعية والثقافية عند تركيز الاهتمام على الإجراءات التي تتم على مستوى محلي في نطاق تقاليد ولغات وقابلية أو أهلية معينة، فضلا عن تأثر النقاش الدائر حاليا من وجهات النظر في إعادة صياغة المعارف التقليدية الخاصة بالناس وتفاوضهم لبناء معاني جماعية جديدة والخلافات المرتبطة بالآراء السائدة عن المعرفة المحلية وجذورها والاعتقادات المتباينة عن كيفية بناء المعرفة، والوصول إليها واستعمالها[1].

وقد ظهرت مساهمات الدراسات الأنثروبولوجية على المستوى الفيزيقي في التربية في موضوع العلاقات والتمايز العرقي ويمكن أن تساعد الأنثروبولوجيا الثقافية بنسختها التربوية في شرح وتوضيح السلوك البشري في حالات التعليم إذا تكمن مساهمة أنثروبولوجيا التربية أساسا في إجراء تحليل منهجي للأنماط الثقافية والقيم في مختلف الشعوب كما أنها تحمل مباشرة على دور ومهام نظام المعلمين والمدرسين ونظام المدارس

[1] ياس خضر عباس العباسي، مرجع سابق، ص ص 5-6.

العامة وتستعمل البيانات فيما بين الثقافات لأغراض التوضيح وتناقش عددا من الموضوعات المعنية كطبقة الطلاب الاجتماعية والتعليم وقضايا تواصل الطالب والمعلم ومجموعة القوالب النمطية والتحيز الذي تمارسه بعض الأنظمة السياسية في المدارس وفي سياق المجتمع مع المدرسة، والمدرسة بوصفها نظام اجتماعي في حين تركزت إستراتيجيتها البحثية في توجهات الإثنوغرافيا التعليمية التطبيقية على طائفة واسعة من المسائل أو القضايا التعليمية[1] التي قد تشمل:

1. التعلم والمساعدة في تشكيل هوية الشباب اليافعين والبالغين وبنيتها في البيئات المتنوعة بما في ذلك الثقافات المتعددة واللغات واستكشاف الثغرات الاجتماعية والثقافية وأوجه التباين بين المعلمين والطلاب وأسرهم.
2. تفهم وتأسيس المجتمع المحلي ومدى استجابة المؤسسات التعليمية ثقافيا في معالجة جذور وأسباب التفاوت التعليمي ومظاهره وصوره في الأداء والإنجاز وفقا للفوارق التي تظهر بين المعلم والطالب.
3. تغيير الفهم العام لعلم الإنسان والمبادئ الأنثروبولوجية التي تقدر التنوع والمساواة الثقافية والتعليمية للناس والثقافات.
4. التعاون من اجل إثبات الحقوق التعليمية والثقافية والتربوية للشعوب ككل وتقديم الخطط والبرامج لسكان الشعوب المحلية الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة ببيئاتهم.
5. التصدي للممارسات التمييزية (العنصرية) التي انتشرت في بعض الدول.
6. إنشاء نماذج لتنمية التعلم والمناهج الدراسية التي تحددت ثقافيا وتفاعليا استنادا إلى طرائق التعلم المتعددة[2].

[1] David Julian Hodges**, The Anthropology of Education Classic Readings,** Cognella, USA. 2011,p30.

[2] ياس خضر عباس العباسي، مرجع سابق، ص ص 7-8.

ويمكن تحقيق هذه التحديات في مجموعة متنوعة من الطرق مثل برامج التعليم العام من خلال تعدد الوسائط على نطاق واسع وتثقيف المعلمين والعاملين في المجال التربوي في مختلف المجتمعات وتوفير نظم التعليم في المتاحف والمعارض والمكتبات وإجراء بحوث العمل التشاركية التي تصهر الهويات بإشراك الأفراد والجماعات في الحركة الاجتماعية وأنشطة التغير الاجتماعي الأخرى، ليس هدف أنثروبولوجيا التربية في أن تكون المنهج العالمي للإنسانية فحسب ولكن علاوة على ذلك استكشاف الأفراد في سياقهم التاريخي والاجتماعي والثقافي خاصة وكيف يتم إنتاج المعرفة الأنثروبولوجية من الخطابات المختلفة التي تسهم في تشكيل التصورات التربوية والحالات أو المواقف وبناء الأفكار من خلال عرض الأبنية الهرمية للمجتمع والعلم والتعليم، إن استعمال أنثروبولوجيا التربية أسلوبا منهجيا خاص للتبليغ عن أبحاثها بوصفها الموجهة نحو ثلاثة موضوعات رئيسة هي القدرة على التحول للإنسانية وأهمية الخيال واللغة من اجل التخطيط وتشكيل التربية وأهمية المحاكاة والإجراءات الطقوسية ودور العنف وعولمة التعليم[1].

تنطوي الأنثربولوجيا التربوية على مضامين فكرية غنية ولقد تبيّن لنا في هذه الدراسة أن الأنثروبولوجيا التربوية لم تنتشر على نحو متواز بين الدول إذ يسود الطابع الفلسفي لهذه الأنثروبولوجيا في ألمانيا منذ عهد **كانط** وتهيمن أنثربولوجيا التعلم والتعليم في روسيا بتأثير **فيكوتسكي** وتنتشر الأنثروبولوجيا المدرسية في أمريكا الشمالية وفي بريطانيا في الوقت الذي تحتل فيه الإثنولوجيا التربوية مركز الصدارة في فرنسا والبعض من أوروبا، إلا أن الأنثروبولوجيا التربوية ما تزال مغيبة في العالم العربي إذ أنها تحتاج إلى جهود الباحثين والمفكرين العرب لتقديم بحوث ودراسات حولها خصوصا أن التربية في الوطن العربي تتخبط بين التقليدية والحديثة وأن المدرسة لا تزال تعيش حالة من عدم الاستقرار.

[1] Ioannis Sideris, **Educational anthropology as a major approach for educational research The beginnings and the evolution of educational anthropology**, Journal of Arts and Humanities, Vol 1, No 3, December (2012),p24.

الفصل الثالث:التغير الاجتماعي من الإرث السوسيولوجي إلى التوظيف الانثروبولوجي

تمهيد

أولا: مفهوم التغير الاجتماعي

ثانيا : مصطلحات لها علاقة بالتغير الاجتماعي

ثالثا: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي

رابعا : عوامل التغير الاجتماعي

خامسا : معوقات التغير الاجتماعي

سادسا : التوظيف الانثروبولوجي للتغير الاجتماعي

الفصل الثالث : التغير الاجتماعي من الإرث السوسيولوجي إلى التوظيف الانثروبولوجي

تمهيد

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي موضوعا قديما متجددا ذلك أنها ظاهرة دائمة ولقد تم الاهتمام بها مبكرا من قبل العديد من المفكرين نتيجة لاختلاف التصورات والرؤى حول الموضوع ولما كان التغير خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية لكونها ظاهرة تتم بصفة مستمرة وتترك تبعاتها على المجتمع وأنساقها ككل فإن لها أهمية في الدراسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والانثروبولوجية والنفسية والاقتصادية وكذا السياسية وهذا للتعرف على مسبباته وعوامله ذلك لما له من تأثيرات وأيضا تأثره بالمتغيرات الجديدة .

في هذا الفصل نستعرض مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته ببعض المفاهيم وأهم النظريات المفسرة لعملية التغير الاجتماعي وإلقاء نظرة على عوامل التغير الاجتماعي ومجموعة العوائق التي تؤثر فيه وصولا إلى التوظيف الانثروبولوجي للتغير الاجتماعي.

أولا: مفهوم التغير الاجتماعي

يعد مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا لكنه قديم من حيث الاهتمام بموضوعه فقد كان متداخلا مع مصطلحات أخرى مثل التطور والتقدم والتنمية والنمو هذه المصطلحات التي بدأت العلوم الاجتماعية تميز بينها مع بداية هذا القرن العشرين بحيث أصبح من غير المعقول الخلط فيما بينها مع تقدم الأبحاث والدراسات الاجتماعية.

يدل لفظ تغير في اللغة العربية على معنى التبدل والتحول تغير تبدل وتحول تغاير تغايرت الأشياء أي اختلفت والغير جمع أغيار[1] يقول ابن منظور تغير الشيء عن حاله تحول وغيره حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان وغير الدهر أحواله المتغيرة[2].

[1] لويس معلوف، **المنجد في اللغة و الأعلام** ، معاجم دار الشروق الكاثوليكية، بيروت، 1969، ص246.

[2] ابن منظور محمد مرجع سابق، ص 155.

التغير في اللغة العربية من الفعل غير أي استبدال الشيء بشيء آخر أو نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر والتغير ضد الثبات وتدل على التحول والتبديل وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية وهو سنة من سنن الحياة لا يمكن إخفائها لفهم الحياة الاجتماعية[1].

كما أن التغير عبارة عن عملية مستمرة تعني انتقال الفرد أو الجماعة من وضع إلى وضع آخر قد يكون أفضل وقد يكون أسوا من الوضع السابق، ومنذ أن وضع **وليم اوجبرن** كتابه المعروف التغير الاجتماعي اتخذت الدراسات في هذا الموضوع منهجا علميا محددا في تحديد مفهومه[2].

يذهب **مصطفى الخشاب** إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تحول وتغير في أنماط وانساق ووظيفة الأجهزة الاجتماعية للبناء الاجتماعي ككل خلال فترة زمنية محددة[3].

التغير الاجتماعي هنا هو التغير الذي يقع في تركيب المجتمع أو بنائه الوظيفي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم كالمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانهم داخل التنظيمات الاجتماعية .

فالتغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعدلها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تماشيا مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغير تشمل كل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي[4].

التغير الاجتماعي يعني التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن، فالتغير الاجتماعي يدل على العملية التي تحدث خلالها التغيرات

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والمجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية،2008، ص04.

[2] عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكالات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006،ص 189.

[3] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية ، بيروت، 1989، ص91.

[4] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص414-415.

الخاصة بوظائف العناصر المكونة لهذه الأجهزة مثل دور العبادة والتعليم والصحة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والقانونية والإعلامية وعليه فالتغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم والمعايير والإنتاج الثقافي الرمزي المعنوي والمادي[1].

فالتغير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية أو التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية وأطرافها والتغيرات الثقافية بكل ما يشمله معنى الثقافة من معاني وأفكار وقيم وأدوات ومواضيع.

ينظر **فيرنشيلد** للتغير على أنه أي تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية وقد يكون التغير تقدميا أو ثابتا أو مؤقتا مخططا أو غير مخطط موجها أو غير موجه مفيدا أو ضارا[2] ولقد أعطى **جيرت وميلز** تعريف شامل ومحدد حيث اعتبر كلاهما أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة زمنية محددة [3]، في حين يذهب **فرنسيس ألين** إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة [4].

كما يرى **عبد الباسط محمد حسن** بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم[5].

---

[1] خليل عمر وآخرون،**المدخل إلى علم الاجتماع**،دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992، ص288

[2] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق،ص 13.

[3] احمد النكلاوي، مرجع سابق، ص 08.

[4] أحمد زايد، مرجع سابق، ص18.

[5] عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص49.

يؤكد **ريد فيلد** أن التغير الاجتماعي يحدث في المجتمعات القروية نتيجة التفاعل الذي يكون بين مراكز المدن وما يوجد فيها من تقاليد حيث يحافظ السكان في القرى على القيم والعادات القديمة[1] وكذلك الاحتكاك والاتصال بين المجتمعات كأحد مسببات التغير الاجتماعي الحاصل وهناك رأي يؤكد على تغير المراكز الاجتماعية والأدوار التي يشغلها الأفراد في مجتمع من المجتمعات ولا ينحصر في العلاقات الاجتماعية[2].

ويقول **ولبرت مور** أن ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة إذ هناك درجات وأنواعا من التغير حدثت في الخبرة الإنسانية ولكن الاهتمام بالتغير وسرعته يرجع إلى السرعة التي حدث بها في تلك المجتمعات[3].

أما **روس** فيعني بالتغير الاجتماعي التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية [4].

فالتغير الاجتماعي يقصد به كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة[5]، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيرًا في النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه[6] أو هو أي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى آخر آخر أو من مكان إلى آخر وبشكل متعاقب[7] ويمكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى البنى الاجتماعية وأن التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها ويعد التغير الاجتماعي جزءا من التغير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية[8].

---

[1] Red Field, **Pcnsant Society and culture** ;Chicago,1956, p71.

[2] محمد عاطف غيث، **النظام والتغير والمشاكل**، دار المعارف الاسكندرية، 1967، ص191.

[3] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص10.

[4] تهاني حسن،**الثقافة والثقافات الفرعية**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1997، ص 240.

[5] مصطفى الخشاب، **دراسة المجتمع**، الانجلو المصرية، الاسكندرية 1977،ص 188.

[6] ابراهيم مدكور، **مجمع العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 165.

[7] Franklin Meine, **New Webster's Dictionary**, Consolidated, Publishers, New York, P. 265

[8] محسن عبد الحميد، **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، 1986، ص 07.

كما يشير التغير الاجتماعي إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو النظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لقاعدة جديدة تم تشريعها لضبط السلوك أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعة.

كما يعرف **كينجرلي ديفز** التغير بأنه كل تغير في التنظيم الاجتماعي سواء في التركيبة أو في الوظيفة كما يشير **مالينوفسكي** للتغير منذ البداية بأنه العملية التي يتحول بها نظام المجتمع من نموذج إلى آخر، أما عملية التغير عند **هربرت سبنسر** فتشير لانتقال المجتمع من حالة يسودها التجانس إلى حالة اللاتجانس، بذلك تبلور مفهوم التغير الاجتماعي نتيجة الإحساس والعمل على تغير نظم وأوضاع معينة وإقرار قيم ومعايير جديدة لنسق وطبيعة هذه الأوضاع المستحدثة ولو كان التغير مفاجئًا ما ترسبت تلك القيم في تكوين الأفراد الاجتماعي وما تعرض المجتمع لصراع داخلي شديد بين تراثهم الأصيل والأوضاع الجديدة التي جاء بها التغير الاجتماعي[1].

كما يحدد **أولبرت مور** ملامح التغير الرئيسية في المجتمع المعاصر على الوجه الآتي [2]:

- يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.
- لا يمكن عزل التغيرات زمانيا ومكانيا وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.
- يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.
- من حيث الحجم فإن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات وانتشارها.

[1] فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، دار الإصلاح للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1984، ص15.

[2] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص415.

نخلص من خلال كل هذه التعريفات بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة ولما كانت النظم في المجتمع مكتملة بنائيا ومتساندة وظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهره لا بد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.

عليه فإن التغير الاجتماعي يقصد به ذلك التغير الذي يحدث في مكونات الثقافة نتيجة لظروف طبيعية واجتماعية واقتصادية وبالتالي يتضمن تلك التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والعادات وأدوات المجتمع خلال فترة زمنية ويشتمل التغير في أنماط السلوك والأفكار القيم الاجتماعية ومراكز الأشخاص.

ثانيا : مصطلحات لها علاقة بالتغير الاجتماعي

يرى **هوبهاوس** أن مهمة علم الاجتماع وعلماؤه يجب أن تكرس من اجل تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة أنماط المعرفة الإنسانية[1]، ولتوضيح العلاقة بين كل من مفهوم التغير والتطور والنمو والتقدم وغيرها من المصطلحات علينا أن نحلل طبيعة المعنى الدال لكل هذه المفاهيم:

1- التغير الاجتماعي والتطور

التغير الاجتماعي هو تحول أو تعديل العلاقات الاجتماعية في البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه هذا التحول وبدون تقويم له وهو عملية تطويرية أو تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس ويظهر ذلك عند الانتقال من المجتمعات الأولية البسيطة إلى المجتمعات الحديثة المركبة أو المعقدة، أما التطور فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تخصص الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن وبين نشأة الأشياء وتنوعها واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطورا لا بد أن يظهر متأخرا عن الأقل تطورا نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه[2].

يعني مصطلح التطور التّحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدها حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس في مكوناته إلى اللاتجانس أو يحصل تحول شامل في جميع الأجزاء البسيطة والصغيرة إلى المعقدة و الكبيرة، مثل تحوّل القرية إلى المدينة أو تحوّل الصناعة اليدوية إلى صناعة

[1] محمد عودة، **التغير الاجتماعي و تغير أساليب الاتصال**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،د س ن، ص55.

[2] جودة بني جابر، **علم النفس الاجتماعي** ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص156.

تكنولوجية حديثة، كما أنّ هذا التطور لا يحصل في فترة زمنية وجيزة بل يأخذ فترة طويلة قد تأخذ سنين وأجيال أو قروناً بسبب المعوّقات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية لتطوّرها[1].

يرتبط مفهوم التطور مع التغير والنمو والتقدم حيث تختلط هذه المفاهيم في بعض الأحيان أو يمكن أن يعبر عنها بمفهوم واحد وهي وليدة الفلسفة الداروينية بصورة خاصة ويبدو كشرط خارجي لحركة تعتري الموجود وتنقله من حال إلى حال آخر.

استعمل المفكر الانثروبولوجي **تايلور** مصطلح التطور في كتاب الثقافة البدائية بصورة غير دقيقه فيقول نجد أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه إلى حد بعيد إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة، بينما نلاحظ من ناحية أخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل النمو والتطور تمثل كل منها محصله تراث سابقة وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل[2].

تكمن العلاقة بين التطور والتغير الاجتماعي كما أشار **ماركس وانجلز** إلى أن التغير أو التطور يعني تغير الوضع الحالي إلى صورة أفضل إلا أن هناك بعض التطوريين ممن يرون أن المجتمعات تتحرك من الشكل البسيط إلى الشكل المعقد[3].

يستخدم مفهوم التطور في الماركسية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا ويختلف معنى المفهوم هنا من حيث كونه عملية تغير أساسها استغلال الإنسان للإنسان ويختلف هذا المفهوم عن التقدم في أن هذا الأخير لا ينفي دور الإنسان في عملية التغير، ولقد حاول **ابن خلدون** من خلال دراسته التطور الاجتماعي أن يدرك الصلة بين التطور والتغير ويرى أن السبب في حدوث التطور يرجع إلى الاختلاف والتغير في نظام الحكم، يعتبر التطور الاجتماعي مفهوما أكثر تعقيدا إذ يشير إلى عملية اجتماعية لها ثلاث خصائص مجتمعة

[1] معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ، ص 74.

[2] محمد علي محمد وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص35.

[3] هناء حافظ بدوي، **أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2002، ص75.

فهو اتجاهي وداخلي ويحدث على مراحل يمكن تمييزها وعليه فإنه يحمل لنا تصورا بالحالة النهائية للمجال الاجتماعي التي تتحرك العملية نحو تحقيقها[1].

تكمن خلف هذه المفاهيم عوامل أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان ثم التتابع ثم الاستقلال الشكلي أو الهيكلي، إذا التطور هو التغير المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا وهو النمو البطيء الذي يؤدي إلى تغيرات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة، يتضمن مفهوم التطور أن التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء.

2- التغير الاجتماعي والتقدم

التقدم مفهوم جوهري مرتبط بالتغير ومرادف له وهو يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه الاجتماعي وقد جاء ذلك واضحا في كتابات **أوجيست كونت** والذي يعني حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي بالتعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية، وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع، إن فكرة التقدم نقيض التوازن والاستقرار حيث يشير إلى التغير المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل[2].

وهنا يشير التقدم الاجتماعي إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاه من حالة إلى حالة أفضل أو يسير في اتجاه مرغوب فيه، أي أنّ هذا المجتمع لا يعتمد في هذا التقدم على مقياس لقياسها موضوعياً وهنا يصبح المجال مفتوحا للاعتبارات الذاتية، أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يقوم عند أغلب المفكرين على إيمان عميق بقدرة الإنسان على التدخل الإرادي لتوجيه العمليات الاجتماعية الوجهة التي تحقق الرفاهية للمجتمع أو بقدرة

[1] جون سكوت، **علم الاجتماع: مفاهيم أساسية**، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009ـــص 101.
[2] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 51.

الإنسان على إرادة صنع الحياة[1]، كذلك فكرة التقدم تشكلت أساساً أو وجدت مكانها في نموذج التحولات التنموية إذ أنها نقيض التوازن والاستقرار الذي يطرحه النسق الاجتماعي والبناء الاجتماعي[2]، ومن هنا فإن التغير أوسع من التقدم لأن التغير لا يتجه دائماً إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأحسن[3].

يتضمن معنى التقدم التغير إلى الأفضل ويشير إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل أو يسير في اتجاه مرغوب وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية، كما قد يقتصر على النواحي المادية لسهولة قياسها والأغلب أن الحكم على اتجاه عملية التغير يعتمد عادة على معايير يصعب اعتمادها حتى في المسائل المادية من الثقافة[4].

تشير فكرة التقدم الاجتماعي إلى عصور قديمه وأول من استعمل هذا المفهوم **لوكريتس** من بعده يرى **فونتنلي** أن تجميع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم الاجتماعي المستمر لذلك ظهرت نظريه التقدم مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم منها جاء قول **جون مارتان** (هل للبشرية تقدم)[5].

ينطوي التقدم على مراحل ارتقائية بحيث أن كل مرحله تكون أفضل من سابقتها وتعرف بأنها العملية التي تأخذ شكلا محددا واتجاها واحدا وتتضمن توجهات واعية ومقصوده لعمليه التغير وهنالك ارتباط ما بين فكرة النمو والتطور وفكرة التقدم ويرى **سبنسر** من الصعوبة في دراسة التغير التمييز ما بين النمو والتقدم بينما يقول **هوبز** في هذا الجانب أن العمليتين تتوافقان في حدوثهما في النمط الاجتماعي وربما يؤدي ذلك إلى نتائج غير مرغوب فيها بينما العكس التقدم لا يقتضي ذلك.

---

[1] عادل عبد الحسن شكارة، **نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية**، مطبعة دار السلام، القاهرة، 1975 ، ص 90.

[2] معن خليل عمر، مرجع سابق،ص 52.

[3] خيري محمد إسماعيل، **الانثروبولوجيا العامة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص13.

[4] ابراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان،2009،ص333.

[5] استيتية دلال، **التغير الاجتماعي و الثقافي**،دار وائل للنشر، الاردن، 2004،ص33.

يعرف **ستيفن هوبهاوبس** التقدم بأنه التطور التاريخي ويدل على نمو المجتمعات وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم بهذا يمكن القول أن التقدم الاجتماعي يعني التطورات المادية والفكرية في المجتمع كما يمكن القول أن الفرق ما بين مفهوم التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي هو أن التقدم الاجتماعي يعمل على التحسن المستمر نحو الأمام ويعتبر خطأ صاعدا بينما التغير الاجتماعي قد يكون تقدما أو تخلفا بالتالي يكون مصطلح التغير الاجتماعي أكثر عملية لأنه يتوافق مع واقع المجتمعات فالمجتمعات ليست دائما في حاله تقدم وإنما يقيدها التخلف[1].

يعني ذلك بأن مفهوم التقدم يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية حيث يسير نحو هدف محدد ويعني ذلك أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

3- التغير الاجتماعي والتغير الثقافي

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين كل من التغير الاجتماعي والتغير الثقافي فالأول يطرأ على العلاقات الاجتماعية والثاني يطرأ على القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع غير أن الواقع الفعلي يظهر صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير.

يوجد خلط بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ولا تميز بعض النظريات بين المفهومين وربما يرجع ذلك إلى الارتباط بين مفهومي الثقافة والمجتمع بوصفهما من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فرق بينهما إذ يشير التغير الاجتماعي إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية في حين أن التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير، وهذا يعني أن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي ضمن المفهوم العام لهذه الدلالات الاجتماعية

[1] محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**،دار المجدلاوي، الأردن،2014، ص27.

والفكرية وكذلك يحدث التغير الاجتماعي في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه، وهنا يصير التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الثقافي الذي يشمل جميع المتغيرات التي تحدث في أي فرع من الثقافة كالفن والعلم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وعلى هذا يكون التغير الاجتماعي من نتائج التغير الثقافي[1].

إن التغير الثقافي عملية موازية يعمل من خلالها المجتمع على الملائمة بين كيانه وتنظيماته كما أن التغير الثقافي يرتبط بوظيفة إشباع الحاجات الأساسية والثانوية لأعضاء الثقافة الواحدة، فالعادات وأنواع السلوك والوسائل المادية التي تقدمها الثقافة يتوقف بقائها على مدى قدرتها على الاستمرار في إشباع تلك الحاجات وهي حين تعجز عن ذلك يكون التغير ضرورة اجتماعية، ويرى **كينجزلي ديفيز** أن التغير الاجتماعي هو التحوّل الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواءاً في تركيبه وبنائه أو في وظائفه وهذا يعني أنّ التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي الذي هو أشمل و أوسع نطاقاً إذ هو يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتقنيات كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه و من ثمّ فلا بدّ عند دراسة التغير الثقافي أن يكون ذلك في النطاق الذي ينبع فيه ذلك التغير من التنظيم الاجتماعي أو يؤثر فيه[2].

يعرف التغير الثقافي بأنه التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة أما **مالينوفيسكي** فيعرفها بأنها العملية التي يتحول بمقتضاها وبدرجة متفاوتة النظام القائم في المجتمع وتنظيم ومعتقدات ومعارف وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين[3]، ويشير أيضا إلى ظهور صفات جديدة ومركبة تمثل الجوهر الثقافي إذ يتم اكتساب صفات جديدة ويحدث تطوير للصفات الثقافية القديمة ويمكن القول بأن

[1] محمد فؤاد حجازي ، **البناء الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، ص13.

[2] محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1991، ص ص 108- 109.

[3] يوسف خضور، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994، ص 41.

أكثر أوجه الثقافة تبدلا وتغيرا بشكل واضح وجلي هو الوجه المادي التقني وتظهر عملية التغير الثقافي بشكل واضح في معرفتنا لمكونات الثقافة فيعتبر التغير الاجتماعي جزءا من التغير الثقافي أو جانبا منه لأن الأول يتضمن تغيرا في بناء المجتمع ووظائفه أما الثاني فيشمل كل أنواع التغير في نظم المجتمع(بناء ووظيفة) [1].

4-التغير الاجتماعي والنمو والتنمية

إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان[2].

إن النمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي ومن الأمثلة على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد الوفيات والمواليد ويختلف عن التنمية في كونه تلقائيا بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية[3].

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا فعملية التغير هنا قصديه أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بها من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته[4].

التنمية هي العملية أو مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغير اجتماعي موجب للمجتمع العام الكبير أو المجتمع المحلي الصغير وذلك لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها أعضاء

[1] محمد الدقس، مرجع سابق، ص61.

[2] إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق،ص ص 334-335.

[3] عبد الرحمان العمري، **التغير الاجتماعي**، د د ن ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص35.

[4] عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص 53.

الجماعة الذين يكونون المجتمع وبمعنى آخر هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة معينة لإحداث تطور موجب وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي ملموس للناس وبيئتهم.[1]

كما أن التنمية هي ذلك التغير المخطط والمقصود بهدف تحسين الحياة وتطويرها بمجتمع ما للوصول إلى رفاهيته بالاعتماد على عملية المساعدة الذاتية ومشاركة سكان المجتمع أنفسهم هذا التغير يتناول كافة أبنية المجتمع ويشمل الجوانب المادية والمعنوية فيهتم برفع مستوى الحياة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بالاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة[2].

أي أن التنمية تشير إلى الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.

5-التغير الاجتماعي والتحديث

يتضمن معنى التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث والتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية قطاع التكنولوجيا والزراعة والصناعة وقطاع زيادة الحراك الاجتماعي والسكاني، والتحديث مرتبط بعملية التغير الاجتماعي إذ يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا[3].

هذا المصطلح رائج لدى علماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد إذ ينطبق على جملة من المتغيرات البالغة التركيب التي تطول المجتمعات البشرية كافة ولو بشكل شديد التفاوت وفقا لأولويات الشيوع البالغة التنوع ويمكننا

---

[1] نخبة من أساتذة الجامعات العربية، **دراسات في المجتمع العربي**، اتحاد الجامعات العربية، عمان،1985، ص 475.

[2] محمد فايز عيد سعيد، **مشاكل التنمية في العالم الثالث**، دار الوطن، الرياض، 1984، ص87.

[3] فريحة ابو بكر علي الزواوي، **التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي**، ماجستير، كلية الآداب والتربية، سرت، ليبيا،2008، ص245.

حصر مصطلح التحديث بالمجتمعات الموسومة حاليا بسمة السير على طريق التنمية[1] وقد أخد رواجا كبيرا خلال عصر الأنوار وهو يترجم مختلف المفاهيم مثل العولمة، العقلانية، التصنيع، كما كان ظهورها أسرع وفعال في الثورات السياسية وبروز الفردانية الاقتصادية ووسائل الإنتاج ،الظهور المفاجئ للثقافة الشعبية وتأسيس نظام تربوي يسمح ببروز نخب جديدة[2].

فالتحديث هو عملية انتقال تدريجي من مجتمع تقليدي مغلق إلى مجتمع حديث مفتوح على كل ما هو خارجي ومتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة ويتمثل في التحول في البناء الاجتماعي والطرق التقليدية للتنظيم التي لم تعد تشتغل والتي استبدلت بالأشكال الجديدة المختلفة فالتحديث كما ذهب إليه **ولبرت مور** هو التغير الكبير الذي يحدث تحولا في بناء المجتمع[3] فهو عملية ظهور مجتمع معقد التركيب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، مجتمع تتم فيه تطوير جميع القطاعات الاقتصادية وتحقيق مستوى تكنولوجي رفيع ودرجة عالية من تقسيم العمل مجتمع تبنى فيه الوسائل العقلانية وتنظيما رسميا قانونيا ونظما سياسية واجتماعية متطورة[4].

6-التغير الاجتماعي والتحول

هو احد أشكال التغير والذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات وهذا التغير يكون مستمرا في حركته ويأخذ اتجاها واحدا معينا وقد يكون التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة وقد يكون التحول تراجعا مثل التغير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحله ما قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ في

[1] خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ،ص 59.

[2] Raymond Boudon, **Traité de sociologie**, presses Universitaire de France , 1992, P 317.

[3] عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص37.

[4] إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص342.

التراجع والتقهقر[1]، يستعمل التحول عند علماء الأحياء لوصف التغيرات في الشكل والمظهر التي تتعرض لها الحيوانات من طور النمو إلى طور النضج والبلوغ وتشابه في ذلك أطوار نمو الإنسان المختلفة .

في حين طرح **ابن خلدون** وجها آخر للتحول ويتعلق بالتحولات التي تمر بها المجتمعات التي عاصرها وذلك بالتحول والانتقال من حياة البداوة إلى التحضر وتكوين الدولة وسيادة الأسر الحاكمة وسلوك المحكوم نحو الحاكم وتحول العصبية من القبلية إلى عصبية الأسر الحاكمة وتحول مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في كل مرحلة من مراحل حياة الدولة، كما تتحدد أولويات الدولة وتتحول في كل مرحلة وفق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[2]، ويشير **ابن خلدون** إلى التحول والتغير الذي يصيب الصنائع والعمران وسياسة الدولة في المراحل المختلفة من حياتها وتلك إشارة كافية على أن التحول يصيب كل مظاهر الحياة بما فيها طبائع وعادات الناس والثبات على مظهر مستقر في الحياة الاجتماعية والثقافية لا مكان له في عالم متحول وسريع التغير.

أما من الناحية الأنثروبولوجية فقد أشارت **مارغريت ميد** في كتابها التغير التقني والثقافي إلى أن هناك تغير جزئي يحدث في جوانب المجتمع وكلي يحدث في معظم جوانبه[3]، وذلك يدل على أن التغير قد يكون شاملا كما يمكنه أن يكون في بعض مجالات الحياة والتغير الشامل يمكنه أن يمثل تحولا أو انحرافا عن مظاهر الحياة السابقة من خلال تبني التنظيم والبناء الملائم في مظاهر الحياة الجديدة.

[1] محمد طلعت عيسى، **دراسات في التخطيط الاجتماعي**، مكتبه القاهرة الحديثة، القاهرة،1971، ص11.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الأرقم، بيروت،2006، ص 376.

[3] الدسوقي عبده إبراهيم، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004، ص 42.

ثالثا: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي

تعددت النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي باعتباره ظاهرة لصيقة بالمجتمعات وبما أن المجتمعات في حالة تقدم دائم فإن التغير هو الصفة الدائمة لهذه المجتمعات وسنستعرض عددا من النظريات التي فسرت وحللت التغير الاجتماعي.

1- النظريات الحتمية : وتتضمن النظريات التي ركزت في تناولها للتغير الاجتماعي على عامل واحد وتسمى كذلك النظريات العاملية وتفترض هذه النظريات أن عاملا واحدا كالعامل الاقتصادي أو العامل المناخي أو العامل التكنولوجي أو العامل الديموغرافي يعتبر العامل المحرك للعوامل الأخرى الشيء الذي جعل منها نظريات اختزالية تختزل العوامل مجتمعة إلى عامل واحد تعتقد أنه كاف لإحداث التغير الاجتماعي كما تفترض أن الأمور محسومة ومحددة سلفا وتنقسم النظريات الحتمية حسب العوامل إلى:

1-1 الحتمية الجغرافية: يرى هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين نوع المناخ الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان وبين طبيعته الاجتماعية كالمزاج الذي يميز أفراد بيئة جغرافية معينة[1]، وبالرغم من قدم فكرة الحتمية الجغرافية إلا أن عدد من المفكرين الاجتماعيين تبنوها في تفسير نشأة المجتمعات وتغييرها هذا الاتجاه يفسر التغير الاجتماعي على أنه استجابة للعوامل الجغرافية مثل المناخ والتربة والموقع وما إلى ذلك من الحقائق الجغرافية.

وهذه النظرة تعتبر امتدادا لما ذهب إليه كل من **أرسطو** و**مونتسكيو** أن الأنظمة الاجتماعية والسياسية نتاج مباشر للظروف الجغرافية في المناطق المختلفة، ويرى الجغرافي الأمريكي **هنتيجتون** الذي أقر في أحدى مؤلفاته أنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد وتميز صفات الناس وسلوكياتهم فإن هذه الصفات والسلوكيات لن تتغير إلا بتغير الظروف الجغرافية التي كانت إحدى مسبباتها [2].

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق،ص88.

[2] استيتية دلال، مرجع سابق،ص124.

1-2 الحتمية البيولوجية: التي ترجع التغيرات الاجتماعية إلى الاختلافات الوراثية في الذكاء والقدرات والإمكانيات ويندرج تحت هذه الحتمية أيضا الحتمية العنصرية التي تُرجع الاختلافات بين المجتمعات إلى اختلافهم في الأصول السلالية، وكذلك يتفرع منها الحتمية السيكولوجية التي تفسر التغييرات الاجتماعية في ضوء الدوافع أو الغرائز كما يمكن إلحاق المدرسة الدارونية أيضا بالحتمية البيولوجية إذ أنهم يرون أن المجتمع يتطور طبقا لقوانين التطور البيولوجي وأنه يعبر عن صراع مستمر من أجل البقاء وأن البقاء للأصلح.

وحسب هذا الاتجاه والذي ينطلق من فرضية مؤداها أن الأفراد في المجتمع الإنساني ينقسمون إلى أجناس وسلالات وجماعات متميزة من الناحية البيولوجية كما أن نوعية الحياة لدى أي جماعة أو أي شعب مؤشر على قدراته وإمكاناته البيولوجية، وأن الأجناس تختلف من حيث قدراتها وتأسست الحتمية البيولوجية على فرضية قديمة تشير إلى تفوق وامتياز طبقات داخل المجتمع الواحد على حساب طبقات أخرى وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، لعب **دى جوبيون** دورا في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية وشن حربا على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوع من المساواة بين البشر وأهم المتغيرات البيولوجية التي ركزت عليها هذه الحتمية [1]:

- أثر التفاوت الوراثي على إحداث التغير الاجتماعي.
- أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية المختلفة ودور الكاريزما في الزعامة.
- أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوير نظامه الاقتصادي والاجتماعي.
- أثر الإنجاب على الأشكال المختلفة لهرم السكان نسبة الذكور إلى عدد الإناث نسبة المواليد إلى الوفيات نسبة المسنين إلى الصغار.

[1] محمد احمد الزغبي، **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت،1982، ص57.

تجدر الإشارة إلى أن اتجاهات النظرية الحتمية سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من تبنيها من قبل مفكرين وقت ظهورها وكذلك في العصر الحديث إلا أن التفكير العلمي بمبادئه يميل إلى رفضها[1].

اتجاهات النظرية الحتمية سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من تبنيها من قبل مفكرين وقت ظهورها وكذلك في العصر الحديث إلا أن التفكير العلمي بمبادئه يميل إلى رفضها.

2- النظرية التطورية :نظرية التطور تبنى على فرضية أن المجتمعات تتطور تدريجيا من بدائيات بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا وهذا الافتراض اعتمدته الأدلة الأنثروبولوجية والتاريخية، وتدل البيانات التاريخية أن عددا من المجتمعات الفقيرة البسيطة قد نمت بشكل كبير والبعض منها قد تحول إلى مجتمعات صناعية ضخمة في العالم المعاصر.

يرى **اوجست كونت** أن المجتمعات الإنسانية تمر بثلاث مراحل وهي المرحلة اللاهوتية التي تتسم فيها الثقافة بالعقائد الخرافية التي تتحكم في الكون وظواهره، والمرحلة الثانية هي المرحلة الميتافيزيقية التي تعتقد أن ما يسير الكون ويتحكم في ظواهره هي قوى تجريدية موجودة وموروثة في جميع المخلوقات، أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة العلمية أو الوضعية وهي التي يحل فيها العقل محل النظريات الدينية في تفسير الظواهر، ويرى العالم الأنثروبولوجي **لويس هنري مورغان** أن كافة المجتمعات مرت عبر ثلاث مراحل حددت نوعية المخترعات التي يستعملها الإنسان في معيشته وهي المرحلة الوحشية والبربرية والمدنية[2].

[1] يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيذر بسكرة ،2016، ص 61.

[2] فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص303.

2-1 النظرية الخطية تهتم هذه النظرية بالتحولات التقدمية المستمرة التي توصل في النهاية إلى هدف محدد وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت مع الفلسفة القديمة وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد **فيكو** ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

-التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية والثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر.

-بدلا من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي والثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه[1].

2-2 النظرية الدائرية :هذه النظرية تنظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير باتجاه دائري وضمن حركة منظمة وأن تغير المجتمعات تشبه نمو الكائن الحي، إلا أن المجتمع يعيد دورته عكس الكائن الحي الذي تنتهي دورته عند موته، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التغير الاجتماعي يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين بعضها يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا وبعضها يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ متناولا جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته[2].

في عصرنا الحديث اهتم الانثروبولوجيون بتطوير النظرية الاجتماعية والثقافية لكن نظريتهم نحو هذه العملية كانت تتجه بميول أكثر من أن تكون قانونا كونيا أو إجراء مقارنة بين المجتمعات والكائنات الحية ومع ذلك فهم يعتقدون بأن المجتمعات بشكل عام تتحرك من الأشكال البسيطة للبناء الاجتماعي والثقافي إلى أشكال معقدة، أما الأنثروبولوجيين المعاصرين يعتقدون أن التغير يعني التقدم كما أنهم لا يفترضون أن تطور

[1] استيتية دلال، مرجع سابق،ص125.

[2] سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص125.

المجتمعات بالاتجاهات المعقدة يمكن أن ينجم عنها أحداث إنسانية، هذه النظرة هي تجريبية من تلك النظريات النشوئية الأولى وهي الآن تجد طريقها في الاتجاه السائد في الفكر الأنثربولوجي وأيضا الفكر الاجتماعي[1].

ما يمكن استخلاصه بخصوص النظرية التطورية هو أنها سواء كان تركيزها على متغير واحد أو عدة متغيرات مجتمعة معا فإنها تتميز بتحديد مراحل متقدمة تتجه نحو هدف محدد و المسألة الخلافية بين التطوريين تكمن في جانبين الأول مرتبط بعدد مراحل التطور والثاني مرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير.

3- النظرية الوظيفية: ترى الوظيفية أن المجتمع وحدة واحدة تكونه بناءات ونظم ومعتقدات وأخلاقيات تربطها علاقات متساندة تلبي في مجموعها الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع، ويتضمن افتراض الترابط والتساند في العلاقات ودراسة أي من الأجزاء تفترض تناوله في إطار الكل وعلاقته بالأجزاء الأخرى معتقدا أن مثل هذا التناول التكاملي بناء وظيفي ويمكن أن يؤدي إلى بناء نظريات وقوانين عامة وشاملة، كما يرى علماء الوظيفية ارتباط مفهوم الوظيفية بالغائية إذ يرون ظواهر الحياة تسير إلى غاية موجهة وفقا لنظام ثابت ومحدد يؤثر فيه كل عضو من الأعضاء على الآخرين ويستجيب لتأثيرات من أولئك الأعضاء، وأطلق على هذا النوع من العلاقات الوظيفية بالسببية الدائرية وتهدف هذه العلاقات الوظيفية إلى غاية محددة تتمثل في استمرار الحياة الإنسانية [2].

تجتهد النظرية الوظيفية في تشخيص وظيفة كل مؤسسة أو تنظيم أو ممارسة اجتماعية لإشباع حاجة بيولوجية أو حاجة مشتقة متولدة عن المعالجة الثقافية لحاجات بيولوجية، وبالطبع تختلف هذه العناصر من ثقافة لأخرى معتبرا بهذا الشكل وظيفة الباحث الكشف عنها.

---

[1] تمرسيت فتيحة، **الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي**، أطروحة دكتوراه، علم اجتماع الحضري، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2016، ص93.

[2] زينب حسن زيود، **الأنثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعيا اجتماعيا وحضاريا**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 251.

لقد استخدمت النظريات الوظيفية العديد من نماذج التحليل المختلفة فأحيانا تنظر للمجتمع في ضوء مصطلح البنائية الوظيفية كدافع للتوازن وهذا ما نجده عند **بارسونز** وأحيانا أخرى في ضوء اقتراح آلية تأثير الإدارة وهذا ما نجده عند **ولبرت مور**[1].

ويرى **بارسونز** أن المجتمع كنظام مكون من أجزاء وأبنية مترابطة تعمل لإيجاد الاستقرار الاجتماعي العام كما أن الأنماط الثقافية والمعايير والقيم تعمل معا على مقاومة التغيرات الجذرية وإبقاء المجتمع متماسكا هذا بالإضافة إلى أن المجتمع يقوم باستيعاب القوى الممزقة أو التي تعمل على تفكك المجتمع لغرض إعادة ثبات وتوازن النظام الاجتماعي، يعتبر أنصار المنظور الوظيفي المجتمع منظومة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي وظائف محددة لضمان عنصري الاستمرار والإجماع في الوضع الاجتماعي، ويرى هؤلاء أن العائلة تؤدي أدوارا وواجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتساعد على ديمومة النسق الاجتماعي، وكان علماء الاجتماع الوظيفيون يرون أن العائلة النووية تؤدي أدوارا وتلبي احتياجات تخصصية في المجتمعات الحديثة ووفقا لهذا الرأي فإن العائلة مع بروز مرحلة التصنيع قد فقدت جانبا من أهميتها كوحدة للإنتاج الاقتصادي وتحول دورها إلى التركيز على الإنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم والعناية بتنشئتهم الاجتماعية[2].

يعتبر **كننجولي ديفيز** وهو من أهم أنصار النظرية البنائية الوظيفية الذين اهتموا بتفسير التغير الاجتماعي الذي جاء مصاحبا للتقدم الحضاري والثقافي حيث يرى أن التغير الاجتماعي يرتبط بالتقدم الحضاري ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، كما اهتم **سان سيمون** بتفسير التغير الاجتماعي من خلال تحليله لبعض أحوال الصراع المستمر بين الأفكار القديمة والحديثة أو بين عوامل الهدم وعوامل البناء وأشار إلى أهمية دور التقدم في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية التي أثرت في مختلف النظم الاجتماعية في المجتمع، واعتمد **باريتو** في تحليله للتغير الاجتماعي من خلال نظريته المعروفة بالصفوة على الصراع المستمر بين

[1] رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2008 ، ص70.

[2] تمرسيت فتيحة، مرجع سابق،ص 94.

الجماعات والطبقات للوصول إلى مناصب السلطة وما يصاحب ذلك من تغيرات اجتماعية وخاصة في المجال حيث اعتمد في تحليله على أهمية دور القادة أو الزعامة السياسية في إحداث التغيرات في المجتمع[1].

4- نظرية الصراع:

يرى رواد النظرية بأن الصراع بين الأفراد أو المجتمعات سواء كان ذلك في مجال السياسة أو الدين أو الموارد ما هو إلا صراع بين الطبقات الاجتماعية بسبب تعارض المصالح وهو السبب في إحداث التغير الاجتماعي وقد يترتب عليه تغيرات جذرية أو جزئية في بناء المجتمع وأدوار الأفراد وكذلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لخدمة عملية التغير أو التكيف مع الوضع الجديد، في هذا السياق أورد **كارل ماركس** أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة للتوترات والصراعات وعدم التكافؤ فهو يرى أن ما يحدث من تطور تكنولوجي وتزايدات سكانية قد يقود إلى خلق أنواع جديدة من العلاقات الإنسانية والنظام الأخلاقي، كما يرى بظهور الرأسمالية انقسم المجتمع إلى طبقتين (البرجوازية) المستغلين وهم من يمتلكون وسائل الإنتاج وطبقة (المستغلون) العمال وهم من يبيعون عملهم من أجل عيشهم أو بقائهم، يرجع **كارل ماركس** ظاهرة التغير الاجتماعي إلى الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع وأساس نظريته أن درجة التقدم التكنولوجي للمجتمع هي التي تحدد أشكال التنظيمات الاجتماعية به وأن المجتمعات تحاول الاحتفاظ بتلك الأشكال[2].

في نظرته للتاريخ وللتغير الاجتماعي يرى أن التاريخ قد تميز بوجود صراع بين الطبقات المستغلة والكادحة وقد تطور المجتمع الإنساني عن طريق الخلاف بين الطبقات المتحكمة لاستغلال المغلوبين على أمرهم بطريقة أكثر كفاءة، وأن التطور الحتمي لهذا الصراع والذي يعيد نفسه مرة تلو مرة حتى يستطيع العمال أو

[1] الدسوقي عبده إبراهيم، مرجع سابق، ص 72.

[2] مسعد الفاروق حمودة وإبراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل في تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2001 ،ص39.

طبقة البرولتاريا التغلب على الطبقة الرأسمالية وإنشاء الدولة الاشتراكية تمهيدا للوصول إلى الشكل الاجتماعي الأخير وهو الشيوعية أي إيجاد نظام لا طبقي يلغي الملكية الخاصة والآثار الناتجة عنها[1].

واصل علماء الاجتماع الماركسيون التطبيق في حقول خصوصية الدولة المسألة الحضرية والتنمية ومبدأ التغير الاجتماعي من خلال النزاعات الطبقية، حيث اقتبس **داهرندورف** عن ماركس أطروحة النزاع الطبقي باعتباره منبع التغير الاجتماعي مع استبدال السلطة بملكية وسائل الإنتاج كأساس لنزاع الطبقات[2]وجه **داهرندوف** العديد من الانتقادات لأصحاب النظرية البنائية الوظيفية والذي يؤكد في معظم أعماله أن الصراع يرجع إلى التوزيع غير العادل للقوة في المجتمع، حيث يريد الذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها ويريد الذين يعيشون تحت هذا الضبط تغيير علاقات القوة، من هذا المنطلق بنى **داهرندوف** تحليله للصراع على مستويين الأول شدة الصراع وحدته وترجع إلى مدى الطاقة المرتبطة به والعواطف التي يثيرها والأهمية المرتبطة به بالنصر أو الهزيمة، والثاني العنف وهو ينبع من الوسائل المستخدمة والذي يراه لا يحقق في ذاته تغيرا راديكاليا في البناء لأن مثل هذا التغير يعتمد في نهاية الأمر على مبلغ شدة الصراع[3].

5- اتجاهات التحديث التحليلي:

تعود فكرة هذا الاتجاه إلى التغير التقني الذي يعد التطور التكنولوجي قمة التقدم والتحضر وما يتبعه من تطبيع وظواهر اجتماعية وتغير في القيم والعادات والتقاليد، إذ أن عملية التحديث لابد أن تكون مرتبطة ارتباطا جدليا مع ظاهرة التصنيع كما أن مفهوم التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغير الاجتماعي وقدرة الدولة ومؤسساتها على قبول التجديد والتكيف مع التغيرات ومن رواد هذا الاتجاه **البرت مور** الذي يربط بين التحديث والتصنيع في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي والذي

[1] جان بيار دوران وروبير فايل، **علم الاجتماع المعاصر**، تر: ميلود طواهري، دار الرواد بالاشتراك مع ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت،2019، ص555.

[2] المرجع نفسه، ص ص 555-556.

[3] رشاد غنيم، مرجع سابق ، ص95.

أشار إلى أن التحديث هو تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اقتصاديًا واجتماعيا معتمدا على التكنولوجيا والتصنيع ويتمتع بالاستقرار السياسي[1].

يرجع استخدام مفهوم التحديث بطرق غامضة إلى صعوبة التمييز بين الظواهر المختلفة التي تبحث في:

- تحديد التحديث بأنواع التغير الاجتماعي واعتبار أشكال التغير المختلفة أنواعا من التحديث.
- ارتباط مفهوم التحديث باكتساب الطابع الغربي ظاهريا وضمنيا ويمكن ملاحظة ذلك في تعريف **ارنولد توينبي** الذي أوضح أن العالم كله يتجه لأن يكون عصريا.
- تحديد التحديث لأنماط الحكومات الديمقراطية والدستورية التي ترتكز أساسا على النموذج الأوروبي الغربي.
- التركيز على عمليه واحده واعتبارها المحور اللازم لعمليه التحديث والتي تظهر في التحديد الضمني المرتبط بالنموذج الغربي الذي يعتمد على العامل الصناعي والرأسمالية في المجتمع الغربي كعناصر ضرورية في عمليه التحديث[2].

يشير عالم الاجتماع الفرنسي **إميل دوركايم** إلى أن التحديث هو عمليه تغير مخططة ومقصوده من اجل الانتقال من حالة إلى حالة أفضل عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية من اجل رفاهية المجتمع[3].

نظرية التحديث تميل ميلا وظيفيا بافتراضها وجود تغيرات تدريجية مرتبطة بعمليات التباين والتكامل كما تفترض كذلك أن تجربة التغير في المجتمعات المتقدمة ممكنة التكرار والحدوث في المجتمعات النامية.

---

[1] قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الانمائي**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية،1971، ص149.

[2] جهينة سلطاني العيسى وآخرون، **علم اجتماع التنمية**، الاهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص73.

[3] يوسف عناد زامل، **سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهيمية في ماهية التغير واتجاهاته الفكرية**، منشورات جامعة واسط، العراق، ص17.

رابعا : عوامل التغير الاجتماعي

يستعمل في الأدبيات اصطلاح عوامل التغير الاجتماعي للدلالة إلى العوامل التي تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى إحداث التغير الاجتماعي تتأثر هذه العملية بعوامل متعددة شأنها في ذلك شأن كل العمليات الأخرى وسنحاول استعراض أهم تلك العوامل مع التنبيه بأن ذكرها على هذا الشكل من التسلسل لا يعني بالضرورة أهمية عامل وتميزه على الذي يليه.

1- العوامل التكنولوجية

ويشير إلى التطبيقات العملية ذات الجذور العلمية والمعلوماتية وتعد مصدرا وعاملا رئيسيا في إحداث التغير الاجتماعي وما نلاحظه في واقعنا وحياتنا اليومية من تغيرات على جميع المستويات وفي مختلف الميادين والتي كانت نتيجة مباشرة للأدوات والتقنيات الحديثة فالاكتشافات والاختراعات أساسها معرفة علمية حيث أنه كلما كان هناك تغير تكنولوجي ينتج عنه تغير اجتماعي سريع، فالمجتمعات التقليدية تفترض أنه لا يوجد هناك تغير في المجتمعات عكس المجتمعات المعاصرة التي تقبل التغير مهما كان شكله وحجمه، ويبحث الفرد دوما عن الابتكار والتجديد لدرجة أنه يعرف عن المستقبل أكثر مما يعرفه عن الماضي ويتوقع دوما أنه ستحدث تطورات مستمرة في بيئته المادية، يرى **الفين توفلر** بأن المجتمع الإنساني الحديث يحيا في حالة مستمرة من الصدمة المستقبلية وأكد بأننا نعيش في مجتمع متغير تحدث التغيرات فيه بصورة سريعة يصعب التحكم فيها أو تعديلها[1].

لقد أظهرت الدراسات والأبحاث السوسيولوجية أن التكنولوجيا تلعب دورا هاما في إحداث التغير الاجتماعي وأن التغيرات التكنولوجية تنعكس بصورة واضحة على البناء الاجتماعي ويلاحظ أن لكل اختراع علمي آثارا اجتماعية خطيرة بعيدة المدى في ميادين الحياة الإنسانية، وفي سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية

[1] يزيد عباسي، مرجع سابق، ص78.

فقد أدى التصنيع مثلاً إلى الضخامة في الإنتاج وإلى التخصص الشديد وإلى تركيز القوة في المدن وإلى تعقيد العلاقات الاجتماعية وانهيار قيم وظهور قيم جديدة[1].

فالعوامل التكنولوجية هي كل العوامل التي هي من ابتكار الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة ولها أثارها الواضحة في عملية التغير الاجتماعي والعامل التكنولوجي له أثاره الواسعة في تحديد مشاكل المجتمع وكذا وظيفة المجتمع، وقد أدت الثورة الصناعية إلى قيام تكنولوجيا آلية واقتصاد السوق ومجتمع صناعي كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظير اقتصادي يؤثر على جميع أجزاء المجتمع الذي أدى بدوره إلى تأثير التغير التكنولوجي المادي على المؤسسات الاجتماعية مثل المنزل والأسرة والمدرسة[2].

لقد أدى تطبيق العلم في مختلف ميادين الحياة إلى تطورات هامة كان من أبرزها زيادة القدرة على الكشف والاختراع بصورة مطردة وانتشار التصنيع ونمو المدن والمواصلات الحديثة السريعة وغيرها من التطبيقات العلمية التي غيرت من الظروف المادية للحياة الإنسانية وأسس التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلال عدد قليل من السنين، وكلما زادت قدرة الإنسان على التطبيق العلمي في هذه الميادين زادت سرعة التغير على الرغم من وجود كثير من العقبات التي تعود إلى الخوف و التمسك بالتقاليد والنزعة إلى المحافظة والمصالح الخاصة[3].

تعمل التطورات التكنولوجية على إحداث تغير ولعل من أبرز ذلك مجموعة الاكتشافات المختلفة والتي انعكست على البناء الاجتماعي برمته فأحدثت تلك المبتكرات تغيرات على مستوى الأنساق سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وإذا كان ثمة إجماع على تأثير الاختراعات التكنولوجية على التغير الاجتماعي فإن ثمة جدال حول معدل التغير.

---

[1] محمد عبدالله العتيبي، **التغير الاجتماعي بين نظرة الاجتماعيين والنظرة الإسلامي**، شركة مطابع المحميد العالمية، الكويت،2006، ص36.

[2] بدوي السيد محمد، **مدخل الى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1985،ص291.

[3] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 122.

2- العوامل الإيديولوجية

الأيديولوجيا هي قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الراقية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة وتساندها في ذلك تبريرات ونظريات فلسفية وبالتالي تشمل الأيديولوجيا النظام الفكري والعاطفي الذي يعبر عن مواقف الأفراد في العالم والمجتمع، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار والعواطف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته[1].

إن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير الاجتماعي فيه فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطاً معيناً من التفاعلات والعلاقات وتمارس السلطة في كل مجتمع إنساني فرضا أيديولوجياً من خلال وسائل الإعلام المستمرة من أجل إحداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها الاجتماعية[2].

وتعد الأيديولوجيا حركة فكرية هادفة تؤثر على سلوكيات وعلاقات وأنماط حياة الأفراد ولها فاعليتها في التأثير على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وكثيرا ما تكون هذه العملية مقنعة أي تهدف لخدمة أغراض النظام السياسي أو الطبقة الحاكمة من خلال محاولة السلطة الحاكمة المتواجدة على رأس هرم السلطة فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل من خلال وسائل الإعلام المختلفة من أجل إحداث التغير الاجتماعي في البيئة الاجتماعية وفي العلاقات الاجتماعية، ويرى أنصار هذا العامل أن وجود أو ظهور مذاهب فكرية متعددة في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير الاجتماعي فيه فالأيديولوجية الدينية أو الرأسمالية أو الاشتراكية مثلا تؤثر في توجيه نشاط الأفراد والجماعات أو تشكيل أنماط معيشية من التفاعل والعلاقات[3]، كما أن الأيديولوجيا ترتبط بالمذهب والعقائد الفكرية السائدة في المجتمع وهذه الأخيرة عرضة للتغير لارتباطها

---

[1] احمد بن الشين، **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،2000، ص 39.

[2] أمينة علي كاظم، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**،هجر للطباعة والنشر،مصر، 1993 م،ص 86.

[3] جودت بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2014،ص 61.

بتطور المجتمع فضلا عن ارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم الفكرية فيه وأي تغير فيها يؤدي بالتالي إلى تغير هذه العادات والتقاليد والقيم تبعا لذلك[1] .

تعتبر الأيديولوجيا عامل من عوامل التغير لأنها حركة فكرية لها فاعليتها في التأثير على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وتعكس آثارها على التنشئة الاجتماعية بما يحدث فيها من تغيرات تؤثر في القيم والأفكار، فالعوامل الأيديولوجية ليست فقط متوقفة على النواحي السياسية بل تتعداها إلى النواحي الدينية والعسكرية والاجتماعية والفكرية .

3- العوامل الثقافية

تؤثر وسائل الاتصال على المجتمعات من خلال نشر الثقافات فالمجتمعات المتمركزة أو التي تعتبر مناطق تماس بين القارات كانت دوما مركزا للتغير حيث أن أغلب الخصائص والسمات الثقافية الجديدة تنتقل أو تمر عبر آلية الانتشار، كما أن الاتصال الثقافي أو الاحتكاك الثقافي عامل فعال في إحداث تغير اجتماعي واسع المدى خاصة في الثقافات المتلقية أو المستقبلة وتكون بداية التأثير على مستوى المنظومة الفكرية والمعتقدات السياسية والجوانب الدينية وأشكال الممارسات الجانبية ومستوى مقاومة الثقافة التقليدية، لقد ركز العديد من العلماء الاجتماعيين ومن بينهم **وليام أجبرن** و**سوركين** على العامل الثقافي واعتبروا الثقافة من أهم العوامل في إحداث التغير كما يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير أو تطور اجتماعي[2].

عندما يحدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء أكان ذلك التغير ماديا أو معنويا تحدث تغيرات اجتماعية فتتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا والتغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه **وليام اجبرن** وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع أخر

[1] الدسوقي عبده إبراهيم، مرجع سابق، ص 50.
[2] يزيد عباسي، مرجع سابق، ص77.

عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي[1]، ولقد أكد **لويس مفورد** في مؤلفه الطريقة الفنية والحضارة بأن التقدم التقني والآلي الذي ظهر في أوربا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم الذي حدث على مستوى العوامل الثقافية ومن ثم أدى إلى تغيرات اجتماعية جوهرية في بعض النظم الاجتماعية وظهور الطبقات.[2]

ومن مظاهر تأثير العامل الثقافي تطور المجتمعات المنعزلة وتطوير أنظمة وآليات التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي بالإضافة إلى دور منظومة الاتصال الثقافي في زيادة معدلات التغير وإعطائها دفع متزايد وما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق أن الاتصال والتغير ليسا مرادفين لبعضهما البعض إلا أن الاتصال واحد من أهم العناصر الفعالة أثناء حدوث أو خلال مراحل التغير الاجتماعي[3].

فالتقدم الفني والآلي الذي ظهر في أوروبا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم الذي حدث بالنسبة للعوامل الثقافية وما صاحب ذلك من تغيرات اجتماعية أثرت على القيم والمعايير الأخلاقية والإنسانية في المجتمع[4].

تساعد الثقافة على نمو واستمرار العلاقات الاجتماعية التي يُكون كل منها نمطا ويعد مصدرا للتغير الاجتماعي فالثقافة بمكوناتها تساعد في تشكيل شخصيات الأفراد وهكذا فإن العامل الثقافي يحدث تغيرا من خلال صياغة العلاقات الاجتماعية وأنماط الشخصية، والتي تظل مستقرة طالما بقيت الثقافة كما هي ولكن عندما تظهر مكونات ثقافية جديدة من داخل الثقافة أو من خارجها فإنه يتبعها تعديل في العلاقات الاجتماعية .

[1] محمد سعيد فرح، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 265.

[2] احمد بن الشين مرجع سابق، ص 32.

[3] يزيد عباسي، مرجع سابق، ص 76.

[4] الدسوقي عبده، مرجع سابق ، ص.52

4- العوامل الديموغرافية

والمقصود بها حجم السكان ونموهم ومعدلات الهجرة والخصوبة والوفيات وحجم فئة الشباب إلى العدد الإجمالي للسكان ويمكن الإشارة إلى أن معدل نمو السكان مرتبط بعمليتي التحضر والتصنيع[1]، نعني بالعامل الديموغرافي مجموعة المؤشرات التي تتمثل في صفات السكان من حيث الحجم والكثافة والحركة فالسكان هم العنصر الفعال في التغير وكل تغير يحدث من حيث حجم السكان بالزيادة أو النقصان من حيث الكثافة بالتذبذب أو التركيز من حيث الحركة بالهجرة أو التهجير يكون له انعكاس في نشاطات المجتمع ويؤدي إلى تغير في القوى الاجتماعية[2].

وهناك من ينظر إلى النمو السكاني المتزايد عاملا معيقا للتقدم والتطور ومصدرا لأشكال التغير الاجتماعي غير المرغوب فيها، كما تعد الهجرة متغيرا ديموغرافيا مهما في التغير الاجتماعي فالحركات السكانية مهما كان نوعها سواء كانت مقصودة أو إجبارية فإنها تحدث تغيرات هائلة في أماكن متعددة وفي ذلك جملة من الآثار الايجابية والسلبية، فقد أكدت العديد من الدراسات على أن النزوح أو الهجرة من مجتمع إلى آخر يؤدي إلى اللاتوازن السكاني الذي يؤثر على مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة في المجتمع[3].

نجد أن التحركات السكانية سواء كانت قسرية أو عفويه أو مقصوده فإنها بطبيعة الحال تحدث تغيرات هائلة في بنيه المجتمع وبالأخص في الأماكن التي ينزح منها السكان مما يؤدي إلى وجود خلل بالقوى العاملة فيؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية القائمة، كما أن قدوم جماعات كبيره من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة

[1] حسام الدين فياض، **التغير الاجتماعي :دراسة تحليلية**، نحو علم اجتماع تنويري، 2017، ص29.
[2] مصطفى الخشاب، **دراسة المجتمع**،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة، 1977،ص78.
[3] يزيد عباسي، مرجع سابق، ص 76.

ما يؤدي إلى ظهور مشاكل لا حصر لها داخل المدينة تتصل بطبيعة العلاقة بين المهاجرين وسكان المدينة من ناحية وبطبيعة حياتهم الاجتماعية والثقافية ونوعيه الحياة[1].

تعتبر كثافة السكان وحجمهم وتركيبهم من العوامل الهامة في إحداث بعض التغيرات الاجتماعية وأي تعديل يحدث في هذه الجماعات الإنسانية قد يكون عاملا مشجعا للتغير الاجتماعي والسكان في أي مجتمع ويكونون في تغير دائم ومستمر من حيث التركيب أو من حيث الحجم[2].

إن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكاني حاسماً في عملية التغير الاجتماعي وهذا ما ذهب إليه **دور كايم** حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني[3].

إن طبيعة السكن داخل الوسط الحضري تؤثر على الخصوبة غير أن هناك بعض الاتجاهات للسكان الحضريين لإنجاب المزيد من الأطفال في المدينة، كما يمكن الإشارة إلى أن صعوبات السكن وتكاليف الإنفاق على الأطفال هي أقل في الريف حيث يعمل الأطفال والشباب على حد سواء ويشاركون بشكل ملموس في العمل الزراعي[4]، إن معدلات النمو السكاني تتفاوت حسب المجتمعات فهي تخضع بدورها للعديد من التأثير وتتأثر بعوامل أيضا وعليه نميز بين ثلاث نماذج من التغيرات:

- التغير في كثافة السكان.
- التغيرات التي تحدث في التكوين العمري.

[1] حسام الدين فياض، مرجع سابق، ص30.

[2] يزيد عباسي، مرجع سابق ، ص53

[3] عبده علي سلمان ، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، مطابع جامعة الموصل، 1985، ص 123.

[4] Isabella chapelière et Natacha ordioni, **le changement social contemporain**, ellipses,édition marketing, paris, 1996, p 19.

- ظهور نماذج جديدة من الجماعات واختفاء نماذج قديمة كانت موجودة[1].

تتفاوت معدلات النمو السكاني من مجتمع لآخر وهي تخضع لعدة عوامل مثل المستوى التعليمي والدخل والمهنة فالنمو السكاني يعد من العوامل الهامة في إحداث التغير الاجتماعي، فكثافة السكان سواء زادت أو قلت لها تأثير كبير على المجتمع والتغيرات التي تحدث فيه ومن أهمها الهجرة من المدينة إلى الريف أو الهجرة الخارجية مما يترتب عليها تغير قيمي.

5- العوامل التعليمية

يحظى التعليم باهتمام كبير في جميع دول العالم فتخصص له ميزانيات ضخمة وتوضع له الخطط إيمانا بأهمية التعليم في تكوين الإنسان وترقية المجتمع فالفرد المتعلم مواكب للعصر وذو وعي ومستوى طموحي جيد، إذ أن التعليم له آثارا إيجابية في عمليات التغير الاجتماعي حيث كان وما يزال واحد من المتغيرات الأساسية وتجلى ذلك في شكل تحسن المستوى الصحي والثقافي والمظهر الحياتي للسكان والنهوض بعالم الريف، فالمتعلم ومن خلال الانفتاح على العالم الخارجي والثقافة والحضارة العالميتين يعي ما يحيط به ويمكنه أن يختار ما يناسبه من قيم وتنظيمات وتقنيات ومهارات ومعارف ومن ثم فإن التعليم يرفع مستوى الوعي الاجتماعي بخلق الاتجاهات الايجابية وسيادة العادات والتقاليد العصرية مما يعضد البرامج والأنشطة التنموية ويسرع في عملية التغير الاجتماعي[2].

[1] رشود محمد الخريف، **السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، مكتبة المؤيد، الرياض،2008، ص133.

[2] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**، اطروحة دكتوراه، ، علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008، ص97.

أكد **دانيال ليرنر** في دراسة بعنوان " تحول المجتمع التقليدي" أهمية العامل التعليمي في التغير الاجتماعي ويرى أن التعليم يلعب دورا هاما لا يمكن إنكاره في تغير البناء الاجتماعي والثقافي في أي مجتمع فالتعليم يعد متغير دينامي في التحديث والتنمية واستثمار للطاقة البشرية [1]وترجع أهمية التعليم في التغير الاجتماعي إلي ما يلي :

- التعليم يعتبر من الوسائل الرئيسية لنقل الثقافة والتراث الاجتماعي للأفراد .
- التعليم يعتبر أداة التغير البنائي والوظيفي في المجتمع وما يحيط به من مجتمعات تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- انتشار التعليم يجعل أفراد المجتمع يدركون احتياجات لم يكونوا يعرفونها من قبل كما يجعلهم أكثر تقبلا للأفكار الجديدة والمخترعات الحديثة ويجعلهم أكثر انفتاحا على العالم الخارجي سواء كان عن طريق الانتقال إلى المدن والبلاد المختلفة أو انفتاحا ثقافيا عن طريق الاطلاع على وسائل الاتصال[2].
- التعليم يجعل أفراد المجتمع قادرين علي المناقشة والتحاور وإبداء الرأي والمشاركة الايجابية في صنع القرار[3].

يؤثر التعليم بدرجة ايجابية أو سلبية على مستوى التغيرات الاجتماعية حيث أن مستوى التعليم الجيد ووسائله وأهدافه يحدث مستوى ايجابي داخل المجتمع والعكس فواقع أي مجتمع هو صورة معبرة عن واقع التعليم فيه، إذ يؤدي التعليم إلى تغير في الآراء والأفكار والاتجاهات لذلك يجب القيام بالتخطيط العلمي الواعي والهادف الذي يتماشي مع متطلبات وأهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والرامي إلى النهوض بالمجتمع والوصول به إلى مراحل متقدمة من التطور والتنمية.

---

[1] محمد كمال التابعي، **الدراسات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1985،ص 146.

[2] بوتومور، **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1988،ص 172.

[3] محمد عمر الطنوبي، **التغير الاجتماعي**،منشأة المعارف، الإسكندرية،1998،ص 48.

خامسا : معوقات التغير الاجتماعي

قبول التغير الاجتماعي من عدمه في أغلب المجتمعات الإنسانية ليس بالأمر الهين وذلك نتيجة لتفاوته من مجتمع لآخر وهناك من المجتمعات الإنسانية من يضع أو يخلق عوائق في مسار التطور والتقدم والتغير مما يؤدي إلى بطئ أو جمود هذه العمليات ومن معوقات التغير الاجتماعي ما يلي:

1- العوائق الاجتماعية

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير، كما انه لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي.

تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم والتي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو غير ذلك، فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقي على علاقات الإنتاج دون تغير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل ايجابي للطبقة العاملة ولهذا حين يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة[1].

إن النزعة المحافظة التي تتميز بها بعض المجتمعات المحافظة والمتمسكة بالثقافة التقليدية والتي بدورها تمارس تأثيرا كبيرا في توجيه الجماعات وتحديد اتجاهها نحو التغير الاجتماعي كظاهرة وكعملية اجتماعية، وتتضح تأثيرات الجماعات المحافظة إلى رفض الجديد والمحافظة على القديم بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه

[1] محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق** ،دار المجدلاوي، الأردن،2014، ص ص 220- 223.

وفي ذلك إصرارهم على ضرورة المحافظة على التراث الذي يعتبر حسب رأيهم ميراث المجتمع الحالي من الأجيال السابقة[1].

إن اختلاف الأفراد من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي واختلاف بيئاتهم وعقائدهم يجعل كل تغير في المجتمع يقابل بتأييد من فئات معينة أو معارضة أو حتى مقاومة من الآخر، فانعدام روح التجديد والابتكار لدى أفراد المجتمع وسيادة روح اللامبالاة تجعل المجتمع يعيش في عزلة أو قد يفرضها على نفسه أو تفرض عليه[2].

إن الميل إلى المحافظة على الوضع الاجتماعي القائم وخصوصا عندما تتعرض المكانات الاجتماعية للضرر وكذلك نتيجة الخوف من التغيير نتيجة المجهول الذي يخافونه يؤدي إلى عدم التمكن من متابعة كل ما هو جديد في الثقافة مما يؤدي إلى زيادة التعصب للقديم والتمسك به مثل التعلق بالعادات والتقاليد والتي ترتبط برواسب اجتماعية يصعب الخروج منها مما يؤدي إلى ركود ثقافي[3].

فمن مظاهر الانغلاق وعدم الانفتاح اتساع الفجوة الحضارية بين المجتمع المنغلق على نفسه وعلى ما يحدث في العالم نتيجة ضعف عامل التثاقف وفي ذلك أسباب موضوعية كالموقع الجغرافي أو الحصار الاقتصادي وأخرى ذاتية تفرضها الإستراتيجية القومية المتبعة .

2- العوائق الاقتصادية

وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات وغيرها بالإضافة إلى الركود فإنه يوجد

[1] سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية ، مصر،2003، ص143.

[2] جودة ابي جابر، مرجع سابق، ص165.

[3] مسعد الفاروق حمودة وابراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل إلى المجتمع المعاصر نظرة تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 48.

عامل آخر وهو احتكار الدول الغربية للتكنولوجيا والاكتشافات العلمية وتمنع تصديرها لدول العالم الثالث مما يزيد في تقهقره وبطء التنمية فيه[1].

في الكثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون ذلك أي أن توفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء، إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا يحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة فقلة الموارد الاقتصادية تدفع بالمجتمعات الفقيرة لعدم تقبل التغيرات وخاصة إذا تطلب التغير تكلفة مالية مرتفعة فكثيرا ما تكون تكلفة الحصول على شيء جديد واستخدامه عاملا مانعا فيما يتعلق بمن سيقبلون هذا الجديد .

إن الفائدة الاقتصادية المنتظرة من إدخال تجديد ما تعتبر عاملا هاما يدخل في الموقف تجاه هذا التجديد، فمن غير المعقول أن يقبل الفرد على أي ابتكار دونما أي منفعة مادية أو اقتصادية يجنيها، كما أن ندرة الموارد والمصادر الطبيعة مثل البترول والفحم والغاز كل ذلك من شأنه التأثير على البناء الاقتصادي للمجتمع فتجعله قادرا على التوسع من عدمه[2].

3- العوائق الايكولوجية

تظهر هذه العوائق في حالة العزلة الشديدة التي تفرضها التضاريس الطبيعية الصعبة على مجتمع ما مما يعيق حتى تزاوج ثقافته مع أخرى أو اتصاله مع الخارج بصفة عامة، فكل هذه الأمور تجعل المجتمع فاقدا القدرة على التغير لأنه نادرا ما يحدث أصلا.

---

[1] سفيان بوعطيط، **القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني**، أطروحة دكتوراه، علم نفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 142.

[2] المرجع نفسه، ص 143.

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء كان ايجابيا أو سلبيا فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات فقد قامت الحضارات القديمة حول المناطق الغنية وخاصة حول ضفاف الأنهار وكانت مكان لسير الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها وبالعكس فإن شح الموارد الطبيعية وقسوة المناخ وصعوبة التضاريس يعيق عملية التغير[1] .

فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو الجبال الوعرة المسالك أو المناطق القاحلة من شأنها أن تفرض العزلة على المجتمع مما يقل من قدرته على الاتصال مع المجتمعات والثقافات المختلفة وبالتالي يحدث الانغلاق الطبقي ومن ثم استاتيكية العادات والتقاليد وركود حركة التجديد كل ذلك من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي والتي قد تكون بطيئة وغير واعية[2].

4- العوائق السياسية

تعرف المجتمعات على اختلافها أوضاعا سياسية متباينة حيث تؤثر هذه الأوضاع على عملية التغير الاجتماعي إيجابا وسلبا وتنقسم هذه العوائق إلى فئتين أولاها عوائق سياسية داخلية ومنها ضعف أو غياب الإستراتيجية التنموية مما يؤثر سلبا على المنهج التنموي الذي ينعكس بدوره على معدلات التنمية في مختلف القطاعات، وهذا يؤثر على الفئات المكونة للمجتمع مما يخلق مشكلات اجتماعية كان سببها الرئيسي الإستراتيجية الوطنية في التنمية وشواهد كثيرة على تداعيات التجارب التنموية وانعكاساتها على التغير الاجتماعي المتوخى[3].

[1] محمد الدقس ، مرجع سابق، ص ص226-229.

[2] الدسوقي عبده ابراهيم، مرجع سابق، ص 232.

[3] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 1999، ص399

تعتبر طبيعة أنماط السلطة في المجتمع من أهم العوامل التي تؤثر في التغير وبالرغم من ذلك فإن أنماط السلطة والقيادة في كثير من المجتمعات التي تظهر كمؤسسة لم تتم بعد بصورة كافية لكي تقود قرارات الجماعات وتوجيهها من أجل القيام بتغيرات ضخمة.[1]

تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الأيديولوجية التي تتبناها فحينما تكون الأيديولوجيا غير واضحة ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية، وغالبا ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع فأي إصلاح أو تغير غالبا ما يقابل بعدم الاستجابة أو بمعارضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع، فوجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقه حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي فإن جهود الدولة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن وتنمية المجتمع ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير، ولا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ومن المؤسف أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها بدأت بمنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير فيها [2].

إن الصراعات التي تحدث داخل المجتمعات بين الأقليات وكذا بين الطبقات الاجتماعية تؤدي إلى تدهور النظام الاجتماعي والأوضاع السياسية مما يؤدي إلى ظهور انقسامات داخل المجتمع وتوجه الطاقات نحو المشاحنات وتهمل جميع الأنشطة التي من شأنها أن تطور المجتمع.

[1] سناء الخولي، مرجع سابق، ص 144.

[2] محمد الدقس ، مرجع سابق، ص ص 231-234.

سادسا : التوظيف الانثروبولوجي للتغير الاجتماعي

تعمل الأنثروبولوجيا حسب **جورج بلاندييه** نتيجة تنوع وتعدد الملاحظات التي تقوم بها ومن خلال التحليل المقارن الذي تنتهجه لمختلف المعطيات على بلورة نظرية خاصة بالمجتمعات التقليدية في هذا السياق فإن منظور الباحث الأنتروبولوجي للتغيرات الاجتماعية يرتكز على ضرورة استحضار ديناميتين مهمتين في التغير الاجتماعي إحداهما داخلية والأخرى خارجية ومعنى ذلك أنه يربط التغير الاجتماعي بالدينامية الخاصة بالتغيرات الناجمة عن المصادر الخارجية من جهة، والدينامية المرتبطة بالتغيرات الناتجة عما هو داخلي من جهة ثانية، لقد تحدث **بلانديه** عن دينامية البنيات والأنساق الاجتماعية وهي الدينامية التي تحدث على المستوى الداخلي لكل نسق اجتماعي وتشمل العناصر المكونة لها ثم دينامية التحول حيث يصبح النسق الاجتماعي موضوع الدراسة وما يطرأ عليه من تحولات وتغيرات، هاتان الديناميتان اللتان تشكلان المصدر الحقيقي للتغير الاجتماعي حسب **بلانديه** تضعنا أمام سؤال الاستمرارية والتكرار أو بالأحرى أمام جدلية التقليد والحداثة وهذه الرؤية تختلف عن المقاربات السوسيولوجية بدءا من طرح **أوجست كونت** تقرن التجديد والتقدم بالمجتمعات المتقدمة أو العقلانية وحسب تعبير **ماكس فيبر** فإن التكرار والرتابة تتميز بها المجتمعات التقليدية وغير التاريخية، أو كما هو الأمر عند **كارل ماركس** الذي يعتبر التقليد بمثابة العائق الأكبر أمام عقول الأشخاص،[1] فإن المقاربات الانثروبولوجية تعتبر الأنساق التقليدية بأنها تشهد حالة من الدينامية والحركية[2] فهي تلغي تلك المقولة المستوحاة من التصور السوسيولوجي والمتمثل في ثبات المجتمعات وجمودها .

وتكمن مهمة الأنثروبولوجيا وهي تضع مقاربتها للتغير الاجتماعي في كونها تربطه بالمجتمعات غير الأوروبية منطلقة حسب رؤية **بلانديه** من التمييز الذي تضعه بين دينامية التغيرات الداخلية ودينامية التغيرات الخارجية في هذه المجتمعات ومن التمييز بين ضرورات هذا التغير وشروطه وقد حدد **بلانديه** في إطار حديثه

[1] سعود راشد العنزي، **التغير الاجتماعي و نظرياته**، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب ، الكويت ،د س ن، ص ص 31-32.

[2] Georges Balandier, **sens et puissance**, quadrige,puf,3ed,1986,p136.

عن دينامية التغيرات الاجتماعية الداخلية ثلاثة مؤثرات لها ارتباط بالمتغيرات السوسيوثقافية تتعلق الأولى بالتعديلات الناجمة عن العلاقات القائمة بين المجتمع والإطار الطبيعي الضامن لها، أما الثانية فتتصل بهشاشة التوازنات الاجتماعية، بينما الثالثة مصدرها التحديث والابتكار، وفي حديثه عن دينامية التغيرات الخارجية يورد **بلاندييه** مجموعة من الخصائص التي يجب على المهتم بالتغيرات الاجتماعية أن يأخذها بعين الاعتبار ومن جملتها:

- التفاوت الحاصل بين المجتمعات المتقدمة والمتأخرة على المستوى التقني والاقتصادي وما لذلك من آثار سلبية على التغيرات الاجتماعية والمتجلية في ترسيخ اللاتوازنات الاجتماعية .
- ينتج عن الخاصية السابقة ظاهرة التبعية التي تفرض على المجتمعات المتقدمة مراقبة التغيرات الاجتماعية التي تشهدها البلدان المتأخرة مما يلزم هذه الأخيرة بضرورة توجيهها.
- اختلاف سيرورات التغير الاجتماعي في البلدان السائرة في طريق النمو وتفاوتها زمنيا مع مجتمع آخر.
- إيقاع هذه التغيرات وكثافتها [1].

ولم تقف الأنثروبولوجيا عند هذه الحدود حسب **جورج بلاندييه** بقدر ما عملت على وضع اليد على المعوقات الثقافية منها على وجه الخصوص التي تحول دون التقدم التقني والاقتصادي في المجتمعات السائرة في طريق النمو إنها العوائق التي تصنفها المقاربة الأنثروبولوجية ضمن ظاهرة المحافظة والثبات النسبي، ومهما يكن فإن علماء الأنثربولوجيا وكغيرهم من العلماء والباحثين المهتمين بقضايا المجتمع الإنساني اهتموا بمشاكل التنمية بأبعادها المختلفة خاصة منها ماله علاقة بالبناء الاجتماعي سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة أو الأيديولوجيا أو غيرها مما قد يكون عاملا مساعدا على التغيير أو عائقا له حيث حاولوا إيجاد الحلول لمشاكل قد تعترض العملية التنموية.

[1] Georges Balandier;ibidem,p 145.

قدمت الدراسات الأنثربولوجية خلفية جد هامة من مادة البحث المشجعة على التخطيط الذي يجب على القائمين عليه ولأجل إحداث التغيير (تحطيم العادات الفكرية القديمة) وإعادة بناء عادات فكرية جديدة تحقق الأهداف المخطط لها لتحقيق التنمية[1].

[1] الربيع جصاص، **الحركات الإسلامية والتغير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص ص38-39.

الفصل الرابع: تحولات المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: التطور التاريخي للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري

ثانيا : البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري

ثالثا: خصائص المجتمع الجزائري

رابعا : مظاهر التحولات التي مست المجتمع الجزائري

الفصل الرابع: تحولات المجتمع الجزائري

تمهيد

مرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري بمراحل عديدة والمتتبع لهذه المراحل يرى أنها تميزت بالعديد من التحولات كما أن لها خصائص ومميزات تجمع بين ملامح الماضي وخصائص الحاضر، فالمجتمع الجزائري نتاج لعلاقات معقدة إذ أثرت التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع الجزائري تأثيرا كبيرا وغيرت الفرد الجزائري كما شهدت المنظومة القيمية والدينية والأخلاقية تحولات انعكست على المفاهيم وسلم القيم والمعايير التي حكمت العلاقات الاجتماعية.

أولا: التطور التاريخي للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري

1- تطور البناء الاجتماعي خلال فرض الحماية العثمانية

إن المكون الأساسي للمجتمع هو الناس أو البشر الذين يجتمعون معا مكانيا في منطقة جغرافية ما، وإذا تساءلنا عن السبب الذي يدفع الناس إلى التجمع معا على هذا الوجه فإننا نقول أن الناس قد تجمعوا معا لإشباع حاجاتهم الإنسانية، فأي إنسان لا يستطيع أن يعيش منفردا وذلك لأنه سيعجز عن إشباع حاجاته بنفسه.

إن كان بالإمكان تحديد المجتمع بكلمة فهي نظام إن معنى النظام يعتبر نتاجا طبيعيا لأي موقف تعيش فيه الكائنات الإنسانية وتعمل معا لفترة معينة من الزمن ويمكن تفسير هذه النتيجة بطرق متباينة، إذ لوحظ أنه حينما يتفاعل عدد من الأفراد معا في موقف طبيعي أو تجريبي فإنهم يميلون في العادة إلى تكوين قواعد مشتركة ومعايير للسلوك وإذا كان الأشخاص المكونون لهذا الموقف أعضاء في أي مجتمع فإنهم عادة ما ينقلون إلى الموقف معايير السلوك الخاص بهم، بل يذهب **جان بياجييه** في دراساته إلى أبعد من هذا ويقرر أنه حتى الصغار من الأطفال يقيمون قواعد ومعايير للتفاعل حين يلعبون مع بعضهم[1].

[1] عبد الرزاق جلبي، **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية**، دار النهضة العربية، مصر، 1984 ، ص11 .

يعرف مالك بن نبي المجتمع على انه الجماعة الإنسانية التي تتطور ابتداء من نقطة يمكن أن يطلق عليها مصطلح ميلاد[1].

أما **هوب هوس** فيعرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ[2].

مر المجتمع الجزائري ومنذ حقب تاريخية قديمة بأطوار عديدة تناولها الكثير من الباحثين والكتّاب يقول القديس **أوغسطين** عن أصول المجتمع الجزائري إن سألتم سكان البوادي عندنا فنوميديا (الجزائر الشرقية) قالوا نحن كنعَانيون، ويوضح **ابن خلدون** مشيرا إلى أحفاد الكنعانيين فيقول البربر هم أحفاد مازيغ بن كنعان قدموا من فلسطين[3].

فرض الحكم العثماني على الجزائر بداية 1519 إلى 1830 وبدأ التوافد العثماني وانعكس ذلك على التركيب الاجتماعي للجزائر والتنوع العرقي من حيث الأصول للمجتمع الجزائري فكان هناك سكان أصليون جزائريون وكان هناك عدد من الوافدين واستقر بعضهم في المدن والبعض الأخر في الأرياف مشكلين مجموعات من حيث التعداد والمكانة الاجتماعية.

---

[1] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين، مطبعة النخلة، الجزائر،1974، ص28 .

[2] ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1986، ص226.

[3] عز الدين المناصرة، **الهويات والتعددية اللغوية قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ، ص241 .

لقد قسم الأوروبيون المجتمع الجزائري في دراستهم خلال فرض الحكم العثماني إلى مجموعات معتمدين في ذلك على عنصر العرق فقسمه بعضهم إلى سبع مجموعات هي الأتراك والكراغلة والعرب والبربر والأندلسيون واليهود والزنوج[1]

يعتبر العثمانيون من الفئات الاجتماعية التي سكنت المدن الجزائرية حيث تشكلت النواة الأولى لفئة الأتراك العثمانيين في الجزائر من الجند الإنكشارية[2] ومن المتطوعين، كانت هذه الفئة متمسكة بلغتها ومذهبها وتخضع لنظام قضائي خاص ولها امتيازات حيث تمركزت في مختلف جهات الجزائر شرقا بقسنطينة وعنابة وبسكرة وتبسة أما في الوسط فقد شهدت مدن المدية والجزائر والبليدة تمركزا كبيرا لها كما استقطبت الجهة الغربية هذه الفئة في كل من هران وتلمسان[3]، كما أن هناك من قسم هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية وتم تقسيم الأتراك إلى عناصر تركية ودخلاء انضموا إليهم مثل الإغريق والصقليين والألبانيين والكرسيكيين وغيرهم[4] وقد حاول الأوروبيون في دراستهم إبراز علاقات الصراع بين مختلف تلك المجموعات وكانوا يرجعون أسبابه إلى طبيعة الحكم العثماني الذي كان يصفونه بالاستبداد والجور، والواقع أن المجتمع الجزائري لا يختلف عن باقي المجتمعات الأخرى بالرغم من تنوع فئاته السكانية فإنها كانت تتميز بالانسجام والترابط[5]

[1] Vincent-Yves Boutin**, Reconnaissance des villes**, **forts et batteries D'Alger, par boutin 1808**, Librairie ancienne honore Champion, Paris, 1974,p54.

[2] Nahoum Weissmann, **Les Janissaires , étude de l'organisation militaire des Ottomans**, thèse de Doctorat , Université de Paris 1938, P.59.

[3] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830**، دار هومة، الجزائر،2007، ص355.

[4] just-jean-etienne roy, **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**,hachette livre Bnf ,1880, p 203.

[5] وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص97.

وهناك من قال عن سكان المدن أنهم عبارة عن خليط من العرب والبربر وبقايا الأجناس التي غزت البلاد عبر العصور والمهاجرين من الأندلس والأتراك[1] .

لقد عرفت شمال إفريقيا تاريخيا الكثير من السلالات منها الفينيقيون والرومان والبربر والعرب والفرس وجميع هؤلاء قد تقاطعوا تاركين وراءهم أثارا من دمائهم مع السكان يقول **شالر** "هذا الاختلاط له ميزه عظيمه فيما يبدو حيث انه لا توجد سوى شعوب قليله في العالم تفوق سكان الجزائر في هذا المجال وملامحهم بصفة عامة قوية التعبير وألوانهم ليست من سكان جنوب اسبانيا[2] "

الامتزاج الذي عرفه المجتمع الجزائري أدخلت عليه بعض الملامح الأوروبية كانت عن طريق الأندلسيين والعثمانيين الذين اختلطوا بالعنصر المحلي الامازيغ والعرب وعلى هذا الأساس المجتمع الجزائري مكن تقسيمه في العهد العثماني إلى مجموعتين هم سكان المدن الذي تتراوح نسبته ما بين5 و10% [3] وسكان الأرياف الذين يمثلون الأغلبية الساحقة[4] وكل مجموعه من المجموعتين تتكون من عدة فئات يختلف وضع كل واحده منها عن الأخرى من حيث العدد والمكانة الاجتماعية وكانت هناك بعض الفوارق التي كانت تتميز بها كل فئة، ويمكن القول انه كان على رأس الهرم الاجتماعي في المدن فئة العثمانيين التي تتألف من القابضين على السلطة السياسية والعسكرية في حين كانت قبائل المخزن وبعض الأسر القوية تحتل الصدارة في الأرياف.

---

[1] William Shaler,**Sketches of Algiers, political historical and civil : containing an account of the geography population government revenues commerce agriculture , arts civil institutions, tribes, manners, languages, and recent political history of that country**, Hilliard and company, Boston , 1826,p54.

[2] جون بابتيست وولف، **الجزائر واوروبا 1500-1830**، تر: ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة،2009، الجزائر، ص 160.

[3] Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Presses universitaires de France , Paris, 1990,p 13.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 51.

تقسيم المجتمع الجزائري في المدن خلال العهد العثماني يعبر عن الواقع آنذاك وهو تقسيم إلى جماعات تتألف من المسلمين الأهالي الحضر الذين ينحدرون من أصول عربيه وامازيغية والأندلسيين والأتراك العثمانيين والكراغلة ومن المسيحيين الذين يتفرعون إلى أحرار وأسرى واليهود، هذه التركيبة السكانية كانت خاصة ببعض المدن ولاسيما مدينة الجزائر أما المدن الأخرى فإن التركيبة السكانية كانت مقتصرة على المسلمين واليهود، أما سكان الأرياف الذين يمثلون الأغلبية الساحقة فهم يعيشون في قبائل متناثرة فكانوا ينقسمون إلى عنصرين أساسيين هما العرب والأمازيغ الذين كانوا يعيشون وفقا لتنظيماتهم الموروثة وكانت كل مجموعة قائمة على أساس قبلي أو لغوي، ويقال عن سكان الأرياف ما يلي "ينقسم البدو إلى طبقتين أو على الأصح إلى نوعين من السكان فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربيه أما الذين يسكنون الجبال أو الأماكن الوعرة فهم البرابرة الحقيقيون الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب" أما سكان السهول ينقسمون إلى قسمين أهل الصحراء الرملية وأهل التل ساكني الجبال الصغيرة القليلة الارتفاع والجميع من أصل عربي مهنتهم الفلاحة ومسكنهم تحت الخيام المصنوعة من الوبر ليس لهم مكان مستقل ينزلون حيث يجدون المراعي لماشيتهم[1].

المجتمع الجزائري في هذه الفترة كان تراتبيا يتكون من أقلية عثمانية حاكمة ومسيرة و لم تكن علاقته قوية بالمجتمع الجزائري، إلا أن وجودهم ساهم في إدخال عدة تغييرات علي الحياة الاجتماعية للجزائريين حيث أثروا بدرجات متفاوتة في مختلف مجالات الحياة خاصة في التركيبة الاجتماعية التي تميزت بالتنوع العرقي بحيث كان لكل فئة مكانتها في المجتمع، بالإضافة إلي العادات والتقاليد التي جلبها العثمانيون معهم وتأثر بها الجزائريون إلا إنهم لم يحاولوا إلغاء وطمس الهوية الجزائرية عكس ما حصل مع الاستعمار الفرنسي.

[1]Valensi luceet, **Le Maghreb avant la prise d'Alger Lucette**, Flammarion,paris,1969, p69.

2-تطور البناء الاجتماعي خلال الاحتلال الفرنسي

يعد الاستعمار الفرنسي للجزائر أحد أبشع النماذج الاستعمارية فهو لم يكتف بالاحتلال العسكري للأرض والاستغلال اللاانساني للفرد الجزائري بل سعى الاستعمار جاهدا لاحتلال العقل وتهديم بنى المجتمع الجزائري وإعادة صياغته بما يتماشى مع الهدف الاستعماري الاستيطاني.

السيطرة الفرنسية اختلفت عن السيطرة التركية من حيث المضمون ذلك أن الأتراك قد احتفظوا بالبنية الاجتماعية المحلية دون أن يمسوها بينما كانوا يستمدون منها دخلهم، أما الفرنسيون فعلى النقيض من ذلك فلم تكن باستطاعتهم أن يستغلوا السكان المحليين إلا بتحطيم أسسهم ذاتها[1]، عرفت الجزائر بعد سنة 1830 أي بعد توقيع معاهدة الاستسلام تدفقا واسعا من الجماهير الفرنسية وبعض الشعوب الأوربية الأخرى، خاصة وأن الحكومة الفرنسية حرصت على تشجيع بعض من شعبها على الهجرة إلى الجزائر قصد تكوين مجتمع يكون قادرا على السيطرة اجتماعيا، وأعلن على أن الجزائر جزء من فرنسا وتم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق مدنية ومختلطة وعربية، المناطق المدنية يسكنها أغلبية أوروبية أما الأقاليم المختلطة تضم نسبة قليلة من الأوروبيين، أما الأقاليم العربية فيسكنها العرب وكانوا تحت الحكم العسكري، حل النازحون الجدد بالجزائر قادمين في معظمهم من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، ألمانيا، سويسرا، ومن هؤلاء نتج مجتمع أوروبي هو خليط من شعوب القارة الأوربية بكل ثقافاتها ومعتقداتها يذكرنا إلى حد بعيد بالشعب الأوربي الذي هاجر إلى القارة الأمريكية بعد اكتشافها سنة 1492وذلك في أفكاره سياسته ووسائل معيشته ونلاحظ بأن الجزائر كانت البلد الوحيد من بلدان شمال إفريقيا التي يوجد فيها أكبر نسبة من الأوربيّين[2].

[1] مغنية الأزرق،**نشوء الطبقات** في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي،تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1980، ص67.

[2] Marcel Larnaude, **ALGERIE**, 1ere edition, Edition Berger Levrault, Paris, 1950, P 104.

أغلب الفرنسيّين الذين قدموا إلى الجزائر كانوا أصلا من شواطئ فرنسا الجنوبية أي من كورسيكا، سهول المتوسط، البرانس الشرقية، البرانس العليا وسهول الرون من أرديش، إيزار، دروم[1]، أمّا الإسبان الذين كانوا يشكلون ثلثي السكان الأوربيّين بالجزائر فقد قدموا إلى الجزائر من مناطق فالنس وجزر البليار، واستقروا حول المدن الساحلية وخاصة الناحية الغربية من الجزائر ووهران على الخصوص أما الإيطاليون فقد حلوا من المناطق الجنوبية لإيطاليا وهي المناطق الأكثر فقرا واستقروا بالمناطق الشرقية ومارسوا بها مهنة الصيد البحري، في حين اختار المالطيّون أقصى الساحل الشرقي للجزائر ومدينة سكيكدة، أمّا السويسريون والألمان فقد استقروا بالمدن الكبرى وحول العاصمة وامتهنوا الوظائف الحرة[2].

وبعد الحرب البروسية-الفرنسية مباشرة تم تهجير حوالي 125000 مهاجر جديد إلى الجزائر[3] والملاحظ أن معظم هؤلاء كانوا قادمين من منطقتي الألزاس واللّورين اللّتان أصبحتا تابعتين لدولة بروسيا-ألمانيا، وقد حلّوا بالجزائر حاملين حقدا وكراهية كبيرين اتّجاه الألمان أفرغوه مباشرة على الجزائريّين وهكذا أصبحت معظم المدن الجزائرية التي استقر بها هؤلاء القادمين الجدد تحتوي على مدن صغرى _أحياء مدنية_ داخل المدن الكبرى، وبرزت إلى الوجود أحياء إيطالية وأخرى إسبانية وبعضها مالطية تحمل داخلها كل القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية المغايرة لقيم ومعتقدات المجتمع الجزائري كما نال اليهود حق التجنس بالجنسية الفرنسية في هذه المرحلة بفضل قانون التجنيس الخاص باليهود الذي أصدره وزير العدل الفرنسي اليهودي الأصل **كريميو** في 24 أكتوبر1870 [4].

[1] Marcel Larnaude,ibid, PP.112 -113

[2] LLAMO R Christian, **EURALGERIE**, 1ere edition, Paris, France, P7.

[3]Charles-Robert-Ageron, **Juifs et Musulmans à travers l'histoire** ,Tallandier Collection Histoire partagée, Paris, 2016, P 53.

[4] GENDARME, Réne, **L'Economie de l'Algerie, sous-développement et politique de croissance**, 1ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960, P.16.

لقد عاش المستوطنون كطبقة متميزة عن بقية أبناء الجزائر من جميع نواحي الحياة بحيث يمكن القول أن هذا التميز اتخذ شكل التفرقة العنصرية التي اتخذت من الاختلاف العرقي والثقافي أساس لها.

المتتبع للواقع التاريخي للريف الجزائري يدرك مباشرة أنه مر بحقب زمنية بارزة ومؤثرة وفي آن واحد كانت مواكبة للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ككل، نبدأها بالمرحلة المؤلمة التي عاشها الشعب الجزائري تحت السيطرة الفرنسية أو بالأصح يمكن أن نقول أنه عانى من ويلاتها الأغلبية الريفية والأقلية الحضرية لأّنه إذا عدنا قليلا إلى الوراء إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالضبط في سنة 1830 نجد أن نسبة سكان الريف بلغت آنذاك 95% من مجموع السكان[1].

لقد أدركت فرنسا منذ الوهلة الأولى لاحتلالها للجزائر أن قوة سكانها تكمن في وحدتهم وترابطهم فعملت جاهدة على تفكيك هذا التضامن من اجل تحقيق أهدافها الاستعمارية فعملت على تهجير وتفقير وتجهيل المجتمع، ولجأت السلطات الفرنسية إلى تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات إقليم مدني، إقليم مختلط، إقليم عربي بغية تفكيك النسيج الاجتماعي للسكان كما تعرضت الطبقة الاجتماعية السفلى هي الأخرى إلى التفكيك خاصة وأن الحياة في الريف معروفة بالتنظيم القبلي.

3- البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال

إن الحديث عن البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال دائما ما يقترن بالوضع الاقتصادي الذي ساد الجزائر في سنة 1962 وما نتج عنه من هياكل صناعية ضعيفة ومدمرة منها مليون هكتار من الأراضي الفلاحية مهجورة من أصحابها[2] مما ألحق أضرارا كبيرة بالبنية الاقتصادية كما خلف الاستعمار الفرنسي آثارا اجتماعية والمتمثلة في إدخال أشكال من الإنتاج الرأسمالي الاستغلالي وتشجيع التفاوت الاجتماعي وتوسيع

[1] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري " تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1990، ص80.

[2] نفس المرجع، ص99.

الفوارق التي أفرزتها القوانين الاستعمارية خصوصا في ميدان الملكية العقارية التي شوهت البنية الاجتماعية الجزائرية.

فالبنية الاجتماعية التي في طريق التكوين منذ 1962 إلى يومنا هذا ناتجة عن حاجة حقيقية لإعادة هيكلة البنية الاجتماعية طبقا للحاجات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري[1]، ودخلت البلاد إلى معترك البناء وإقامة دولة متطورة وتم تبني النهج الاشتراكي كخيار وطني ومحوره الاقتصاد المخطط هذا النمط أفرز إطارا قيميا استحوذ على الحياة الاجتماعية ومؤسساتها بما فيها الأسرة التي تعالت فيها قيم الوطنية والديمقراطية والقيم الجماعية على حساب الفردية فقد تفسخت العائلة الممتدة في الأرياف واتجهت نواة الخلية الزواجية نحو التعميم فالنظم والأدوار انقلبت رأسا على عقب[2].

ما ميز البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو تداخل في البناءات الطبقية بين القديم والجديد وهي متعلقة بصعود وهبوط الطبقات الاجتماعية أي بطبيعة عملية إعادة التشكيل الواسعة للبنى الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الراهن فثمة عملية إعادة صياغة مستمرة للمراكز والأوزان النسبية للقوى الاجتماعية وللعلاقات الطبقية[3].

وخلال ذلك تم إعادة بناء السلم الاجتماعي والذي أحدث بدوره تقلبات في البنية الاجتماعية حيث أصبحت أكثر مساواة وسجلت حركية اجتماعية واسعة حيث برزت للوجود شرائح ليست بالجديدة وإنما أصبحت أكثر بروزا وهذا كان نتيجة لإعادة الهيكلة[4].

---

[1] زايد مصطفي، **التعليم في الجزائر المؤسسة الرسمية وإعادة تكوين البنية الاجتماعية**، مجلة علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، رقم 3 ، ابريل 1986، ص50 .

[2] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1982، ص226.

[3] شنافي ليندة، **تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنه،2009-2010، ص 218.

[4] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993، ص73.

إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار البناء العام بما يحويه من فعاليات سوءا ما تعلق منها بسلوك الجماعات أهدافها ونمط تفكيرها ومستواها فتحولت العلاقات الشخصية بين أجزاء التنظيم إلى علاقات بين الوظائف أي مراكز العمل[1] الأمر الذي خلق نوعا من الفتور في العلاقات داخل البناء الواحد وزاد من تعميق المسافات الاجتماعية حيث أن اتساع البعد الاجتماعي بين القاعدة والقمة خلق نوع من الحواجز التي تؤثر في عملية الاتصال داخل نفس البناء[2].

بعد تعثر سياسة إعادة الهيكلة وفشل إجراءات التقشف وتفاقم الأزمة اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى نمط جديد من الإصلاحات وفي مقدمتها سياسة الاستقلالية تمهيدا للتوجه إلى تطبيق سياسة الخوصصة والتي أسفرت على تغيير في مستوى البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري لأن هذه السياسة من خلال ما تضمنته من إجراءات مست طبقة عريضة من المجتمع حيث تم تكسير الطبقة المتوسطة في الجزائر لتبقى طبقتين الطبقة البرجوازية وطبقة الكادحين، وبالنسبة للطبقة المتوسطة وحسب ما تضمنه تحليل **عبد اللطيف بن أشنهو** لبنية المجتمع الجزائري فهي متكونة من العمال الأجراء لإدارة المؤسسات الصناعية للبناء والأشغال العمومية قطاع الخدمات العمومي[3].

أما من حيث التجانس الاجتماعي فتعتبر الجزائر من بين الدول متوسطة التجانس فهي تحتوي على تكوينات تتراوح بين 15% و25 % من إجمالي السكان أبرزها القبائل، الشاوية، العرب، التوارق، كما أن لظاهرة التعددية في الجزائر أبعاد مختلفة منها ما يتعلق بصراع الأجيال ومنها ما يتعلق باللغة ومنها ماله علاقة بطبيعة المجتمع المنشود وبعد آخر يتعلق بالعرق[4].

---

[1] السلمي علي، **تطور الفكر التنظيمي**، وكالة المطبوعات، الكويت،1980، ص 85.

[2] جون فيفتر وفرنك شيرود، **التنظيم الإداري**، تر: محمد توفيق رمزي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1965، ص236 .

[3] شانفي ليندة، مرجع سابق، ص224.

[4] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008-2009، ص 39.

فبعد الثمانينات برزت في المجتمع الجزائري طبقات ثنائية طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء حيث تمثل الأولى تطورا للبرجوازية الصغيرة إضافة إلى أفراد انحدروا من الطبقة العاملة في حد ذاتها سواء المحلية منها أو المهاجرة وبعض الأفراد من الشرائح المتوسطة الذين تركوا عملهم لينظموا إلى العمل عند البرجوازية الصغيرة[1]، ومن حيث التركيب الطبقي يمكن تصنيف المجتمع الجزائري كالآتي:

***الطبقة البرجوازية أو برجوازية الدولة:** لقد عملت الدولة بعد 19 جوان 1965 من خلال مشروعها الاقتصادي على إعادة تشكيل المجتمع الجزائري وقد أفرز هذا المشروع ثلاث فئات هي البيروقراطية والتكنوقراطيون والقطاع الخاص واحتلت الفئتان الأولى والثانية مواقع القيادة فحصلت على نفوذ سلطوي سواء من خلال إشرافهما على الإدارة العمومية وتسييرهما للشأن العام أو من خلال سلطتهما التقنية وقيادتهما لمشروع التنمية[2]، أما الفئة الثالثة هي القطاع الخاص والتي أوجدتها الدولة لتعزيز قاعدتها الاقتصادية وتحسين إنتاجيتها وهي تتكون من برجوازية المقاولين والتي استفادت من كل التسهيلات من إعفاءات ضريبية ومقاربة وتخفيضات جمركية في مقابل خلق فرص للعمل ودعم الإنتاج الوطني إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في ذلك[3].

***الطبقة الوسطى:** إن إعادة البناء الاجتماعي بعد خروج المستعمر وجهود الدولة في مجالات التربية والتعليم والتشغيل ساهم إلى حد كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية مما أحدث تحولات أساسية في المجتمع قوامها طبقة وسطى تتولى آلية تحقيق التوازن الاجتماعي[4].

ومن أهم العوامل التي ساهمت في إيجاد هذه الطبقة هي رحيل المستوطنين الأوربيين مفسحين المجال أمام الجزائريين ليشغلوا المناصب الإدارية والفنية كما أن سياسة ديمقراطية التعليم سمحت بتكوين الكثير من

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982،ص 489.

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة–الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر، مصر، 2004، ص ص 181- 186.

[3] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص ص41 - 42 .

[4] الوناس حمداني، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، رسالة ماجستير (العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001 -2002 ، ص139.

الإطارات والخبرات التي كانت الدولة في حاجة ماسة إليها ومن ثم استوعبتهم يضاف إلى هذين العاملين مشروع التصنيع وما أستوعبه من إطارات ومسيرين لقد شكلت هذه العوامل مجتمعة المناخ الملائم لظهور طبقة وسطى نشأت في أحضان القطاع العام وفي ظل رأسمالية الدولة .

***البروليتاريا**: أحدثت عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تمت في إطار بناء الدولة الجزائرية الحديثة أثرا واضحا في تشكيل الطبقة العاملة التي كانت في بداية تشكلها مقسمة إلى شريحتين كبيرتين عمال الأرياف وعمال المدن، لكن مع نهاية الستينات بدأت الأمور تتغير ليصبح عمال المدن أكبر حجما وأهم وزنا وذلك نتيجة لأولوية التصنيع في برنامج الدولة الجزائرية والهجرة الريفية نحو المدن[1].

توجهت الجزائر إلى تطبيق سياسة الخوصصة والتي تعتبر ظاهرة حديثة العهد قياسا بمدى تموقعها في الهيكل أو البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري فقد شرع إثر تطبيق هذه السياسة في تفكيك البنية القاعدية لكبريات المؤسسات الصناعية إلى جانب تفكيك كتلة القوى العاملة وبالنزول إلى الجانب الاجتماعي نجد صراعا في الأدوار وتغير في الوضعيات إثر سياسة التسريح الواسعة المعتمدة والتي تمت بأساليب لا تخضع للمقاييس المعمول بها[2].

نذهب هنا إلى أبعد من ذلك اقتحمت المرأة مجالات جديدة كالأعمال الحرة وفتحت بذلك سوق موازية لدخل زوجها وبالتالي تغير مفهومها للزواج والأسرة ونتيجة لانتشار هذه المفاهيم أصبح الرجل لا يملك سيطرة تامة على الأسرة كما كان في السابق ما فتح مجالا للصراع بين دور الرجل كرب للأسرة والزوجة، فخلال التغيرات الهيكلية التي عرفها البناء الاقتصادي عرف تركيب الأسرة تغيرا واضحا فأصبحت الأسرة ممتدة مع ميلها الواضح نحو النووية وتتجه تدريجيا باتجاه الأسرة الصغيرة النووية ويرجع ذلك إلى نشوء المدن الجديدة والتغير في أسلوب الإنتاج وانتشار عدد من القيم، إن ما حدث داخل البناء الاجتماعي للمجتمع

[1] محمد بوضياف، المرجع نفسه، ص 42.

[2] شانفي ليندة، مرجع سابق، ص ص 227-228 .

الجزائري يعتبر بداية فقدان الأسرة لطاقتها على التنشئة فأوضاع الأسرة الجزائرية مرتبطة بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة و تتبدل بتبدل هذه الأوضاع كما أنه من الصعب تغيير الكل دون تغيير الجزء.

ثانيا: البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري

1-التنامي الديمغرافي المتسارع

نحاول هنا تسليط الضوء على العامل الديموغرافي الذي يتحكم في البناء الاجتماعي فالزيادة السكانية هي التي تحدد طبيعة المجتمع وترسم ملامح طبقاته وخصوصية تركيبه فنعمد إلى الاطلاع على التغير السكاني للمجتمع الجزائري.

تضاعف عدد السكان في فترة الثمانينات إذ يمكن القول بأن المجتمع الجزائري أصبح يتشكل من جيلين أساسيين جيل ما قبل الاستقلال وجيل ما بعد الاستقلال ومنه ظهور جزائريَتين لنستعير العبارة من **جيلالي صاري** (Deux Algerian) واللتان سوف تصطدمان، إلى غاية الاصطدام العنيف والأليم في أكتوبر1988 إذ كانت هذه إرادة الشباب في التأكيد على خصوصيتهم وطموحاتهم وآمالهم وتصور آفاقهم المستقبلية[1] إن أحداث أكتوبر1988 كما وصفها **حمدوش رشيد** بانتفاضة الشباب يقرِنُها بردود أفعال هؤلاء الشباب لما خرجوا من أجل التعبير عن إرادتهم[2]، اختلفت قراءة الجزائريين لأحداث أكتوبر 1988 فقد أعطت السلطة الجزائرية وقتها العديد من الصفات للأحداث مثل "شغب " و"المؤامرة الخارجية" لكن في الحقيقة فإن انتفاضة أكتوبر كانت بمثابة الربيع الجزائري الذي جاء متقدما بعقود على الربيع العربي.

منذ عام 1970 بدأ معدل الولادات في الانخفاض مع تسارع في منتصف الثمانينيات وقد انخفض معدل النمو الطبيعي للسكان من 3.1% عام 1985 إلى 1.5% عام 2001 كما تقلص متوسط عدد الأطفال لكل امرأة إلى النصف بمروره من 4.4 إلى 2.2 طفل لكل امرأة .

[1] Hassan Remaoun, **L'algirie histoir societe et eculture casba edition**, Algeria, 2000, P.57-58.

[2] حسني هنية، **السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي للمجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر، 2016-2017، ص 92.

سجلت سنة 2016 ارتفاعًا محسوسًا في عدد الولادات الحية حيث تجاوزت للمرة الثالثة على التوالي عتبة المليون ولادة كما عرفت هذه السنة تراجعًا في عدد الوفيات وانخفاضًا معتبرًا في معدل الوفيات في الفاتح جويليةبلغ عدد سكان الجزائر 40,8 مليون نسمة وارتفع ليصل 41,3مليون نسمة في الفاتح جانفي 2017 إلى أن وصل إلى 42,2مليون نسمة في الفاتح من جانفي2018 إذ تميزت 2018 بعدد ولادات حية تجاوزت عتبة المليون وبارتفاع في عدد الوفيات كما عرفت هذه السنة استقرار في مستوى معدل وفيات الرضع للسنة الثانية على التوالي بينما يواصل معدل المواليد الأموات في الانخفاض ومن جهة أخرى عرف معدل احتمال البقاء على قيد الحياة ارتفاعا طفيفا، بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2019 قرابة 43 مليون نسمة **وتوقعت** دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن يرتفع عدد السكان في الجزائر إلى46.5 مليون في عام 2025[1] .

شكل يوضح تطور الولادات الحية بالآلاف (1985- 2018)

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz ، ديموغرافيا، 2019/06/30، الساعة : 15:09 .

فالجزائر قد دخلت منذ أزيد من عشرية في حركية ديمغرافية تميزت بارتفاع في نسبة المواليد فحسب **زهية واضح بديدي** فإن تحسن الظروف الاقتصادية للأسر أدت إلى ازدياد ملحوظ في معدل المواليد كما أن الأرضية كانت مناسبة لذلك وكانت العقليات منفتحة لفكرة العائلة كثيرة العدد.

2-تغير اجتماعي متسارع

التغير الاجتماعي المتسارع في الجزائر أثر على الأوضاع الاجتماعية وله مسبباته الموضوعية التي تعمل بدورها على تراجع أو تقدم أحوال المجتمع وهو عكس ما كان عليه غداة الاستقلال مباشرة لّما زاد عدد السكان نتيجة توفر العناية الصحية وتحسن ظروف المعيشة والسكن والتعليم والخدمات وذلك في إطار مخططات الدولة للتنمية والتحديث، وقد أفرز ذلك الجيل جيلاً جديدًا – متزاحما –كان بمثابة العبء الثقيل على الدولة لّما أرادت مواجهة متطلباته ومحاولة تلبية طموحاته، ما يمكن ملاحظته هو ذلك الوزن الهام الذي تشكله الأجيال الصاعدة داخل المجتمع كالمجتمع الجزائري الذي يعرف تحولات سريعة ومتنوعة[1].

هذه التحولات تشمل عدة مجالات من الحياة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري والذي اهتزت بنيته وتأثر بذلك أفراده فانعكس الأثر على قيم المجتمع التي زُلزلت بدورها[2]، هذا الانفتاح أدى إلى نتائج إيجابية على مستوى نمو الوعي والتفكير وإدراك قيمة العلم بصفة عامة، إلا أن هذا التغير أو التحديث غير المخطط بما فيه الكفاية وغير المكيف مع المجتمع كانت سرعته فوق مقدرة الفرد الجزائري على مسايرته وتحقيق التكيف الملائم مع هذه البيئة[3].

---

[1] حسني هنية، مرجع سابق،ص ص 92-93 .

[2] حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتداداته أم قطيعه**، دار هومة، الجزائر،2005 ، ص188 .

[3] سفيان بوعطيط، **التغير الاجتماعي في الجزائر وتأثيراته على القيم**، دراسات وأبحاث اجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 2012، ص10.

لقد ذهب **سعيد محمد موزيت** في تفسير إحدى أسباب وملابسات أحداث أكتوبر 1988 أول ملاحظة هي بخصوص القيم الاجتماعية التي تعرف فسادًا واندثارا كبيرين خاصة في الوسط الحضري[1] ولاشك في ذلك مادام الوسط الحضري هو مسرح تلك الإحداث.

أما عن نتائج أحداث أكتوبر 1988 فالوضع زاد سوءا وتهاوى المستوى المعيشي واضطرب الوضع الديموغرافي نتيجة سوء الأوضاع الأمنية وانتشار ظاهرة الإرهاب إذ تراجع عدد السكان نتيجة الإبادة الجماعية والتقتيل خاصة في القرى والأرياف ونتجت عن الوضع السائد حركة هجرة داخلية واسعة وكثيفة باتجاه المدن من الأرياف ومن المدن الشمالية والشرقية والوسطى باتجاه مدن الجنوب نظرا لاستقرار الأوضاع الأمنية فيه مما سبب عدم توازن في البناء الديمغرافي لبعض المدن، غير أن هذه الحركة توقفت وصاحبتها زيادة سكانية معتبرة اثر استقرار الأوضاع الأمنية وتوقف موجة العنف فسكان الجزائر يتوزعون توزيعا غير متساوي حيث يتركز معظمهم في المنطقة الشمالية وكلما اتجهنا جنوبا انخفضت الكثافة السكانية وذلك لقلة المرافق الحضارية وصعوبة الحياة[2].

عدم الاستقرار والاضطراب الديموغرافي وكل ما يصحبه من تغير في الظروف الاجتماعية من هجرة داخلية قصرية أو إرادية كل هذا يدعونا إلى التمعن أكثر في طبيعة المجتمع الجزائري من أجل الوصول إلى أسباب تحولاته على المستوى المعيشي، إن المرور من نمط معيشي ريفي بسيط أين يسود نظام علاقات اجتماعية بسيطة آلية على حد تعبير دور كايم إلى نظام معيشي حضري معقد في علاقات اجتماعية معقدة يتطلب دون شك التكيف معه، وتبني لقيم جديدة وتصور جديد لعامليْ الزّمان والمجال علاقات مع الغير أساسها روابط قرابية وكذا اعتبارات أخرى كالجيرة، إن هذه الوضعية بالذات المتمثلة في تعايش سكان الأرياف مع سكان المدن قد وصفها **حمدوش رشيد** ب "تعايش البُنَى"، يمكننا تقدير أهمية الأثر الذي يمكن أن يخلفه تواجدهم على

[1] حمدوش رشيد،مرجع سابق، ص 191.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009، ص210 .

الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمدينة بحيث يمكن أن تتحول هذه الأخيرة إلى مجموعة من الأحياء تصف بالريفية[1].

3- طبقات المجتمع الجزائري

إن وجود طبقات في المجتمع الجزائري تؤدي بنا إلى الحكم أنها غير نابعة من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية فقد كان لانعكاسات الاستعمار تأثير كبير على بنيته إذ انقسم اغلب المجتمع إلى عمال بسطاء أو فلاحين، إلا انه يمكن تقسيم البناء الاجتماعي والطبقي إلى فئتين رئيسيتين الأولى تضم العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل سواء في الريف أو في المدن وهم الأغلبية، والفئة الثانية تمثلها البورجوازية الصغيرة التي تتطلع إلى السيطرة على السلطة[2] .

هنا نربط بين مفهومين اثنين الذين ذكرهما **حمدوش رشيد** لما تحدث عن تضاعف عدد السكان وإشارته إلى وجود "جيلين أساسيين" في الجزائر كما نجد مفهوما جديدًا **لعبد العالي دبلة** الذي يقسم المجتمع إلى فئتين فئة العمال البسطاء وفئة البورجوازية الصغيرة الطامحة إلى السيطرة على السلطة، ترابط المفهومين يكون بوصف جيل ما قبل الاستقلال بالطبقة الكادحة البسيطة بينما جيل ما بعد الاستقلال هو امتداد لمجموعة الفئة البورجوازية الصغيرة التي تسعى للسلطة أما مجهودات الدولة من أجل رفع مستوى الطبقة الكادحة فقد باءت بالفشل حيث تميزت تلك الفترة باتساع فجوة التفاوت الاجتماعي بين الفئات[3]، فالعامل الاقتصادي جعل فئة تستفيد من الأوضاع وقتها على حساب فئة أخرى مغلوبة على أمرها وأثناء اعتماد الجزائر اقتصاد

[1] هنية حسني، مرجع سابق، ص 94.

[2] عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص21 .

[3] عنصر العايشي، **سيوسيولوجية الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 22.

السوق في ظل النظام الرأسمالي برزت وتبلورت بعض الفئات التي استفادت من هذا المشروع ودعمت وضعها الطبقي في نفس الوقت تضررت فئات أخرى العمال والفلاحين[1].

تعد الظروف الاقتصادية أحد أهم المحددات للتمايز الطبقي وتصنيفه وفي كثير من الأحيان السبب الرئيسي الذي يقضى إلى خلق التمايز الاجتماعي فالتحولات الأخيرة التي يشهدها المجتمع الجزائري على رأسها عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق أدت إلى اتضاح التمايزات في بنية المجتمع الجزائري، كما أدت التطورات الاجتماعية المساندة للتحولات السياسية والاقتصادية إلى ظهور الطبقية في المجتمع وهذا ما يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية والتوجهات الأيديولوجية للدولة.

4-التكوين الإثني المتعدد للمجتمع الجزائري

نظرا لما تركته الممارسات الاستيطانية من آثار في بنية الفئات التي عايشت المنظومة الاستعمارية بشقيها الثقافي واللغوي فالجزائر تندرج ضمن البلدان المتوسطة التجانس فهي تحتوي على تكوينات إثنية منقسمة بين فئة عربية وأخرى بربرية يمتزج فيها العنصرين إضافة إلى فئة فرنسية اللغة غير أن الغالبية عربية اللسان، إذا العنصر الاثني في الجزائر يضرب جذوره التاريخية في المنطقة وعلى أساسه تبلور هذا المجتمع ونما مع تنوعه السوسيولوجي فالجزائريون مروا بتشكيلة بداية من العهد النوميدي إلى العهد الروماني والوندالي والبيزنطي ثم إلى العهد الإسلامي وصولا إلى الاستعمار الفرنسي المدمر والى عهد ثورة نوفمبر والاستقلال وبقينا شعبا واحد[2] .

[1] عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص169 .

[2] صالح بلعيد، **في الهوية الوطنية**، دار الأمل، الأردن،2007، ص29 .

ظهرت الصراعات الاثنية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية جراء السياسات المعتمدة من سياسة التنصير والتجنيس والإدماج الكلي والتمييز العنصري بين العرب والبربر حيث برز التمذهب البربري من جهة والتمذهب العربي الإسلامي من جهة أخرى[1].

أشار **صالح بلعيد** إلى لُحمة الدين الإسلامي التي ألقت بظلالها على أفراد المجتمع بصفة عامة مضيفًا في اقرب تشبيه له أن تعاليم الإسلام هي التي جعلت التآخي بين الأمازيغ والبربر مجتمعا واحدا إخوة بالتآخي الذي جسده الرسول عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار[2].

التعايش بين الأمازيغ والعرب جعل منهم مجتمعا يقر بإلتفاف أفراده حول مبادئ مشتركة ورؤية مقدسة فانتشار الإسلام بين أوساط المجتمع الجزائري لا نستطيع معه إنكار وجود بعض الأقليات الدينية الأخرى إذ تعتنق الغالبية الساحقة من الجزائريين الدين الإسلامي وهناك أقليات مسيحية بالإضافة إلى الأفارقة ممن يعتنق المذهب البروتستانتي من طلبة ولاجئين كما تعايش اليهود مع المسلمين أثناء وقبل الاحتلال الفرنسي لكن عددهم تناقص بعد الاستقلال كما أن هناك الكثير من الأجانب وغيرهم ممن يؤمن بالفكر الإلحادي [3].

5-التنوع اللغوي للمجتمع الجزائري

تثير إشكالية التعدّد اللساني في الجزائر عديد التساؤلات الحسّاسة والمربكة على مستوى الهوية والانتماء الحضاري والثقافي للمجتمع الجزائري وإن كانت هذه الإشكالية المزخرفة بغطاء التعدّد اللّغوي واللهجات تخفي خلف ستارها صراعا تاريخيا وأيديولوجيا عميقا لا يمكن فهمه دون عزوه للخلفية التاريخية والجغرافية، فأمام مُعطى التاريخ نجد أن المسألة محكومة بالتراكمات والتعاقبات اللغوية بدءا بأمازيغية الأصل مرورا بعربية الفتوحات وصولا للفرنسية كغنيمة حرب.

[1] شتوح أحمد عبد اللطيف ،"**تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع و الصراع** "مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2015، ص 11.
[2] صالح بلعيد، المرجع سابق، ص25 .
[3] حسني هنية، مرجع سابق، ص96.

إن المتتبع للخصوصيات الاثنية في المجتمع الجزائري وما تعكسه من إشكاليات لسانية هي في الواقع السّمة البارزة للبنية السوسيولسانية للمجتمع والواضح أن المجتمع الجزائري هو ذاك الذي وصفه الأستاذ **صالح بلعيد** بالموزاييك إذ لابد له أن ينضح بتنوعات لغوية تنبع من أصوله وأطيافه التاريخية إن ما يلفت الانتباه للواقع الجزائري هو تعقد هذا الواقع الذي مردّه إلى وجود لغات أو بالأحرى عدة تنوعات لغوية كذلك بسبب تشابك وتداخل عدة مجتمعات لها تصوراتها ومجالات استعمال بعينها وكذلك من حيث الممارسات الحقيقية للناطقين وهاهنا نلمح إلى ظواهر التعاقب اللغوي أي التناوب اللغوي أي الانتقال من لغة إلى أخرى أثناء الكلام أو الاقتراض[1].

أشارت **خولة طالب الإبراهيمي** إلى الموضوع من زاوية أخرى هي زاوية ثنائية لغوية متناقضة نلاحظ أن الثنائية تتحقق في المجتمع الجزائري من خلال القيم التي يتبناها الناطقون لكل تنوع لغوي في السوق اللغوية على حد قول **بياربورديو**، ولكن هذه الثنائيات في الشكل التالي (عربي، أمازيغي) (معرب، مفرنس) (أمازيغي، مفرنس) إلى جانب اللغة العامية وهي عربية مع تغير بعض حروفها عند النطق وتكون إما عربية عامية أو عامية مختلطة بالفرنسية أو بالأمازيغية[2]، نستطيع ترتيب اللغات المنطوقة في الجزائر من حيث الأولوية أي من حيث كثرة الاستعمال فالدائرة الأولى هي الأكبر من حيث العدد والانتشار الجغرافي والتي بفضلها تشترك الجزائر الرقعة الجيوسياسية للعالم العربي فالعربية هي السمة الأساسية المحددة[3]، أما عن الناطقين في الدائرة الثانية الأقل عددًا فإن أهم المناطق الناطقة بالبربرية في الجزائر هي الأوراس، جرجرة (القبائل)، الهقار، ميزاب هذا وتضم

[1] DOURARI Abd elrezak, **Les malaises de la société algérienne : Crise de langues et crise d'identité,** Alger, Casbah.2003, P.7,8.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص205 .

[3] خولة طالب الإبراهيمي **الجزائر والمسألة اللغوية عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري**، دار الحكمة الجزائر، 2007، ص14 .

الأوراس والقبائل جل السكان الناطقين بالبربرية أما الأقل انتشارا أي اصغر دائرة لغوية بالجزائر فهي الفرنسية التي هي أكثر اللغات الأجنبية بقاءا وتأثيرا في الاستعمالات الأمر الذي جعلها تأخذ منزلة في المجتمع[1].

الشعب الجزائري متعدد اللّغات واللهجات شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب وعلى المستوى الرسمي قد اعتمدت اللّغة الأمازيغية كلغة وطنية منذ فترة وهي منتشرة في مناطق معينة، إن اللغة العامية في الجزائر نابعة من اللّغة العربية بالرغم من بعض المفردات التي تسرّبت إليها من اللّغات الأجنبية كالفرنسية أو الاسبانية أو التركية نظرا لاحتكاك السّكان بهم في فترات معيّنة وكذا بعض المفردات التي حوّلها النطق المحلي عن أصلها، غير أننا نجد أن غالبية المفردات هي ذات أصل عربي لذا يمكننا أن نعمّم القول بأنّ الشعب الجزائري يتواصل فيما بينه من خلال لغة عربية غير فصيحة ولكنها لغة عربية أو سليلة اللّغة العربية فهي اللّغة الأكثر انتشارا[2].

على الخارطة اللغوية في الجزائر مجموعة متنوعة من اللهجات لا يزال المجتمع متمسكا بها منها العربية بشكليها الفصحى والعامية والامازيغية بتنوعاتها واختلافاتها الجوهرية واللغة الأجنبية وهي الفرنسية وعلاقة هذه اللغات بعضها ببعض لا تأخذ شكلا واحدا وإنما تربط بين بعضها علاقة تكامل من جهة وعلاقة صراع بين بعضها الآخر من جهة أخرى.

6-التربية والتعليم في الجزائر

الحديث عن التربية والتعليم في الجزائر ما قبل الاستقلال يدفعنا إلى مسيرة المعاهد التي صانت العربية ودافعت عنها أثناء الثورة هي تلك المعاهد التي تواجدت في بجاية والبويرة وأمشدالة، وكانت هذه المنطقة ارض

[1] حسني هنية، مرجع سابق،ص 98.

[2] مولاي أحمد بن نكاع، **ملامح الهوية في السينما الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران،2012-2013، ص ص 121-122.

القرآن والزّوايا والعلم [1]حيث كانت المعاهد والزوايا وحدها هي التي تلقن اللغة العربية من خلال تدريس القرآن الكريم.

غداة الاستقلال نشأت بالجزائر وزارة التربية والتعليم وبغية إعادة النظر في هيكلة المنظومة التربوية نصبت لجنة تتكلف بهذا الخصوص ودراسة الغايات والبرامج والمواقيت وذلك بموجب مرسوم في27 سبتمبر 1962 تؤكد من خلال النصوص والمواثيق الرسمية مجموعة أهداف منها البعد الوطني ديمقراطية التعليم– التعريب، الجزأرة والخيار العلمي والتكنولوجي[2].

وتم تطبيق الخطة – الجزائرية – بخطوات ثابتة لكنها بطيئة ومنذ الاستقلال نشاهد استعادة اللغة العربية مكانتها في النظام التربوي بكيفية بطيئة ولكن أكيدة[3]، فقد واجهت الدولة مدرستين وذلك لأسباب موضوعية وظهرت نخبتان تشكلان أهم الزّمر الاجتماعية الثقافية الجزائرية:

أ . النخبة المفرنسة : المحتكة جدًا بالنموذج الثقافي عبر اللغة الفرنسية.

ب. النخبة المعربة :التي تجيد اللغة العربية الكلاسيكية الفصحى والتي تلقى جلها تكوينا تقليديا[4].

بعد الاستقلال بذلت العديد من المجهودات في قطاع التربية والتعليم إلا أنه يشكو دوما من النقائص في قائمتها مشكل التسرب المدرسي والفشل الدراسي وانعكاساته فيما بعد على نوعية الإنسان بالدرجة الأولى ونوعية القوى العاملة بالدرجة الثانية ليبقى قطاع التربية مصدر قلق للمجتمع عامة والنظام السياسي خاصة لما ينجم عنه من توترات اجتماعية ومشاكل ذات أبعاد مختلفة.

[1] صالح بلعيد، مرجع سابق، ص28 .

[2] نفس المرجع، ص129 .

[3] أحمد بن نعمان، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، دار الأمة، الجزائر، 1987، ص60 .

[4] خولة طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص79 .

ثالثا: خصائص المجتمع الجزائري

المجتمع الجزائري ذو خصائص ذات جذور تاريخية عريقة إذ حصل تمازج العنصرين الأمازيغي والعربي خلال قرون طويلة من التصاهر والتعايش أصبح العرب والأمازيغ أمة واحدة لا مكان فيه للعرق أو لسلالة من السلالات ورفضوا كل أشكال المسخ الثقافي ومن ذلك الدمج حصلت قفزة في توطيد أركان الدول التي حكمت هذه البلاد[1] لقد تميز هذا المجتمع بمجموعة من الخصائص العامة طبعت الشخصية الجزائرية ونوجز هذه الخصائص فيما يلي:

1- البعد الديني للمجتمع الجزائري

إن تقديس المجتمع الجزائري لدينه كان يفوق كل اعتبار فالدين الإسلامي هو الوديعة القدسية المشتركة والذخر الجمعي والروحي للأمة الجزائرية، لقد ظهر هذا المجتمع أكثر من متمسك بتراثه وثقافته بل غيورا عليه فهو مجتمع شديد الارتباط بانتمائه الثقافي قوي التمسك بإسلامه رغم المحاولات الاستعمارية لإبعاد الشعب عن دينه إلا انه وقف في وجهه ورغم تعدد التوجهات إلا أن غالبية المجتمع الجزائري يدين بالدين الإسلامي، فالمجتمع الجزائري جزء من المجتمع العربي الإسلامي وإن كان له مميزاته النوعية الخاصة بحكم بعض الظروف والعوامل التاريخية والعمرانية والسياسية ولكنه لا يعدو أن يكون حلقة متصلة مترابطة تاريخيا ولغويا بالعالم العربي الإسلامي[2].

لقد توصل الباحث **عشراتي سليمان** عند تبين الظروف التاريخية التي سمحت بانتشار الدين الإسلامي عن طواعية بين الأهالي وهي من خصائص المجتمع في نمط اعتناقه للإسلام أن اعتناق البربر العقيدة كان عاما وشاملا إذ لم يثبت إزاءهم أي مظهر للاقتتال أو الرفض لهذا الدين بل لم تكن تمضي مرحلة الفتح الأولى حتى

[1] صالح بلعيد، مرجع سابق، ص9 .

[2] حسني هنية، مرجع سابق،ص ص 87-88.

بدأ الإسلام يمسح ما سبقه من الأديان ليس على مستوى المعتقد الروحي لجمهور البربر فقط ولكن على مستوى مرافق تلك الديانات[1].

يشير العديد من المؤرخين إلى أن البربر قد ساهموا بحماسة في نشر الإسلام سواء كان ذلك عبر تدعيم الجيوش الإسلامية بالمقاتلين والمشاركة في فتح بعض الأقطار كالأندلس على يد طارق بن زياد أو عبر إثراء التعليم الديني وتعميمه، فالأمازيغ لم يرفضوا الإسلام بل بالعكس اعتنقوه بحماسة وساهموا في توسيع رقعته بقوة لاسيما من خلال نشاط الزوايا من جهتهم فلم يلجأ العرب المسلمون إلى الإكراه لنشر الإسلام.

وبالرجوع إلى الديانة الإسلامية وتأثيرها في المجتمع المغاربي عامة والجزائري على وجه الخصوص يشير **محمد الهرماسي** قائلا " إلاّ أنّ أهمية الإسلام بالنسبة إلى المنطقة المغاربية خصوصا وحضوره المتزايد في الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية يجب ألا تحجب عنّا الفروقات العميقة بين جوهر الدين وبين تصورات المسلمين عنه" وهذا يؤكد على قوة تأثير الإسلام في المنطقة المغاربية عامة ومنها الجزائر ويؤكد أيضا على مدى تغلغله في عمق المجتمع وفي مجمل مناح الحياة الاجتماعية الثقافية والسياسية[2].

هذا التأثير الذي نلمسه للدين الإسلامي على الشعب الجزائري ليس غريبا أو مبالغا فيه كون الديانة الإسلامية مارست مثل هذا التأثير على مجتمعات متعددة وتفاعلت معه شعوب مختلفة، ذلك ما تؤكده **لطيفة إبراهيم خضر** بقولها " أما الإسلام فقد كان بالنسبة للذين أسلموا وتعربوا أو بالنسبة للذين أسلموا و لم يتعرّبوا دينا وعقيدة وشريعة ونظاما كاملا للحياة يتعبدون به إلى الله تعالى وبأحكامه ومبادئه ومُثله ويسلكون الحياة على الطريق الصواب ثم كان هذا الدين للذين تعربوا و لم يسلموا تاريخا مشتركا وثقافة ولغة[3].

---

[1] عشراتي سليمان، **الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ط2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 18.

[2] محمد سالم الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر**، دار الفكر، دمشق،2001 ، ص 96.

[3] لطيفة إبراهيم خضر، **هويتنا إلى اين؟** عالم الكتب، القاهرة، 2009 ،ص247.

الدين الإسلامي عنصر مهم من عناصر بناء الشخصية الجزائرية فالإسلام عنصر مميز في تشكيل هوية المجتمع الجزائري وسلوك أفراده يرى **عشراتي** أن تقبّل المجتمع الجزائري للدين الإسلامي واحتضانه والتشبّث به إلى درجة أصبح فيها يمثل عنوانا مهما من عناوين هويته.

2-المجتمع الجزائري بين المحافظة والتحضر

يعد المجتمع الجزائري من المجتمعات المحافظة والذي لا يندفع بسرعة إلى تغيير تقاليده وعاداته وخصائصه الشخصية هذه الخاصية هي التي جعلته يحتفظ بكيانه بما فيه من تراث ثقافي وديني ولغوي وحضاري أثناء فترة الاحتلال الطويلة وحتى الآن ذلك رغم ما تعرض له من محاولات التفكك والتنصير والتفرقة[1].

لقد اكتسب المجتمع الجزائري هويته عن طريق مبدأ ارتباطه بالدين الذي يضمن صيرورته ومن ابرز الأدوات الفاعلة في كل ذلك عنصر اللغة فإن كان للغة علاقة تأثير وتأثر بالدين السائد في المجتمع فإن للغة العربية علاقة خاصة بالدين الإسلامي، وبهذا يمكننا القول أن الآراء تختلف حول ما يميز المجتمع الجزائري من خصائص حديثة بعد الاستقلال على الخصوص نظرا لأن المجتمع الجزائري المعاصر يلجأ إلى التعامل مع الوسائل التكنولوجية الجديدة ومنه التصورات الحديثة المتنوعة سواء أكان هذا في الميدان الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي أو الإعلامي، إن المجتمع الجزائري يحاول إثبات خصوصيته خاصة على مستوى التصورات من خلال هذه الثنائيات وكل التناقضات[2].

هذا التحليل يبين التصور الثنائي في تصرفات الفرد الجزائري فهو لا يستغني عن الحداثة بل ويرحب باندماجه فيها في حين هو لا يوفر جهدًا لإثبات شخصيته الموروثة عن نمط أجداده القديم مبرهنا بذلك على

[1] تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهاده في التربية والتعليم**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1997 ، ص 73.

[2] حمدوش رشيد، مرجع سابق، ص ص 91-92.

تشبثه بماضيه الأصيل وتقاليده وذلك في خضم حياة عصرية بما تحمله إليه من حتْمِية بلوغ التحديات هذه التحديات هي تناقضات وثنائيات[1].

3- مجتمع ذو سلطة أبوية

ينتمي المجتمع الجزائري للمجتمعات الطامحة للأفضل دون أن ينسى ولاءه لذويه من الأقرب وسط الأسرة إلى الأبعد نحو قومه أو عشيرته، فالمجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي يحكمها النظام الأبوي على غرار باقي المجتمعات العربية كما يتميز إضافة إلى ذلك بذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها، وصفت **نفيسة زردومي** سلطة الأب من البديهيات في المجتمع الجزائري وتظل سلطة الأب داخل العائلة المتمسكة بالتقاليد سلطة مطلقة وغير مشروطة وتقوم هذه العائلة التي تشكل الوحدة الاجتماعية القاعدية على تبعية جميع أعضائها المطلقة للرئيس أي الأب[2] .

لا زالت الممارسات الأبوية تسود جميع المجالات الاجتماعية والتربوية كما في العائلة والمدرسة وتمتدّ إلى المجال السياسي والسلطوي فنلاحظ هذه القيم والممارسات في أعلى هرم السلطة، و نظرا لتواجد هذا النوع من النظام في جميع المستويات والمجالات اعتبره **هشام شرابي** "باراديغما" قائما بذاته يجب الاعتماد عليه من أجل دراسة مختلف الظواهر الموجودة على جميع مستويات الواقع العربي الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي[3].

تتميز العائلة الجزائرية التقليدية بأنها ذات نسب أبوي حيث ينتقل الميراث فيها وفق خط أبوي من الأب إلى الأبناء للحفاظ على اللاانقسامية للتراث العائلي، فالأب يتكفل بالأبناء في حين يغادر البنات المنزل

---

[1] عشراتي سليمان، مرجع سابق، ص9 .

[2] Nafissa zerdoumi ,**Enfant d'hier l'education de l'enfant en milieu traditionnel Algerien**,Maspero,paris,1970, p167.

[3] هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993،ص 41 .

عند الزواج حيث تحتوي الأسرة التقليدية على ثلاث أجيال هي الأجداد، الآباء، الأبناء يسكنون مع بعض تحت سقف واحد وتكون للأب فيها السلطة المطلقة عليهم فهي تحتوي على عدة عائلات نووية يعيشون تحت سقف واحد داخل ما يسمى بالدار الكبيرة عند الحضر أو الخيمة الكبيرة عند البدو الرحل[1].

فالفرد الجزائري معروف بولائه لسلطة الأب وهي المسماة بالسلطة الأبوية إذ أن سلطة الأب من البديهات ويترجم احترام سلطة الأب عادة بنوع من التقدير التبجيلي[2] ثم تتسع به دائرة الاحترام من وسط الأسرة إلى الجماعة إذ يتم انتخاب مجموعة من الناس العقلاء وكبار السن في القرية لحل المشاكل العالقة، إن هذه الجماعة تملك من الهيبة والاحترام ما يخولها أن تعمل على تشريع القوانين وهذا يعبر عن مدى تمسك أفراد المجتمع الجزائري بسمات المحافظة وتقديس العرف دون إهمال الجانب الديني فالجماعة تحتكم بالعرف في أغلب الأحيان ولا يعني هذا أنها تغيب الجانب الديني بل تستشير شيخ القرية في كثير من الأحيان[3].

إن الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي خلفتها الحياة الحديثة قد غيرت الحياة البطريكية القديمة التي يسيطر فيها الأب فالعائلة التقليدية تغيرت شيئا فشيئا نحو الحداثة وعوضت العائلة البطريكية بالعائلة النووية، لكن يبقى الأب أحد العناصر الفعالة في ممارسة عملية السلطة على حياة الأفراد داخل الأسرة وبالتالي عملية الضبط ونتيجة التغير الاجتماعي تغيرت ذهنيات الأفراد وخفت سلطة الرجل إلا أنها لا تزال واضحة في الأسرة.

4- مجتمع خاضع للسلطة قابل للتغير

أتت فترة الاستقلال وما بعدها بمسحة جديدة على سوسيولوجيا المجتمع الجزائري والباحث **جلبير غرانغيوم** ابرز في بحوثه سلطة الدولة وقوتها على البنية الاجتماعية خلال فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي

[1] Ghouti BENMACHA, **Elements du droit Algerien de la famille : mariage et sa condition**, Alger,OPU, SD, P15.

[2] جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع**، تر: محمد أسليم، دار إفريقيا الشروق، المغرب، 2011 ، ص 133 .

[3] Mourad yelles, **les fontomes de l'identite, histoire culture et imaginaire Algerians**, edition, anap, Algeria, 2001, P.53.

واسترجاع السيادة الوطنية الجزائرية وينطبق محور هيمنة الدولة على الدينامية الاجتماعية بصفة خاصة على الجزائر فضلا عن كونها البلد الوحيد الذي أفلتت فيه الزعامة بسرعة من رجال السياسة وانتقلت إلى الجيش، و لم تعمل عملية البناء الاجتماعي التي بوشرت منذ 1962 إلا على تقوية وزن الدولة في البنية الكلية وصياغة عبارة هيمنة الدولة تدل على السيطرة الكاملة على الفرد الذي تصل به الأحوال إلى تنفيذ كل أوامر الدولة بدون تردد وهو ما يترجم بالخوف من السلطة أي اجتناب قوانينها العقابية في حالة الخروج عن طاعتها، هذا لأن الدولة تتدخل في كل صغيرة وكبيرة منوطة بالمواطن إذ مهما يكن النظام السياسي في بلدان المغرب العربي الثلاث فإن ما من وضعية اجتماعية إلا وتُمر عبر وساطة الدولة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة وتنطبق هذه التبعية للدولة أيضا على مجموع السكان بسبب تحكم جهاز الدولة في مجموع الحياة العامة من إدارة وشرطة وتشريع وتنظيم[1].

ما ميّز الساحة السياسية في الدولة الجزائرية خاصة في الثلاث عقود الأولى بعد الاستقلال هو أنها ترتكز على القهر والقوة وعلى عدم تقبّل الآخر المخالف من حيث التوجّه السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أنّها تعيد إنتاج النظام التسلطي وتعزز مكانته وتعرقل بروز المظاهر الديمقراطية الاجتماعية والسياسية، ومن جهة أخرى ترتكز على التسلط وعلى الخضوع و التبعية والولاء من حيث الممارسات السياسية المختلفة، وكذا تسيير شؤون السلطة كما نجد أيضا ثنائية التسلّط/ الخضوع في العلاقات القائمة بين القوى السياسية والسلطة من جهة وبين السلطة السياسية وأفراد المجتمع من جهة أخرى[2].

فعبر سنوات عديدة تبين أن المجتمع الجزائري لا يستطيع الخروج من البوتقة التي حاصرها فيها النظام فالخوف من السلطة والحصار الدائم على الكلمة توالى عبر الأزمنة، المجتمع الجزائري المعقّد تطاله الآن يد التغيير

[1] جلبير غرانغيوم، مرجع سابق ص 68.

[2] ديب مهدي زكريا، **التمثلات الاجتماعية لقيم الديمقراطية في أوساط الطلبة الجامعيين، جامعة تلمسان نموذجا**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017،ص 69.

فالأجيال الجديدة التي باتت أكثر تعليماً وتمديناً وترابطاً وأيضاً أكثر تصميماً على رفض خيارات السلطة التي تحاول اليوم فرض كلمتها على الساحة السياسية فالمنهج الذي كان يعتمده النظام بنجاح حتى الآن قد لا يكون ناجحاً إلى ما لانهاية في المستقبل ففي مرحلة ما قد يكون التغيير ويخرج المجتمع عن قيود السلطة.

تطور المجتمع الجزائري من حيث الشكل والمظهر وأنماط المعيشة وقد تمظهر هذا التطور من خلال تقبله لمدخلات جديدة من المجتمعات الأخرى وقبوله لكثير من مظاهر المجتمع الغربي إلا أنه كمجتمع عربي فقد بقي حاملا لعدد من موروثات المجتمع التقليدي العربي وخصائصه، فكريا وسلوكيا .

رابعا: مظاهر التحولات التي مست المجتمع الجزائري

يشهد المجتمع الجزائري في العصر الحديث مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي لها أثر مباشر على انساق المجتمع الجزائري وإنه من الصعب فهم أي نسق في المجتمع دون أن نأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية التي مر بها فدراسة الأنساق المختلفة يعد مدخلا ملائما لفهم التأثيرات المتبادلة بين التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

1-التحول الاجتماعي

يتحدد أي تحول مهما كانت مجالاته من خلال آليات ثقافية واجتماعية فقد أدت النظم الاجتماعية الجديدة التي فرضتها مختلف الظروف إلى إنتاج أوضاع جديدة على مستوى البناء والوظيفة فكان لزاما على المجتمع الجزائري أن يتكيف مع المعطيات الجديدة التي أملتها المراحل الجديدة، إن الاهتمام العلمي بدراسة تطور المجتمع الجزائري تتجلى بصورة واضحة مع بداية الستينات إذ أبدى عدد كبير من المختصين اهتمامًا كبيرا بخصائص التحولات الاجتماعية للجزائر في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي[1].

إن أي وصف أو تحليل للواقع الجزائري قد يؤدي إلى اعتبار الفئات الاجتماعية في الجزائر هي العنصر الأساسي في هذا التحول لكنها لم تكن جميعها فاعلة أو قائدة لهذا التغير الذي مس المجتمع بكامله وأن هناك من جعل من هذه الطبقات تتجه باتجاه التغير وتعيشه وتتقبله وتعمل على ترسيخ وتكريس وضع جديد، وقد يكون هذا القائد طبقة من المجتمع تخضع لكل القوانين الاجتماعية وقد يكون ظرفا ووضعا اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا فالجزائر بموقعها الجغرافي ومن خلال ما تملكه من مقومات تاريخية واجتماعية واقتصادية لن تكون معزولة عن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر[2].

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص200 .

[2] منصوري مختار، **التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990-2000 دراسة أنثروبولوجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010، ص 121.

إن الحركة السكانية في الجزائر تعود إلى مرحلة الاستعمار وسياسة الإفقار التي انتهجها لكن حدتها زادت بعد الاستقلال إذ أدت الحركة السكانية إلى تغيرات وتحول على مستوى العلاقات والأدوار والمكانة والتنظيم والنشاط وهي إحدى أوجه التحول وعناصره مما أدى إلى تغيير نمط البنية البشرية والتوزيع السكاني، فقد ساهمت العوامل الأمنية والاقتصادية في الهجرة الداخلية والخارجية وترتب عنه تحول إلى نماذج جديدة في ربط العلاقات والقيام بالأدوار وشغل المكانات وتغير النشاط، وموضوع الهجرة ينجم عنه مشاكل متعددة يواجهها الفرد من بينها الصراع الثقافي وصعوبة التكيف[1]، فقد تم النزوح إلى المدن الكبرى من قبل سكان ذوي تقاليد وقيم ريفية فالمدن لم تستطع استيعاب هؤلاء النازحين في فضاءها العمراني فظهرت أحياء بل ومدن مبينة من القصدير تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الحضرية كما أنه لم يكن بالإمكان إدماج النازحين في المنظومة القيمية للمدينة.

أما عن سياسة التشغيل لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1998 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 29.7 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق 1200 مؤسسة وتسريح 60 ألف عامل في القطاع الصناعي لوحده[2].

بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تحسنت المؤشرات المالية الكلية وعاشت الجزائر راحة مالية معتبرة منذ سنة 2000 تزامنا مع التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات فاعتمدت الجزائر خلال فترة

[1] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996، ص35.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص217.

الانتقال إلى اقتصاد السوق وسياسة تشغيل ذات مقاربة اجتماعية ومقاربة اقتصادية فقامت بتسطير سياسة نشيطة تعيد التوازن إلى سوق العمل من خلال إجراءات وبرامج تشغيلية عديدة تتماشى مع سوق العمل والقيام ببرنامج لترقية الشغل لصالح الجامعيين من خلال برنامج عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتج عنه استقرار معدل البطالة بنسبة 9.2 % سنة 2013 رغم ارتفاع بطالة الجامعيين، إلا أن العمل اللائق بمفهومه النظري لم يتجسد بعد في كل الأنشطة الاقتصادية فقرابة نصف مناصب الشغل في الجزائر غير مؤمنة اقتصاديا[1].

لقد عملت السياسة الصناعية على تغيير تركيبة البنية الاجتماعية والتأثير على خصوصية المجتمع فالنزوح الريفي حدث في فترة تميزت بإعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال سياسة تنموية طموحة أدت إلى إطلاق صيرورة تغير عميق في البناء الاجتماعي، فقد أدت عمليات النزوح إلى اقتلاع مئات الآلاف من سكان القرى والمداشر ليكتظوا في المدن والمناطق الصناعية بحثا عن العمل وظروف حياة أفضل[2]، فأصبحت المدن أكثر اكتظاظا ومسرحا لتفاعلات جديدة بين فئات مهاجرة تقاوم أسباب التحول وأخرى مستقبلة تؤمن بسرعة التغير وضرورة التحول مما فتح أبواب الصراع على العادات والقيم والممارسات والسلوك من حيث القبول والرفض والأصالة والتحديث.

لقد اتسمت فترة الاضطرابات الأمنية بظهور فئة من الأرامل واليتامى الذين أصبحوا يعيشون وضعا جديدا والتحول من رعاية الأب وتكفله بالعائلة إلى وضع يصعب فيه ضبط ومراقبة سلوك أفراد العائلة الذي هو محصلة لتأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بفعل فقدان الأب والذي عملت الدولة على استدراكه من خلال مؤسسات اجتماعية توفر العناية اللازمة لضحايا الأزمة كبديل استدراكي لوظيفة الأب.

---

[1] سعدية قصاب وفاطمة الزهرة عيدودي، **سياسة التشغيل في الجزائر 1990-2013 تشخيص وتقييم**، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص40.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 103.

ضمن التحولات الاجتماعية ظهر التحول في نظام الزواج إذ يولي المجتمع الجزائري اهتماما كبيرا للزواج باعتباره نظام اجتماعي مؤسسي وسبب في استقرار الرجل والمرأة نفسيا وعاطفيا واجتماعيا فهو يشبع ميول الإنسان في تكوين أسرة كما أنه يشبع غرائزه الجنسية ويعتبر حقا لكل إنسان ويترتب عليه حقوق وواجبات بين أفراد الأسر [1].

حسب نظر **الهواري عدي** عرف الزواج مظاهر جديدة تبدأ بربط علاقات صداقة بين الإناث والذكور مخالفين بذلك التعاليم الدينية التي لا تسمح بمثل هذه العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تنبذ من يقوم بذلك وهذا حكم لا يمكن تعميمه على كل مكونات المجتمع بينما هو مظهر من مظاهر التحول التي أصبحت تزاحم التقاليد والأعراف في مجال الزواج والتي يرجح مصدرها إلى محتوى برامج التسلية والترفيه ومشاهدة القنوات الأجنبية، إذ أدى ذلك إلى عمليات التقليد في غياب كلي للقيم والمبادئ والرقابة الأسرية والاجتماعية لهذه العلاقات التي قد تنتهي بالزواج أو بعلاقات غير شرعية أو بتشويه الصورة الاجتماعية للمعنيين على أقل تقدير أو حتى تأخر أو عدم الزواج وتكون هذه العلاقة بين الجنسين من الحي نفسه أو داخل أماكن العمل والدراسة كمظهر يفضل فيه الفرد التعرف على الفتاة خارج محيط العائلة مما قد يزعج الأم التي ترى في الفتاة المختارة أنها ستأخذ منها ابنها[2].

كما قد تشترط الطبقات الميسورة بعض المقاييس لدراسة عروض الزواج مثل عمل طالب الزواج والسكن وفي حالة عدم توفر الشرطين فإن الرد يكون بالرفض وذلك كرد على عدم التساوي في المستوى الاجتماعي لأن عدم وجود السكن قد يعرض ابنتهم إلى مشاكل مع أهل الزوج كما يقلل من احتمالات

[1] موسى بودهان، **قانون الأسرة الجزائري**، دار الطباعة للنشر والتوزيع ،2005،ص05.

[2] Lahouari Addi, **Les mutations de la société Algérienne**, édition la découverte Paris XIII 1999, P84-85.

زواجها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق وقد تغير المجتمع الجزائري عموما في هذا المجال كثيرا منذ الاستقلال بفعل التحضر وانتقال أغلب السكان إلى العيش في المدن[1]

ففي المجتمع التقليدي هيمن زواج الأقارب إلى جانب سيطرة أسلوب الوالدين في عملية الاختيار للزواج في العائلة الجزائرية هذا النوع احتل مكانة كبيرة وكثيرا ما كان يتم في سن مبكرة باتفاق الآباء معا دون علم الصغار بذلك، كما ترى العائلة التقليدية أن في الزواج المبكر للشباب فوائد صحية واجتماعية شرعية ككثرة النسل ورفع اسم العائلة والتوسع في المناطق المختلفة الحضرية والريفية حيث ترتبط الأسر وتترابط فيما بينها ويكون انتمائهم لجد واحد، وهذه العائلة أو الأسرة الممتدة لها عدة تعاريف وأعطى لها اليوم علم الاجتماع معاني مختلفة ففي المعنى الواسع تعرف بأنها "مجموعة الأفراد الذين ينحدرون من سلالة واحدة أو من جيل واحد بينما في المعنى الضيق تعني وجود علاقة أبوية بين أفراد يقتسمون المسكن معا وهؤلاء هم الأب الأم و الأبناء[2]، وباعتبار أن الأسرة الممتدة كانت تضم عدة أفراد فكان الجد هو الذي يتخذ القرارات الخاصة بالأسرة والبقية تنفذ الأوامر ولا يستطيعون إبرام أمر كالتفكير في الزواج أو اختيار الزوجة إلا بعد أخذ رأيه وموافقته، فالشاب المقبل على الزواج لم يعد يطلب من أهله اختيار زوجة له حيث أصبح مؤهلا لذلك إذ يمكنه السير في إجراءات الزواج واختيار شريكة حياته وفقا للمعايير الحديثة المتمثلة في الحب والبحث عن الأمن الاقتصادي والسكن المنفرد والوصول إلى وضع اجتماعي أحسن سواء الشاب أو الفتاة التي لها حق القبول أو الرفض ورأي الوالدين يكون شكليا.

حدث تحول في طرق إقامة مراسيم الزواج إذ أصبحت تخضع لتأثير الدخل والمستوى المعيشي نبدأها بالتغير في طرق الاختيار الزواجي إذ كانت هذه العملية من تخصص الوالدين إلا أنها أصبحت عكس ذلك

---

[1] Ibid. p 147.

[2] رابية نادية، **المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،1991-1992،ص 90.

فأصبح الشريكان يختاران بعضهما إضافة إلى دخول عامل جديد هو الانترنت وتخلت الأسرة المعاصرة عن وظيفتها في اختيار الشريك وأصبحت وظيفتها شكلية فقط وهي الموافقة عن الزواج، التحول مس أيضا سن الزواج فكانت الأسرة التقليدية تعمل على تزويج أبنائها في سن صغير أما اليوم أصبح سن الزواج غير محدد ويتجاوز سن 25 سنة للجنسين نظرا لعدة اعتبارات منها التعليم بالنسبة للجنسين وإتمام الدراسة ورحلة البحث عن عمل خصوصا أن الزواج أصبح تقريبا قرارا فرديا وتحمل مسؤولية الأسرة أيضا هو فردي عكس ما كانت عليه، لقد كانت الأسرة التقليدية تقيم حفلات الزواج داخل بيت الأسرة وفق طقوس وتقاليد وعادات معروفة بين الأسرة والمجتمع أما اليوم أصبحت هناك قاعات خاصة بالحفلات أي تم الانتقال من الفضاء الداخلي (بيت الأسرة) إلى الفضاء الخارجي العام (قاعات الأفراح) وهذا كله تعبير عن المكانة الاجتماعية التي يتبوأها الفرد والأسرة ولربما تكون تباهيا فقط.

من أبرز ملامح التحول الاجتماعي في المجتمع الجزائري فيما بعد 22 فيفري 2019 أنه قد تم تبني ثقافة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة منها السلمية والتي كانت الأبرز للتعبير عن المطالب وأضحى الاحتجاج خيارا متاحا للتعبير عن المطالب ووصل الأمر إلى المطالبة بإزالة نظام كامل، ومن النتائج الإيجابية والفعالة هي التغيرات التي طرأت على الشخصية الجزائرية فالخوف والسلبية وتفضيل الصمت أصبح من الماضي وأضحى الشعب اليوم أكثر جرأة في المطالبة بحقوقه وما بدا على السطح من ظواهر سلبية من عنف في السلوك لدى البعض إنما هي سلبيات متأصلة لدى فئات معينة.

2-التحول الثقافي

التحول الثقافي هو محور التحولات الأخرى والتي تبدأ باكتمال التحول الثقافي في المجتمع أو التزامن معه لأن الثقافة سلوك اجتماعي ومعيار موجود في المجتمعات البشرية، وتعدّ الثقافة مفهوما مركزيا في

الأنثروبولوجيا يشمل نطاق الظواهر التي تنتقل من خلال التعلّم الاجتماعي في المجتمعات البشرية وبعض جوانب السلوك الإنساني والممارسات الاجتماعية.

آليات التحول الثقافي كان سببها الاحتلال الذي عرفته الجزائر بكل أشكاله وما يمثله من معاناة ما أدى إلى تحول كثير من القيم والممارسات الثقافية السائدة وبغض النظر عن المدلول السياسي للاحتلال واستيلائه على السلطة فإن وطأة البعد الثقافي كانت ثقيلة تتمثل في دخول ثقافة جديدة بعقيدتها وقيمها وأهدافها ولغتها وطرق لباس أهلها وتصرفاتهم وتم الاحتكاك ومن ثم المواجهة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، هكذا بدأ التحول الثقافي من خلال انتشار الوعي بخطورة الاستعمار وضرورة التحرر منه وتبني أسلوب المقاومة بكل أشكالها وأساليبها ومتطلباتها وما يتضمن ذلك من صراعات ثقافية وسياسية وعسكرية وحضارية، ورغم الاستقلال فإن الاحتلال خلف وراءه أساليبه في العمل والتعليم والتنظيم في كل المجالات وهي جوانب تبنتها الدولة واعتبرتها غنيمة حرب وأصبحت الممارسات الثقافية متأثرة بثقافة المحتل كما ساعدت ثقافة العولمة على ذلك، وهكذا بقيت الجزائر مرتبطة بالمستعمر اقتصاديا وثقافيا وظهرت صراعات وتناقضات ثقافية إذ لم نتمكن من استرجاع الثقافة التقليدية و لم نستطع التخلص مما أتى به المحتل ما أدى إلى تعايش ثقافتين متناقضتين وإلى صراعات قيمية وثقافية بين أبناء المجتمع الواحد[1].

يعتبر المجتمع الجزائري متعدد الثقافات لاحتكاكه بحضارات وثقافات استوطنت المنطقة وتعرض لتحولات عديدة على مر السنوات، وقد انتشرت بوادر التقليد في اللباس والسلوك والمحادثة في المجتمع الجزائري وفق اتجاهين الأول يعتمد اللباس الديني وآداب المعاملة والسلوك المعتدل وكذلك اللباس والمحادثة وآداب المعاملة الغربية عند بعض الفئات التي تعتمد الثقافة الغربية مصدرا تقتدي به في كل المجالات[2]، كما عم النمط الغربي في اللباس والمعاملات حتى أن بعض الأفراد والأسر تبنوا اللغة الأجنبية لغة يومية يتعاملون بها في المنازل

[1] بوفلجة غياث، **تحولات ثقافية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2005،ص 82-83.

[2] مختار منصوري، المرجع السابق، ص 135.

ومواقع العمل فهم يرون أنفسهم أكثر تقدما وتحضرا من غيرهم ما زاد في عمق الشرخ الثقافي[1]، بينما بقيت أغلب الفئات بمعزل عن هذا الصراع وتمسكت بالمقومات الوطنية ومثلت الجماعات المرجعية البنية القوية في توجيه السلوك الفردي وتقييمه حيث توجد في المجتمع الجزائري ثقافة رمزية في النسيج الاجتماعي تحدد العلاقات والحوار وتنظم المعاملات من خلال الجماعة التي تعتبر مرجعا يساهم في عمليات الضبط الاجتماعي وتنظيم شؤون المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن معالم الثقافة الوطنية تم تحديدها في عهد الحزب الواحد ويمكن تمييز معالمها في ما ورد في مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، إن دعائم ثقافتنا الوطنية هي نفس الدعائم التي ترتكز عليها شخصيتنا الوطنية أي ديننا الإسلامي ولغتنا العربية وتاريخنا بكل مراحله واختيارنا الاشتراكي وتراثنا الشعبي بكل أنواعه وأصنافه[2].

عرف المجتمع الجزائري المعاصر تحولات في قيم واتجاهات وممارسات الأفراد الثقافية نتيجة مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية فالجزائر قدمت تسهيلات في عمليات التنقل بين المناطق والدول أدت إلى التوسع ما أدى إلى تنوع المظاهر الثقافية[3].

ويلاحظ في السنوات بين 1990-2000 تصاعد ثقافة متعصبة للعرق واتجاهات وايديولوجيا معينة وثقافات تدعم الصراع الاجتماعي والثقافي هذه السنوات عرفت بانتشار ثقافة العنف والعنف المضاد ونمو نزعات التعصب والتطرف والتفرد والاستبداد وغياب ثقافة الحوار والسلم[4] .

لقد أثبتت التجارب السياسية في الجزائر أن مظاهر التحول الثقافي تنبع من الاتجاه العام الذي ترسمه السياسة الوطنية فأنماط الإنتاج الثقافي من سينما ومسرح تكمل أهداف السياسة العامة في تسيير شؤون المجتمع فقد

[1] بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص85.
[2] مختار منصوري، المرجع السابق، ص 135.
[3] بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص85.
[4] منصوري مختار، نفس المرجع، ص 136.

لعبت السينما مثلا عشية الاستقلال دورا وظيفيا في تنشئة الجماهير والمجتمع ككل على مبادئ الاشتراكية من خلال ما سمي بالسينما الشعبية وذلك عن طريق إنتاج مكيف لهذا الغرض.

من نتائج التحولات الثقافية ظهور مفاهيم دخيلة على المجتمع الجزائري مثل" إرهابي، رجعي، متطرف، دموي،الاستبداد،المرتزقة، المافيا، البارونات، السماسرة، ضحايا الإرهاب"، التي لها دلالتها الخاصة والتي أدت إلى نزاعات وتوترات على مستوى العلاقات المجتمعية، وظهرت مصطلحات لنعت الأشخاص من خلال هيئتهم وممارساتهم منها يرتبط باللباس والطقوس والرموز والمرجعيات التي يستند إليها فالفرد الذي يرتدي القميص ويكون ملتحي ويرتاد المسجد ينعت بالسلفي وهناك من يصفه بالإرهابي، وهناك اللذين يرتدون الأزياء الغربية وتقل أو تنعدم ممارساتهم الدينية هذه التصنيفات جاءت نتيجة المرحلة التي مر بها المجتمع من انقسام وتطرف[1].

تشهد الثقافة الجزائرية مظاهر للصراع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة الوافدة من الغرب، ففي هذا المجال يذكر **عبد الله العروي** في كتابه أزمة المثقفين العرب أن أزمة المفكرين العرب في علاقاتهم بالماضي تظهر أزمة في المجتمع ككل[2].

ومن مظاهر التناقض التي نلاحظها على الثقافة الجزائرية التناقض بين القيم العقلانية والقيم اللاعقلانية في كثير من المواقف الفردية والجماعية حينما نبرر لبعض الأعمال بمبررات لا عقلانية رغم أنها تدخل في صميم قدرة الإنسان المزود بها فطريا، فعندما نفشل ما في تحقيق غاية ما نجد أنفسنا نرد ذلك إلى المكتوب أو القدر رغم أننا نعلم لو قمنا بما هو واجب وقام كل فرد من الأفراد لحققنا المراد، ومن القيم اللاعقلانية أن الفرد الجزائري مثلا يتمنى أمنيات مستحيلة كالثروة مثلا وهو جالس لا يمارس أي عمل.

[1] نفس المرجع، ص 140.

[2] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011،ص339.

إن السياسة التي كان ينتهجها الحزب الواحد أفرزت تناقضات عديدة بين الشعارات السياسية والممارسات في الواقع حيث اعتبرت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عوامل مباشرة لانفجار اجتماعي مثلت التناقضات الفكرية والعرقية واللغوية والجهوية والثقافية، فأضحى المواطن الجزائري يعاني من مشاكل متنوعة من أسبابها ما له امتداد في الماضي، كانت البدايات الأولى للأحداث بخروج الجماهير إلى الشارع للتعبير عن التذمر والسخط والرفض لأشكال التسيير والإشارة إلى الواقع اليومي المعيشي الذي يزداد سوءا بفعل انهيار القدرة على مواجهة التحولات الاقتصادية السريعة، وسرعانما انفلتت الأمور لتصبح مسرحا للمواجهة بين قوات حفظ الأمن والجيش الشعبي والمتظاهرين في الخامس أكتوبر1988 ووقوع ضحايا من الجانبين .

التحول الثقافي في الجزائر عناصره المادية والروحية غير متكاملة فالثقافات المكتسبة نتيجة لظروف طارئة أفرزت واقعا جديدا ومحصلة ذلك كما سماه **اوجبرن** التخلف الثقافي الذي ينشأ من اختلاف سرعة التغيير بين العناصر المادية والعناصر غير المادية في الثقافة، وقد ظهرت بالفعل نتائجه على الساحة الوطنية بعد سنة 1990 وتمثل في اندثار بعض الحرف والصناعات الحرفية وبعض النشاطات التجارية في المواد التقليدية وذلك تحت تأثير الأوضاع الأمنية التي أدت بدورها إلى ضعف وانعدام السياحة الداخلية والخارجية[1].

وضمن التحولات الثقافية نجد التحولات على مستوى التربية والتعليم إذ استمد هذا القطاع أهدافه من فلسفة المجتمع وعلى عدد من المبادئ منها مجانية التعليم والجمع بين الأصالة والمعاصرة، فالمدرسة الجزائرية عرفت عددا معتبرا من المحطات الإصلاحية فقد ورثت الجزائر قلّة الإطارات ومشكلة سيطرة اللغة الفرنسية، وقد عمدت السلطات إلى اعتماد إجراءات فورية اتّخذتها اللجنة الوطنية منها الجزأرة، دمقراطية

[1] منصوري مختار، مرجع سابق، ص ص 140-142.

التعليم، التعريب، والتكوين العلمي والتكنولوجي[1] وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية.

في الدخول المدرسي للسنة الدراسية 1962 - 1963 لوحظ انقسام في التعليم إلى قطاعين غير متساويين القطاع الأول الأكثر أهمية والتابع لوزارة التربية الوطنية الذي أصبح يعاني من فراغ كبير في ميدان التجهيزات المادية والبشرية، أما القطاع الثاني كان مسير من طرف "المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي" والذي كان يضم 2000 قسم ابتدائي، 60 متوسطة التعليم العام، 09 مؤسسات التعليم التقني و 16 ثانوية كلاسيكية وحديثة موزعة على التراب الوطني وكذا 05 معاهد للتعليم العالي خاصة معهد الدراسات النووية ومعهد الدراسات السياسية، وما بين 1965-1973 أدركت الجزائر التي اختارت الطريق الاشتراكي للخروج من التخلف عن طريق التنمية الاقتصادية وأن للتعليم التقني أهمية بالغة وهذا التعليم بالذات كان شبه منعدم فعملت الحكومة الجزائرية جاهدة لإيجاد حلول لهذا المشكل فطلبت المساعدة من بعض الهيئات الدولية كهيئة اليونسكو أما في إطار سياسة التعريب دائما يمكن إدراج قرار الحكومة الخاص بشهادتي الأهلية والبكالوريا التي كانت تمنحها وزارة التعليم والشؤون الدينية[2]، حيث كانت المواد كلها تدرس باللغة العربية بالإضافة إلى بعض المواد الخاصة بالشريعة الإسلامية إضافة إلى جزأرة التعليم وتعريبه، اهتمت الدولة بالتعليم التقني حيث كانت إستراتيجيتها الاعتماد على كفاءاتها في المستقبل في إطار التنمية الاقتصادية والجهود كانت معتبرة في هذا الميدان فأنشئت عدة معاهد تكنولوجية مختلفة التخصصات والمستويات عبر الوطن ما يلفت النظر لهذه السنة كذلك، وعلى أساس المخطط الرباعي الأول 1970-1973 سياسة تعميم التعليم العام لم تبلغ الهدف المسطر لها ففي

[1] نوال جاوت، **المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال...من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى**، المساء، العدد 4682، جويلية 2012، ص 17.

[2] مخلوف بلحيسين، **تطور التعليم في الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التربوية**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية، المجلد 2، العدد3 ، جانفي2014 ، ص ص 183-184.

الدخول المدرسي لسنة 1973تزايد عدد التلاميذ الجدد واتبعه إنجاز العديد من المؤسسات التعليمية وقد تم بناء و فتح 14 متوسطة و 9 ثانويات و 3 معاهد تكنولوجية على المستوى الوطني[1].

إن أي تغير شامل أو إصلاح عميق في النظام التربوي لابد أن يكون مستخلصا من الظروف والتجارب التي مر بها المجتمع الجزائري ويعبر عن توجهات وتطلعات أجياله منها مؤسسات وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا ابتدأت بصدور أمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم وتأمينه لمدة 09 سنوات وقد شرع في تصميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981 (المدرسة الأساسية)[2].

ويرى **عبد القادر فضيل** أنه تم تكليف المدرسة ما لا تطيق حين حدد لها العديد من المهام وأثقلت بالكثير من المسؤوليات فالمدرسة التي أنشأت بمقتضى نصوص الإصلاح الصادرة في 1976/04/16 حددت لها رسالة جديدة وأهداف متطورة تنسجم مع اختيارات المجتمع ومع حقائق العصر ولكن الوضع القائم في الميدان لم يتغير، ومن ثمة فمطالبتها بالتغيير والتجديد والسير المنتظم الذي رسم لها والسعي لتحقيق الأهداف المسطرة من غير أن نمكنها من وسائل النهوض بذلك شيئا يفوق قدرتها[3].

تم تعميم الطور الثالث في الموسم الدراسي 1982-1983 إلى غاية شهر جوان 1989 وأدرجت به لغة أجنبية ثانية هي الانجليزية،كما أدرجت مادتي الفيزياء والعلوم الطبيعية كمواد جديدة لها علاقة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وأصبح التعليم الأساسي يتوج بشهادة نهاية المرحلة سميت بشهادة التعليم الأساسي[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص185.

[2] **منشورات مخبر المساءلة التربوية في ظل التحديات الراهن**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر،د س ن،ص ص 55-56.

[3] عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر – حقائق وإشكالات**، جسور للنشر ، الجزائر،2013، ص 56.

[4] الطاهر زرهوني،**التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1994 ،ص 27.

بعد انتفاضة أكتوبر 1988 التي كان صداها قويا نتيجة لتراكمات كثيرة على جميع الأصعدة وعلى كل المستويات للخروج من هذه الأزمة المثقلة تراكماتها والتي امتد فتيلها إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية توصل التفكير إلى إقحام المنظومة التربوية بمختلف مراحلها لاحتواء الجزء الأعظم من الأزمة من خلال إدخال تعديلات جوهرية مست بشكل أساسي البرامج التعليمية في مضامينها وأهدافها العامة[1].

إلا أن فعاليات الندوة الوطنية خلصت إلى قرارات هامة جسدها التقرير النهائي الذي صدر عن اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح منظومة التربية الوطنية ومنظومة التعليم العالي وتمت المصادقة عليه في 11 جوان 1989ومن أهم هذه القرارات تقديم مادة التاريخ للسنة الرابعة من التعليم الأساسي والإبقاء على التربية الإسلامية مع تغيير برنامجها كما تم حذف المواضيع المتعلقة بالاشتراكية والحزب الواحد لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بعد أن كانت من اختياراتها الكبرى في خضم تطورات الأوضاع والنقاش الأيديولوجي الناتج عن الانفتاح الديمقراطي[2].

أما إعادة صياغة الكتب وفق التعديلات الآنفة الذكر لم تتم إلا سنة 1996 في محاولة لاشتقاق محاورها الرئيسية من الأهداف والمعارف والخبرات التي يتبناها المجتمع والتي ينبغي نقلها إلى المتمدرسين في مختلف مراحل المنظومة التربوية[3].

جرى في ماي 2000 تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص والطرق التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي لإعادة تنظيم المنظومة التربوية الجزائرية بكاملها

[1] عبد القادر فضيل ، مرجع سابق، ص 92.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 18 ،بتاريخ 20 مارس 1996 ، ص3.

[3] Conseil Supérieure de l'éducation, "**principes généraux de l'éducationprincipes généraux de la nouvelle politique éducative et la reforme de l'enseignement fondamenta l'algerie**,1 998.p15

وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فيفري ومارس من عام 2002، لقد أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية 2005/2004/2003 وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة الجديدة للنظام مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات، أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من 6 سنوات إلى 5 سنوات وتتمثل هذه الإجراءات أيضا استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم "التربية العلمية التكنولوجية" حيث تدرس ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد مدة هذا الطور من ثلاث سنوات إلى 4 سنوات، وتعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط ونشير هنا أيضا إلى أن اللغة الأمازيغية تحتل مكانتها كلغة وطنية[1]

نظرا إلى الاستعجال السياسي فإن عملية برمجة وتنصيب البرامج في الميدان قد شرع فيها ابتداء من شهر سبتمبر 2003 وشملت السنة أولى ابتدائي والسنة أولى متوسط بصفة آنية لتصل في نهاية المطاف إلى السنة الرابعة متوسط والسنة الخامسة ابتدائي في سبتمبر 2007، وتطرح هذه البرمجة مشكل تسيير تدفقات التلاميذ وحركة المعلمين لأن إضافة السنة الرابعة في الطور المتوسط تتطلب مزيدا من المؤطرين، كما أن التقاء دفعة التلاميذ المتخرجين من السنة السادسة القديمة للتعليم الأساسي والمتخرجين من السنة الخامسة الجديدة للتعليم الابتدائي سيولد دفعة مضاعفة العدد من التلاميذ وهذا الوضع يطرح مشكلتين متماثلتين هما[2] :

[1] وزارة التربية الوطنية، **النشرة الرسمية لإصلاح المنظومة التربوية**،المديرية الفرعية للتوثيق، 2003، ص 55.

[2] وزارة التربية الوطنية،اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، **التقرير العام للجنة**، 2001 ،ص 20 .

- الاختلاف في ملمح الدخول المدرسي في السنة الأولى متوسط بين الدفعتين من التلاميذ وهذا الأمر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات البيداغوجية النوعية لضمان تكافؤ الفرص عند نهاية الطور المتوسط بين دفعتين من التلاميذ لم يتبعوا نفس المسلك ولا نفس البرامج[1].

- الحاجة إلى مجالات مدرسية وإلى التأطير.

في مارس - افريل 2015 تم إصدار مناهج الجيل الثاني لمختلف المواد مع الوثائق المرافقة والتي عُرفت بـــ "إصلاحات الجيل الثاني" والتي تم الشروع في تنفيذها على مستوى السنة الأولى والثانية من الطور الابتدائي والسنة الأولى من التعليم المتوسط في مرحلة أولى قبل أن تعمم على باقي المستويات التعليمية، وقد بعثت هذه الإصلاحات منظورا جديدا لعملية التعليم والتعلم سواء على مستوى إنجاز الجيل الثاني من البرامج أو على مستوى الدخول في الممارسات الديداكتيكية الجديدة القائمة على بيداغوجيا الكفاءات غير أن هذه الإصلاحات شهدت بعض الاختلالات في التطبيق وصعوبة في تجسيد أهدافها وأبعادها.

تبقى قضية التربية والتعليم قضية جدل بين مكونات المجتمع وبين مكونات الطبقة السياسية التي تحاول تكييفها لخدمة برامجها ومشاريعها المستقبلية في تكوين النشء وتربيته وتعليمه وتدعوا هذه التيارات السياسية إلى تحديث وعصرنة طرق وبرامج التعليم وأهدافه والتفتح على التجارب العالمية وكذلك تدعيم استعمال اللغة الفرنسية كلغة أساسية في تلقين العلوم، وتيارات أخرى تدعوا إلى الحفاظ على مشروع التربية والتعليم ليخدم الأهداف التي قامت لأجلها ثورة التحرير ويبقى مرتبطا بمقومات المجتمع ومبادئه العربية الإسلامية.

إن الممارسات الثقافية تتحدد من خلال أساليب التنشئة والتعليم وما تبثه وسائل الإعلام والدعاية وعن طريق الاحتكاك بالثقافات المختلفة والتعرض للعوامل التي يتخلى بسببها الفرد والجماعة عن ممارسات معينة تحت تأثير الضغط، وما يستوجبه الوضع اليوم هو إخراج الثقافة من وضعها المتردي بين ثقافة تقليدية جامدة

[1] المرجع نفسه ص 23.

وبين إبعادها على الغوص في ثقافة غربية بعيدة عن مجتمعنا إذ يجب محاولة إيجاد طرق جديدة تتوافق مع واقعنا المعاش.

3- التحول السياسي

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية ففي المرحلة الأولى سادته ثقافة سياسية ضيقة همش فيها الشعب وامتثل لمخرجات النظام الذي احتكرت سلطة قراره نخبة من العسكريين (مجلس الثورة) بسبب الأمية المتفشية في أوساط المجتمع وقهر المعارضة السياسية وإقصائها وانتهاج سياسة التوافقات الفعلية بدلا عن التنافس واعتماد تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكليا مصدرا للشرعية وأداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة، تم تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة واعتمد النظام الرئاسي فجاء الدستور مطابقا للخط الايديولوجي الاشتراكي المبني على أسس مبادئ الثورة وهيمنت السلطة التنفيذية على كل المؤسسات ويذهب **سعيد بوشعير** بأنه يصعب القول بكون هذه الشرعية قد تمت في إجراءات ديمقراطية ولكنها كانت في إطار علاقات قوة مهدت لبروز نظام تسلطي يرفض الاعتداد بفكرة الدسترة والدستور[1]، فالنظام السياسي في هذه الفترة شهد لا توازن سلطوي صارخ وهيمنة واضحة مارستها مؤسسة الرئاسة إذ تحولت هذه الأخيرة بدعم من مؤسسة الجيش إلى منفردة بالسلطة فاستمرار الصراعات الشخصية على السلطة أنتجت تناقضات وتراكمات إلى أن تم الإطاحة بين بلة.

في 19 جوان 1965 دخل النظام السياسي مرحلة جديدة وكانت الفترة من جوان 1965 إلى ديسمبر 1978 هي فترة الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية لهذا السبب لم تستطع التعددية الحزبية أن تجد مكانا لها رغم محاولة فرضها من قبل شخصيات ثورية

[1] سعيد بوشعير، **النظام السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 1993، ص 39.

كبيرة[1]، في الحقيقة إن صلاحيات الرئيس وامتيازاته في هذه الفترة لم تكن أقل منها في المرحلة السابقة لكنه حاول احتواء الصراعات ووضع البلاد في مسار تنموي ذي اتجاه اشتراكي وأحادية حزبية، وقد كانت من جملة الأجهزة التي أنشأها لاحتواء جميع الشرائح المجتمعية وتنشيط مختلف القطاعات المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات واللجنة المركزية للصفقات[2].

بعد وفاة بومدين تولى الشاذلي بن جديد منصب رئاسة الجمهورية لمدة عهدتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام السياسي للبلاد حيث بقيت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة فبين سنتي 1980 و 1986 حدث انفجار سكاني هائل انتقل بموجبه الشعب الجزائري من 18مليون إلى 25 مليون نسمة صاحبه انخفاض مذهل في سعر المحروقات أمام العجز المسجل في ميزان المدفوعات والتهرب الجبائي والتهريب الفاضح لرؤوس الأموال والمواد الأساسية والإفلاس لشركات وطنية ضف إليها مظاهر الاختلاس الفاحش، وارتفاع حجم البطالة بمقدار 2,3 مليون عاطل عن العمل مضافا إليها بطالة مقنعة مقدرة ب 1,5 مليون وما ترتب على ذلك من اضطرابات واضحة كالإضرابات المتتالية للعمال هذا فضلا عن التحركات الطلابية الاحتجاجية هذه الفترة تؤشر لفوضى كل شئ[3]، وأكبر فوضاها كما يذهب البعض فوضى التكلم باسم الأمة وهكذا فهذه العشرية لم تحمل جديدا في تغير الأوضاع التشريعية أو الدستورية أو التنفيذية بقدر ما أنمت إرهاصات ثورية للتمرد العنيف غذاها الغضب الشعبي وسخط المعارضة الكامنة المكبوتة[4].

---

[1] نفس المرجع، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] أبو جرة سلطاني، **الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية**، :شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، د ت ن، ص ص 13-14.

[4] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 111

أما المرحلة الثانية الممتدة من مطلع الثمانينيات إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى فازدهرت الكثير من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية بالإضافة إلى تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها إلى أن بلغ الاحتقان الشعبي مداه بسب الفشل في السياسات التنموية وسوء توزيع الثروة وتنامي صراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة[1].

عبرت التحولات الاجتماعية للمجتمع الجزائري عن خلل كبير في أداء النظام الاجتماعي وأثبتت أن الأزمة أعمق من أن تحل بعملية إعادة الهيكلة بل لا بد من غطاء سياسي لانطلاق العمل وفق آليات محددة والتي تمثل المحور الذي يدور حوله اقتصاد السوق وإذا كان الصراع في السلطة بين المؤيدين والرافضين قد أبطء هذه التحولات فإن أحداث أكتوبر 1988 قد عجلت بها.

أدى الانعطاف السياسي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988 إلى ميلاد تشكيلات سياسية متنوعة ذات التوجه المتباين منها التشكيلات الاشتراكية والليبرالية والإثنية والدينية والقومية وكانت سنة 1990 موعدا لانتخابات بلدية وولائية حرة في ظل دستور جديد وعلى أساس ديمقراطي وأفرزت نتائج الانتخابات المحلية البلدية انتصار للجبهة الإسلامية للإنقاذ[2] وكان هذا الفوز بمثابة الاحتجاج على النظام القديم، كما ساعدت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة وعمليات التعبئة في وقت قصير وجمع المال من حملات التبرع والتطوع من الأثرياء الجدد والمؤسسات الخاصة الصغيرة من جهة أخرى على فوز الجبهة

[1] عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 65.

[2] توفيق المديني، **الجزائر الحركة الإسلامية والدولة التسلطية**، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1998 ، ص 119.

الإسلامية للإنقاذ[1]، وقد تنامت مظاهر التعبئة ونشأت من خلالها تحولات وانزلاقات خطيرة في الجوانب الثقافية والاجتماعية حيث أن الأوضاع السائدة وظهور العنف أضعف العلاقات والروابط الاجتماعية بين أعضاء الأسرة مثلا حيث لم تقف سلطة الأب أو الولي أو الأقارب أمام التخلي عن اتخاذ قرارات الدخول في الصراع بالنسبة لأفراد المجتمع الذين شكلت غالبيتهم من الشباب كما أصبحت التبعية والولاء ليس للأقارب والأهل وإنما للأحزاب والشخصيات والمشايخ[2].

اصطدمت أول تجربة للتعددية الحزبية بصعوبات وتعقيدات عدة ترتب عنها توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 واستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد مع حل المجلس الشعبي الوطني مما خلق فراغا دستوريا عولج بإنشاء المجلس الأعلى للدولة تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية، ليتم بعدها تعيين المجلس الشعبي الوطني وشهدت هذه المرحلة بداية مأساة وطنية كلفت الشعب الجزائري تضحيات جسيمة تمثلت في سقوط عشرات الآلاف من القتلى بفعل تصاعد الأعمال الإرهابية التي كلفت البلاد أيضا خسائر مادية قدرت قيمتها بالملايير.

في خضم هذه الأحداث المريرة تم في عهد الرئيس اليمين زروال تشكيل لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989 تم عرضها للإستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996 وطبقا لتعديل الدستور في 1996 تم حصر السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية والحكومة مع تحديد كيفية وشروط انتخاب الرئيس إلى جانب تحديد المدة الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وعرفت الجزائر في جوان 1997 ثاني انتخابات تشريعية في عهد التعددية السياسية تحصل فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تم تأسيسه في نفس السنة على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني فيما قرر

[1] Omar Carlier, **De l Islamisme à l Islamisme, la therapie politico-religieuse du FIS**, cahier d'étude Africaines n° 02, 1992, p 200.

[2] منصوري مختار، مرجع سابق، ص 157.

الرئيس اليمين زروال في العام الموالي تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، أعلن السيد عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه فيها بصفته مرشحا حرا ليتم انتخابه في 15 أفريل 1999 رئيسا للجمهورية وفي إطار تطبيقه لبرنامجه الرئاسي أعلن بوتفليقة عن برنامج الوئام المدني الذي زكاه الشعب الجزائري في استفتاء شعبي ثم أصدر في 10 جانفي 2000 عفوا عن أفراد الجماعات المسلحة مما ساهم في إخماد نار الفتنة وإعادة الاستقرار بشكل تدريجي إلى ربوع الوطن[1].

ظلّت المؤسسة العسكرية بفرعيها قيادة الأركان والاستخبارات هي المسيطرة الفعلية على السلطة خلال الفترة الأولى من حكم بوتفليقة (1999-2004) و لم يكن هذا التغلغل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ليرضي بوتفليقة وهو نفسُه لم يُخفِ ذلك إذ صرّح علنًا بأنه لا يريد أن يكون ثلاثة أرباع رئيس في عقب توليه سدّة الحكم، ومع بداية التحضير للانتخابات الرئاسية عام 2004 بدأت التوترات بين مؤسسة الرئاسة وقيادة الأركان التي كان يقودها الفريق محمد العماري تطفو على السطح بسبب الدعم المُطلق الذي أظهره الفريق العماري للمترشح علي بن فليس في الانتخابات الرئاسية على حساب بوتفليقة وردا على ذلك قام بوتفليقة بالتحالف مع المؤسسة الأمنية بقيادة محمد مدين الأمر الذي ساعده في الحصول على فترة رئاسية ثانية وأدى إلى خلق توازناتٍ جديدة للقوى بين أجنحة السلطة، وكان من أهمّ نتائج فوز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية استقالة رئيس هيئة الأركان الفريق محمد العماري، لم تدم فترة السلام طويلا بين مؤسسة الاستخبارات وبوتفليقة وبدأت بوادر الصراع بين الطرفين تظهر خلال الفترة الرئاسية الثالثة 2009-2014 لذلك رفضت مؤسسة الاستخبارات دعم بوتفليقة للترشح لفترة رئاسية رابعة إلا أنّ ذلك لم يمنعه من الترشح

[1] محمد بوسلان، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية ...من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية**، جريدة المساء، العدد4685، جويلية 2012، ص 12.

بدعم من هيئة الأركان والفوز بعهدة رابعة في افريل 2014[1] وهذا الفوز أيضا لم يمنعه من التجرأ للترشح للمرة الخامسة .

استمر حكم بوتفليقة أزيد من 19 سنة ورغم إقرار التعددية الحزبية والتداول على السلطة إلا انه لم يعتلي كرسي الرئاسة غيره خلال هذه المدة مما أدى إلى تصعيد الاحتجاجات في ربوع الجزائر فالحراك الذي يشهده الشارع الجزائري يتجاوز الحكم والمعارضة فمعظم المحتجين نشأوا بعيداً عن الانقسامات التقليدية بين الأحزاب السياسية وبين التيارات العقائدية المتصارعة خلال "العشرية السوداء"، وخلال هذه الفترة نمت عديد المصطلحات وكذا الشعارات التي رفعها المحتجون منها " واكلي الكاشير" " الشياتين" " الكادر" "البرويطة"وغيرها من المصطلحات التي تدل على المؤيدين للنظام أو المعبرة عن الرئيس السابق إذ يدرك المتظاهرون الجزائريون خطر بقاء النظام القديم وصعوبة التعايش في ظل وجوده.

4-التحول الاقتصادي

يذهب الكثير من المحللين إلى أن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري شهد سلسلة من التغيرات ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي عرفتها السياسات الاقتصادية المحلية والدولية أمام بناء اجتماعي ذو طابع عام وطني وطابع خاص جهوي ومحلي فبالنسبة للتغير الحاصل فهو يمتاز في كثير من مراحله بالسرعة نظرا لغياب الميكانيزمات المناسبة وهذا ناتج عن التقلبات الظرفية التي عاشتها البنية السياسية للمجتمع إلى جانب الضغوطات الداخلية والخارجية، وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورها في تحول الواقع اليومي المعيشي للمواطن الجزائري حيث أدت عوامل عديدة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن بفعل التحرير التدريجي للأسعار بالإضافة إلى استقرار الأجور مقابل ارتفاع الأسعار بفعل تدني قيمة العملة الوطنية.

[1] ماهر قنديل، **الجزائر، التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر،2016، ص ص 04-06.

المرحلة الأولى أطلق عليها مرحلة الانتظار تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين الأمر الذي أدى إلى تولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي) تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963والمناجم سنة 1966 بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة وتحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[1].

تلاها التصحيح الهيكلي الأول 1967-1979 حيث اتصفت هذه المرحلة بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي1967 -1970 الذي يرتكز على الصناعات والأنشطة المرتبطة بالمحروقات ويظهر المخطط الرباعي الأول 1970-1973 حيث تعمل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها بمعايير معينة والهدف منه هو إنشاء صناعات قاعدية، في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني1974-1977 تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك والاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات[2].

يليها التصحيح الهيكلي الثاني 1979- 1987 هذه المرحلة تميزت بعدة إجراءات منها عملية التخلي عن ممتلكات العمومية فقسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات جماعية كان هدف العملية هو

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص 56.

[2] أحمد هني، مرجع سابق، ص42.

إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم القديمة والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، التصحيح الهيكلي الثالث 1988-1992 استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها استقلالية المؤسسات العمومية حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية[1]

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة من افريل 1993 إلى أفريل 1994 واتخذت عديد الإجراءات المتسمة بالطابع الكلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني والتي منها انخفاض سعر البترول ونقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الإرهاب والمديونية والتضخم كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات وزادت الوضع تدهورا[2]، ومن خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي ضمن برنامج التصحيح الهيكلي بين 1995-1998 والذي يمس جميع المجالات منها المالية والنقدية والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية، إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[3].

واجهت الجزائر التي كانت تنتهج النظام الاقتصادي المخطط مشاكل اقتصادية واجتماعية والتي تظهر في انخفاض مؤشر التنمية ومنها الدخل الفردي ونسبة التعليم، مستوى الرعاية الصحية، معدل العمر،المستوى

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق،ص ص 56-57.

[2] عمار عماري، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد الأول،2001،ص 97.

[3] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص63.

المعيشي، حاولت الجزائر أن تقوم بجملة من التعديلات الاقتصادية كمرحلة أولى للتحول إلى نظام اقتصاد السوق ومن أهم العوامل التي أطاحت بالاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية للخارج واعتمادها المفرط على تصدير منتوج واحد وهو النفط[1].

وما زاد من سوء الوضع هو عدم استتباب الأمن في الأرياف ما دفع السكان إلى التخلي عن الأنشطة الزراعية ونزوحهم إلى الحواضر والمدن ما شكل اختلالا في الإنتاج الوطني وازدادت معدلات طالبي العمل وانخفض الناتج الوطني الخام وازدادت مصاريف الاستيراد بالإضافة إلى مشكلة المديونية واعتماد الجزائر على مصادر التمويل الخارجية لتجاوز العجز في الميزانية وتحول الواقع المعيشي للمواطن الجزائري، حيث أصبحت الفئات المحرومة تعتمد على مساعدات الدولة للحصول على الحاجات الأساسية وأصبح سوق العمل يواجه عجزا في استقطاب البطالين من مختلف الأعمار ومن الجنسين و لم ترتقي الاستثمارات الداخلية لامتصاص البطالة أو التخفيف منها، كما أن الأوضاع الأمنية لم تسمح باستقطاب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى التشريعات التي لم تساير التحول الاقتصادي و لم تتم بنفس الوتيرة[2].

لعل من أهم الإجراءات أيضا في مسار التوجه الاقتصادي ما تعلق بسياسة إعادة الهيكلة العضوية ثم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية بهدف إدخال قدر من المرونة في الاقتصاد بفضل تنويع المصادر إلا أن البعض يرى أن هذه العمليات ما هي إلا عمليات ذات هدف سياسي، نفى **جيلالي اليابس** أن يكون إصلاح المؤسسات قد استهدف النجاعة الاقتصادية والمردودية ورأى ذلك تعبيرا عن علاقات القوة بين الفاعلين في

[1] مراد جنيدي، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 9، جوان 2012، ص 101.

[2] منصوري مختار، مرجع سابق، ص ص 160-161.

مجال التنمية وهذا ما أكدته الدراسات التي اعتبرت العملية الإصلاحية مجرد قرارات فوقية طبقت دون إشراك أو مساهمة المسيرين وممثلي العمال ولذلك لم تعط النتائج المرجوة[1].

ابتداء من ديسمبر 2000 قامت الجزائر بوضع عدد من الحوافز الجديدة لجلب المستثمر الأجنبي تمثلت في خفض الرسوم الجمركية والضرائب عن السلع الخاصة بالمشروعات الجديدة وإعفاء الأرباح من الضرائب كما أسّست الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الاستثمار لجلب الاستثمارات الأجنبية قصد تفعيل الحركة الاقتصادية وامتصاص البطالة [2].

أقر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بمخصصات متفاوتة هذا البرنامج لا يهدف لتسوية المشاكل الموجودة وإنما هو تدارك فيض التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر تكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج 2001-2004 تحت مسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو ثم تم طرح برنامج آخر هو برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي يندرج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من أجل إتمام البرامج السابقة وتم استحداث برنامج جديد للفترة 2010-2014 من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز، لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة من 2015-2019 عددا من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى

[1] زمام نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002،ص 79.

[2] **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر :مركز دراسات الوحدة العربية،د س ن، ص 257.

تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد[1]، غير أنه يجب تعزيز المبادرات وربطها في إطار استراتيجيات للنهوض بالاقتصاد.

ترتبط التحولات الاقتصادية في الجزائر بالتحولات التي عرفتها البلاد في المجالات الأخرى هذا إن لم تكن هي من الأسباب الأساسية للتحولات الأخرى والتي ساهمت بقدر كبير في تغير الأوضاع الاجتماعية وأثرت على التزامات المواطن الثقافية وأدت إلى صراع سياسي إلا انه وجب على الجزائر مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وأن تعمل على تطوير القطاعات الأخرى والتخلص من عقدة المورد الواحد برسم سياسات اقتصادية جديدة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **إحصائيات تطور التنمية**، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر،2015، ص 35.

الفصل الخامس:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ومعالجة المعطيات

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا : عينة الدراسة

ثالثا: المنهجية المتبعة وأدوات جمع البيانات

رابعا : الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات

خامسا: صعوبات الدراسة

سادسا: عرض وتحليل معطيات الدراسة

سابعا: عرض نتائج البحث الميداني

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ومعالجة المعطيات

تمهيد

بناءا على ما تقدم من تأصيل نظري ومعرفي في موضوع التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول وحتى نعكس بدقة بصمتنا في الحقل الميداني أجرينا هذه الدراسة والتي لها أهمية خاصة في إطار البحوث الانثروبولوجية، فالبحث الميداني يعتبر الركيزة المعرفية الأساسية لتصميم المسار العام الذي يستدل به الباحث لجمع المادة العلمية بغية اكتساب المعرفة حول موضوعه عن طريق اختيار الأدوات البحثية الملائمة من أجل الوصول إلى مرحلة استخلاص النتائج، وقد حاولنا الالتزام بالتخطيط الدقيق للإجراءات المنهجية من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وذلك بربط المنهج بموضوع ومشكلة البحث وأهدافه، انطلاقا مما سبق يعرض هذا الفصل إستراتيجية العمل الميداني والإجراءات المنهجية حول موضوع الدراسة والتي تنتمي إلى البحوث الكيفية وتحتوي بالدرجة الأولى على الرصد الميداني من خلال الوصف المتعمق وتنتهي بالتفسير.

أولا: مجالات الدراسة :

1- المجال الزمني :

قسم المجال الزمني للدراسة إلى مرحلتين أساسيتين الأولى كانت للتأصيل النظري منذ أواخر سنة 2016 وبداية جمع المعلومات عن طريق المكتبات الجامعية والمكتبات الخاصة وذلك لتغطية مختلف جوانب البحث بناءا على خطة دقيقة لموضوع الدراسة كما تم رصد معلومات خاصة بمجتمع البحث وبلورته لتحديده بشكل نهائي إلى غاية أوت 2017 أين تمت تغطية جزء كبير من الفصول النظرية للدراسة، أما المرحلة الثانية انطلقت من شهر أكتوبر 2017 إلى أواخر سنة 2019 فهي مرحلة الدراسة الميدانية بعد تحديدنا للمجالات بدقة والمجتمع والعينة وباقي الإجراءات المنهجية وتم تطبيق أدوات الدراسة وذلك بتطبيق المقابلة المتعمقة على عدة حصص وزيارات وكذلك لاستيفاء الملاحظة وحتى نكتسب ثقة المبحوثين في كل مقابلة.

2-المجال المكاني :

إن اختيار مجال البحث المناسب من شأنه أن يسهل على الباحث العمل الميداني من حيث القرب من مجتمع البحث والتمكن من رصد المستجدات الحاصلة عن كثب، وتم اختيار ولاية ورقلة كمجال للدراسة إذ تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي من الوطن وتعتبر بوابة الصحراء الجزائرية الكبرى من الجهة الشرقية حيث يعبرها الطريق الوطني رقم 03 الذي يربط الشمال الشرقي للوطن بالجنوب الشرقي وكذا الطريق الوطني رقم 49 الذي يتصل مباشرة مع الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط الشمال الجزائري بأقاصي الصحراء الكبرى، تحتل ورقلة موقعا في الجهة الغربية للعرق الشرقي الكبير وفي منطقة تتميز بموارد طبيعية باطنية هامة كالبترول والغاز مما أعطاها صبغة إدارية خدماتية هامة وهي تتوسط الولايات التالية:

من الجهة الشمالية :ولايتي الوادي وبسكرة والجلفة .

من الجهة الجنوبية: ولايتي إليزي وتمنراست.

من الجهة الشرقية :ولاية الوادي والجمهورية العربية الليبية.

من الجهة الغربية : ولاية غرداية.

كان المجال العمراني للدراسة هو مدينة ورقلة بما تحتويه من مراكز حضرية ونستطيع أن نحدد مجموعة من النقاط الخاصة التي جعلتنا نختار مدينة ورقلة كمجال للدراسة:

* ورقلة عرفت نموا ديموغرافيا ملحوظا وتغيرا حضريا سريعا وهذا ما أثر بدوره في على التربية ما افرز تغيرات على المستوى الاجتماعي والقيمي ولا تزال أثاره مستمرة حتى الوقت الراهن.

* ورقلة تعتبر من المدن الجاذبة للسكان لعدة عوامل في مقدمتها وجود مناصب عمل في مختلف المجالات وقدوم هجرة خارجية من الولايات المحاذية والبعيدة مما رفع من النمو الديمغرافي وسرع في موجة التغير الاجتماعي

وشكل تنوعا بين ما هو ريفي وما هو حضري وبين ما هو موجود وأصيل وما هو منتقل إليها بفعل تلك الهجرات.

* تغير النشاط الاقتصادي من الفلاحة إلى الاستثمارات خصوصا أنها تزخر بالمورد الأول والوحيد للاقتصاد الجزائري والذي أدى بمزيد من الطلب لليد العاملة المؤهلة.

* دخول المرأة بقوة لمجال العمل ومن ثم الوصول إلى مراكز قيادية ومجالات كانت حكرا على الرجل خصوصا أن منطقة الجنوب الجزائري محافظة بدرجة كبيرة والمرأة لها مجال خاص واليوم خرجت للعمل إلى مجالات أخرى جديدة.

إذا نظرا لما يتطلبه مجتمع البحث من شروط وخصائص بارزة تؤهله لأن يكون حقلا خصبا للدراسة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالوسط الحضري والذي من المفروض أن يتوفر على جميع المتغيرات والمؤشرات المطروحة في الدراسة لذلك فقد وقع اختيارنا على مكان حضري متميز يتوفر على كل الخصائص المطلوبة للوسط الحضري والذي تمثل في مدينة ورقلة وبالتحديد حي النصر، حي لاسيليس، حي المخادمة.

- **حي النصر** : يبعد عن مقر الولاية حوالي 7 كلم صنف حسب الديوان الوطني للإحصائيات بأنه تجمع حضري ثانوي مجال يتميز بعلاقات اجتماعية غير متجانسة تغيب فيها العلاقات القرابية أما طبيعة النشاط الغالب هي أن معظم السكان من الموظفين في مختلف قطاعات الدولة والأعمال الحرة والحرفية والأعمال الصناعية.
- **حي لاسيليس** : صنف حسب الديوان الوطني للإحصائيات أنه تجمع حضري رئيسي المنطقة تقع في مركز المدينة بالنسبة للعلاقات الاجتماعية تتميز بعلاقة القرابة بنسبة قليلة وعلاقات أخرى تعود إلى التنوع السكاني أما طبيعة النشاط فهو تجاري، صناعي،إداري، المستوى التعليمي ضمن المجال هو مستوى متنوع.

- **حي المخادمة:** صنف حسب الديوان الوطني للإحصائيات بتجمع حضري رئيسي بالنسبة للعلاقات الاجتماعية تقوم على عوامل القرابة وعوامل أخرى كالمصاهرة والجيرة نتج عن هذه العلاقة تنوع في العادات والتقاليد، النشاط الغالب يتنوع بين المرأة الماكثة بالبيت وبين الموظف وكما تتنوع الأعمال الحرة مع وجود الحرفيين.

لقد تم اختيارنا لهذه الأحياء نظرا للتسهيلات التي قدمها لنا قاطنيه وتعاونهم معنا لانجاز الدراسة الميدانية وهذا رغم الصعوبات والتي واجهتنا أثناء عملية الاتصال ببعض المبحوثين داخل مجالهم السكني .

الحقل المدرسي: تضمنت هذه الدراسة ثلاث مجالات مدرسية إذ أن التسهيلات المقدمة من طرف الإدارة المدرسية والمعلمين داخل المجال سهل إمكانية القيام بالدراسة وتطبيق الأدوات بكل سهولة وتم اختيار هذه المجالات بسبب أنها قريبة من المجالات التي تم بها القيام بالمقابلات مع أرباب الأسر وهذه المدارس هي :

– المدرسة الابتدائية شنين مرجان يقع هذا الحقل ضمن حي النصر يوجد بالمدرسة 12 قسما ويبلغ عدد التلاميذ 746 تلميذا .

– المدرسة الابتدائية ابن رشد تقع ضمن حي لاسليس بها 20 قسما ويبلغ عدد التلاميذ 724 تلميذا .

– المدرسة الابتدائية عثمان بن عفان بحي المخادمة بها 18 قسما ويبلغ عدد التلاميذ 464 تلميذا.

ثانيا: عينة الدراسة :

1– مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع البحث مجموع الحالات التي ينطبق عليها خصائص معينة تحدد وفقا لموضوع الدراسة[1]، وفي هذه الدراسة يعتبر مجتمع البحث هو مجموعة من الأسر المكونة من الآباء القاطنين بمدينة ورقلة سواء كانوا سكان أصليين أو مجموعة من السكان الوافدين الذين سكنوا المدينة منذ زمن كما أن مجتمع البحث كما يضم

[1] علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **البحث العلمي الاجتماعي لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه**، دار المعارف الجامعية،الاسكندرية، 2003، ص 309.

مجموعة من المعلمين الذين يدرسون في المدارس الابتدائية بالمدينة إذا هم مجموعة من وحدات البحث التي نريد الحصول على مجموعة من البيانات والمعلومات منهم عن طريق أدوات جمع البيانات.

2- العينة:

إن اختيار العينة ركن أساسي من بين الأركان التي تعتمد عليها الدراسة ولها دخل كبير في التأثير على النتائج من حيث دقتها أو عمومها فالعينة في أبسط تعريفاتها تعني أنها مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ويجب أن تكون ممثلة لخصائص المجتمع الدراسة الكلي[1]

وبناءا على معطيات الدراسة وأهدافها وطبيعتها فقد اعتمدنا على العينة القصدية في اختيار المبحوثين فهي الأنسب والملائمة لهذه الدراسة، وفي هذا النوع من العينات يختار الباحث بعض الحالات التي يعتقد أنها تمثل المجتمع في الجانب الذي يتناوله البحث[2] بالإضافة إلى أنها الطريقة التي من خلالها يختار العناصر التي تبدوا أنها جزء من المجتمع المراد دراسته وتبدو مرتبطة بمشكلة البحث، ونحكم بناءا على ذلك بأن هذه الطريقة في العمل هي مناسبة[3]، فالباحث في مثل هذه الحالة يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له غرضه ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.

لهذا تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجالات متجانسة تنتمي إلى المجتمع الأصلي وهي مدينة ورقلة كمنطقة حضرية والتي تتكون بدورها من أحياء تشتمل على مجموعة من الهياكل المرافقة لها كالمباني التي تشغلها الأسر الحضرية والهياكل القاعدية كالمؤسسات التعليمية والتربوية.

---

[1] حسن المنسي، **منهج البحث التربوي**، دار الكندي، الأردن،1999، ص92.

[2] عبد الباقي زيدان، **قواعد البحث الاجتماعي**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980، ص 173.

[3] Angers Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**, Alger, Casbah,collection université,Alger 1997, p 239.

حرصا على تنوع المعطيات تم إنجاز التحقيق الميداني وتمت المقابلات مع ثلاثين أب من أرباب الأسر وبعد فرزها تم استخراج خمسة عشر منها التي هي في عمومها قابلة للاستغلال، كما تمت المقابلة مع خمسة وعشرين معلم ومعلمة اخترنا منها خمسة عشر مقابلة والتي تميزت بعمق الحوار وقد جرت عملية اختيار مبحوثينا عن طريق شبكة المخبرين.

ثالثا: المنهجية المتبعة وأدوات جمع البيانات:

1- منهج الدراسة

إن منهج الدارسة هو منهج تكاملي سيسيولوجي أنثروبولوجي جمع بين عديد المناهج فالمنهج **الوصفي** مظلة واسعة ومرنة بحيث يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بالظاهرة بشكل علمي ودقيق، وكذلك ما يميز هذا المنهج هو أنه يتوفر على معلومات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة ويقدم تفسيرا واقعيا لها وتحليلا للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة، فالدراسة الحقلية تحاول قدر المستطاع النفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي حتى نتمكن من تقديم صورة شاملة ومعبرة عن التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول .

لدراسة ظاهرة اجتماعية لابد من البحث عن الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها وبذلك يكون **المنهج الانثروبولوجي** الأكثر ملائمة لدراستنا فالمنهج الانثربولوجي يدرس الظواهر الاجتماعية من الجانب الوصفي الشكلي والمادي والتفاعلات المختلفة، ولكي يقوم الباحث الأنثربولوجي بتحليل الظاهرة وتفسير السلوكيات والممارسات والعلاقة بين مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية لابد له أن يقوم بتجربتها وأن يتعايش مع الظاهرة كما هي فلا شك أن المنهج الانثربولوجي القائم على الملاحظة والمقابلة يلهم الباحث القدرة على مساءلة العناصر الثقافية والاجتماعية واستنطاق حاضرها وماضيها وما أفرزته من بنى مادية ومعنوية وسلوكية.

كما استخدمنا في هذه الدراسة **المنهج الكيفي** والذي يعتمد على التحليل المنطقي في إثبات العلاقات التي يفرضها بين متغيراته الكيفية؛ لهذا لا يدرس المنهج الكيفي عددا كبيرا من المفردات وإنما يكتفي بدراسة عدد قليل فقط من الحالات المعقدة إذ أن وظيفته الأساسية هي الفهم العميق للظاهرة الاجتماعية[1].

ويشير المنهج الكيفي إلى تلك الاستراتيجيات البحثية مثل الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المتعمقة والمعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعي التي تسمح للباحث بالحصول على معرفة مباشرة بالعالم الواقعي الذي يتناوله بالبحث والدراسة وأن يكون وثيق الصلة بالبيانات التي يحصل عليها من خلال اندماجه المباشر بالعالم الاجتماعي[2]، ويستند المنهج الكيفي في هذه الدراسة إلى المدخل الذاتي في جمع البيانات وتحليلها بالاعتماد على منهج الفهم الذاتي.

منهج الفهم الذاتي: هو ذلك المنهج الذي يؤكد محاوله فهم الثقافة وطبيعة المجتمع أنفسهم لثقافتهم وفي الوقت نفسه سيكون الباحث جزءا من وسائل البحث حيث سيحاول بوصفه إنسانا اجتماعيا أن يتدخل في محاولة فهم مواقف الناس والكيفية التي ينظرون بها إلى ثقافتهم[3]، فمنهج الفهم هو المنهج الذي يهدف إلى فهم سلوك الإنسان من خلال نظرة الشخص القائم بالفعل ومن خلال الموقف الاجتماعي والثقافي الذي يوجد فيه.[4]

إن منهج الفهم الذاتي في الفكر الانثروبولوجي يهدف للتوصل إلى الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقة استخدام هذه الثقافة ويندرج الفهم الذاتي في الفكر الانثروبولوجي تحت مسمى المدخل المعرفي ويسعى هذا المدخل إلى فهم تصورات الفرد عن العالم والمحيط الذي يحيا فيه وكيفيه تشكل هذه التصورات ومن خلال المدخل المعرفي فالأفراد الذين لهم ثقافة واحدة مشتركه بالضرورة لهم نسق معرفي موحد يعمل على تنظيم

---

[1] Ritchie Jane and Lewis Jane, **Qualitative research practice**, SAGE Publication, 2003, P 4.

[2] حمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 287.

[3] موسى سلامة، **التثقيف الذاتي وكيف نربي أنفسنا**، مطبعة التقدم، القاهرة، 1958، ص 74.

[4] محمد حسن غامري، **المناهج الأنثروبولوجيا** ،المركز العربي للنشر، الاسكندرية ،1982، ص 83.

مشاعر وسلوك الأفراد ويسعى الباحث الانثروبولوجي من خلال هذا المدخل إلى محاوله معرفه تصنيف الأفراد وكيف يقومون بهذا التصنيف وكيف يستدل الباحث الانثروبولوجي على العمليات العقلية[1].

أما **شوتز** فيرى ضرورة الاعتماد على هذا المنهج في أن العالم الاجتماعي شديد التعقيد ويتألف من الفعاليات الإنسانية لذلك فإنه علينا دائما أن نرجع في العلوم الاجتماعية إلى الإنسان (الفاعل في العالم الاجتماعي) الذي تكمن أفعاله ومشاعره في قراره ونحاول أن نتفهمه في هذا الفعل وهذا الشعور وهذه الحالة العقلية التي حملته على تبني اتجاه أو موقف معين نحو ما يحيط ويتطلب منهج الفهم التعرف على ما يفكر به الناس وحول ما يفعلونه ومحاولة التعرف منهم أنفسهم على معتقداتهم وتصوراتهم واتجاهاتهم[2].

2-أدوات جمع البيانات:

قبل الشروع في الدراسة الميدانية قمنا بدراسة استطلاعية من أجل استكشاف المنطقة والتقرب من ميدان الدراسة والتعرف على خصوصيات مجتمع الدراسة وتحديد إطار الملاحظة والمقابلة.

2-1 الملاحظة :

الملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه فتبرز أهميتها في الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية، وعلى اعتبار أن الموضوع يتطلب تفحص الباحث للجوانب المبحوثة في الظاهرة عن قرب في إطار ظروفها الطبيعية العادية غير المصطنعة بفعل أن عملية المشاهدة تجرى في بعض الحالات دون أن يعلم المبحوث بأنه محل فحص، تعد الملاحظة في هذه الدراسة تقنية مهمة في جمع المعطيات والتي مكنتنا من تسجيل جملة من الملاحظات التي لفتت انتباهنا أثناء تواجدنا في الميدان إذ اعتمدنا على الملاحظة المباشرة في الحقل المدرسي والمواقف الاجتماعية المختلفة والتي مكنتنا من تسجيل عدة ملاحظات مباشرة تتصل بموضوعنا.

[1] احمد ابو زيد، **ماذا يحدث في علم الإنسان**، مجلة عالم الفكر، العدد 01، وزارة الإعلام ، الكويت، 1977، ص 246.

[2] صلاح قنصوة، **الموضوعية في العلوم الانسانية عرض نقدي لمناهج البحث**، دار التنوير، بيروت ،1984، ص 252.

تسمح الملاحظة المباشرة لميدان الدراسة بإدراك الواقع مباشرة بمشاهدة كل ما يجري أمامنا دون وسائط طالما أنه في مقدورنا رصد تصرفات المبحوثين فعليا وبشكل مباشر هكذا نصل إلى مسعى تأويلي ومثمر يكون قائما على واقعية لا يمكننا إنكارها[1].

تتيح الملاحظة المباشرة لحقل البحث إمكانية التواجد داخل ميدان البحث وفي مواقع عديدة إذ ومع تكرار التواجد مع المبحوثين فإن تصوراتهم وتخوفاتهم تجاه شخص الباحث ستزول تدريجيا ليتيح هذا الاندماج الفاعل في حقل البحث للدارس إمكانية التنقل وبحرية والإطلاع على جوانب عديدة نظرا لإمكانية اقترابه أكثر من المبحوثين[2]، ولقد حاولنا أن نلزم الحقل المدرسي لفترة طويلة كي نسجل وندون جميع الملاحظات التي تنتج عن التلاميذ والأولياء والمعلمين واستعنا بالملاحظة في مواقف متعددة منها ملاحظة مظاهر التفاعل الاجتماعي داخل الفضاء المدرسي ولقد أمكن عن طريق الملاحظة الوقوف على العديد من التفاصيل دون الحاجة إلى السؤال.

حاولنا في هذه الدراسة تحري الموضوعية بقدر الإمكان كما استخدمنا التقنية الرقمية لتسجيل بعض المقابلات وتعديل الملاحظات مما ساعد على صياغة الكثير من الملاحظات والأسئلة وانتقاء ما يتناسب مع الواقع العملي.

2-2 المقابلة :

تحتل المقابلة مركزا هاما خاصة في البحث الانثروبولوجي وتعتبر من الأدوات الأساسية والأكثر استعمالا وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته والدافع وراء استخدام المقابلة هو السعي لمعرفة وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة وأسلوبهم في رؤية الواقع والسعي وراء جعل المبحوثين يتحدثون بطلاقة وعمق.

[1] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006، ص190.
[2] المرجع نفسه، ص192.

يمكن عن طريق المقابلة التعرف على الأوضاع التي كانت تسود في فترة سابقة من إجراء البحث الميداني وبخاصة تلك التي خضعت لكثير من التغيرات ودخل عليها كثير من التعديل أو حتى الأوضاع التي اختفت وأصبحت مجرد ذكريات في أذهان بعض أعضاء المجتمع، أو كما هو الشأن بالنسبة للأحداث التي تحدث في مواقع أو مجتمعات محلية أخرى لا تدخل في نطاق البحث الميداني وإن كانت تساعده في إلقاء بعض الأضواء على الملاحظات التي يقوم الباحث بجمعها عن طريق الملاحظة في مجتمع البحث[1].

لقد ارتأينا استخدام المقابلة المتعمقة والتي تستخدم لاستكشاف اتجاهات ومدركات ووجهات نظر الأفراد نحو الظاهرة محل الاهتمام بما يسمح للمبحوثين بتقديم تصوراتهم للظاهرة وبناءها وأطرها ويمكن الباحث من فهم خبرات المبحوثين وتفسير الأحداث المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة[2].

وظفنا في هذه الدراسة تقنية المقابلة المتعمقة لمساءلة المبحوثين وهذا بكيفية منعزلة حتى نتيح للمبحوث أكبر قدر من الحرية للإدلاء برأيه حول الموضوع وحسب خصوصية كل حالة، بحيث مكنتنا هذه التقنية البحثية من الحصول على معلومات كيفية مهمة وغنية من زوايا نظر متعددة نظرا لميزة أسلوب هذه التقنية في جعل المبحوث يدلي برأيه بكل طلاقة عند تهيئة الظروف الملائمة له ومنحه الوقت الكافي ليجيب وبالتالي على عدد أكبر من المبحوثين وبصورة ديناميكية في فضاءات مختلفة، إلى جانب إمكانية طلب توضيح أكثر أو شرح من طرف المبحوث والتدقيق في الدلالات والمعاني التي يصرح بها أو إمكانية إعادة السؤال بطرق أخرى بعيدا عن تأويل أقوال المبحوث والذي يمكن أن يحدث مع تقنيات أخرى في حالة غموضها، وقد استغنينا عن تسجيل العديد من المقابلات نتيجة عدم ارتياح المشاركين وبدلا عن ذلك قمنا بالكتابة في مذكرة العمل الميداني

[1] رابح درواش و عبد القادر خربيش ، **الانثروبولوجيا العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2012، ص 148.

[2] James Holstein & Jaber Fandy Gubrium , **The active Interview** (Thousand oaks CA: Sage Publications),2002, p. 126.

وهوامشها بهدف تنظيم البيانات التي تندرج تحت موضوعات رئيسية، وسجلنا بعض المقابلات مع بعض المبحوثين الذين وافقوا على التسجيل .

وكان اختيارنا المقابلة المتعمقة نتيجة لعدة اعتبارات أهمها:

* المعلومات التي نجمعها في هذا الإطار تعكس المواقف الحقيقية للمستجوبين وذلك لامتلاكهم حرية التعبير عن آرائهم ومواقفهم.

* المعلومات المتحصل عليها في الميدان توصلنا إلى إجابات محدده لا تخرج عن موضوعنا.

لإجراء هذه المقابلات لجأنا إلى عدة مراحل تمثلت في:

*جمع المعلومات اللازمة عن الحالة وذلك بمساعدة بعض الإخباريين وهم جيران أو أصدقاء للمبحوثين حيث تم تسجيل كل المعلومات الأولية عن الحالة مقر السكن والعمل الحالي إن وجد، مكان وزمان تواجده داخل وخارج المنزل رقم الهاتف إن أمكن ذلك.

* الاتصال بالحالات المقصودة وبمرافقة الإخباري إلى مقر السكن أو إلى مكان التواجد مباشرة حيث يبدأ النقاش الذي يوجَّه في كل مرة وفقا لما حدد في دليل المقابلة ودون شعور الحالة بالحرج مع التركيز على:

-طبيعة المكان المقصود مميزاته وخصائصه ماذا يعني بالنسبة للحالة فوجوده بالمنزل أو المدرسة يكون أكثر راحة بالنسبة لهم.

- اختيار الزمان والمكان للمقابلة مسبقا.

وقد حاولنا الابتعاد عن بعض الأخطاء الشائعة ومنها الإقدام على العمل الميداني بأفكار مسبقة وإسقاط هذه الأفكار على الملاحظات الميدانية أو التحيز أو التأثير على المبحوثين وإجاباتهم مع الالتزام بدليل المقابلة وبطرح كل الأسئلة على كل المبحوثين كما استبعدنا بعض الأسئلة بحسب ظروف المقابلة ومدى استعداد المبحوث وحاولنا قدر الإمكان إعادة توجيه الحوار كلما ابتعد المبحوث عن الهدف من السؤال.

2-3 الإخباري

تعتمد على الاستعانة ببعض الإخباريين الذين يكونون في العادة من سكان مجتمع الدراسة ويقومون بدور أساسي يتمثل في تقديم المجتمع للباحث الأنثربولوجي في دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشتغلون مراكز وأوضاع أساسية في مختلف قطاعات البناء الاجتماعي ويفترض أن يكون لدى الباحث بصفة دائمة إخباري أساسي بحيث يعتبره معاونا أساسيا في الدراسة[1].

يعرف كل من **جريك بايلي** و**جيمس بيبول** الإخباريين بالقول إن الأشخاص الذين يسمحون للباحث الحقلي بإجراء المقابلة معهم أو يسمحون له بالقيام بملاحظة سلوكياتهم يسمون خبراء أو إخباريين، حيث يساعدون الباحث ويقدمون العون الكافي لإجراء المقابلات والاتصال بمجتمع البحث كما يقدمون الخبرات التي يمتلكونها والتي تفيد الباحث وتقوده إلى المسار الصحيح للبحث.

لجأنا إلى اختيار عدد من الإخباريين ممن يمثلون حلقة اتصال بيننا وبين المبحوثين انطلاقا من ذلك تم اختيار مجموعة من الإخباريين وهم ثلاث رجال من المجالات العمرانية محل الدراسة ويعتبرون ذوي خبرة في المجال المحيط بالعينة لهم علاقات مع أفراد العينة، كما تم الاستعانة بثلاثة سكرتيرات يعملن بالمدارس وذلك لإيصالنا بطريقة سهلة للأساتذة وأيضا أستاذتين تعملن بالمدارس وذلك لتسهيل المقابلات مع الاساتذة بالمؤسسات.

2-4 دليل العمل الميداني

قمنا بتصميم دليل العمل الميداني (الملحقان رقم 1 و 2) الذي يعد بمثابة المرجع والذي يشتمل على العناصر الأساسية التي ينبغي مناقشتها وتم طرح عدد من الأسئلة التي تم تقسيمها وإدراجها تحت عدد من المحاور،كما تم التعامل مع دليل العمل الميداني كأداة لتقنين عملية جمع البيانات وتنظيم العناصر المجموعة بما يخدم فيما بعد عملية التحليل، أما بالنسبة للمحاور فهي تتصل بمشكلة الدراسة وتساؤلاتها ومن أهم محاور الدليل محور

[1] مصطفى عمر حمادة، **علم الإنسان مدخل لدراسة المجتمع والثقافة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص54.

البيانات الشخصية للمبحوثين الآباء محور دور التربية وتغيراتها في تحول المكانة والتراتب الاجتماعي للمجتمع الجزائري يليها محور انعكاسات التربية على التحول في الأدوار ووحدة المجتمع الجزائري ثم محور أداء التربية في المجتمع ودورها في تشكل القيم والتأثير فيها، وقد تضمن الدليل مجموعة متنوعة من الأسئلة المفتوحة للتعرف بقدر المستطاع على المبحوثين وقد حاولنا قبل كل مقابلة استذكار الأسئلة وترتيبها والمحاور التي تندرج تحتها للابتعاد عن النظر إلى الورق أثناء المقابلة وقطع الاتصال البصري بالمشارك.

رابعا: الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات

تصنف دراستنا ضمن الدراسات الكيفية وهدفها هو توفير معلومات حول التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول نتناول فيها مواضيع محددة تمكننا من معرفة المعاني التي يعطيها المبحوثين بأكثر تعمق من الدراسات الإحصائية، حيث تسمح هذه المقابلات بمعرفة المنطوقات التي يرتكز عليها المستجوبين في التعبير عن آرائهم هذا إذا علمنا أن المجتمع هو عبارة عن نسق ومنظومة أخلاقية كما يعتبر كذلك عبارة عن مجموعة من المعاني والعلاقات الاجتماعية الفكرية.

أما أسلوبنا في تحليل المعطيات هو منهجية التحليل والوصف المكثف لمنطوقات المبحوثين حسب تعبير **Clifford Gerrtz** قدم **Gerrtz** هذا المفهوم كأداة تحليلية عن المادة الأثنوغرافية وكيفية التعامل معها أنثربولوجيا إذ يمكن لنا استخدام هذا الأسلوب وتكييفه في تحليل موضوع التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول وفي معالجة أي علاقة تفاعلية على مستوى الأفراد.

يفترض الوصف المكثف أن التفاعل في العلاقات الاجتماعية لا يتم إلاّ من خلال دلالة رمزية لأي منتج إنساني فنحن في الواقع نتعامل من خلال إعطاء دلالات لرموز وهذه الرموز لها بناؤها الخاص المتشابك

المعقد والذي نطلق عليه ثقافة، ولهذا فإن أي شعار مرفوع أو أي تعبير عن موضوع معين يمكن أن نعالجه معالجتنا للرمز من حيث محاولة الكشف عن معانيه الضمنية ونقصد بها تصريحات المبحوثين[1].

وبناءا على هذا بدأنا في عرض أراء وتمثلات المبحوثين محاولين اكتشاف الدلالات الصريحة والضمنية وقد اعتمدنا على التسجيل الصوتي أحيانا والتدوين لكافة تصريحات المشاركين وردود أفعالهم كما عملنا على كتابة تلخيصات عقب كل مقابلة.

خامسا: صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض من العقبات النظرية والتطبيقية تطلبت منا وقتا وجهدا إضافيين لمواجهتها حتى نتمكن من انجاز الدراسة.

أ -**الصعوبات النظرية والمفاهيمية**: وتتلخص في:

- ✓ ندرة الدراسات السابقة حول موضوع التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وإن كان هناك بعض الدراسات إلا أنها تناولت فترات زمنية سابقة وليست حديثة، إضافة إلى إشكالية تعريف المجتمع المتحول كمفهوم في المجتمع الجزائري كما واجهتنا ندرة الدراسات الخاصة بالانثروبولوجيا التربوية وكذا انثروبولوجيا التغير مما شكل صعوبة كبيرة في الجانب النظري.

ب -**الصعوبات الميدانية** ومنها:

- ✓ ضعف الاستجابة من المبحوثين لطلب القيام بالمقابلة وتردد عدد من المبحوثين في التجاوب والموافقة على المشاركة وفي بعض الأحيان إلغاء مواعيد المقابلات وإعادة تحديد مواعيد أخرى.

[1] علياء رافع، **التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية" الأنثربولوجيا نموذجا"**، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد الثالث،جانفي2001، القاهرة، ص40.

- ✓ عدم فهم بعض الحالات من الفئات التعليمية لبعض الأسئلة والمصطلحات مما استلزم إعادة صياغة مستمرة لأسئلة دليل العمل الميداني وتبسيطها لكي تتناسب مع مختلف المستويات الثقافية.
- ✓ مدة الدراسة كانت محددة بوقت وهذا جعلنا نستغني عن منهج مهم في هذه الدراسة وهو المنهج الاثنوغرافي الذي يكون مهما في دراسات التربية والمدرسة.

سادسا: عرض وتحليل معطيات الدراسة

المحور الأول المتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين الآباء

يهدف هذا المحور إلى تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين من خلال تبيان العمر الخاص بالمبحوثين وتناول عدد أفراد الأسرة والمستوى الاجتماعي وشكل الأسرة والمستوى التعليمي للآباء وطبيعة عملهم.

الجدول رقم 01 يمثل البيانات الشخصية للمبحوثين الآباء

العمر	اقل من 30	30-60	]60[	
	00	12	03	
عدد أفراد الأسرة	03	6-4	9-7	]9[
	00	04	07	04
المستوى الاجتماعي	ضعيف	متوسطة	عالية الدخل	
	02	08	05	
شكل الأسرة	نووية	ممتدة		
	13	02		
المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
	00	04	06	05
طبيعة العمل	متقاعد	أستاذ	موظف	عامل يومي
	04	03	04	04

وفق رأي **Erving Goffman** في دراسته حول منهجية المقابلة أن خصائص العينة والمتغيرات المتعلقة بها كالسن والمهنة والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة لا يمكن اعتبارها ذات دلالة قوية لإعطائنا تفسيرات لمواقف وتمثلات المبحوثين لأن الهدف الأساسي هو الغوص في المعاني الذي يعطيها المبحوث لموضوع الدراسة

وبما أننا وضعنا هذا الجدول التوصيفي لبيانات المبحوثين فإنه يتوجب علينا على الأقل تقديم قراءة بسيطة له، فإذا انتقلنا إلى متغير السن نلاحظ تقريبا أن 12 من المبحوثين متجاوزين لسن الثلاثين(من 30 إلى 60) وثلاث مبحوثين تجاوزو 60 سنة، أما فيما يخص عدد أفراد الأسرة فإننا وجدنا أن الأسر من 7-9 أفراد كان عددهم سبع أسر ثم يليها الأسر [9[قدر عددهم بأربعة أما من 4-6 فقد كان عددهم أربعة اسر فقط، وبخصوص المستوى الاجتماعي فقد كانت الأسر والتي تعتبر متوسطة الدخل قد قدرت بثماني أسر أما الأسر التي تعتبر عالية الدخل قدرت بخمس أسر فيما أن الأسر الضعيفة الدخل قدر قدرت بأسرتين فقط، أما نوع الأسر فقد كان الشكل الطاغي هو الأسرة النووية ب 13 أسرة وأسرتين فقط ذات طبيعة ممتدة، أما المستوى التعليمي يتدرج حسب كل المستويات من المتوسط حتى إلى الجامعي، والذي سجلنا فيه ست مبحوثين وصلوا للتعليم الثانوي وخمس مبحوثين جامعيين مع وجود المستوى المتوسط بأربع مبحوثين، أما المهنة في اعتقادنا لا تعكس بالضرورة بعدا تفسيريا للمقابلات لأننا لم نعتبرها أساسية فقد تنوعت المهن وتعددت لكنها لا تؤثر في مجريات الدراسة.

1- تحليل معطيات المقابلات و تمثلات المبحوثين

المحور الثاني المتعلق بدور التربية وتغيراتها في تحول المكانة والتراتب الاجتماعي للمجتمع الجزائري

يهدف هذا المحور إلى الكشف عن دور التربية في تحول المكانة والتراتب الاجتماعي للمجتمع الجزائري إذ يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن الوضع الاقتصادي والعلاقات الأسرية واتخاذ القرار داخل الأسرة وتساؤلات حول وضعية المرأة داخل الأسرة وحول عملها ووظيفة الأب كل هذه التساؤلات تضمن الكشف عن تحولات المكانة والتراتب الاجتماعي.

وبعد عدة مقابلات وجلسات مع المبحوثين واستجوابهم بخصوص التساؤل الأول حول الوضع الاقتصادي تبين أن أكثر الحالات قد دعمت من قبل الأسرة للوصول إلى الوضع الاقتصادي الحالي إذ يصرح المبحوث 04 "***كون ماشي الوالدين مرانيش في هاذ لبلاصة هوما الي صرفو عليا وعاونوني واليوم راني بخدمتي مضمونه*** ويخاطبنا المبحوث 06 "***الوالد هو سبب الخدمة هذي هو لي بدا وانا مشيت على الخط ومزلت***" والمبحوث 07 يرى "***قراوني وصرفو عليا باش حكمت منصب***" ويرى المبحوث 08 "***عاونوني وبقاو يعاونو الحال صعيب والمصاريف كثرت***" والمبحوث 09 "***والديا تعبو عليا قريت ودخلت للجامعه ودخلت العمل***" ويصرح المبحوث 10 "***الوالد هو لي شجعني نوصل ونكمل نقرا صرف عليا وتعب واليوم الفضل كلو يرجع ليه***" والمبحوث 13 صرح أن "***عايلتي هي سبب الخير الي راني فيه اليوم***" والمبحوث 14 يرى "***أنا وصلت للمنصب غير بيهم تعبو وصرفو ولحد الان منزال يعاونو***" كما يرى المبحوث 15 "***خدمت مع والدي من صغري ومزلت انا لليوم***"

يعبر المبحوثون في خطاباتهم على أن الأسرة هي السبب في الوصول إلى وضعهم الاقتصادي الحالي وأن كل ما وصل له المبحوثون كان بفضل مجهودات الأسرة ونتيجة تضافر جهود الوالدين إذ يقدم لنا خطاب المبحوثين صورة عن التضامن الأسري منذ الصغر إلى حد اليوم فنجد أن من المبحوثين من لا يزال يستعين ماديا بأسرته

فمن خلال تصريحاتهم لنا يظهر أن هذا الجيل أي جيل الآباء لاقى صعوبات عديدة للوصول إلى وضعهم وهذا ليس بجديد إذ أن ظروف هذا الجيل حتمت عليه المرور بعديد المراحل وعايش فترة من الصراعات التي خاضها المجتمع ما جعل هناك صعوبة كبيرة في حياتهم وظروفهم.

في المقابل خاطبنا المبحوث 01 "***العمل خيرتو أنا تعبت فيه وشوفت كلش هذا علاش منبغيش وليدي يخدم كيفي يقرا على روحو*** " ويرى المبحوث 02 " ***خدمت من صغري وحدي كون غير سمعت كلام الاهل وقريت الخدمة عند الدولة اضمن*** " المبحوث 03 " ***عولت على روحي وخرجت نخدم... توفات الوالدة ولقيت اني منقدرش نعيش مع زوجة الاب خرجت من الدار وحوست على خدمة"*** يرى المبحوث 05 " ***مقريتش هذاك الوقت خليت المدرسة وروحت نخدم"*** المبحوث 11 يرى "***توفى الوالد لقيت روحي لازم نخدم ونعاون***" المبحوث 12 يرى " ***الوقت الي كنا فيه كان لازم نعول على روحي ومن عمري13 سنة خدمت وكلش خدمتو*** "

تتجلى معطيات المقابلة وما تضمنته من تصريحات المعنيين المتعلقة بتصوراتهم حول وضعهم الاقتصادي أنهم سعوا لتحقيق ذواتهم بأنفسهم رغم الصعوبات التي واجهتهم وأنهم اعتمدوا على أنفسهم بعيدا عن دعم الأسرة إذ أنه ومن سن صغيرة اتجه المبحوثون إلى فضاء العمل فوجدوا أنفسهم ضمن نطاق وجب عليهم فيه مواجهة الظروف وتكوين ذواتهم عمليا فالتخلي عن المدرسة وظروف وفاة المعيل والخروج عن توجيهات الأسرة وظروف الحياة جعلت المبحوثين يواجهون صعوبات العمل.

اغلب المبحوثين يرون أن الأسرة هي التي كانت سببا في وضعهم الاقتصادي الحالي حيث أن إجابات المبحوثين تدل على أن الأسرة تدعم الأبناء سواء في تعليمهم أو في دخولهم سوق العمل وهذا لا يمنع من أن ظروف بعض الأسر جعلت أبنائهم يدخلون سوق العمل مبكرا ونتيجة لأن العينة هي الآباء وهي من جيل آخر غير الجيل الحالي فكان الأمر أي دخولهم سوق العمل مبكرا أمرا طبيعيا لأن وقتهم فرض عليهم مساعدة الأسرة

حيث أن الفترة التي عاشوها كانت قاسية ووجد المجتمع نفسه في مواجهة الفقر إلا أن بعض الأسر دعمت أبناءها في الدخول إلى مقاعد الدراسة وهذا ما جعل أفراد العينة لا ينكرون فضل الأسرة.

إن دور الأسرة هو تقديم الدعم المادي والمعنوي وتسعى دائما تقديم الأفضل لأفرادها من خلال مساعدتهم على اختيار التوجه للدراسة أو العمل في المستقبل فتأثير الأسرة يسهم في خلق حوافز إضافية في العمل الذي يؤديه الفرد[1] .

الوضع الاقتصادي العام لمجتمع الدراسة أخذ طابعا جديدا فبعد أن كان هذا المجتمع رعويا زراعيا يحمل خصائص المجتمع الريفي نلاحظه اليوم يتحول إلى مجتمع خدمي متجها نحو التحضر فالغالبية من أبناء المجتمع يمتهنون المهن الوظيفية نتيجة رغبة أفراد المجتمع العمل في قطاعات الدولة والهروب من الأعمال الزراعية والتي كانت تعتبر المهنة الأساسية لأبناء المجتمع في وقت قريب مما خلف حراكا اجتماعيا إما أفقيا أو عموديا الحراك الاجتماعي الأفقي حدث من خلال اكتساب الأفراد لأكثر من مهنة وعمل أو من خلال انتقالهم من مهنة إلى أخرى والذي حصل في مجتمع الدراسة هو انتقال غالبية السكان من العمل في قطاع الزراعة إلى العمل في القطاعات الاقتصادية أما الحراك الاجتماعي العمودي ظهر نتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة والتي يمكن ملاحظتها من خلال تحول المجتمع من مجتمع(رعوي زراعي)إلى مجتمع(خدمي).

أما في ما يخص التساؤل حول العلاقات الأسرية ومن خلال إجابات المبحوثين يظهر أن العلاقات تتسم بالترابط ويعبر أفراد العينة عن مدى تميز العلاقة بينهم إذ يرون أن الاحترام والتفاهم هو أساس العلاقات فيعبر المبحوث 02 بقوله " ***علاقتنا لباس بيها الحمد لله ... مدامنا عايشين مع بعض ومستقرين هذا المهم***" ويصرح المبحوث03 " ***علاقة مبنية على الاحترام بيني وبين زوجتي والأولاد كامل متفاهمين"*** يرى المبحوث 04 ***"علاقتنا طيبة مع بعضنا... كامل متفاهمين مكانش مشاكل كبار أمور عادية بين اي اسرة*** " ويرى

[1] سعيد، نور الدين محمد، **التحديث في أسرة قوش تبه**، بغداد، جامعة بغداد، 1983.

المبحوث 06 " ***قلبنا على بعضانا كلنا يد وحدة*** " والمبحوث 08 " ***علاقة حسنة كل واحد يرفد لاخر***" والمبحوث 09 "***علاقة مميزة كلنا ندعمو بعض لازم نوقفو مع بعض*** " كما يرى المبحوث 10 " ***عايلة وحدة نخافو على بعض ومتفاهمين ديما كلمتنا وحدة***" ويصرح المبحوث 12 " ***نتفاهمو ونتقابضو يصرا كل شيء لكن علاقتنا مليحة مكانش الصراع وهذاك يخفر لهذاك لا نخافو على بعض في لول والاخير حنا عايلة***" ويرى المبحوث 14 " ***علاقة ممتازة بين الجميع بيناتنا محبة*** " كذلك المبحوث 15 يرى " ***بيناتنا محبة وتفاهم***"

من خلال تصريحات المبحوثين نجد أن مجموعة كبيرة من المبحوثين يحرصون على أن تكون العلاقة بين أفراد الأسرة علاقة ايجابية وهذا بسماع بعضهم البعض والوقوف جنبا إلى جنب إذ أن الأسرة اليوم تعتمد على نوع من التربية الذي يجعل الأبناء اقرب إلى الآباء والأمهات وهذا لم يكن موجودا قبل مدة من الزمن.

إلا هناك من يصف علاقته بالأسرة بالتوتر وكثرة المشاكل والمشاحانات يقول المبحوث 01 " ***ساعة على ساعة تكبر بيناتنا ...مبقيتش نفهم عليهم***" المبحوث رقم 05 " ***شوية اضطرابات لولاد كبرو وتزيد المشاكل... راحو زوج يفوتو لارمي رانا مريحين نخمم كي يرجعو نعاودو الاسطوانه*** " يصرح المبحوث 07 "***من ناحيتي كاينة شوية اهمال وهذا يسبب المشاكل ويصرا بيناتنا خلافات*** " المبحوث11 "***ديما لعياط ميفوتش نهار عادي كي نبعد عليهم نريح كل واحد عايش حياتو***"

كل هذه العلاقات تعتبر أمرا عاديا داخل الأسر ذلك أن أي أسرة يمكن أن تتعرض لبعض الضغوطات التي تجعل العلاقات متوترة بعض الشيء لكن ما يجعل العلاقات غير عميقة هو الابتعاد عن الأسرة والهروب من الضغوطات.

العلاقات الأسرية يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين الزوج والزوجة والأبناء ويقصد بها أيضا طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد ومن ذلك العلاقة التي

تقع بين الزوج والزوجة وبين الأبناء أنفسهم[1]، إن اغلب الحالات تربط بينهم علاقات وروابط اجتماعيه قوية وطبيعيه مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالطمأنينة والأمن والاستقرار، يؤكد **Robin Fox** على أهمية الرابطة القرابية كظاهرة في مجال الانثروبولوجيا قائلا "إن القرابة بالنسبة للأنثروبولوجيا كالمنطق بالنسبة للفلسفة"[2]

إن تناول الأسرة يقتضي اعتبارها ككل نشيط يتوقف فيه سلوك كل فرد على العلاقات التي تربطه بباقي الأفراد[3]، فالعلاقات الأسرية هي تلك التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة الواحدة أي الزوج والزوجة والأبناء وتنطوي هذه العلاقات على الفعل ورد الفعل ومجموعة ممارسات ورموز سلوكية وكلامية وادوار اجتماعية.

تتميز العلاقات الأولية بالقوة والتماسك والتعاون وهي موجودة عند الجماعات القرابية كالأسرة وجماعة الجوار ونجدها داخل الجماعات صغيرة الحجم لأنها تقوم على العلاقات المباشرة وتسمى بجماعات المواجهة، ففي هذه الرابطة الاجتماعية يذوب الفرد داخل الكل فتظهر عبارة **نحن** وليس عبارة **أنا**، حيث يدل هذا على قوة الانتماء إلى الجماعة وزيادة درجة الترابط الاجتماعي والولاء للجماعة[4].

إن الحركة والنظام يمثلان حقيقة ثابتة في الكون والطبيعة والمجتمع وتظل الحياة ملازمة دائما لوحدات النظام واتحادها وعلية فإن الروابط الأسرية تعتمد أساسا على نظام العلاقة بين الوالدين إذا فالتكامل والتضامن هما أساس الترابط الأسري، إذ يعتبر المناخ الأسري ونوع التفاعلات السائدة داخل الأسرة وخاصة بين الزوجين ذو أهمية كبيرة في خلق جو صالح للنمو السليم للأبناء من الناحية النفسية حتى يتسنى لهم فيما بعد أن يؤدوا أدوارهم في الحياة علي أكمل وجه وأن يقيموا فيما بينهم أسرا تنعم بالتوافق في حين ينعكس المناخ غير

[1] غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1992، ص437.

[2] فاتن شريف، **الأسرة والقرابة دراسة أنثروبولوجية اجتماعية**،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الاسكندرية، 2006،ص25.

[3] Edmond Marc, Dominique Picard, **L'interaction Sociale**, Paris, Ed PUF, 1989,p193.

[4] نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء العائلي**،ج1، دار الشروق، السعودية، جدة،1981.،ص136.

السوي علي الأبناء فيؤدي إلي عدم اتزان شخصيتهم وسوء تكيفهم الانفعالي وانعدام ثقتهم مما يؤثر علي قدرتهم المختلفة كاتخاذ قرارات حكيمة[1].

الأسرة الجزائرية هي وحدة اجتماعية وهي مركز ومنبع توجيه الأمور وهي نموذج قائم عليه كل البناءات الاجتماعية[2] إذ أن المعروف عن الأسرة الجزائرية أنها متضامنة مع بعضها البعض وأن العلاقات الأسرية هي رابط مقدس، والطاغي على الأسر هو الاحترام المتبادل حيث أن الكبير فيها يحترم الصغير وهذا ما يتوافق مع مفهوم **دبزي العيد** و **Robert Décloitres** أن الأسرة الجزائرية جماعة منزلية تدعى العايلة مكونة من الأقارب المقربين الذين يشكلون وحدة اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وتعاون قائمة على روابط من الواجبات المتبادلة[3].

لقد كان الأب في وقت سابق والى اليوم هو الذي يرأس الأسرة ويعمل جاهدا في توفير الحاجات الأساسية للحياة الأسرية وقديما كانت علاقة الزوجة بزوجها علاقة الطاعة والخضوع وبسبب التصنيع والتحضر ظهر التغير في نمط العلاقة وأصبحت المرأة تتحمل المسؤولية مع زوجها وأصبح الزوج أكثر تقديرا للزوجة.

في الأسرة الحضرية نلاحظ بأن العلاقة بين الأبوين والأبناء قد تغيرت ولاسيما بعد انتشار التصنيع والتحضر فأصبحت العلاقة مبنية على أسس ديمقراطية ولكنها في الوقت نفسه يصيبها بعض الجفاء والضعف والاضمحلال على الرغم من أن الجيلين يعيشان في البيت نفسه، علما بأن الضعف الذي يصيب العلاقة

---

[1] منار عبد الرحمن محمد خضر، **مسئولية الأم تجاه رعاية الأبناء وعلاقته بتوافقها الزوجي**،مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية، مجلد(14)- العدد (1-4)، 2004، ص 113.

[2] Pierre Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie, presses universitaires de France**, paris, 4ème ed, 1963, p 13.

[3] Robert Décloitres et Laïd Debzi, **Le système de parenté et structures familiales en Algérie, Aix- en-Provence**, centre Africain des sciences humains appliquées, 1965, p 29.

الإنسانية في مقدمتها اختلاف الأعمال التي يمارسها الجيلان فالأب يمارس مهنة تختلف عن مهنة الابن، فضلا عن الاستقلال الاقتصادي الذي يتمتع به الابن وان المستويات الثقافية والميول والاتجاهات والقيم والمقاييس للجيلين تختلف عن بعضها البعض لأن طبيعة الحياة التي عاشها الأب تختلف عن طبيعة الحياة التي يحياها الابن في الوقت الحاضر[1].

العلاقات الأسرية في مجال الدراسة يُظهر أن الأسرة لا تزال تتمسك بوحدتها وأن هناك اتجاه نحو الديمقراطية في العلاقات حيث تسعى الأسر إلى إتباع نظام مبني على التضامن الأسري الذي يضمن استمرار وحدة الأسرة فالعلاقات داخل العائلة الجزائرية تقوم على أساس البعد الأخلاقي والروحي الذي يمثل جوهر كيانها فعلى العموم لا نجد من يذكر عائلته بسوء بل يسعى الجميع لتلميع صورة العائلة وهذا حق مشروع لهم نظرا لحساسية العلاقات وهذا ما ذهب إليه **بوتفنوشت** عندما أراد أن يعطي توضيحا لمفهوم العائلة ويبدو لنا من المفيد أن نعطي توضيحا أن العائلة مصطلح يعني فيما يعنيه كقيمة أخلاقية وروحية فكرة كاملة عن العائلة الجزائرية فالعائلة كلمة جدية ولا يمكن أن تكون موضوعا للهزل يمكن أن نمزح مع بعض الأقارب لكن العائلة كلمة مشحونة بحساسيات عندما تنطق بها[2].

الأسرة هي كيان واحد والعلاقات الأسرية لدى المبحوثين تتميز بالقوة كما انه توجد بعض الحالات التي تتميز العلاقة فيها بالتوتر إلا أن هناك جانب من الطاعة والخضوع للأسرة وعدم الخروج عن جناحها فتخضع العلاقات للعرف والمكانة أي احترام الصغير للكبير والخضوع للوالدين ما يؤدي إلى ثبات العلاقات داخل المجال، كما أن العلاقات الأسرية تخضع أيضا إلى الجانب الديني أين يطيع الأبناء الآباء وتخضع الزوجة إلى الزوج إذ تتم تربية الأبناء على علاقات معينة تحدد وضعهم ووضع الآخرين والتي تلزمهم باحترام العلاقات والمراكز داخل الأسرة.

[1] عمران عبد الرحيم، **تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي**، المطبعة الانكليزية، صندوق الأمم المتحدة، 1994، ص 20.
[2] مصطفى بوتفنوشت،1984،ص 38

وفيما يخص التساؤل الخاص بالقرار داخل الأسرة فإن التوجه العام للأسرة في مدينة ورقلة أن يقوم الأب باتخاذ القرار في الأمور الخاصة بالأسرة ذلك انه الأدرى بما يصلح بها وأنه هو الأكبر قدرا والمترأس كما أن هناك توجها نحو التشراكية في القرارات بين جميع أفراد الأسرة من زوج وزوجه وأبناء ويلاحظ أيضا وجود توجه نحو إلغاء التشارك مع الأبناء ويبقى القرار بيد الزوج والزوجة فقط، فاتخاذ القرار وطريقة اتخاذه دائما تكون في يد الزوج "الأب" إذ أن الرؤية الغالبة على المبحوثين أنهم هم المترأسين للأسرة لذلك اتخاذ القرار حق الأب الذي لا نقاش فيه .

يرى المبحوث 01 "***القرار الأول والاخير ليا انا نعرف واش يصلح بيهم***.."كما ان المبحوث 03 يرى انه الوحيد ذو الحق في اتخاذ القرار فيقول "***كل شيء راجع ليا انا الوحيد لي ليا الحق نقرر ...هوما مش عارفين مصلحتهم***" يشاركه الرأى المبحوث 05 والذي يصرح "***أنا هو المسؤول على القرارات كامل شكون يعرف مصلحتهم غير أنا معليش هوما يفهمو بالصح كلش راجع ليا*** " ويصرح المبحوث 07 "***انا كأب نقرر ونتصرف رأيي هو الغالب خاطر هذو لو تفتح مجال المشاورة ماتحبسش كل يوم براي زي***" كما يرى المبحوث09 " ***القرارات ترجع ليا انا نقدر نتصرف في كلش منشاور ما والو نعرف واش يصلح بلاري***" ويصرح المبحوث10 " ***اكثر شيء انا لي نقرر خاطر المسؤولية كامل عليا*** وفي خطاب المبحوث11 " ***شكون راح يقرر انا ويكون قراري خاطئ لوكان نشاركهم عمرنا منديرو حاجة تصلح*** كما خاطبنا المبحوث 13 مصرحا" ***القرار بيدي انا الوحيد لي نتصرف في كل الامور***"

يرى كل من هؤلاء المبحوثين أنهم أصحاب القرار ذلك أنهم أدرى بمصلحة العائلة والانفراد بالقرار يحق لهم وحدهم إذ أن هناك انفرادية لدى هؤلاء المبحوثين فيما يخص اتخاذ القرار إذ يستند اتخاذ القرار على المكانة التي يتخذها الأب ضمن نطاق الأسرة، يتصدر الأب جميع القوى الأسرية واستولى على الانفراد بالقرار داخل

الأسرة هذا الاستيلاء ليس بجديد بل هو عبارة عن إعادة إنتاج لهذه القوة فالأب عبر العديد من الأجيال استطاع أن يسيطر على اتخاذ القرار .

وهذا لا ينفي وجود توجه آخر نحو بقاء القرار محصورا بين الزوجين فقط خصوصا أن الرجل أصبح أكثر انفتاحا على زوجته في العائلة المعاصرة أي أن هناك بوادر توجه نحو انخفاض مستوى انفرادية الأب "الرجل" بالقرار المطلق وتوجه النحو تشارك الزوجة في القرار وهذا مكسب للمرأة يقول المبحوث 02" ***نتشاور مع الزوجة طبعا لانها جزء من حياتي***" والمبحوث 04 يقول " ***القرار محصور بيني وبين الزوجة***" وهذا ما عبر عنه المبحوث 06 بقوله "***كاينة نقاشات تصرا مع الزوجة ونتخذو قرارات***" ويصرح المبحوث 08" ***نتشارك مع زوجتي في أي موضوع واي قرار كل الامور نتشاورو فيها*** " كما خاطبنا المبحوث 15 قائلا" ***انا وزوجتي نتخذو القرارات من حقها تقول رأيها كل قرار يرجع بفايدة علينا كامل***" هذه التصريحات أيضا تشير إلى التشاركية المنحصرة بين الزوجين فقط ويرى المبحوثون أن زوجاتهم جزء من النسق العائلي ولا يستطيعون إلغاء وجودهم مما يفرض عليهم أن يقوموا باتخاذ القرار معهم وان تكون هناك مشاورات فذلك حق من حقوقهم وكل هذا يصب في مصلحة الأسرة.

الملاحظ هنا من خلال هذه التصريحات أن زوجات المصرحين هن عاملات خارج المنزل إذا أن تشاركية اتخاذ القرار كانت لصالح الزوجات العاملات أكثر ذلك أنهن فرضن نفسهن داخل الفضاء المنزلي وخارجه، إذ أن المرأة عضو مؤثر داخل الأسرة وتؤدي مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية إلى تفعيل وظائف الأسرة من خلال المكانة الممنوحة لها في أسرتها من جانب، ومتأثرة بأساليب التنشئة الأسرية وما تمنحهُ لها من مكانة اجتماعية في مجتمعها من جانب آخر.

كما ظهر هناك توجه نحو التشاركيه الأسرية في القرارات بين جميع أفراد الأسرة يرى عدد من المبحوثين أن من حق الجميع أن يتخذ القرار داخل الأسرة ولهم الحق في إبداء آراءهم لأن ما ينتج سينعكس على جميع أفراد

الأسرة فيعبر المبحوث 12 " ***العائلة كامل تشترك...القرار راهو يخصنا كامل وراجع علينا كامل منقدرش ننفرد بيه وهوما نلغيهم***" ويصرح المبحوث 14 " ***مهمش صغار أكيد يشاركو معايا كامل في القرارات ونتخذو أصلح قرار ورأي وكامل يصب في مصلحة الاسرة "***

وهنا نطرح تساؤل هل أصبح اتخاذ القرارات تشاوريه؟ إن التشاركية مع الأبناء إلى حد الآن لم تصل إلى المستوى المطلوب لأن الأسرة ترى أن رأي الأبناء شكلي فقط إلا أنه قد تبلور الوعي لدى الزوجين بضرورة الحياة المشتركة.

إن مركز اتخاذ القرار لا يتأتى من شخص واحد أو من مجموعة أشخاص بل يتأتى من الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها الجماعة والتي تفرض على الفرد أو مجموعة الأفراد التوصل إلى أحكام من شأنها أن تدير أعمال الجماعة بما ينسجم مع أهدافها[1]، فالشاغل لمركز اتخاذ القرار سواء كان فردا أو جماعة قد يتسم بسمات دكتاتورية أو ديمقراطية في اتخاذ القرارات الخاصة بالجماعة أو الفئة، فالأسرة تعكس صورة أن الأب يكون له المركز الأساس لاتخاذ القرار وعلى هذا قد يكون دكتاتوريا إذ ينفرد في اتخاذ القرارات الخاصة بحاضر الأسرة ومستقبلها ويكون حكمه للأسرة حكما استبداديا وهي التي تشكل مركز اتخاذ القرار[2].

هذا الوضع أصبح شائعا في الأسرة الجزائرية مع مصاحبته لمظاهر التحضر والتصنيع فلم يعد الأب وحده يشغل هذا المركز بل تسانده الزوجة وتغير مركز صنع القرار وأخذت الزوجة والأبناء يشاركون في صنعه أيضا وتحول الحكم داخل الأسرة من ديكتاتورية إلى ديمقراطية، أي من انفراد الأب باتخاذ وصنع القرار

[1] احمد ابو زيد، **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع**، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للتأليف، مصر،1970، ص 130.

[2] Goode William**, World Revolution and Family Patterns**,The Free Press of Glencoe, New York, 1987, P36.

إلى تشاركيه يصنعها كل أفراد الأسرة وأصبحت الأسرة اليوم تميل إلى الديمقراطية وهذا ما توصلت له دراسة**Costello Vincent Francis** الذي يرى أن الأسرة العربية أصبحت أكثر مرونة[1].

هنا نتساءل عن الأسباب المؤدية إلى تغير مركز القرار وانتقاله إلى مركز قرار مشترك بين الأم والأب ونجد جملة من العوامل المسؤولة عن هذا التغير أهمها تعليم المرأة والاستقلال الاقتصادي لها ما أدى إلى تحول مركز اتخاذ القرار من الأب إلى الجماعة إضافة إلى نبذ أحادية القرار والاحتكار من قبل فرد واحد مما أدى إلى تقلص مركز الأب في اتخاذه للقرارات الأسرية وتوسعت حرية الأم في اتخاذها للقرارات مما أتاح تحقيق درجة عالية من التضامن والتماسك الاجتماعي.

هناك تشارك في اتخاذ القرار داخل الأسرة بين الزوجين في مجتمع ورقلة هذا الأمر التشاركي ينبع فقط من القناعة في التشاركية فحجم مشاركة المرأة العاملة مختلف عن حجم مشاركة المرأة الماكثة في البيت فيرى العديد من المبحوثين أن المرأة العاملة بما أنها شريك اقتصادي فهي شريك في القرار بالتالي فرضت مشاركتها فاجتياح المرأة للعديد من الأعمال التي كانت حكرا على الرجل جعلت منه مرنا في استجابته نحوها ما جعلها توسع من خبرتها في تعاملاتها مما ينعكس على وجودها داخل الفضاء الداخلي والخارجي فحسب عدد من المبحوثين أصبح بإمكان الزوجة أن تتصرف بكل حرية في الميزانية المنزلية وهذا بحده تقدم من ناحية إمكانية التحكم واتخاذ القرار ليصبح اتخاذ القرار ثنائي مشترك بين الزوجين يؤثر في بنية الأسرة ووظائفها وقد توصلت دراسة **انتصار محمد جواد** إلى أن اتخاذ القرار من قبل المرأة داخل الأسرة يرفع من مكانتها الاجتماعية.

اتخاذ القرار داخل الأسرة كان يعتمد أكثر على الأب والذي يرى في نفسه الأحق بحكم مكانته وموقعه داخل الأسرة وكذا بحكم جنسه فهيمنة الرجل على اتخاذ القرار داخل الأسرة تجعله مستفيدا من مركز ومكانة مميزة

[1] Costello Vincent Francis, **Urbanization in the Middle East**, Published by Cambridge University Press, United Kingdom ,1977, p 36.

داخل الأسرة وقد توصلت دراسة **آلاء معروف خضير الطائي** إلى أن هناك تأثير سلبي لأساليب التنشئة الأسرية في تشجيع المرأة على اتخاذ القرار فالرجل ينشأ في أسرته على إشغال المراكز القيادية والانفراد باتخاذ القرارات وتغرس هذه السمات في شخصيته منذ الطفولة مما يعزز الاعتقاد لدى المرأة بأن القرار للرجل لأنه متفوق عليها، ويدعم هذا الاعتقاد طبيعة التنشئة الأسرية التي تحدد لها مكانتها بالصورة التي لا تؤهلها للمساواة مع الرجل مما يجعل من أساليب التنشئة الأسرية معوقا لتشجيع المرأة على اتخاذ القرار، فثقافة المجتمع عززت من مكانة الرجل الاجتماعية إضافة إلى التنشئة التي تعرض لها ويتعرض لها أبناءه وحاصرت المرأة في مركز ومكانة معينة.

أما فيما يخص التساؤل الخاص بتغير وضع المرأة داخل الأسرة تظهر النتائج أن وضعية المرأة تغيرت نتيجة العديد من العوامل التي كانت سببا في إعادة ترتيب مكانها داخل النسق الأسري فوصول المرأة لمستويات عليا في الدراسة وكذا دخولها ميدان العمل واستقلالها المادي والمعنوي أتاح لها تغيير وضعيتها، يرى المبحوث 02 "***ايه لمرا تقرى وتخدم على روحها ولات عندها استقلالية***" والمبحوث 04 يرى "***ايه تبدلت قبل ما كانت حتى مرا تخرج اليوم تروح للخدمة ... تخرج تروح لولاية خلاف وحدها عقلية بكري خلاص مبقاتش تحكم***" يصرح المبحوث 05"***ايه كاينة تغير ولات عندها بزاف مهام في الدار وبرا***" كما يرى المبحوث 06 "***ايه تبدلت مثلا زوجتي كملت قرايتها عندي وذرك تروح تخدم... بنتي ثاني تقرا ولازمها تخدم الوقت تبدل***" ويخاطبنا المبحوث 07" ***ايه كاين تغير ولات حتى في الزواج تختار وحدها هذا وحدو يخلي وضعها متغير ...وزيد العمل***" كما يصرح المبحوث 08" ***عندها مسؤوليات منزلية وخارج المنزل***" ويرى المبحوث 09 " ***نعم وضعيتها تغيرت لأن الظروف تغيرت وفرضت ان المرأة تتغير***" كما صرح المبحوث 12 قائلا" ***نعم كاين تغيرات المرا تع يوم ماشي تع سنين لي فاتو فرضت نفسها***" وفي تصريح المبحوث 14" ***تغيرت الوقت هذا يخليها تتغير خرجت برا اليوم تلقاها استاذه وطبيبة وفي أي مجال خرجت من حدود البيت***" ويرى

المبحوث 15 " ***وضعها تبدل خاطر اليوم تلقاها في أي مكان وين تروح في أي بلاصة تلقاها في مناصب كيفها كيف الرجل"***

يجمع المبحوثون في تصريحاتهم أن العمل سبب في تغير وضع المرأة فمن خلال خطابات المبحوثين يتضح أنه في السابق كان البيت مكانا طبيعيا للمرأة والعمل مكانا للرجل أما اليوم أصبح العمل مكانا طبيعيا للرجل والمرأة معا فمن خلال هذه التصريحات يتبين أن الظروف والتغيرات التي حصلت في المجتمع جعلت المرأة تكيف نفسها مع هذه الظروف وتغير من وضعيتها ذلك أن المجتمع غير ساكن ومتجدد دوما.

لكن هذا لا ينفي وجود فئة من المبحوثين لا تزال مقتنعة أن وضع المرأة لم يتغير وأن مهمتها الأساسية هي تربية الأبناء وأن صورتها كأم وزوجة لم تتغير فمن خلال خطابات المبحوثين نرى أنه خلال تنشئتهم ترسخت فكرة أن المرأة مكانها المنزل فقط يرى المبحوث 01 "***لمرا مرا معندو ميتبدل فيها***" والمبحوث 03 "***واش راح يتغير فيها مثلا...لمرا عمرها ما راح تحكم في بلاصة الراجل ولا توصل ليه***" ويرى المبحوث10 "***بلاصتها في الدار مكان حتى تغير تربي لولاد وتغسل يكفيها"*** وصرح المبحوث 11 "***معندها متبدل بلاصتها باينه في دارها بين اولادها مش لازم تمد ليها حرية تخرج على الطريق"*** كما خاطبنا المبحوث 13 قائلا" ***لا لا مكاينة حتى تغير لمرا وضعيتها بقات هي هي"***

إن الصورة النمطية للمرأة لا تزال تخيم على رؤى المبحوثين فمن خلال تصريحاتهم يتبين انه لا يزال التفكير التقليدي والصورة التقليدية للمرأة الأم والزوجة والحارسة لا يزال لصيقا بها مما يجرنا للقول أن التنشئة والتربية الأسرية تصنع من خلال الممارسات، ويظهر هذا عندما خاطبنا المبحوث الأول والذي لا يزال مقتنعا بأن المرأة لن تصل إلى مكانة الرجل وخطاب المبحوث العاشر الذي عبر انه لا تغير فقط تربية الأبناء تكفيها، تعمل التنشئة على توجيه اهتمام وإمكانيات الفتاة على وظيفة معينة وهي الأم والزوجة إذ أن عملية التنشئة تقوم بتحضير الفتاة على أن تكون لصيقة بالفضاء المنزلي.

تكشف الصورة التي رسمها خطاب المبحوثيين للمرأة عن تنميطات مستمرة فصورة المرأة هي امتداد للصورة التي رسمها الموروث الثقافي باعتبار المرأة تبعا لهذه التنميطات ثابتة فملامح هذه الصورة تتكرر في خطابات المبحوثين مع تجاهل التغير الذي وقع على وضعية المرأة ويغذي هذا التطور التركيبة الثقافية التقليدية الداعمة لصورة المرأة التقليدية، بحسب المنظور الثقافي التقليدي تعتبر المرأة مخلوقا ناقصا إذ أن وجودها لا يكتمل إلا بوجود الرجل وبهذا فإن صورة المرأة التابعة غير المستقلة دائما ما تلتصق بها هذا التأويل النمطي للمرأة التابعة خصوصا أن العرف الثقافي جرى على أن يصف المرأة وصفا سلبيا .

إن البحث في وضعية المرأة في الوقت الحاضر لا يمكن فهمه دون استقراء للواقع الاجتماعي ذلك أن المرأة عنصر بنيوي وظيفي في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع تتحدد وضعيتها بمواقع الأفراد الآخرين والتي جاءت نتيجة لعوامل مختلفة فالأعمال المنزلية اليومية والمتمثلة في مختلف الأعمال التي تقوم بها المرأة من تنظيف وغسل وتهيئة الطعام وخدمة الزوج ورعاية الأطفال من رعاية صحية تربوية بالإضافة إلى خدمة باقي أفراد الأسرة إذا كانت أسرة ممتدة كلها يعتبرها المجتمع والأسرة من اختصاص المرأة فقط وهذه النظرة نتجت من أن وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال خاصة بالمرأة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنزل، بالإضافة إلى أن المرأة تفرغت للأشغال المنزلية في معظم المجتمعات منذ القديم لذلك يرى العديد من الأفراد أن وظيفتها ثابتة وهي الإنجاب والأعمال المنزلية فقط، لفهم وضعية المرأة لابد من الانطلاق من الرجل سواء ثارت أو استسلمت سواء قبلت أو رفضت وضعيتها فهي تتطور في عالم أنشأ خصيصا للرجل فهو الذي يضع القانون لسلوكات المرأة الجزائرية ما هي سوى نتائج وانعكاس لسلوكات الذكر اتجاهها.

إن هامشا مهما من التصورات والرؤى اللصيقة بالمرأة التي ارتسمت في المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري وتحددت على ضوئها مكانتها من خلال تثبيتها للأطر والسياقات التي تمثل المعالم الأساسية للفضاء التي ينبغي أن تتحرك ضمنه هذه المرأة قد تشكلت انطلاقا من القواعد التي صاغتها المرجعيات الثقافية للمجتمع

الجزائري بترجمة هذه القواعد على أرض الواقع والاحتكام إلى سلطتها الرمزية.[1] فكانت وصاية الرجل على المرأة باعتبار أن هذه الأخيرة لا يحق لها وفق جملة من القواعد العرفية أن تتصرف في القضايا المصيرية لحياتها فأحد السمات التي طبعت مكانة المرأة ومثلت عنوانا بارزا لموقعها في المحيط الاجتماعي ومما لا ريب فيه أن الروح التي باينت بين منزلة الرجل والمرأة قد تغلغلت بصورة سلبية وانتهت بتهميش المرأة وإقصائها من مكانتها الاجتماعية البناءة[2].

ويفسر هذا الاتجاه المتمثل في إبقاء المرأة في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي بكون دور المرأة الجزائرية في ذلك الوقت هو المحافظة على الهوية الجزائرية حيث كان لزاما على الرجل أن يحمي المرأة حتى لا تصطدم مع المستعمر فالمجتمع الجزائري أغلق على نفسه لأجل الحفاظ على القيم المكونة لشخصيته الجماعية وهكذا أصبحت المرأة حارسة للمنزل[3] .

وبقيت فكرة المرأة الحارسة منتشرة إلى هذا الوقت وهذا الأمر يظهر من خلال خطابات المبحوثين الذين مازالوا متمسكين برأيهم حول أن وضعية المرأة لم تتغير وتبقى ثابتة مهما تغير الزمن والظروف فهي الوضعية الطبيعية التي خلقت من اجلها. إن مكانة المرآة في المجتمع الجزائري إنما تحددت في الماضي وتتحدد سواء في الزمن الحاضر أو المستقبل على تموقعها في المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي هذا التموقع الذي يمكن إجماله في التأثيرات المترتبة عن حضورها ضمن هذا المحيط من حيث النتائج التي يفرزها هذا الحضور وكذا من حيث الأهمية والمكانة التي يحدثها هذا الحضور ومدى فاعليتها والتي على ضوئها تتحدد مكانة المرأة[4].

---

[1] نور الدين كوسة، **دور القيم الذكورية في رسم معالم البنية العلائقية للنظام الأسري الجزائري مقاربة أنثروبولوجية** ،أعمال الملتقى الوطني حول المرأة والمجتمع في الجزائر الواقع التحديات والرهانات يومي 13 و 14 نوفمبر 2012 ،ص40 .

[2] عشراتي سليمان،مرجع سابق، ص216.

[3] ABADIR Sonia Ramzi, « **La femme arabe au machrek et au maghreb : fiction et réalités** », entreprise nationale du livre , Alger, 1986,p51.

[4] حمداوي محمد، **وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري**، مجلة إنسانيات، وهران، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، السنة الرابعة، العدد 10، جانفي –أفريل2000، ص 3.

إن المرأة الجزائرية بعد الاستقلال وجدت نفسها مدفوعة لسلك طريق التطور وحدث تغيير في مكانة الأب والأم بحيث أن الأب بقي محتفظا بمكانته في الأسرة إلا أن دوره الاقتصادي أصبح أدنى مما كان عليه سابقا في الأسرة التقليدية أما الأم فوضعها تغير إلى الأحسن فأصبح ينظر إليها على أنها عضو فاعل وهكذا نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل الأسرة، تعتبر المؤثرات الحضرية مساهمة في تبوء المرأة مكانة محترمة في مقدمتها إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة ولقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلا من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلة والديمقراطية في مقابل الأبوية.

وبهذا نجد أن دراستنا تتوافق مع دراسة **حنان مالكي** والتي توصلت إلى أن هناك تغير في وضعية المرأة نتيجة استقلالها الاقتصادي مما اكسبها مكانة غير التي تحظى بها الزوجة الماكثة بالبيت فخطابات المبحوثين تدل على أن وضعية المرأة تغيرت هذا التغير جاء نتيجة لمجموعة من العوامل وأصبح لها العديد من المسؤوليات والوظائف هذا التغير أصبح مقبولا ونشأ عليه الجيل الجديد وتقبله الجيل القديم فتغير وضع المرأة جاء نتيجة الرؤية الجديدة لها وكذا تغيرات التنشئة إذ أصبح هناك قبول لوضع المرأة الجديد ودعم هذا حصول تحول في البنية الاجتماعية والنظام العام وعملها الذي تتقاضى عليه أجرا فهناك علاقة تفاعلية بين الأوضاع التقليدية للمرأة والأوضاع التحررية .

أما فيما يخص التساؤل الخاص بخروج المرأة للعمل وأثاره الايجابية في تغير موقف الرجل تجاه المرأة فقد استطاعت المرأة في مجتمع ورقلة دخول مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والإدارية فحسب خطابات المبحوثين فإن عمل المرأة ساهم في التغير الايجابي لنظرة الرجل لها وتتجلى معطيات المقابلة وما تضمنته من تصريحات والمتعلقة بتصوراتهم حول عمل المرأة أن الرجل أصبح يرى في المرأة ندا له وأن إدماج المرأة في الحياة المهنية يرفع من مكانتها لدى الرجل ولدى المجتمع فالعمل النسوي عرف انتشارا قويا وضيق من الفجوة بين

الجنسين فأصبحت معيلة للأسرة يعبر المبحوث 02 فيقول "***المرا اثبتت نفسها وتقدر تنافس الرجل في كل بلاصة ...حتى البرلمان ودخلتلو***" ويرى المبحوث 04 "***ماشي ساهل لمرا تخدم وتكون كيف الرجل واليوم راه يشوفها مختلفة ... اليوم ولينا كي لمرا كي الرجل***" ويصرح المبحوث05 "***صحيح تغير موقف الرجل ولات فاهمة حقوقها وتقدر تواجه وهذا يجعل منك تحترم وضعها ومواقفها وكلامها***" ويرى المبحوث06 "***ايه تبدلت ماش غير تربي في الدار عندها البرا مسؤوليات والراجل يشوفها كيفها كيفو***" كما يساند المبحوث 07 هذه الرؤية بقوله "***لمرا درك تقدر تتحمل مسؤولية الدار ماديا الرجل يشوفها كيفو***" ويرى المبحوث 09 "***المرا اثبتت نفسها تقدر تنافس الرجل في كل بلاصة***" من خلال خطابات المبحوثين يتبين أن هناك رؤية لتموقع المرأة في أماكن عمل جديدة وتحملها مسؤوليات جديدة في الفضائين المنزلي وخارجه فمن خلال ما صرح به المبحوثين فقد أصبحت المرأة هي والرجل سواء لكن من خلال مقابلتنا تبين أن معظم أرباب البيوت يفضلون مهام معينة للمرأة والتي كان منها التعليم والتمريض فقط إذ يفضل الرجال عمل النساء ضمن شروط تضمن الحفاظ على أعراف المجتمع وتقاليده وتفضيل الأعمال التي لا تتطلب اختلاطًا بالرجال.

ويصرح المبحوث 08 "***العمل سبب انو الرجل وثق في قدراتها ماش في المنزل فقط حتى خارج المنزل لكن أنا بالنسبة ليا عملها كأم اسمى عمل***" ويخاطبنا المبحوث 12 "***نعم تبدلت النظرة ليها مش هذيك المكسورة لا اليوم راهي قوية تتحمل مسؤولية الامومة والعمل***" ويرى المبحوث14 "***ايه اكيد على الاقل تعتمد على روحها في غياب الرجل معليش نوافق على العمل لكن متهملش اولادها***" كما صرح المبحوث 15 "***نعم تغير الموقف منها اليوم عمل المرأة اسقط مسؤوليات من على كاهل الرجل لكن ملازمش تنسى انها زوجة وأم***"

من خلال هذه التصريحات والتي تلتقي في أن المرأة أصبحت تستطيع الاعتماد على نفسها وأصبحت على دراية بحقوقها إلى جانب أنها غيرت من نظرة الرجل إليها نجد خطابات المبحوثين تؤكد على أن المرأة تحاول تحرير

نفسها بالعمل فلا يعارض المبحوثون عمل المرأة لكنهم يربطونه بوظيفتها كأم أي أن هناك تحفظ لديهم هذا الخطاب وإن كان مؤيدا لعمل المرأة إلا انه خطاب مثقل بشروط الربط أي أن المرأة أم وزوجة أكثر أهمية من العاملة وربما هذا الخطاب نطلق عليه خطاب وهمي زائف نوعا ما.

الجزء الآخر من المبحوثين يرى في خروج المرأة للعمل عبء ولا فائدة من عملها وانه لن يتغير شيء بدخولها مجال العمل فمكانها المنزل ووظيفتها تربية الأبناء وفقط يقول المبحوث رقم 01 " ***لا الخدمة تاعها تمرض ...واش راح يتبدل كي تخدم والله تجيك غير المشاكل***" يساند المبحوث 03 أيضا هذا الرأي " ***تولي تفهم بزايد معندو حتى ايجابية العمل تاعها ...تربي ولادها خير***" ويرى المبحوث 10 أن " ***"انا منحبش لمرا تخدم انا الي نخدم بواش راح تفيدتي الخدمة تاعها تربي اولادها احسن"*** كذلك المبحوث 11 يرى" ***انا لو جات عندي متخدم حتى مرا اداو بلايص كامل لمرا تخدم والرجل مريح"*** ويصرح المبحوث 13 " ***منشوف حتى فايدة من عمل المرأة ملي بداو يخدمو خلات علينا"***

يتبن من خلال هذه الخطابات التي ترى في عمل المرأة غير مريح ولا يرجع عليهم سوى بالسلبية نصنفهم أنهم ممتثلون للمنظومة التقليدية وللخطابات التقليدية فهم لن يستطيعوا التنازل عن توجهاتهم في عمل المرأة فهو يهدد مكانتهم وسيطرتهم ونلاحظ هذا جليا في خطاب المبحوث 13 " ***خلات علينا"*** وأيضا المبحوث 11 الذي صرح " ***اداو بلايص كامل لمرا تخدم والرجل مريح"*** وهذا دليل على أن هناك فكرة لدى هؤلاء المبحوثين بتفوق الرجل طبيعيا على المرأة فلا يمكنهم التخلي عن هذا التصور.

هذه التصورات والخطابات كانت نتيجة للتنشئة التي تعرض لها المبحوثين فمن خلال تنشئتهم أصبح لديهم تمييز فيما يخص الأثر الايجابي لعمل المرأة فيما أن الجزء الآخر من المبحوثين تمت تنشئتهم على أن المكان الطبيعي للمرأة هو منزلها ولا يحق لها العمل خارج المنزل ذلك لطغيان أفكار تحد من عمل المرأة هذه الأفكار سواء كانت ايجابية أو سلبية تجاه عمل المرأة فهي تمرر جيلا عبر جيلا وتنقل من الآباء إلى الأبناء .

ففي المجتمع الحضري أصبح خروج المرأة للعمل واقعا يوميا لذلك فنجد العديد من المبحوثين يرون أن وظيفة المرأة تغيرت بخروجها للعمل وزيادة مسؤوليتها، تعليم المرأة الجزائرية وخروجها للعمل اكسبها مكانة اجتماعيه مختلفة عن ما كانت عليه في السابق ما يجعلها تبني هويتها وطريقه تفاعلاته مع الرجل والأسرة بشكل يجعلهم يغيرون موقفهم منها وهذا ما عبر عليه المبحوثين من خلال تفاعلتهم. اذ يشير **tracey Reynolds** حول أراء الرجال في عمل المرأة إذ وجد أن له تأثير ايجابي في رؤيتهم لعمل المرأة وأن هذا العمل اكسبها قدرة ومهارات جديدة[1].

إلى جانب عملها داخل البيت زادت الوظائف التي تمارسها المرأة والتي كانت حكرا على الرجل منها مساعدة أبنائها في الوظائف المدرسية والاتصال بالمدرسة والمعلمين، والذي يمكن تفسيره بارتفاع المستوى التعليمي لأفراد هذا الجيل وبالأهمية التي توليها المرأة لهذا للتعليم لما له من دور في منح المكانة داخل الأسرة والمجتمع إضافة إلى تقبل الرجل خروج المرأة واقتناعها بأن وضعيتها تغيرت وأن عليها أن تتبوأ مكانات أهم من تلك التقليدية، وترى **سعاد خوجة** أن المرأة حققت مكانتها واستقلالها الشخصي[2] بتعليمها وعملها.

عمل المرأة حررها نسبيا من تبعيتها للزوج فسمح لها العمل بأن تأخذ حرية أكبر ماديا مثلا فأصبحت احتياجاتها المادية توفرها لنفسها دون الرجوع للزوج ومكنها أيضا من تغيير صورتها المتجذرة في عقل الرجل ما اكسبها مكانة جديدة ضمن النسق الأسري والمجتمعي.

فيما يرى آخرون أن مجرد خروج المرأة للعمل يولد فراغا داخل البيت وهذا بدوره يؤثر على الاستقرار العائلي ويحدث تغير في العلاقة الزوجية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، فأكثر المناقشات حدوثا بين

[1] Simon Duncan, Rosalind Edwards, Tracey Reynolds and Pam Alldred ,Motherhood, **Paid Work and Partnering: Values and Theories, british sociological association**, volume 17, number 02, june 2003, p 325.

[2] Souad khodja, **Nous les algériennes La grande solitude**, Casbah éditions, Alger,2002,p09

الزوجات والأزواج في الأسر أنهم غير موافقين على عمل المرأة عموما لأن الإعالة من وظيفة الزوج وهي مفهوم ذكوري فقط فالمسؤولية المادية والإنفاق على الأسرة من مسؤولية الرجل.

أما فيما يخص التساؤل الخاص بتغير وظيفة الأب داخل الأسرة تبين إجابات المبحوثين أن هناك تغيرا في وظيفة الأب وذلك أن هناك بعض المسؤوليات انزاحت عنه وأصبحت المرأة تسانده في بعض الوظائف وكذلك أصبح الدعم الأسري سببا في تناقص المسؤوليات وذلك أن المرأة أصبحت لديها درجة من المساواة بين الزوج والزوجة يقول المبحوث 02 "***نقصت عليه المسؤولية ولى الابن والزوجة والبنت تساند***" ويصرح المبحوث 05" ***انزاحت عليا بعض الأمور خصوصا الجانب المادي كاين الي يعاوني اليوم***" ويرى المبحوث 08" ***وظيفة الاب تغيرت مع وجود مشاركة الزوجة في كل الامور المادية والمعنوية تغير الوضع***" كما يرى المبحوث 14" ***نعم موجود التغير مثلا مكاش قبل لي يعاونو غير هو ليوم لا كامل يتعاونو زوجة واولاد***"

من خلال تصريحات المبحوثين يظهر أن هناك تغير في وظيفة الأب وساعدته في الجانب المادي خصوصا إذا كانت الزوجة أو الأبناء عاملين كما أن هناك توجهات نحو تقلص مسؤوليات الأب وهذا أيضا يعتبر تغيرا في وظيفة الأب إذ يرى المبحوث 04 " ***ايه تغيرت مثلا كاين بكري الأب عندو مسؤوليات واسعة واليوم تقلصت... اليوم كامل يتعاونو هذا علاش تبدلت شويا من الوظائف***"ويخاطبنا المبحوث 06" ***ايه قبل عندو مسؤوليات اكبر واليوم نقصت عليه المسؤولية*** " ويرى المبحوث 07" ***اكيد تبدلت نقصت المسؤوليات كاين شكون يدعم معاه ويكون معاه***" ويصرح المبحوث 12" ***انزاحت عليه بزاف امور مثلا اصبح الحمل المادي اقل ويشارك في التربية يعني وظائف جديدة عليه*** ويصرح المبحوث 15" ***ايه اكيد تغيرت وظيفتو كاين شحال من حاجة نقصت عليه وكاين لي زاد عليه مثلا اليوم تلقاه يعاون في امور المنزل***" إذ يظهر من خلال هذه الخطابات أن هناك بعض المسؤوليات قد تخلى عنها الأب طوعا ومنها بعض المسؤوليات المادية واكتسب مسؤوليات أخرى منها المشاركة في الأعمال المنزلية ولكن ليس جميع المبحوثين.

يرى عدد من المبحوثين أن وظيفة الأب ثابتة داخل الأسرة ولا يمكن أن يمسها التغيير فلدى الأب مهام معينة لا يمكن لأحد أن يحل محله في انجازها وإتمامها يقول المبحوث 01 " ***دايما الأب عندو وضعية خاصة هو عمود العايلة ... ميتبدل والو في الوظائف تاعو خاطر عندو نقاط معينة مسؤول عليها متتغيرش مهما تغيرت السنين والاوضاع***" " ويرى المبحوث 09 " ***الأب لقدر تاعو كبير عندو مهام معينه لازم يقوم بيهم هذا كل لاجل الأسرة لذلك وظيفتو ثابتة***" ويصرح المبحوث10 " ***لا متغيرتش***"

من خلال خطابات المبحوثين يظهر أن الأب يمتاز بوضعية خاصة إذ انه ممثل الأسرة رسميا لدى الجميع وله وظائف ثابتة لم تتغير ذلك أن الأب عليه تحمل كل الوظائف الشاقة والأعباء الأسرية كما يصر المبحوث 01 بقوله " ***عمود العايلة***" والمبحوث 09 " ***الاب لقدر تاعو كبير***" وهذا دليل أن الأب له صورة معينة لا يجب أن تتغير إذ أن تصوراتهم ثابتة نتيجة لثقافات سابقة.

يرى المبحوث 03 " ***منزال الأب يحمي الأسرة ويحافظ عليها... الوظائف تا ع الاب ميختلفش عليها اثنين***" ويرى المبحوث 11 " ***مكاين حتى تغير هو المسؤول الأول عن الاسرة يوفر ليهم متطلباتهم يصرف ويربي ويقري***" ويخاطبنا المبحوث 13 " ***وظائف الأب هي هي يتبدل كلش بالصح الأب وظيفتو نفسها لي هي يربي ويداوي ويقريهم*** " إذ تظهر خطاباتهم أنها تذكير بوظائف الأب إذ يتميز الأب بوظائف متعددة منها وظيفته الاقتصادية والتربوية إضافة إلى حماية الأبناء من أي خطر.

تتصل وظيفة الرجل في الأسرة في معظم المجتمعات الإنسانية بوصفه المعيل لهذه الأسرة وهو المسئول عن الإنفاق على الزوجة والأبناء فمدى التزامه بوظيفته داخل الأسرة وقدرته على القيام بها تضمن له الهيبة والمكانة التي تمنح له في أسرته ومجتمعه المحلي، يحتل الأب في الأسرة الجزائرية مكانة مادية وروحية إذ يحرص على تماسك الأسرة وينظم ويمارس كل الحقوق والواجبات نحو من يعيش تحت مسؤوليته فهو صاحب القرار

بخصوص ما يتعلق بأمور الأسرة وهو صاحب الملكية العائلية والارتباط بالنسب الأبوي والالتزام بالتضامن الذي يخلقه هذا الارتباط فكلها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية[1].

هناك تغيرات في البناء الوظيفي داخل الأسرة وبداية تحولها إذ أن وضعية ومكانة المرأة تصاعدت فيما بدأ هناك نزول وانخفاض في وظيفة الأب وهذا منتشر في المجتمع الحضري فأصبحت الوظيفة الاقتصادية مشتركة بين الأب والأم فتزايد الشراكة بين الزوجين ساهم في إعادة توزيع الوظائف وظيفة الأم تختلف عن وظيفة الأب. يرى **فرويد** أن الأب يمثل القانون والسلطة ويرى أن الأم هي الحب والحنان[2] .

وظيفة الأب داخل الأسرة تمكنه من إعادة إنتاج الأسرة وهذا في حالة قيامه بوظائفه المتعارف عليها إلا أن دخول شريك أساسي وظهوره بوضوح خصوصا في الفترة المعاصرة قد جعل من وظيفة الأب تتقلص وتغير الوضع عما كان عليه في الأسرة فأخذ هذا الشريك يصعد بوظيفته وانعكس ذلك على مكانة كل منهما داخل الأسرة وهذا جاء نتيجة لتحولات عميقة داخل الأسرة والمجتمع ناتج عن عوامل عديدة منها عمل المرأة كما تعد التنشئة الأسرية سببا في تراجع وظيفة الأب وبروز الأم ذلك انه أصبح هناك تأثر بالنماذج الأسرية الأخرى والتي تعد فيها الشراكة في الوظائف داخل الأسرة من أساسيات التنشئة.

مع زيادة الأعباء ودخول المرأة سوق العمل حصل تغير في وظيفة الأب ما أدى إلى هبوط في المكانة مع ارتفاع وتوسع في مكانة المرأة هذا ما إذا كانت عاملة ففي فترة سابقة كانت مكانة المرأة منخفضة نتيجة عوامل متعددة وأصبح هناك اتجاه نحو التوازن في المكانات بين الرجل والمرأة إلا أنه لا يظهر بشكل كبير نتيجة تفوق الرجل دائما في الترتيب والمكانة فقد بدأت المكانة التقليدية للرجل والمرأة تنخفض داخل في الأسرة

[1] Addie louari, **Mutation de la societealgerienne. Famille et lion social dans l'Algérie contemporaine** .paris découverte .1999 . p 43.

[2] Élisabeth Badinter, **L'Amour en plus: histoire de l'amour maternel**, Paris, Flammarion, 1980, p48.

الجزائرية فنتيجة لانتشار والثقافة والتحول في التربية ظهر ارتفاع في مكانة المرأة مع انخفاض نسبي لمكانة الرجل، وأصبحت الأسرة الجزائرية تتميز بدرجة من الديمقراطية والحرية في العلاقات الأسرية .

المحور الثالث المتعلق بانعكاسات التربية على التحول في الأدوار ووحدة المجتمع الجزائري

يهدف هذا المحور إلى الكشف عن انعكاسات التربية على التحول في الأدوار ووحدة المجتمع الجزائري من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول المساواة بين الذكور والإناث داخل الأسرة وما إذا كان الذكر سندا للأسرة أكثر من الإناث وتم طرح تساؤلات حول الأخ الأكبر وامتلاكه للسلطة ومدى فاعلية سلطة الأب وعن فعلية سلطة الأم وهل أصبح لها سلطات جديدة مختلفة عن تلك التي تملكها.

تنطوي إجابات المبحوثين حول المساواة داخل الأسرة بين الذكور والإناث من الأبناء على تفاوت أي أن هناك قسمين يرى أولها انه لا مساواة بينهما إذ أن للذكر وضع خاص داخل الأسرة وخارجها ولكل معاملة خاصة به الفتاه تبقى فتاه مهما تطور الزمن وتغير المجتمع وتغيرت أفكاره يقول المبحوث رقم 01" ***مكانش مساواة لكان قرات راهي مليحة مش راح تكون زي الطفل"*** والمبحوث رقم 03" ***كل واحد وبلاصتو ديما الذكر عندو وضع خاص... اكيد مهمش كيف كيف كل واحد وتركيبتو وكل واحد كيفاش نربيه***" والمبحوث رقم 05 يقول " ***مكاش مساواة كل واحد نعاملو زي مش كيف الطفل كي الطفلة دايما الطفل عندو حرية اكثر***" ويصرح المبحوث 07" ***لا في الحقيقة الولد نميزو شويا عليها*** " يقول المبحوث 09 " ***مكاش مساواة الذكر ليه وضعو الخاص الطفلة عندها معاملة اخرى في الحقيقة لازمها تتزير شوية"*** ويصرح المبحوث 10 " ***البنت عندها معاملة والولد معاملة اخرى اكيد ... كل واحد والوضعية الخاصة البنت تبقى بنت*** " ويرى المبحوث 11 " ***مش لازم يكون الذكر والانثى كي بعض الوقت هذا مش لازم تحل عين الطفلة"*** ويخاطبنا المبحوث 13" ***الذكر دايما يفرض نفسو في الدار"*** ويصرح المبحوث 15" ***اكيد راح يكون تمييز انا اليوم نعتمد على ابني مش راح نعتمد على بنت خاطر كاين امور متقدرلهاش البنت"***

يتمظهر التميز بين الذكر والأنثى لدى المبحوثين من خلال خطابات المبحوثين إذ لديهم ارث ثقافي قبلي رسخ هذا التمييز الذي تم توارثه عبر الأجيال وهناك من المبحوثين من يعتبر هذا التمييز عاديا ذلك انه نتيجة لقدرات الذكر المختلفة عن الأنثى حتى فيزيولوجيا وهذا هو سبب التمييز إذ أنهم يعتمدون على الذكر في الكثير من المواقف والتي لا تستطيع الأنثى أن تقوم بها.

بينما القسم الثاني يرى أن المساواة موجودة بين الجنسين داخل الأسرة وأن الفروقات تلاشت مع الزمن ودليلهم انه اليوم يمكن للإناث الدراسة والعمل واختيار الشريك في الحياة يرى المبحوث 02 "***نعم كاين مساواة معادش هذيك العقلية لقديمة... مبقاش كلمة لا راكي بنت ولات كيفها كيف الولد***" كذلك المبحوث رقم 04 " ***الوقت هذا وقت مساواة ... وممكن البنت تكون احسن من الذكر في امور هذا علاش التفرقة بينهم معادتش موجودة***" ويرى المبحوث 06 " ***منحبش التمييز كاين مساواة نعم*** "ويقول المبحوث 08" ***اولادي كامل زي بعضاهم معنديش تفريق*** " ويصرح المبحوث 12 " ***نعم المساواة موجودة مبقاتش فروقات مناش في مجتمع متخلف اليوم كامل يكونو في نفس الوضع*** " كما يرى المبحوث 14 " ***اكيد المساواة بينهم***"

من خلال خطابات المبحوثين يظهر أن هناك تلاشي لظاهرة التمييز لدى هذه الفئة إذ يرون أن هناك تغيرات طرأت على المجتمع قلصت من ظاهرة التمييز إذا لم نقل تلاشت مع الزمن فأصبح الفضاء الأسري يرفض خلق ذلك الحاجز بين الجنسين.

التنشئة التي يتعرض لها الأفراد تفسر إجاباتهم إذ أن تنشئه الآباء والأبناء على أن للذكر وضع خاص وهو المتحكم لها دور في تحديد الأدوار المستقبلية لكل من الذكر والأنثى داخل الأسرة وهذا نتيجة لسيطرة الرجل الاقتصادية والتي تؤدي إلى تزكية دور الرجل على المرأة وتبرر آدائهم للأدوار داخل الأسرة والمجتمع مما يفرز توزيع الأدوار بين الجنسين .

تثير ولادة الذكر مشاعر البهجة داخل الأسرة ويستقبل بالزغاريد وتبدأ المعاملة الخاصة للذكر فهو الذي يعول عليه بعد الأب لأنه يحقق الاستمرار لهذه العائلة فهو الذي يحمل اسمها كما أنه سيكون سند أبيه وعائلته وقد اكتسب هذه المنزلة لأن ولادة الذكر تتيح لوالده الظهور بمظهر الرجولة وحيازتها طبيعيا هذه الحالة تمجد الذكورة[1]، وميلاد الذكر له دور اجتماعي نافع لأنه في العائلة التقليدية هو قوة العمل التي ستزيد في إنتاج الأسرة، وقد نبهت **shulamith firestone** إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لا يعود إلى الفروق البيولوجية وإنما إلى الأدوار المتعلقة بالإنجاب والتي أدت إلى تقسيم العمل بينهما والى وجود التمايز القائم بينهما على أساس الجنس ودعت إلى ضرورة ثورة بيولوجية تلغي الفروق الجنوسية[2].

ففي حالة غياب الأب يقوم الابن الذي لا يتعدى سن العاشرة أو اثنا عشرة بحراسة أمه وأخواته فهو يراقب خروجهم ودخولهم ويرافقهم إلى كل مكان وكثيرا ما يكون هذا الطفل هو مصدر رزق هذه العائلة وهذا ما يخلق لدى الطفل نضجا مبكرا وبعد أن أسندت إليه هذه المهام وفي هذا السن فإن على أخواته أن يُطعنه فهو يدرك أنه هو الذكر وهو الجنس الأقوى فقد تربى منذ صغره على التدليل من طرف أمه فهي لا تفارقه أبدا حتى وهي تقوم بأعمالها اليومية تضعه على ظهرها وإذا ما وضعته فإن أقل صرخة منه تجعل الأم تهرع إليه لتحقق له كل طلباته[3].

يميز بين الذكور والإناث في تحديد المسؤوليات والأدوار الجندرية بسبب العادات والتقاليد التي تركز عليها العائلة خلال عملية التنشئة الأسرية فمن خلال خطابات المبحوثين يتبن أن جزء كبير من الآباء هم تقليديون مما ينتج لنا أبناء تقليديين ويعزز لديهم فكرة التمييز بين الإناث والذكور، وتختلف الأدوار الجندرية من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى وكثير من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعمل على تحديد الأدوار

[1] زهير حطب، **تطور بني الأسرة العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976 ، ص190 .

[2] سارة جامبل، **النسوية وما بعد النسوية**، تر: احمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 29.

[3] Nefissa Zerdoumi , ibid, p 108.

الجندرية الاجتماعية لكل من الذكور والإناث[1]. ففي دراسة **Lisa Serbin** حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعميق الفروق بين الجنسين يبدأ الأمر في الأسرة والتي تؤدي إلى تكريس الفروق بين النوعين على أساس الأدوار المرسومة لكل من الذكر والأنثى.

فترى **داليا احمد مصطفى** والتي توصلت إلى أن تنشئة الأم يمكن أن تترك آثارا سلبية على الأبناء منها تمجيد الذكورة والانتقاص من قيمة الأنوثة واستدماج صورة مشوشة عن المرأة والرجل والإعاقة المعنوية للأبناء وصراع الأدوار وإلباس العادات ثوب الدين والتشجيع على العنف كما تلعب الأم الدور الأساسي في وتكوين الهوية الذاتية للرجل رؤيته لذاته وللمرأة، وهو أيضا ما توصلت إليه دراسة **ميسون وائل يوسف العتوم** أن المرأة لا تزال رهينة الخطابات المهيمنة والتي تعكس عدم المساواة بين الرجل والمرأة وكما تساهم في صنع صور نمطية تتبع توزيع القوة في المجتمع ككل.

لقد كان هناك اختلاف بسيط في خطابات المبحوثين إذ أن من المبحوثين من أقر بوجود مساواة وهناك الجزء الآخر الذي اقر بعدم وجود المساواة إلا أنه لا يمكننا إنكار وجود توجه نحو التمييز بين الجنسين والتي تعد من المبادئ الأساسية التي تدعم تمركز الأدوار مستقبلا، فلا يزال هناك سريان للتقسيم التقليدي بين الذكر والأنثى كما أن هناك ايديولوجيا تضع الإناث في مواقع تهيئهن لادوار مستقبلية "أمهات وزوجات" فالتربية مصدر ترسيخ لصورة المرأة التقليدية في إطار البنية الثقافية فإقصاء الأنثى داخل المجال المنزلي تتيح للذكر السيطرة والهيمنة على هذا المجال واختزال الأنثى داخل الأدوار التقليدية مما يضمن السيطرة الذكورية وعدم المساواة، فالبنية الثقافية للمجتمع تفرض وجود تمييز فمن خلال منطوقات المبحوثين نجد أن التمييز لديهم ينحصر في التصرفات والسلوك والشكل فيمتنع بعضهم عن إتمام الأنثى دراستها فالمبحوث 01 يرى ***"كان كملت قرايتها راهي مليحة ...توصل للثانوي نوقفوها"*** ويمنع البعض منهم خروجها للتسوق حتى من المتجر

[1] اليونيفم، **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفم، عمان، 2006، ص 08.

المقابل المبحوث 03 " ***كل واحد كيفاش نربيه.... منقدرش نبعثها تروح وتجي تحكم الدار حتى هنا للحانوت ممنوع"*** مما يدفعنا للقول أنه قد ترسخت صورة معينة للأنثى ما عزز من التمييز بينها وبين الذكر فإخضاعها لقوانين معينة داخل مجالها عزز من تقوقعها في صورة معينة رسمتها لها الثقافة مما أنتج مفهوما ثابتا لدور الذكر والأنثى ووصمة تلحق بالأنثى والتي تحدد دورها وتعزز الاختلاف بين الجنسين، وتظهر أهمية التربية في تخصيص ادوار الذكر والأنثى داخل الأسرة حيث أن تربية البنات تختلف عن تربية الذكور مما يخلق صورة من اللامساواة والتي تتعزز نتيجة التربية .

وضمن مقابلتنا أرباب الأسر وفي سؤالنا حول ما إذا كان الذكر أكثر سندا للأسرة يظهر من خلال خطابات المبحوثين نرى انه لا يزال للذكور دور بارز لدى الأسرة هذا راجع أن المجتمع له توجه ذكوري فيه السيطرة للذكر فيعد عماد الأسرة وبه تتسع العائلة كما أن هذا التفضيل راجع إلى جانب اقتصادي إذ انه دائما ما يشكل الذكر موردا اقتصاديا للأسرة يقول المبحوث 01" ***ايه نعم الذكر يكسر لحجر ويعاونك والطفلة واش راح دير***" كذلك المبحوث 03 له نفس التوجه فيقول " ***تلقاي غير الذكر يوقف معاك... الطفلة مثلا راح تقولها روحي اخدمي بالسيف متجيش***" والمبحوث 05" ***ايه ديما ديما الذكر هو الي يساعد ويوقف مع العايلة"*** ويرى المبحوث 07 " ***الطفل ديما يبقى مع الدار موش كالبنت يجي نهار تولي عندها حياتها الخاصة"***

ويصرح المبحوث 09 " ***الذكر نربوه باه يجي نهار ويوقف معاك"*** ويرى المبحوث 10 " ***ديما الذكور يوقفو مع الاسرة لولاد ديما في ظهر العايلة"*** ويصرح المبحوث 11 " ***الطفل عندو القدرة اكثر من الطفلة"*** كما يرى المبحوث 13 " ***البنت مصيرها تزوج كان راحت من دار باباها خلاص تلقي غير الذكر*** " ويصرح المبحوث 15 " ***نعم هو السند لازم عليه مش اختيار"***

يظهر من خلال تصريحات المبحوثين التوجهات التي يحملونها عن أدوار الذكر والأنثى والتي تعتمد على التقاليد مما كرس فكرة الاعتماد على الذكر إذ يميل المجال الأسري إلى تفوق الذكر على الأنثى من خلال الفصل بين السلوكيات والأدوار على أساس جنسي إذ يبين خطاب المبحوث الأول والثالث والخامس أن الذكر له القدرة الأكبر على مساندة الأسرة ويظهر هذا جليا ففي خطاب المبحوث 15 " ***لازم عليه مش اختيار"*** هذا التصريح يبين مدى إلزامية الذكر بأسرته وضرورة المساندة فيما يصرح المبحوثين 07 و13 أن مصير الفتاة الزواج وإذا خرجت الفتاة من المنزل زالت عليها المسؤولية الأسرية إذ أنها تصبح منسوبة لزوجها وأمرها بيده.

كما يظهر هناك توجه للمبحوثين يعتبر أن كل من الذكر والأنثى سند للأسرة ذلك أن الأنثى أيضا أصبحت ندا له قادرة على القيام بنفس أعماله يعبر المبحوث رقم 02 " ***في زوج سند للأسرة تاعهم سواء ذكر أو انثى***" والمبحوث 04 يقول" ***والله يا الطفلة احسن من الطفل في هذا الوقت*** " ويصرح المبحوث 06"***لا في الحقيقة في زوج نفس الاهمية داخل الاسرة"*** كما يرى المبحوث 08" ***كيف كيف في ثنين يوقفو مع الأسرة"*** وصرح المبحوث 12" ***البنت احن من الذكر في هذا الوقت"*** والمبحوث 14 " ***كي الذكر كي الانثى يوقفو مع اسرتهم تشوف اسرتك في أزمة اكيد راح يكونو في زوج واقفين معاك "***

من خلال هذه التصريحات تظهر أن هناك تركيزا على وجود إمكانية دعم الأنثى والذكر لأسرتهم فأصبح هناك دور جديد للفتاة خصوصا لو كانت عاملة وتبين التصريحات أن كلا من الجنسين يقفان إلى جنب الأسرة دائما وأن لهما نفس الأهمية ففكرة انفراد الذكر بالمساندة الأسرية ليس مطروحة لدى هذه الفئة من المبحوثين بل هناك اتزان بين الذكر والأنثى في مساندة الأسرة.

إن استراتيجيه الأسرة في التنشئة الاجتماعية تظهر الفصل في الأدوار بين الذكر والأنثى أساسه الجنس وهذا في مراحل مبكرة من الحياة فالأسرة لا زالت تعمل بالنموذج التقليدي القائم على أن الذكر اكبر قدرا

من الأنثى إذ يحظى الذكر بأهمية كبرى مقارنه بالأنثى وهذا يكون لاعتبار أن الأب يرى فيه الرفيق والمسؤول عن العائلة في غيابه والأنثى تحظى بتربيه مختلفة ونظرة مختلفة عن تلك التي يحظى بها الذكر أي أن الذكور ترتبط سيادتهم بالأعمال الشاقة وتحمل أعباء الأسرة اقتصاديا.

الاضطهاد الأبوي-الذكوري يظهر في هيمنة الرجل عن العائلة ويتم التعبير عن هذه الهيمنة وهذا الاضطهاد بتسلط الذكر فلا تزال أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها أسرنا المعاصرة تضع حدودا صارمة بين الذكر والأنثى، فالفتاة تنشأ على أنها اقل اعتمادا على نفسها من أخيها وهي بحاجة لحماية ولذلك ينتظر منها أن لا يخرج دورها عن الطاعة والامتثال للذكور في الأسرة، فالأنثى عموما نتيجة التنشئة الاجتماعية تؤكد التبعية للذكر على حد قول **سناء الخولي** وهو ما يعكس خضوع الزوجة لزوجها وهو ما وافقته أيضا **حنان العنابي** حيث ذكرت أن تمييز الآباء للابن الذكر دون أخواته البنات يجعل من الذكر فردا عدوانيا وأنانيا ويجعل الفتاة أكثر خضوعا وتقبلا للاستغلال كما أن الأبناء يتأثرون بطبيعة المعاملة التي يظهرها الآباء فالابن يتلقن ما يراه ويعيد إنتاجه كلما سمحت له الفرصة، فإن كان الأب يعامل الأم بطريقة محترمة فغالبا ما يتخذ اللين أسلوبا في معاملته لأخواته وإذا ما رأى الأب يعامل زوجته بعنف فسيحاول أن يقلد أباه في معاملته فالأبناء يعيدون إنتاج ما اكتسبوه وتعودوا عليه في أسرهم حين يصبحوا أزواج.

هذا النموذج الاجتماعي من التقسيم المرتبط بالجنس ما لبث أن تحول بعد ذلك إلى نموذج مرتبط بالنوع الاجتماعي الذي يقصد به التحديد الاجتماعي للأدوار بفعل التنشئة الاجتماعية يتم تلقينه للأطفال منذ السنوات الأولى من حياتهم حيث يجري تدريبهم على المبادئ الأساسية لأدوارهم المقبلة، ويحدث ذلك إما بشكل رسمي ومنظم يأخذ طابعا مؤسسيا كعملية التعليم في الأسرة والمدرسة أو بشكل غير رسمي من خلال تقمص الأدوار وتقليد الكبار هكذا يتعرف الأولاد والبنات على أدوار الجنسين المثبتة اجتماعيا وهي على قدر من الوضوح في كل المجتمعات تقريبا وحسب هذه القوالب الثابتة نسبيا يكون لزاما على المرأة أن تتزوج

وتنجب أطفالا إذا كانت تطمح لتحقيق ذاتها كأنثى لأن ذلك هو الدور الرئيسي المحدد لها اجتماعيا في مجمل الثقافات مع وجود اختلافات نسبية وتنويعات محدودة في الشكل وليس في المضمون[1].

ولقد أشار **هشام شرابي** إلى الخاصية الثانية حين ذكر أن ما يعانيه المجتمع العربي من سلبية واتكالية وخضوع يعود إلى نمط التنشئة الاجتماعية المتسمة بالتسلط وهو ما يسود في الكثير من الدول العربية[2].

تشير العديد من الدراسات إلى أن الأسرة تقوم بعمليه التنشئة الاجتماعية منذ لحظه ولادة الطفل فمنها يكتسب لغته وعاداته وتقاليده وقيمه والقيام بأدوار معينه وأهمها ذلك الدور الذي يحدده جنسه فيعمل الآباء على تعزيز الصورة النمطية والفروق الجندريه منذ لحظه الولادة فيصف الأولاد بأنهم أقوياء بينما توصف الإناث بأنهم عاطفيات ضعيفات ناعمات[3]. فالأسرة تقوم بعملية تنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار مما يحافظ على استمرار النظام الأبوي الذي يقهر المرأة[4] ترى **Estelle Freedman** أن الايدولوجيا المبنية على التمييز بين الجنسين تعمل أيضا على عدم المساواة في الأدوار[5].

ففي دراسة **مرغاد زينب** حول دور التربية الحديثة في تحقيق التماسك الأسري وجدت أن الآباء يعملون على جعل الابن الذكر نسخة مصغرة منه يرافقه ويساعده ويتأثر بطباعه وهذه العادات والأساليب القديمة التي لم تتخلى عنها المجتمعات كما يعطى الذكر قدرا من المسؤولية ترافقه نوع من الحرية حتى في عصر العولمة.

---

[1] العياشي عنصر، **الأسرة في الوطن العربي آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، 2004،ص 07.

[2] سميحة عليوات وبن حسان زينة، **عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة**، **الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 10/09 أفريل 2013، ص7.

[3] البدور طلوب جمال، **الادوار الجندرية التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية دراسة ميدانية في مدينة الطفيلة**، كلية الدراسات العليا ،الأردن، 2004، ص 33.

[4] سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة**، دار المعارف ، القاهرة، 1992، ص 71.

[5] فريدمان استيل، **لا عودة الى الخلف.. تاريخ النسوية ومستقبل النساء، تر**: نولة درويش، مجلة طيبة، مؤسسة المرأة الجديدة، ع 05، 2004، ص210.

يحتل الذكور في الأسرة دورا مركزيا فسيادتهم مقررة على كافة الأمور الحياتية وجاءت هذه السيادة نتيجة لارتباطهم بالأعمال الشاقة وتحملهم لأعباء الحياة الاقتصادية أما الفتاة فتحتل دورا ومركزا أدنى ووجودها مستمد من وجود الرجل فاحترامها وطاعتها له حق له وواجب عليها، وبهذا يتحدد دور الذكر والأنثى داخل الأسرة من خلال أساليب التنشئة التي لا تزال متشبعة بالرواسب التقليدية وهذا راجع لتنشئة الفتاة دائما على الضعف إذا هذه الاستمرارية ناتجة عن النشأة الثقافية، وهو ما توصلت إليه دراسة **ميسون وائل يوسف العتوم** أن المرأة رهينة للخطابات المهيمنة والتي تكرس ادوار الذكر والأنثى وترفع من شأن الذكر وتحذير للأدوار والتمثلات والتصورات لكلا الجنسين وأنه لا يزال الذكر أكبر سند للأسرة التي تكرس هذا الدور وتضع الأنثى في تصنيفات تمييزية.

وفي سؤالنا حول ما إذا كان الأخ الأكبر هو الذي يملك السلطة داخل الأسرة من خلال خطابات المبحوثين نرى انه داخل الأسرة تنتقل السلطة من الأب إلى الابن إذ يرى العديد من المبحوثين أن سلطة الأب هي نفسها سلطة الأخ الأكبر وانه يحل محل الأب ويجب على الجميع الخضوع له ويعبر المبحوث 01 بالقول " ***عندو مسؤولية ولازم كلمتو تكون مسموعة***" والمبحوث 03 يقول " ***هو في بلاصتي ومسؤول يحكم كيما نحكم*** " ويرى المبحوث 05 " ***نعم عندو كلمة كيفو كيفي لازم ايه خاطر الوضع تاعو خاص هو لكبير***" ويصرح المبحوث 07 " ***اكيد يملك سلطة خصوصا في حالة مكنتش موجود*** " ويرى المبحوث 09 " ***الاخ لكبير والد يتحكم في الامور***" كما يصرح المبحوث 10 " ***لازم كامل يحترموه والكلمة بيدو***" ويصرح المبحوث 11 " ***نعم يحل محلي في وجودي وغيابي كلمتنا وحدة*** " ويرى المبحوث 13 " ***اكيد عندو سلطة بما أنو كبير لازم يكون عندو سلطة*** " ويصرح المبحوث 15 " ***هو لكبير اذا ياخذ هو السلطة من بعدي***"

فدور الأخ الأكبر شبيه بدور الأب إذ يتمتع بالسلطة داخل الأسرة فيتولى المسؤوليات والمهام وإدارة شؤون الأسرة فالتنشئة الأسرية هي التي حددت مسبقا وضعه الاجتماعي إذ هناك سلطه للذكر داخل الأسرة وهذا ناتج عن طبيعة التنشئة التي يتعرضون لها فالثقافة المجتمعية السائدة تعزز فكرة سلطة الأخ الأكبر.

وفي حالات القليلة تنتقل من الزوج إلى الزوجة أو السلطة تنحصر في الأب والأم على حد سواء يقول المبحوث 04 "***لا الوالدين فقط عندهم سلطة... منشجعش على انو ياخذ سلطة من ذرك ويحقر خاوتو***" ويرى المبحوث 08" ***القرار والسلطة مشتركة بين الاب والام فقط"*** كما يرى المبحوث 12" ***لا الوالدين فقط عندهم سلطة غير هوما لي عندهم سلطة البقية لا"***

فكرة الشراكة في السلطة حديثة نسبيا وهي إعادة النظر في توزيع الأدوار وإعادة صياغة التصورات النمطية لتملك السلطة التي انفرد بها الأب أو الأخ الأكبر وتمرير لفكرة أن هناك دور للام بشراكة مع الأب في السلطة.

فيما يرى المبحوث 02 "***لا الأب فقط هو إلي يملك السلطة***" ويصرح المبحوث 06" ***دائما الاب صاحب سلطة كيف يدي السلطة الاخ كبير يتمرد*** "ويصرح المبحوث 14 " ***لا كيفو كيف خاوتو معندوش صلاحيات عليهم"***

هذه التصريحات ألغت تماما فكرة انفراد الأخ الأكبر بالسلطة وأنه لا يملك أي أحقية على إخوته أو على الأسرة بالسلطة بل دور الأخ الأكبر شبيه بباقي إخوته في جانب السلطة إذ أصبح هناك خوف من تمرده أو من استغلال هذه السلطة استغلالا سيئا.

في فترة سابقة كان المجتمع مجتمع أبوي تنتقل فيه السلطة من الأب إلى الابن الأكبر إلا في حالات قليله تنتقل فيها السلطة من الزوج إلى الزوجة لذلك ولحد الآن لا يزال للأخ الأكبر دور شبيه بدور الأب وهو يتمتع بالسلطة داخل الأسرة فيتولى المسؤوليات والمهام في حاله غياب أو وفاه الأب.

لا يزال للأخ الأكبر السلطة والقوة داخل الأسرة لأن هذه العلاقة تكون محدده مسبقا نتيجة التنشئة ونتيجة الخضوع للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع فيحاول العديد من الأسر تهيئة الابن الأكبر لتولي السلطة عوض عن الأب وتنظم الأسرة علاقات الأبناء في اتجاه احترام الأخ الكبير الذي سيصبح هو المسؤول على الأسرة بعد الأب، ففي دراسة **لفتيحة حراث** حول صراع القيم الثقافية في التربية الأسرية بينت النتائج استمرار قيمة الاعتماد على الابن الأكبر في الحياة الأسرية إذ أن الأولياء يثقون سوى بالذكور وعلى الأخص الابن البكر الذي يسمح له سنه السهر على من يصغرونه سنا فالمسؤولية حسب التقاليد ترجع له بحكم سنه الذي يمكنه من التحكم في أخوته وذلك هو التفسير المنطقي للتقاليد فالمبحوثين بحكم تنشئتهم وتأثير محيطهم الاجتماعي قرروا أن الأخ الأكبر هو الذي يملك السلطة بحيث يكون الأخ الأكبر بمثابة الأب الثاني للعائلة وهذا ما أكده **مصطفى بوتفنوشت** .

إلا أن هناك من المبحوثين من يرفض تسليم السلطة للابن الأكبر وهنا نلاحظ تحول في السلطة التربوية الأسرية والتي لم تفكر الأسرة في تهيئة الابن الأكبر للمسؤولية نتيجة تبنيهم قيم عصرية فهناك تغير نسبي في نمط العلاقات داخل الأسرة والذي ظهر على شكل سحب السلطة من الابن البكر .

إذا من حيث السلطة ففي مجتمع البحث تكون سلطة الأسرة بيد الأب وفقا لنظام التسلسل القرابي الأبوي فالأب يتمتع بمكانة عالية ونفوذ واسع في الأسرة وفي حالة وفاة الأب أو كبر سنه أو غيابه فإن السلطة تنتقل إلى الابن الأكبر سنا وتعطى له مسؤوليات من قبل الأب حتى في حالة وجود الأب فيعطى الذكر سلطة داخل الأسرة .

وحول سؤالنا حول فعالية سلطة الأب يرى اغلب المبحوثين أن سلطة الأب لا تزال فاعلة داخل الأسرة ذلك انه هو صاحبها الفعلي والقادر على التحكم في أمور الأسرة وقوة الأب تكمن في فرض سلطته على المجتمع ويجب احترام قدسية هذه السلطة يقول المبحوث 01 " ***الأب هو الي يتحكم إذا السلطة فعالة...شكون يفرض السلطة مثلا اذا كان مش هو مستحيل تكون لمرا ولا أي واحد اخر***" يرى المبحوث 02 " ***الاب عندو سلطة مفتوحة وفارض وجودو على الجميع*** " كذلك المبحوث رقم 03 " ***السلطة تع الأب موجودة هو إلي يحكم في كامل الأسرة*** " كما يرى المبحوث 05" ***ايه اكيد سلطة الاب موجودة هو الي يحكم في الاسرة*** " ويصرح المبحوث 06 " ***الاب هو صاحب السلطة سلطة الاب وكلمتو ديما مسموعة"*** ويرى المبحوث 07" ***نعم السلطة موجودة قادر عليهم"*** كذلك يصرح المبحوث 09" ***الاب هو لي يحكم*** " كما يرى المبحوث 10" ***الاب اقوى واحد في العايلة وهو الي يتحكم في الجميع"*** ويصرح المبحوث 13 " ***ايه سلطة فعالة اذا هو محكمش شكون راح يتصرف ويمشي الامور الاب عارف واش يصلح بيهم"*** وكذلك المبحوث 15 " ***لازم يحكم فيهم كون يفتح المجال العايلة تتفرق لازم يكون شديد معاهم"***

السلطة تتوارث عن طريق الآباء والأجداد وليست عبارة عن لوائح فالمجتمع الجزائري مجتمع بطرياركي تعود فيه السيادة للرجال فهم مصدر إعالة الأسرة ويتبين ذلك من خلال تصريحات المبحوثين " ***يتحكم"*** وهي تدل على التحكم والانفراد " ***سلطة مفتوحة"*** تدل على انه لا حدود لسلطة الأب " ***كلمتو مسموعة"*** دليل انه لا مجال للمعارضة " ***اقوى"*** وهي دليل على قوة الأب داخل الفضاء الأسري " ***يمشي الامور"*** دليل على انه هو المسير " ***شديد معاهم"*** أي دليل على العنف كل هذه الخطابات ترجع إلى التصورات التي تصنعها الثقافة المجتمعية ويستند لنموذج التنشئة المبني على السلطة الأبوية المرسخ للصورة السلطوية النمطية للأب.

فيما يرى عدد من المبحوثين أن سلطة الأب تقلصت وذلك يتضح من خلال مساهمة المرأة في بعض جوانب الحياة العامة وأصبحت تشارك الزوج في سلطته كما أن عملها قد خفض من سلطة الزوج يقول المبحوث 04 ***"انا والزوجة نتشاركو مع بعض في السلطة "*** ويرى المبحوث 08 " ***سلطة الاب واصبحت مشتركة بيني وبين الزوجة مننفردش بيها*** " يرى المبحوث 12 " ***راحت السلطة مع الوقت ميش هذيك السلطة القاسية لي تربينا عليها*** " ويرى المبحوث 11 " ***واحد ميسمعلك يقولك ايه ومبعدا يمشي رايو ...وهذا موجود عند كل العايلات*** " ويرى المبحوث 14 " ***في أمور وأمور اخرى ... الزوجة عندها رؤيه هي ثاني"***

إذا من خلال هذه الخطابات نستوضح تصاعد لتشارك الزوجة مع زوجها في السلطة ***" انا والزوجة " " الزوجة عندها رؤية هي ثاني " " مشتركة بيني وبين الزوجة "*** إذ أن هناك إضافة إلى انخفاض قدرة الأب وعدم قدرته في التحكم عدم مبالاة لسلطة الأب ويظهر هذا في ***" يقولك ايه ومبعد يمشي رايو"*** .

الأب يحتل قمة الهرم السلطوي داخل الأسرة فيوجهها وهم عليهم الاستجابة كما أن التغيرات البنيوية أضعفت وحدت من سلطة الأب وتحولت السلطة المطلقة للأب إلى سلطة تشاركية مع الأم مما أدى إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة فالتنشئة الأسرية تعزز من سلطة الأب وهي نابعة من عرف توارثه الأب عن الجد بالنظر إلى منزلته التقليدية المتوارثة والدور الذي يقوم به داخل الأسرة.

ذكر **Radcliffe Brown** في كتابه البناء والوظيفة في المجتمع البدائي والذي ينص على أن السلطة الأبوية هي القوة التي يمارسها الأب على بقية أفراد الأسرة والتي تحظى بالقبول إذ ينفذ الأفراد ما يتخذه الأب من قرارات وما يصدره من ايعازات وأوامر[1] .

تتميز الأسرة الجزائرية ببنيتها التقليدية البطريركية حيث تشكل السلطة الأبوية خاصية جوهرية فالعلاقات بين أفراد الأسرة في هذا النمط تتسم بالسيطرة الواضحة للأب ليس كرمز حي للسلطة فحسب بل

[1] Radcliffe Brown.A,**Structure and Function in the Primitive Society**, The Free Press, London, 1952,P 7.

كفكرة مهيمنة على تصورات الأفراد وممارساتهم وفي مثل هذه الوضعية يقصى الحوار والإقناع كحجة ليحل محلها الأمر والنهي ووجوب الطاعة والخضوع[1]، فالسلطة الأبوية سلطة تقليدية أي أن الأب يحتل المكانة العالية والمميزة في الأسرة بينما الأم تحتل مكانة اقل من المكانة التي يحتلها الأب وذلك بسبب عوامل تاريخية وحضارية واجتماعية عديدة[2]، ولقد وصفت **نفيسة زردومي** سلطة الأب من البديهيات في الأسرة الجزائرية وتظل سلطة الأب داخل العائلة المتمسكة بالتقاليد سلطة مطلقة وغير مشروطة وتقوم هذه العائلة على تبعية جميع أعضائها المطلقة للرئيس "الأب". وقد وصف **حليم بركات** الأب بأنه رأس الهرم ومركز السلطة التي يمارسها من فوق ومن بعيد تجاه جميع أفراد الأسرة [3] فهو كل شيء وشخصية مهيمنة[4].

ففي دراسة حول الأسرة والتغير الاجتماعي أجرتها الباحثة **تمرسيت فتيحة** وجدت أن الأسر الحضرية لا زالت تمارس عليها السلطة الأبوية على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مست بالخصوص قطاعات المجال الحضري والتي أدت إلى العديد من التغيرات وخاصة توجهات الأفراد وأرائهم وتقبلهم للرأي الآخر وقد يرجع السبب في سيادة السلطة الأبوية إلى الدعم المادي الذي يقدمه الأب كممول وداعم أول للأسرة.

لا تزال السلطة في الأسرة الحضرية بيد الأب إلا أنها أصبحت أكثر ديمقراطية ومرونة وتحول شكل الأسرة إلى أسرة نواة شكل هذا تهديدا لسلطة الأب والنظام الأبوي بشكل عام خاصة مع تحولات وضعية ومكانة المرأة والتي مكنتها من التحرر من علاقات التبعية والخضوع لسلطة الرجل[5]، لاحظ **بوتفنوشت** في

---

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 28.

[2] الحسن إحسان محمد، **العائلة والقرابة والزواج دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1985، ص47.

[3] حليم بركات،**المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي**، ط 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص190.

[4] جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**، تر: محمد سليم، الفرابي للنشر، مكناس، 1995، ص 28.

[5] العياشي عنصر، **الأسرة في الوطن العربي آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، عالم الفكر،العدد 3، المجلد 36 ، مارس 2008 ، ص292 .

دراسته الميدانية حول العائلة الجزائرية أن التغير في وضع الأب لا يثير الانتباه ضمن المحيط الأسري والاجتماعي لكنه يمثل التغير الأكثر أهمية داخل العائلة التقليدية[1] فقد تم إضعاف سلطة الأب وتغيرت طبيعة السلطة الأبوية فلم تعد محتكرة من قبل الأب بل أصبحت من شأن الأب والأم والأولاد إلا أن هذه السلطة لم تتلاشى كليا وآخذت تتلاحم وتتحد الأدوار الأبوية مع الأدوار الأموية بعدما كانت الأم تحتل الأدوار التقليدية في الأسرة بينما الأدوار الأبوية تحتل المكانة العليا[2].

تعد السلطة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية من حق الزوج إذ له الأمر والنهي في كافة الأمور الداخلية والخارجية للحياة الأسرية وكافة الأفراد المكونين لها إلا أن تأثر الأسرة ببعض المتغيرات أثر على طبيعة توزيع السلطة داخلها فلقد بينت دراسة **زبيدة بن عيشة** أن توزيع السلطة داخل الأسرة التي تعمل فيها الزوجة خارج المنزل قد أعيد توزيعها بشكل يختلف عن الشكل السائد في الأسرة التقليدية حيث أصبحت الديمقراطية تسود الحياة الأسرية وأصبحت الزوجة لها سلطة في بعض القرارات.

أكد الباحث **السعيد عواشرية** أن سلطة الأب في الأسرة الجزائرية أخذت تتدهور نتيجة عوامل عديدة مما أدى إلى تغير في المفاهيم السائدة في الأسرة وخصائصها ووظائفها والعلاقات السائدة فيها ومراكز الإدارة والسلطة فيها وأصبح للأم والأبناء دورا كبيرا فيها وتجدر الإشارة إلى أن الرجل الجزائري رغم تنازله على جزء من سلطته إلى زوجته والتي يمكن أن تمتد إلى مجالات مختلفة من الحياة إلا أن هذا الزوج يحافظ على مكانته الاجتماعية من خلال بقاء هذه السلطة التي تنازل عليها لصالح الزوجة في دائرة غير المعلن عنها فلا يقبل أبدا أن يقال عنه أنه مسير من طرف زوجته[3].

---

[1] مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 256.

[2] O'Donnell Gerard,**The Changing Nature of the Modern British Family** ,In Mastering Sociology , Macmillan,London, 1985,p 42.

[3] Abassi Zohra, **La demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine**,OPU, Alger, 2005, P123.

إن أهمية الأب أساسية داخل الأسرة إذ يحافظ على وحدة الأسرة ويحل النزاعات داخلها كما انه مسؤول عن الجانب الاقتصادي فسلطة الأب داخل الأسرة لا يضاهيه فيها احد وسلطته مطلقه تؤثر على جميع الأفراد وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **رابح دراوش** الذي توصل إلى انه لا زال للآباء سلطة مهيمنة على الأبناء وأن هناك تمركز للسلطة بيد الأب،كما يظهر من خلال دراستنا ودراسة **رابح دراوش** أن هناك تنازل بسيط لسلطة الأب التي اتخذت طابع اللامركزية بمعنى انه لم يعد يشدد من قبضته على البقية وأصبح هناك نوع من التسامح والحرية، ويرجع **دراوش** هذا التراجع إلى الحوار في المسائل العائلية، بينما ترجع **انتصار محمد جواد** تراجع سلطة الأب إلى عمل المرأة وقدرتها على فرض سلطتها في البيت نتيجة وضعيتها الاقتصادية التي تدعم من سلطتها.

وفي سؤالنا حول نوع السلطة التي بيد الأم فقد جاءت الإجابات أن النمط الغالب لسلطة الأم هو السلطة الشكلية فأغلب المبحوثين يستحوذون على السلطة فيما تبقى سلطة الأم في حدود المنزل فقط أي أمور منزلية كتربية الأبناء إلا أنها لا ترقى للسلطة التي يملكها الأب لهذا الأم لها دور اقل أهميه يقول المبحوث 01 " ***تحكم في امور الدار ... مش معقول هي الي تتحكم وانا نتفرج***" كما يرى المبحوث 02 " ***الام عاطفية على هذاك تكون سلطتها شكلية لانها متقدرش تحكم كيفي***" يرى المبحوث 03 "***محصورة في امور المنزل والمطبخ والاولاد مكاش في امور اخرى باقي الامور تبقى ليا"*** ويصرح المبحوث 05 " ***لا غير موجودة السلطة تربي الاولاد فقط***" ويصرح المبحوث 09 " ***لا سلطتها شكلية كاين بزاف امور متقدرش تقرر فيهم"*** ويرى المبحوث 10 " ***متقدرش تتحكم يتغلبو عليها***" كما يصرح المبحوث 11 " ***لا معندهاش سلطة هي تعرف في أمور محددة فقط"*** ويرى المبحوث 12 "***كاينة امور صعيب تتصرف فيهم متقدرش تكون حازمة دائما لازم الي أعلى منها سلطة يتصرف"*** كذلك المبحوث 13 " ***أنا الوحيد فقط لي نقدر نفرض سلطتي عليهم"*** ويصرح المبحوث 15 " ***لا مش موجودة سلطة فعلية"***

من خلال هذه الخطابات يظهر لنا رفض العديد من المبحوثين لمشاركة السلطة أو الاعتراف بالسلطة الفعلية للزوجة ويصفونها بأنها غير قادرة على التمتع بالسلطة لقد تعود المبحوثون على الانفراد بالسلطة وهذا ما جعلهم يرفضون فكرة أن للزوجة سلطة ويظهر هذا في ***"مش معقول " "متقدرش تحكم كيفي" " الأمور الاخرى ليا" " تربي لولاد فقط" " متقدرش تقرر" "يتغلبو عليها" " تعرف امور محددة" "لازم لي أعلى منها يتصرف" " انا الوحيد" " مش موجودة"*** كل هذه التصريحات تبين صعوبة تمظهر السلطة بشكل جديد لدى المبحوثين.

في المقابل يرى البعض الآخر من أفراد العينة أن سلطة الأم فعلية حقيقية فهي تحل محل الأب في غيابه وحتى في وجوده لها سلطة وسبب هذه السلطة هي أنها أصبحت والرجل في خط متوازي يقول المبحوث 04" ***اكيد عندها سلطة فاعلة ... رانا كيف كيف***" كما يرى المبحوث 06 ***" نعم عندها سلطة وقت لي نغيب تحل محلي "*** ويرى المبحوث 07 ***" نعم سلطتها فعليه وقادرة انها تتحكم...رانا متساويين***" ويرى المبحوث 08 ***"عندها سلطة ونستعين بيها دائما"*** ويرى المبحوث 14 ***" نعم كاين سلطة حقيقية للام من حقها يلتزمو أولادها بأوامرها"***

من خلال تصريحات المبحوثين يتبين أن الأب أصبح يعطي تفويض للزوجة يمكنها من فرض سلطتها حتى في وجوده هذه الممارسة الجديدة خفضت من أولوية الرجل في الانفراد بالسلطة مع تعاظم دور المرأة وأصبح الزوج اليوم يستعين بزوجته في فرض سلطته ***" نستعين بيها دائما"*** فنلاحظ تراجع بسيط في الهيمنة الذكورية مقابل ارتفاع مقبول في سلطة الزوجة والتي تنازل لها الزوج عنها طواعية.

لقد كانت سلطة الأم ولا تزال محصورة ضمن حدود الفضاء المنزلي الخاص بها إلا أنها مع الوقت توسعت لتنتقل خارج هذا الفضاء وأصبحت لها سلطة موسعة نتيجة عوامل عديدة منها التشريعات التي أعطت

المرأة حقوقا جديدة وكذا الخروج للعمل والذي اكسبها سلطة جديدة قوية إذ أصبحت ندا للزوج في سلطته المادية داخل المنزل.

ومع التطورات التي تشهدها الأسرة الجزائرية ومساهمة المرأة في زيادة مداخيل الأسرة تم إعادة تقسيم الأدوار بين الزوجين، الملاحظ في مجتمعنا أنه رغم عمل الزوجين إلا أن مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية معدوم فالمشاع عندنا في الأسر التقليدية أن المرأة هي التي تقوم بالأعمال المنزلية وهي قيم وأفكار مازالت راسخة حتى في الوسط الحضري في المجتمع المعاصر، في السنوات الأخيرة ظهرت سلطة الأم وان كان الواقع يتحدث عن وجودها منذ بداية الخليقة غير أن التصريح بها يعد من الأمور المحظور ذكرها لأنها تعتبر عارا وإنقاصا من قيمة الزوج كمسؤول أول عن أسرته ويعود السبب في امتلاك الأم للسلطة إلى عامل الحضرية وأسلوب حياة المدينة والذي دعمه أيضا دخول المرأة لميدان العمل ووقوفها جنبا لجنب مع الأب لقيادة الأسرة ودعمها ماديا إضافة إلى ذلك المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه الأم أي الزوجة والذي مكنها من أخذ مكانة اجتماعية معتبرة داخل أسرتها.

يرى **عبد القادر جغلول** إلى أن الجزائريات أصبحن يخترعن أشكال جديدة من الاستقلالية بسبب التحضر السريع والتمدرس والعمل المأجور الذي كان في الأساس ذكوريا وظهور نمط جديد من النساء[1].

إن سيادة الديمقراطية في الأسرة ساهم في تحقيق جزء بسيط من التوازن في السلطة بين سلطة الأب وسلطة الأم وكذلك أسهمت المؤثرات الحضرية في امتلاك سلطة كما أن تعدد أدوارها أسهم بشكل كبير في الزيادة من تطلعاتها، فأكد **بوتفنوشت** أن التغير في توزيع السلطة من التقليدية إلى الحديثة أدى إلى تغير شبكة العلاقات بين أفراد الأسرة.

[1] Abd alkader Djeghloul, **Quand les algériennes inventent leur modernité**, in revue de recherches sociologiques, département de sociologie d'Alger n° 01, 2000, p 25.

تتجسد نظرة لدى الرجال بدورهم الرئيسي كمعيلين من أجل إثبات أكبر لسلطتهم الرجولية كما تكون النساء غير العاملات ربات البيوت أكثر رضوخا للنظام القائم إن التغيرات ضمن إطار التقسيم الداخلي تعتمد وتتوقف على نظام اجتماعي سائد يعكس بطبيعة الحال المواقف ومعتقدات الأفراد[1]

إن سيطرة الأب على السلطة داخل الأسرة في المجتمع المدروس جاءت نتيجة إعادة إنتاج السلطة داخل الأسرة فهي تنتقل عن طريق التنشئة من الأب إلى الابن كما أن الأم تساعد في إعادة هذا الإنتاج عن طريق الرضوخ والتقليل من شأن سلطتها وتعمل على بقاء هذا الوضع وبذلك تصبح سلطتها محصورة في أطفالها ومطبخها وترى انه وضع طبيعي ومقبول ومشروع [2]حسب **بارسونز** فإن النسق العائلي يجب عليه أن يقوم على التخصص من خلال تحديد أدوار الزوج والزوجة الذي يكون له بُعد آخر من خلال تنشئة الأطفال، فدور الزوجة ينحصر داخل البيت بحيث تؤدي كل النشاطات المنزلية أما دور الزوج فيتجسد من خلال علاقته بالمجتمع عن طريق الوظيفة أو العمل الذي يقوم به بوصفه المعيل للأسرة النووية.

يلح **Maurice Godelier** على كون السيطرة الذكورية لا يمكنها أن تستمر وتعيد إنتاج ذاتها إلا إذا تم استبطانها والاعتراف بها لتُعاش على نحو عادي من طرف النساء باعتبارها طبيعية مقبولة ومشروعة ومن ثم فهي تُمارَس بتواطؤ النساء اللاتي يقتسمن مع الرجال التصورات والمسلّمات نفسها عن العالم الاجتماعي الشيء الذي يجعلهن يعترفن بمزايا هاته السيطرة ومشروعيتها وضرورتها ومن ثم قبولها والموافقة عليها هاته الموافقة يعتبرها **Godelier** ضلعا محوريا من مثلث السيطرة الذكورية[3]، أدت هذه الترتيبات إلى استعمال أنماط لا تناقض كثيرا قيم ومعايير الثقافة الأبوية مما جعلها مع أهميتها تبقى ضمن العلاقة الجنوسية والتباين الذي لا

[1] Hardesty Constance & Bokemeier Janet, **"Finding time and making do distribution of household labor in nonmetropolitan marriages"** Journal of Marriage and Family. Feb., 1989.p258

[2] Andree Michel, **La Sociologie de la famille et du Mariage**, Puf, Paris 1986, P 86.

[3] خالد شهبار، **سجال سوسيو انثروبولوجي حول مساهمة النساء في اعادة انتاج السيطرة الذكورية**، مجلة عمران، العدد 6/23، 2018، ص 111.

يزال يميزها وإن كانت تتمظهر بحلة جديدة وذلك ما توصل إليه **François de Singly** في دراسة حول صعوبة تغيير الأدوار التي صنعتها التعودات بين الرجل والمرأة.

إذا فإن السلطة عندما تحصر بيد الرجل فقط والمتمثل في الأب داخل الأسرة يكون ذلك بتواطؤ الأم أي المرأة التي تعيد إنتاج سيطرة الرجل على الفضاء المنزلي ككل وانفراده بها فقد أصبح هناك تنميط للسلطات خصوصا سلطة المرأة وهي نفس النتائج التي توصل إليها **Raewyn Connell** إلى تصوير الرجولة كنمط سائد وحيد يتمثل من خلاله الرجل باعتباره رمزا للقوة والسلطة والمرأة بوصفها الأضعف والأقل حيلة وهذا ما ينطبق على دراستنا وما كشفت عنه دراسة **داليا احمد مصطفى** عن عوامل ومتغيرات مجتمعية ترسخ علاقات التبعية بين النوعين في إطار موروثات ثقافية يعاد إنتاجها ومنها إعادة إنتاج السلطة وتمركزها بيد الأب.

من المعروف أن السمات القيادية في مجتمعنا الجزائري دائما تكون مميزة لشخصية الرجل ونتيجة لذلك تنحصر السلطة لديه مع إمكانية مشاركة المرأة فيها إلا أنها تفتقر للسمات القيادية وهذا ما رسمته الأدوار المجتمعية إذ أنها تفتقر للسلطة الموازية لسلطة الرجل فمثلا لا تستطيع أن تقرر في أمور زواج الأبناء أو شراء بيت أو مشروع فهي تواجه عقبات في أن سلطة الرجل أوسع وله القدرة على فرض رأيه على الجميع، فإمكانية حيازة المرأة على سلطة تتم بصورة بطيئة إذ أن المجتمع الأبوي يضع المرأة أسيرة في صورة معينة وتكريس خضوعها للذكورية دائما.

نموذج المرأة التقليدية هو النموذج السائد والتي لا تستطيع فرض سلطتها إلا في حدود المجال المنزلي وتنحسر بذلك اهتماماتها بالشؤون المنزلية وتتمحور صورة النساء ومحيط سلطاتهن حول قدرتها في الحفاظ على بيتها وزوجها وخضوعها في إطار القواعد الاجتماعية السائدة .

وفي سؤالنا ما إذا كانت قد تولدت سلطة جديدة للأم داخل الأسرة جاءت الإجابات أنه قد أضيفت للأم سلطة جديدة هي سلطة مادية اقتصادية وبذلك أصبحت تنافس الرجل في السلطات المخولة له يرى المبحوث رقم 02 "***نعم كاينة مجموعة من السلطات مثلا ولات قادرة تتحمل مسؤولية الدار كاملة ولات تخرج للعمل ومتحملة مسؤولية نفسها***" كما يرى المبحوث رقم 04 "***العمل قدملها مسؤولية جديدة ولات تقدر تصرف وتربي وتعلم***" المبحوث 06 "***ايه موجودة هي الدعم المادي***" المبحوث 07" ***عندها مسؤوليات جدد مثلا ولات تهتم هي بتعليم الاولاد***" المبحوث 08" ***عندها السلطة على تحمل عبئ المنزل ماديا***" المبحوث 09" ***سلطة أكثر على الاولاد وتتصرف في الامور المادية*** " المبحوث 12" ***نعم سلطة جديدة اليوم تقدر تدبر امور المنزل والابناء تخرج توفر المستلزمات هي اقدر مني على هذا الشيء***" المبحوث 14" ***نعم عندها سلطة جديدة وهي التحكم في الاوضاع المادية والمساعدة فيها***" المبحوث 15" ***اصبحت قادرة تتحمل المسؤولية في المصروف***"

من خلال هذه التصريحات نستوضح أن المرأة أصبح لها سلطة مادية موازية لتلك التي عند الرجل وهذا نتيجة لعملها خارج المنزل ويتبين هذا من خلال ***"تخرج للعمل" " تقدر تصرف" " دعم مادي" " عبئ المنزل ماديا" " أمور مادية" " التحكم في الاوضاع المادية" " في المصروف"***.

كل هذه الخطابات تظهر فيها تلك السلطة الجديدة لدى الأم وهي السلطة المادية إذ أن لخروج المرأة للعمل دور مهم في اكتسابها هذه السلطة التي كانت محصورة فقط بيد الرجل، إضافة إلى سلطة أخرى هي مساعدة الأبناء في الدراسة وهي جديدة إذ أن النساء أصبحن اليوم قادرات على تعليم الأبناء وتدبر مسؤوليات المنزل.

فيما يرى بقية المبحوثين أن الأم لا تزال مسؤولة على البيت هذا الدور القديم المتجدد الذي تعيد إنتاج نفسها به إذ أن المبحوثين يرون أن سلطة الأم تنحصر في الأبناء والمنزل فقط فيرون أن هذه السلطة كافية يرى

المبحوث رقم 1 " ***سلطة منزلية فقط ... عندها دارها واولادها تربي وطيب وتحكم ثما برك***" ويرى المبحوث رقم 03 " ***باقية نفسها سلطتها على اولادها*** " المبحوث 05 " ***في حدود البيت فقط*** " يرى المبحوث 10 " ***عندها الدار والمطبخ وابنائها هذو كفاية*** " يصرح المبحوث 11 " ***لا موش موجودة أي سلطة جديدة*** " يرى المبحوث 13 " ***امور خاصة بالدار واي شيء يخصهم اما البقية السلطة ليا*** "

يرتبط العمل المنزلي دائما بالنساء هذا التصور هو لصيق بسلطة المرأة أي أن لها سلطة في حدود الفضاء المنزلي وعلى الأبناء فقط فالتقسيم الجنسي للعمل خاصة المنزلي يبقى من مهام ومسؤولية النساء المحدودة على هذا الفضاء، هذا الدور اللامتناهي للزوجة جعلها ترضخ لهذه الصورة النمطية وعدم تمكينها من السلطة ويظهر هذا جليا من خلال ***"منزلية فقط" " عندها اولادها وتربي وطيب" " حدود البيت" " المطبخ وابناءها" " بالدار***"، هذه الخطابات تبين أن هناك محدودية لسلطة المرأة وهي محصورة في فضاء البيت والمطبخ والتربية فقط وانه لا مجال لتوسعة هذه السلطة.

تشير مختلف الدراسات انه لا تزال المرأة تحافظ على دورها المنزلي ما يجعل التقسيم معتمدا على قطب نسوي وقطب ذكوري على حد تعبير **Bernard Zerk** [1]، كما تشير **حلومة شريف** في هذا السياق أن القطب الثالث يتمثل في تربية الأطفال[2].

إذا كان هناك توازن بين المرأة والرجل في السلطات هذا التوازن نابع من تعليم المرأة ودخول المرأة لسوق العمل وكذا انفتاح الرجل على عمل المرأة وكذلك بعض التشريعات التي أعطت للمرأة حرية واسعة وأدوار جديدة موازية لتلك التي يملكها الرجل.

[1] Bernard Zerk, **« La division du travail domestique, Poids du passe et tensions au sein du couple »** Economie et statistique, N°228, 1994, p.33.

[2] Hallouma Cherif, **« Rôles Féminins, Rôles Masculins Dans le jeune couple» quel changement avec les femmes qui travaillent?**» in Revue Psychologie, problématiques de l'adolescence, in revue psychologie, Algér, SARP N°14/15. 2007 p. 75.

إن المستوى التعليمي للأم يعزز من سلطتها داخل العائلة فكلما زاد مستواها التعليمي تنازل الأب لها عن كثير من الأدوار خاصة التي تتعلق بالأبناء فعمل المرأة خارج المنزل يدل على توسع مجال علاقتها مع الرجل وتغير دورها، ونجد أن المرأة العاملة أكثر تحررا من الماكثة في البيت رغم هذه السلطة التي اكتسبتها المرأة مازال ينظر إليها بالدونية كما نلحظ أن سلطة المرأة داخل فضاءها المنزلي ربما تفوق تلك التي يملكها الرجل فهو فضاءها الخاص وتقضي أكثر وقتها وسطه.

بعدما كانت الأم في الأسرة ذات سلطة هامشية وصورة نمطية محدودة أصبحت اليوم ذات سلطات جديدة لم تكن موجودة في وقت سابق بعيدا عن الوظائف التقليدية والمسؤوليات الكلاسيكية التي اقرها المجتمع فقد كانت تشغل دورا أحاديا لم يتح أمامها المجال للمشاركة في أدوار جديدة وهذا ما جعل سلطتها محصورة في الفضاء المنزلي فقط إضافة إلى الظروف والمعوقات الثقافية التي كانت تفرض على المرأة المكوث بالبيت إلا أن التغير الذي طرأ على دور المرأة كان نابعا أساسا من تغير الظروف الموضوعية للمجتمع.

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل وحصولها على أجر ومساهمتها به في ميزانية الأسرة له دور في الحصول على حريتها في العديد من الاختيارات الحياتية وبالتالي ساهم في تلاشي بعض السيطرة، عمل المرأة يعتبر عاملا محررا للمرأة من سلطة الأسرة عموما وسلطة الرجل بالخصوص وهو ما توصلت له أيضا دراسة **انتصار محمد جواد** أن هناك سلطة اقتصادية مادية تتمتع بها المرأة ما حررها من تبعية الرجل نسبيا.

لا يزال تقسيم الأدوار داخل الأسرة في مجتمع ورقلة سار على شكل تقليدي وهو نفس ما توصلت له **ميسون وائل يوسف العتوم** أن الأدوار لا تزال تخضع للصراع بين الرجل والمرأة وأن الرجل لا يزال خاضعا للثقافة التقليدية وأن الأدوار في الأسرة مقسمة على أساس جنسي رغم أن المرأة دخلت سوق العمل وأصبحت في نفس الموقع الذي يحتله الرجل خارج البيت وداخله من إنفاق اقتصادي مادي إلا أن الرجل يأبى أن تمسك المرأة بزمام الأمور داخل محيطه وفضاءه الخاص.

المحور الرابع والمتعلق بأداء التربية في المجتمع ودورها في تشكل القيم والتأثير فيها

يهدف هذا المحور إلى الكشف عن تشكل القيم والتأثير فيها وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات والتي كان أهمها عن مدى تدخل الأسرة الممتدة في الأسرة النووية وتساؤلنا ما إذا كانت العلاقات الأسرية مرتبطة بالمصالح وحول التربية الأسرية ودورها في تحديد السمات السلوكية لأفرادها وهل أن التربية الأسرية ابتعدت عن ثقافتها التقليدية واستبدلتها بثقافة عصرية.

حسب المبحوثين لم تعد هناك تدخلات تسجل للأسر الممتدة على الأسرة النووية ذلك أن كل أسرة أصبحت مستقلة عن الأخرى وأصبح لها خصوصياتها وأصبحت التدخلات عبارة عن توجيهات بسيطة وآراء لكنها لا تصل إلى التدخل التام فالبعد المكاني يعد سببا لعدم تدخل الأسرة الممتدة يقول المبحوث 02 "***لا راحت مع ناس بكري لكبار وعقليتهم قديمة ...مبقاش ذرك التدخل***" ويرى المبحوث 04 " ***رانا عايشين بعاد عليهم مكانش تدخلات***" ويرى المبحوث 06 " ***لا كل واحد عايش في بلاصة خلاف نشوفو بعض بالشهور***" المبحوث 07 "***مش موجودة نهائيا كل واحد مستقر في بيتو*** " المبحوث 08 "***كل واحد فينا عندو حياتو الخاصة ومسؤول على اسرة مكانش وقت للخلافات او أي تدخل***" المبحوث 09 " ***لا لانو الحياة تخليك تنشغل بروحك برك وبعايلتك***" المبحوث 12 " ***لا معنداش أي نوع من التدخلات حياتنا هادئة***" المبحوث 14 " ***لا في الحقيقة حياتنا مشتركة ومبنية على التفاهم***"

نلاحظ مرونة في العلاقة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية فلا وجود لتلك التعقيدات التي تكون مصاحبة للعلاقات القرابية و لم تعد هناك تلك المراقبات بينهما إذ أن البعد المكاني له دور كبير في هذه المسألة كما يشير المبحوث 08 " ***مكاش وقت للخلافات***" إضافة إلى أن العيش مع الأسرة الممتدة تلاشى لذلك قلت تلك الخلافات والتي تكون بين الحماة والكنة أو بين أبناء الإخوة في نفس البيت وقلت الملاحظات السلبية في حياة الأسرة النووية.

إلا أن بعض الأسر أكدت بأن هناك تدخلات في العلاقات وكيفيه تربيه الأبناء أو بعض التدخلات المادية وربما تعدها تدخلات ايجابية في صالح الأسرة يرى المبحوث 01 " ***ايه كاين تدخلات هذو لكبارات لازم نمشو بشورتهم***" والمبحوث 03 يرى " ***ايه كاين تدخلات وتحكمات في بعض الامور...منزال التدخل المادي.....***" ويصرح المبحوث 05 ***"منزال ايه خاطر نروحو ونجو عليهم وقدام عينيهم لازم تكون امور يكون فيها رأيهم"*** ويرى المبحوث 10 ***" رانا غير هنا قدامهم موجودة التدخلات"*** كما يصرح المبحوث 11 ***"نعم في بعض الأحيان تصرا تدخلات مهما كان يبقو أهل لازم يحرصو على مصلحتنا"*** ويرى المبحوث 13 ***"متقدرش تخرج عليهم وعلى رايهم هوما الاساس تاعنا حتى لو قساو علينا يبقى علينا الاحترام"*** المبحوث 15 ***" شويا تدخلات بسيطة وتصرا امور بينا على الاولاد لكن اكيد نبقاو اهل"***

نلاحظ من خلال خطابات المبحوثين أنه لا يزال هناك خضوع للأسرة الممتدة وهذا لنيل الرضا والحصول على الوفاق بين الطرفين فيرى المبحوثون انه لابد من الاستشارة مع الأسرة الكبيرة وأنهم هم الأساس لذلك ووجب الرضوخ لتلك التدخلات وهذا حسبهم يعزز العلاقات الأسرية القرابية فالروابط العائلية الممتدة ظلت على ما هي عليه وربما زادت قوتها رغم كل التأثيرات.

لقد تلاشت تدخلات الأسر الكبيرة بالصغيرة وأصبحت القرابة علاقة عادية إذ انتقلت الأسرة من النمط الممتد إلى النووي نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة ونتيجة للتحولات القيمية لم تعد الأسرة الممتدة تتدخل في الأسرة النووية إذ أنها اتجهت نحو الفردانية إذ أن الاستقلال في بيت مستقل بعيدا عن الأسرة الكبيرة قلل من حدة التدخلات.

العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة وعليه فهذا المدلول يحيلنا على بنية أساسية امتاز بها النسق الأسري وكانت منتشرة قديما وهي العائلة الموسعة وتضم عدد من الأسر الزواجية وقد استخدم **بوتنفوشت** وفق هذا الطرح مفهوما آخر هو(الدار الكبيرة) والتي توجد في المناطق الحضرية و(الخيمة الكبرى) في البادية، وهي

بذلك تتكون من عدد كبير من الأشخاص أو الأفراد تربط بينهم شبكة من العلاقات الأسرية تتمايز وتختلف حسب طبيعتها وقد ترتقي هذه العلاقات بالعائلة إلى أنماط معقدة[1].

رغم انفراد الأسر في مسكن مستقل إلا أن التوترات لا تتوقف رغم ما وصلت إليه الأسرة الحديثة من استقلالية من وطأة التقاليد الأسرية إلا أنها دائما تابعة لها وتحت مراقبتها[2]، فالاستقلالية السكنية ما هي إلا معارضة لأشكال أخرى من العلاقات الأسرية، أشار **camilleri** أن السكن الذي يجمع الزوجين بالأسرة يخلّف صعوبات في التفاعل[3] مما يستوجب إقامة الحدود بالبحث عن بعد المسافة ولكن ما توضّح أيضا في أرض الواقع أن العامل القويّ الذي يدفع للصراعات والتوترات الزواجية هو الرابط الصّلد الذي يجمع الزوجين بأسرة الانتماء فالعائلة تتعامل بالأخلاق وتطلب التقاليد والأعراف على حد تعبير **Louis de bonald** [4]

يتمثل الشكل السائد في بنية العائلة كما يراها **هشام شرابي** في العائلة الكبيرة أو الممتدة التي ما زالت تحكمها الروابط العشائرية في تنظيماتها وعلاقاتها، هذه المقولة التي تحتاج الآن إلى مراجعة علمية تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في بنية المجتمع العربي من حراك وتغيير اجتماعي وعمليات دينامية[5].

لقد قدم **تالكوت بارسونز** في منتصف القرن العشرين مفهوم الأسرة النووية المنعزلة إلى العلوم الاجتماعية ورأى أن هذه الصياغة تصف بدقة نظام العلاقات القرابية في المجتمعات الحديثة وقد اتجه البحث بعد ذلك في علم الاجتماع العائلي وخاصة علم اجتماع الأمريكي نحو قضية معالجة كون العائلة النووية "

---

[1] نصر الدين بهتون، **منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا وظيفيا**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص 257.

[2] DeSingly François**, la famille individualiste face au pratique culturelle**, paris, VERLIS,2002,p14.

[3] CAMILLERI Carmel, **jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socio culturel dans un pays de tiers monde (tunisie)**, centre de recherche scientifique, France, 1973,p 122.

[4] Martin Segalen, **sociologie de la famille,**6ème Ed : Armand colin,2008, p122.

[5] تمرسيت فتيحة، مرجع السابق، ص 115.

معزولة" عن القرابة الممتدة أو غير معزولة، وأكد **William Good** هذه النظرية بقوله" الخاصية العظمى المميزة ...للعائلة الزوجية "النووية" هي العزلة النسبية عن النطاق الواسع لأقرباء الدم والنسب في مختلف شؤون حياتها اليومية فليس هناك امتداد كبير لشبكة القرابة"[1]، فقد تم نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية[2] وأدى ذلك إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية وكذا إضعاف الروح الجماعية والعلاقات العائلية وبهذا انتقلت السلطة إلى نظام أبوي عائلي.

العلاقات الأسرية بين الأسر الممتدة والنووية لا تزال موجودة ذلك أنه لا يمكن أن نجزم أن الأسرة النووية هي أسرة مستقلة كليا وبالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري الحديث إلا أن تماسكها وتشابكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب وأصبحت بذلك الأسرة المحافظة الوحيدة لأصالة المجموعة، فالتدخلات الأسرية موجود على الصعيد العام لجميع الأسر وهو ربما يميز المجتمع الجزائري ككل، تدخل الأسرة الكبيرة في مجريات حياة الأسرة النووية وربما هي تدخلات طبيعية حول تربية الأبناء والعلاقة بين الزوجين وغيرها من التدخلات التي تعتبر سمة مميزة للعلاقات القرابية بين الأسرة الممتدة والنووية في المجتمع الجزائري، وهذا ما توصل له **نصر الدين بهتون** في دراسته حول منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا وظيفيا حيث توصل إلى أن نوعية العلاقات التي تربط الأسر المبحوثة بأسر أقاربها كانت في معظمها طبيعية مع وجود حالات من التوتر لها أسبابها الخاصة وهي موجودة في هذا المستوى من العلاقات القرابية في معظم الأسر الجزائرية وتكون الأسباب الرئيسية لها خلافات التباعد وانعدام التواصل، التدخل في المسائل العائلية، حساسيات عائلية متعددة إلا أن هذه

[1] جيري لي، **البناء الأسري والتفاعل**، تر :فهد عبد الرحمان الناصر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006، ص323 .

[2] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2002 .، ص101 .

الخلافات وأسبابها غير ثابتة في حدتها وطبيعتها فمنها العابرة ومنها الحادة ومنها عكس ذلك، كما توصل **محي الدين قنفود** إلى أنه لا تزال الأسرة النووية تابعة للممتدة لكن بدون تدخلات تذكر أو بتدخلات مبررة تحمي الأسرة.

وفي سؤالنا حول العلاقات الأسرية فقد كانت إجابات المبحوثين متحفظة نوعا ما خصوصا أن العلاقات الأسرية مقدسه لدى المجتمع الجزائري ككل ولدى المجتمع الصحراوي خاصة لأنه لازال محافظا على الروابط الأسرية والقرابية فلا ترتبط بالمصالح فالأسرة اليوم تسعى للحفاظ على علاقتها مع باقي الأقرباء كي لا تنقطع الصلة مستقبلا فيرى المبحوثين انه لا غنى عن الأسرة والأقرباء ومهما تغير الوضع فهم سند لبعضهم البعض يرى المبحوث رقم 01 " ***عمرها ما كانت الاسرة تع مصلحتها***" ويرى المبحوث 02 " ***الأسرة مرتبطة بالدم مش بالمصلحة***" ويصرح المبحوث 03" ***بينا حدود واحترام علاقتنا مبنية على التقدير***" ويرى المبحوث 06" ***هذا التفكير متع المصلحة مش مقبول عندنا قلبنا على بعض***" ويرى المبحوث 07" ***اكيد لا بما اننا اسرة واحدة مستحيل نفكرو بمصلحتنا وقت ما نتعاملو***" ويصرح المبحوث 09" ***لا طبعا الاسر كامل تتحمل بعض ويكونوا يد واحدة لا مصلحة لا عداوة بلعكس نحوسو لبعض على الخير***" ويرى المبحوث 10" ***لا مصالح ولا غيرها***" ويرى المبحوث 15" ***العايلة متقدرش تقول عليها انهم للمصالح كلنا يدنا في يد بعض في كل وقت صلة القرابة هي اساس وحدتنا***"

تشير خطابات المبحوثين أن العلاقات الأسرية لا تزال محافظة على تلك القدسية" ***مرتبطة بالدم***" هذه العصبية للأسرة والقرابة تشير إلى أن المجتمع الإنساني قائم على القرابة في تكوينه، فالبناء الأسري القرابي قائم على علاقات استمرارية فهي نسق متكامل مبني على رباط وليس على مصلحة" ***كلنا يدنا في يد بعض***" وهي دليل على قوة الترابط فيرى المبحوثون أن الأسرة والأقرباء هم السند فالشبكة القرابية تكون مبنية على التصاهر والنسب أحيانا فلا يمكن أن تكون على المصلحة وقد صرح المبحوث 07" ***مستحيل نستنى نقضي مصلحة***

على ظهر اقربائي الي هوما اصلا نسابي ولا ولاد عمي أي واحد من عايلتي بيني وبينو احترام مش مصلحو وهوما ثاني نفس التفكير"

فيما يرى عدد من المبحوثين أن العلاقات الأسرية مرتبطة بالمصالح وان ما حصل من تغيرات داخل المجتمع أدى إلى تلاشي الروابط الأسرية وأصبح الجميع له مصلحه من وراءك ويرى المبحوث 04 " ***في هذا الوقت كل واحد يجري على روحو ومصلحتو*** " يرى المبحوث 05 " ***يجيك غير وقت المصلحة*** " ويرى المبحوث 08 " ***العلاقات مبقاتش تشوفو من العام للعام ولا من موسم لموسم ولا اتصال يجيك تقضيلو آفير اذا مكانش علاقات حقيقية كلها علاقات مصالح"*** والمبحوث 11 " ***يشوفك في الطريق ميسلمش عليك بصح نهار لي يسحقك يجيك يجري***" ويرى المبحوث 12 " ***بيناتنا مكالمات عمل بصح زيارات لا*** " ويرى المبحوث 13 ***"ايه مصالح تسمع صوت بن عمك غير وقت لي يحتاج منك شي حاجة هذي هيا المصلحة بحد ذاته"*** ويصرح المبحوث 14 " ***كل واحد فينا شايف حياتو بعيد عن لاخر نتصلو غير وقت الاحتياج هذي الصراحة"***

فمن خلال تصريحات المبحوثين يسعى الفرد لقضاء مصالحه عبر الأقارب والأصدقاء وأصبحت العلاقات الأسرية القرابية تقوم على هذا النوع من الترابط وظهرت الخدمات المتبادلة بين الأسرة والأقارب فأغلب الأفراد يستعينون بالأقارب عند الرغبة في الحصول على عمل مثلا أو عندما تكون هناك مشكلة أو أصبحت العلاقة مقتصرة على مكالمات متباعدة المدة في مناسبات معينة.

وفي المجتمع الجزائري التقليدي الذي ينتشر فيه نمط العائلة الممتدة كانت الجماعية تشكل قيمة عليا وهو ما يؤكده **Pierre Bourdieu** الذي يرى أن في المجتمع الريفي يسود الضبط الاجتماعي وتبعية الفرد للجماعة قوية جدا، فالحياة الجماعية تخنق الحياة الفردية فهناك إرادة لتقديم الغير وتكريس النفس للغير، فالفرد

هو كائن من أجل الآخرين وهو كذلك كائن من خلال غيره فلا يمكنه أبدا أن يفصل مصيره الشخصي ومصير أبنائه عن المصير المشترك للجماعة العائلية[1].

مع انتشار معالم وظواهر التصنيع والتحضر وما صاحبها من أفكار وقيم تناقضت مع النظام القبلي الذي كان يطلب من الفرد العمل في سبيل خدمة القبيلة والتضحية من أجلها هذا التناقض تسبب في ضعف وتلاشي النسق التقليدي لنظام القرابة الذي كانت تسنده أنظمة القبيلة أو العشرية، وقد نجم عن ضعف وزوال نسق القرابة خصوصا في الأقاليم الحضرية ظهور الأسر النووية التي تتضمن جيلين أو ثلاثة أجيال، وهذا النوع من الأسر تهتم بأمورها وشؤونها المعقدة أكثر ما تهتم بسلالاتها القرابية وصاحب تشتت نسق القرابة تغير في العلاقات الاجتماعية من علاقات غير رسمية إلى علاقات رسمية ومثل هذا التحول سرع في عملية ضعف السلالة القرابية .

وتشير **Florence Kluckhohn** إلى أن النزعة الفردية تسود في المجتمعات الصناعية التي تعلن المبدأ الفردي وترى أن أهداف الفرد لها أفضلية على القرابة والعصب، ويصبح بذلك الفرد محبا لنفسه لا يهتم بمصالح الجماعة، لكن مسؤوليته كفرد في المجتمع الكبير تحددها الأهداف والأدوار بيد أن الأهداف القرابية والعصبية تنتشر في المجتمعات الريفية والبدوية فمبادئ العصب تقتضي أن يكون للأهداف العائلية الأفضلية الأولى[2].

يقول **ياسين الكبير** لا نبالغ إذا قلنا إن معظم مشكلات الأسرة في مجتمعنا العربي هي نتاج التناقض والصراع القيمى بين الأفراد والأسرة وكل فرد في الأسرة مدفوعاً بالمصلحة والجماعة المرجعية الخاصة[3].

أكدت العديد من التقارير الإثنوغرافية أنه بالرغم من التشتت المكاني لأعضاء الجماعات القرابية وتقلص العديد من وظائفها التقليدية لكنها مازالت ذات أهمية اجتماعية من خلال ما تعطيه من دفء عاطفي

[1] Bourdieu Pierre,**Sociologie de l'Algérie,** édition Quadrige Puf, Paris, 2010, P 98.

[2] فرح محمد سعيد، **البناء الاجتماعي والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت ن،ص 402.

[3] ياسين علي الكبير، **المهاجرون في طرابلس الغرب دراسة حالة التماثل**، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1982، ص215.

والذي يعد من أهم العوامل النفسية المساهمة في بقاء العلاقات القرابية مستمرة بين أفرادها حيث أكد **Claude Fischer** أن أساس الروابط الأسرية تعود إلى الجانب الشخصي والعاطفي أو النفسي للفرد[1].

إن لهذا المؤشر أي العلاقات الأسرية أثرا كبيرا في طبيعة التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة ذلك لكون الروابط بين الأجيال المتعاقبة (أحفاد، أبناء، آباء، أجداد) تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزام المتبادل فيما بينها واستمرار الامتداد الأسري أو القرابي ذلك لأن انساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد أي بين الآباء والأمهات والأخوة تتأثر بالتغير طبقا للتحول الذي يحدث في نمط السلطة السائدة ويحدث هذا التأثر نتيجة للمتغيرات التي طرأت على مكونات البناء الاجتماعي مثل التحضر والتغير التكنولوجي والتباين في الوضع والمكانة الاجتماعية فنمط البناء الاجتماعي للأسرة هو الذي يحدد المرونة أو الجمود فإذا كان النمط محافظا كما في الأسرة الريفية فإنه يقف في وجه التغير الذي يؤثر على منظومة القيم الاجتماعية حفاظا على الاتجاه التقليدي لها غير أن هذا التغير كظاهرة اجتماعية كثيرا ما يفرض نفسه ويتسرب إلى بعض أجزاء البناء ومن ثم يكون عدم التناسق [2] .

ولقد اتفقت دراستنا مع دراسة **رابح دراوش** والذي توصل إلى أن مسألة الاعتماد على الأقارب قضية جوهرية في الوسط والجنوب فالمجتمع لا يزال متمسكا بالعادات والتقاليد التي تؤكد على لحمة الوحدة القرابية وتساندها بل أن المستوى التعليمي مهما ارتفع فإنه يزداد تأكيد صفة الاعتماد على الأقارب على عكس الشمال فإن ذوي المستوى التعليمي الجامعي مقارنة مع الوسط والجنوب فإنهم أقل تأكيدا لصفة الاعتماد على الأقارب [3].

---

[1] عبد العالي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص321.

[2] Jacqueline ismael and Shereen ismael, **betwen iraq and a hard place : iraqis in diaspora**, Ashgate Publishing, 2008,p426.

[3] رابح دراوش، **العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص 404.

إن إشكالية العلاقات الأسرية القرابية في المجتمع تناولتها العديد من الدراسات الأنثروبولوجية والتي اهتمت بطابع العلاقات خاصة مع ظهور التحديات التكنولوجية أين أصبح للبناء القرابي في هذه الأوساط مفهوم آخر يتماشى وفقا للتغيرات التي طرأت على هذا المجتمع إلا أن التمسك بالعلاقات وعدم هدم الروابط بين الأسر كان ميزة تظهر لدى اغلب المبحوثين فالمجال العام يفرض وجود علاقة مبنية على التفاهم نتيجة عوامل التوافق وروابط الدم.

وفي سؤالنا حول التربية الأسرية ودورها في تحديد السمات السلوكية لأفرادها يرى العديد من المبحوثين أن التربية الأسرية هي المساهمة في تحديد سلوك أفرادها فتربيتهم على قيم معينه تحدد سلوكهم ضمن أطر أسرية معينة فالأسرة هي الموجه للأبناء وتحاول رسم حدودهم بنفسها ضمن إطار القيم المجتمعية فيرى المبحوث 02 " ***نعم انا إلي نرسم سلوك ابني بتربيتي ليه جيدا*** " ويرى المبحوث 04 " ***ابني من صنعي انا هكذا نشوف*** " يرى المبحوث 05 " ***نعم تربيتنا تحدد سلوكو واصلا يعمل أي شيء يقولو ولد فولان"*** يرى المبحوث 06 " ***احنا دايما لازم نكونو واعيين ولازم نلتزمو بتربية صحيحة لأنو ابنك على ما ربيتو"*** يرى المبحوث 07 " ***أي سلوك يصدر من ابني اكيد عندي دخل فيه انا ربيتو غير على مفاهيم معينة اكيد راح يمشي بيها طول حياتو"*** يصرح المبحوث 08 " ***نعم حنا لي مسؤولين على سلوكهم لازم تربيه مليح لأنو من أجل مستقبلو"*** يرى المبحوث 12" ***اكيد أي تربيتنا تحدد سلوكو لانو يعبر علينا"*** كما يصرح المبحوث 14 " ***ايه التربية الاسرية هي لي ترسم سلوك الابناء انت تربي وهو يتعامل بلي تربى عليه"*** ويرى المبحوث 15 " ***سلوكهم نابع من سلوكنا وتربيتنا هي كامل نتيجة لسلوكنا ككل"***

من خلال إجابات المبحوثين يظهر أنهم مقتنعون بأن سلوك أبنائهم نابع من التنشئة الأسرية التي يتعرضون لها فالتربية الأسرية هي مسؤولية الأسرة " ***انا نرسم سلوك ابني" " ابني من صنعي" " يقولو ولد فلان" " ابنك على ما ربيتو" " انا ربيتو" " حنا لي مسؤولين" " انت تربي" " نتيجة سلوكنا ككل"*** هذه الخطابات تبين

مدى انعكاسات ممارسات الأسرة على سلوك الأبناء فنجد أنهم يعترفون أن ما ينشئون عليه أبناءهم هي أساس سلوكهم .

كما يرى عدد من المبحوثين أن سلوك الأبناء نابع من شخصيتهم وأن التربية لا تؤثر فيهم فهناك من الأبناء من ينشئون في بيئة سليمة وعائلة متوازنة لكن سلوكهم غير سوي يرى المبحوث 01 "***لولاد في هذا الوقت متنفعش معاهم التربية***" فيما يرى المبحوث 03 " ***ذرك هو ولى يحدد سلوكو وحدو ويبني نفسو وشخصيتو خاطر مبقاش يخاف من والديه***" يرى المبحوث 09" ***انا نحاول بكل الطرق نربيهم على طريق صحيح لكن هوما يكبرو يتعوجو وهذا راجع ليهم***" يرى المبحوث 10 " ***لا هوما مسؤولين على سلوكهم مهما تربي وتوجه يخرجولك بخرجات***" يرى المبحوث 11 " ***في هاذ الحياة يصراو امور ممكن تقول انا مربيتش لكن انت تكون حاولت هو الي ممشاش في الطريق اذا هو مسؤول على تحديد سلوكو***" ويصرح المبحوث 13 " ***مع هاذ الجيل انت لي تتربى من جديد هوما كبار وقادرين على مسؤولية انفسهم اذا سلوكهم جاي منهم موش من تربيتنا***"

من خلال هذه الإجابات نلاحظ أن العديد من أرباب الأسر يرفضون فكرة أن التربية الأسرية هي المحددة للسلوك فيرون أن هذا الجيل لا يلتزم بحدود التربية فكل ما ينتج من سلوكات هو نتيجة لسلوكهم الشخصي وفقط وليس له علاقة بالتربية الأسرية " ***متنفعش معاهم التربية*** " ***يحدد سلوكو وحدو*** " ***يكبرو يتعوجو*** " ***هوما مسؤولين***" كلها خطابات ترجع أساس السلوك للأبناء.

فوظيفة الأسرة هي تربيه الأبناء والحفاظ عليهم وتنشئتهم تنشئه سليمة فالأسرة تلعب دورا في تكوين سلوك الأفراد بطريقة سوية أو غير سوية من خلال ما تقدمه من نماذج سلوكية فتصبح فيما بعد المرجعية التي يستند إليها الطفل في كل الأمور، فالأسرة هي ممثلة الثقافة التي تنتمي إليها ومنها ينهل الطفل الثقافة والقيم

والاتجاهات الاجتماعية ومنها يتعلم السلوكات التي عليه انتهاجها في المواقف المختلفة ويتأثر نموه النفسي بها إلى حد كبير فهي المسئولة عن تحديد سمات شخصيته[1].

الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى في حياة الفرد تعمل على تعليم صغارها قيم المجتمع وعاداته وتقاليده والسلوكات التي ينبغي انتهاجها في الداخل مع الجماعات الأخرى فهي بذلك تشكل الدعامة الأولى للسلوك فهي أهم وسيط لعملية التنشئة الاجتماعية فهي تحدد هويته الاجتماعية وتسهم في التأثير على سلوكه فالأسرة تبقى موجهة وداعمة لسلوك أبنائها وهم في كنفهم وهذا ربما يدوم إلى سن الشباب فيبقى الابن والبنت تحت سلطة الأسرة مما يجعل سلوكه تحت رقابة الأسرة التي تحاول تقويمه.

وهناك من الأسر من يرفض فكرة أن الأسرة هي التي تسهم في توجيه سلوك الأبناء إذ أن الأبناء أصبحوا يتحكمون في آبائهم فيرى **Edward Litten** هذه الظاهرة وتوصل أننا نعيش في عصر يتحكم فيه الأبناء فبدلا من أن يوجه الآباء أبنائهم فإن الأبناء هم الذين يوجهون سلوك آباءهم فمثلا نلاحظ اليوم أن العديد من الأبناء يختارون مكان عطلتهم ولا يستطيع الأب أن يفرض رأيه وتغيير المكان .

وفي سؤالنا حول ما إذا كانت التربية الأسرية ابتعدت عن ثقافتها التقليدية واستبدلتها بثقافة عصرية هناك اختلاف بين المبحوثين بين التمسك بالثقافة التقليدية وبين الابتعاد عنها واستبدالها بالثقافة العصرية إلا أن هذا لا يعني تحولهم التام للثقافة العصرية بل هناك من يحاول تقويم الثقافة العصرية لتتأقلم مع قيم الأسرة والمجتمع، يرى عدد من المبحوثين أن الثقافة العصرية هي التي تصلح لهذا المجتمع وهذا حسب وجهة نظرهم انه في صالح أبناءهم لمواجهة الحياة وهذا لان الوقت يستلزم أن نغير من ثقافتنا إلا أن هذا لا يعني أن نبتعد عنه نهائيا عن ما هو تقليدي فهو جزء منا ولا نستطيع الانسلاخ عن هويتنا يرى المبحوث 02 "***اليوم الثقافة لتقليدية متنفعش لازم الواحد يواكب العصر***" ويرى المبحوث 04 "***أي حاجة قديمة معادش تصلح ...***

[1] جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، ص 105.

ليوم لازم تمشي مع الوقت كل وقت وقتو " يرى المبحوث05 " ***كل زمان عندو طريقتو والمكان ثاني يفرض نفسو عليك انا نفضل أي شيء مرتبط بالعصرية*** " يرى المبحوث08" ***لازم نمشو مع الوقت لي رانا فيه*** " يرى المبحوث09" ***نفضل الحديثة لانك تتعامل مع جيل جديد مش نفس جيلك*** " يرى المبحوث11 " ***اكيد العصرية الثقافة التقيدية متنفعناش في هذا الوقت صحيح منستغنوش على بعض الامور لكن منلتزمش بكل شيء تقليدي*** " يرى المبحوث 12 " ***الاساليب العصرية اكيد راح تكون انجح الاجيال اختلفت والعقليات والتفكير اصلا الواقع يفرض عليك تتبع ما هو عصري*** " يرى المبحوث 15 " ***لا لا التقليدي مينفعش الشيء لي تربينا عليه مينفعش معاهم مثلا حنا تضربنا ذرك متقدرش تضرب كيما تضربت نتا الشيء لي عشناه ولا أي شيء تربنا عليه هوما اساسا تخلاو عليه عايشين بطريقتهم هوما***"

من خلال تصريحات المبحوثين يتبين أن هناك اتجاه نحو اعتماد أساليب جديدة من التربية المبنية على قيم عصرية فالعديد من الآباء يرون أن التربية في ظل الثقافة العصرية تضمن للأبناء مواجهة مصاعب الحياة" ***الواقع يفرض ما هو عصري*** "***منلتزمش بكل شيء تقليدي*** " كما يرى عدد من المبحوثين أن التربية على ثقافة عصرية تجعله يواجه المجتمع ولا يظهر بمظهر السذج" ***ميضحكوش عليه*** " وكي يستطيع الاندماج في المجتمع، إضافة إلى أن التربية على أساس تقليدي صعبة وقاسية" ***ذرك متقدرش تضرب كيما تضربت نتا***".

يرى عدد من المبحوثين أن الحفاظ على القيم والثقافة التقليدية جزء من دور الأسرة في تربيه الأبناء إذ أن نقل القيم التي نشأ عليها الآباء تساعد الحفاظ على المجتمع ككل يصرح المبحوث 01 "***لازم نربي اولادي كيما تربيت*** " ويرى المبحوث 03 " ***الثقافة التقليدية جزء منا ولازم نحافظو عليها باش نقدرو نربو اولادنا على مبادئ صحيحة*** " يرى المبحوث 06" ***نفضل التقليدية لي تربينا عليها نشوف بلي راح تكون انجح*** " يرى المبحوث 07 " ***لازم شويا قسوة مع هذا الجيل وهذا يكون غير بالطريقة لي تربينا عليها انا نربي اولادي كيما تربيت ونعاملهم كيفما تعاملت*** " يرى المبحوث 10 " ***نتمسك بالشيء التقليدي احسن رانا نشوفو***

فيهم ذرك مبقاتش تنفع معاهم التربية اذا التقليدية احسن" يرى المبحوث13 ***"ثقافتنا التقليدية احسن هذا الجيل راهو غير يعتمد عليك وعلى امو على عمو الخ لكن لو نبقو متمسكين بالثقافة التقليدية تلقاه جيل قادر يعتمد على نفسو"***

العديد من الأسر اليوم ترفض أن تتخلى على كل ما هو تقليدي خصوصا انه مرتبط بقيم وتقاليد ثابتة في المجتمع " ***الثقافة التقليدية جزء منا" " لازم شويا قسوة مع هذا الجيل" "مبقاتش تنفع معاهم التربية اذا التقليدية احسن" " لكن لو نبقو متمسكين بالثقافة التقليدية تلقاه جيل قادر يعتمد على نفسو"*** كما يرى عدد من المبحوثين أن التربية على أسس تقليدية تجعل من الأبناء قادرين على تحمل مسؤولية أنفسهم إذ أن جيل الآباء لحد الآن لم يستطع أن يخرج من دائرة التقاليد لذلك ربطوا هذا الجيل أي جيل الأبناء بجيلهم ويرون أن الثقافة التقليدية الأنسب إذا فهي إعادة إنتاج الثقافة التقليدية للآباء.

يحرص المبحوثون على تمسك أبنائهم بالقيم وهذا من خلال معايير وضوابط إذ أن الأسرة تحاول نقل التراث الحضاري من جيل إلى أخر ومن هنا يظهر اهتمام الأسرة بالحفاظ على الثقافة التقليدية لقد كان أسلوب التربية السائدة في الأسرة الجزائرية متصف بالصرامة وكان الهدف منه هو تكوين شخصية الطفل وتنشئته حسب أعراف وقواعد أخلاقية حتى يكتمل نموه ليقوم بالدور المنوط به من أجل ترسيخ تقاليد العائلة وهذا ما توصل له **رابح درواش** في دراسته حول العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي إذ توصل الباحث إلى أن العائلة من أهم مصادر القيم السائدة في المجتمع الجزائري خاصة وأنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها فمن مميزات التنشئة الاجتماعية في العائلة التقليدية التشديد على العقاب أكثر من التشديد على الإقناع فالقيم تتحكم بالعلاقات داخل العائلة وقد تتحكم إلى حد بعيد بالعلاقات ضمن المؤسسات الأخرى والمجتمع ككل حيث تعمم العديد من القيم.

إذ تعتبر الأسرة وسيلة اتصالية تربط بين جيلين متتاليين عن طريق تنشئة أطفال كل جيل على القيم والمبادئ والمعايير والسنن الاجتماعية للجيل السابق، فالأسرة تقوم بنقل التراث من جيل إلى جيل من اجل تكوين شخصية الفرد وتربيته جسميا وعقليا وروحيا وهي تقوم بترسيب معتقدات و قيم في أعماق الصغار ومنه يمكن التأكيد على دور الأسرة كوسيط هام و أساسي بين الثقافة والفرد من خلاله يتحقق غرس القيم أو تغييرها في نفوس الأبناء[1].

فالأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في نقل القيم لأفرادها وتكتسب الأسرة هذه المكانة بوصفها هي التي تحدد لأبنائها ما ينبغي ومالا ينبغي أن يكون في ظل المعايير الحضارية السائدة وقد استطاع **Bourdieu** أن ينقل معالم التنشئة ووصف عملية نقل النماذج السلوكية من جيل إلى جيل داخل العائلة المغربية[2]

فعبر عمليه الإخضاع والترويض يتمرر ارث ثقافي يحمل صورا وتمثلات ومعتقدات يمكن لأي فرد أن يحي ذلك الموروث حسب السياقات والظروف والحالات وهنا يقول **Bourdieu** متحدثا عن هذه التنشئة الواقعة ضمن العائلة التقليدية الجزائرية فيكون العنف الرمزي ضمن المجتمعات التقليدية ذو هيمنة في شكل من النعومة واللطافة التي تنزرع ضمن شبكه المبادلات المادية والرمزية وعبر علاقات الثقة والوفاء الشخصي وأخلاقيات الشرف التي يعتنقها المجتمع[3].

وترى **فتيحة حراث** أن تفوق الثقافة العصرية لا يعني أن الأسر بدأت بالتحول للثقافة التي تشهدها المجتمعات الغربية فالثقافة العصرية تتأقلم وقيم الثقافة التقليدية، فلم تبقى القيم التقليدية مثلما كانت عليه ولا

[1] ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 2006، ص 26.

[2] Pierre Bourdieu, **Esquisse d'une théorie de la pratique Précédé de « Trois études d'ethnologie kabyle »**, Librairie Droz, genve, 1972,p 124.

[3] Pierre Bourdieu ,**le sens pratique**, Éd.de Minuit, Le sens commun, 1980,p 217.

القيم العصرية مثلما جاءت وإنما إعادة امتلاك هذه الثقافة أدت إلى إعادة تبلور القيمة أو الممارسة حسب الوسط الثقافي الموجود.

إلا أن هناك من يحاول أن يكيف التربية مع النزعة العصرية وان يكسب أبناءه قيم جديدة تتماشى مع الوقت الحاضر ففي دراسة **الطاهر بوشولش** بعنوان التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري تبين أن أسلوب التربية العصرية هو مؤشر هام على مدى التحول في النظرة تجاه قيم التنشئة حيث عبر معظم أفراد العينة عن ميلهم القوي تجاه القيم الحديثة ولا سيما في توجيه الأبناء حيث أن الأسلوب التقليدي في تربيه الأبناء أصبح غير مجدي ولا يتماشى مع الطرق الحديثة للتنشئة وعليه فهي دليل واضح على مدى التغير في نسق قيم تنشئه الأبناء وتوجيههم وذلك تماشيا مع التغيرات التربوية الحديثة القائمة على أساس الحوار والمناقشة والإقناع بدلا من التسلط وفرض الرأي.

2- عرض وتحليل أهم إجابات المبحوثين

الجدول رقم 02 يمثل بيانات االمبحوثين للعينة الخاصة بالمدرسة

الجنس	**ذكر**	**انثى**	
	04	**11**	
السن	**أقل من 30 سنة**	**من 30 الى 60 سنة**	
	02	**13**	
التكوين	**معهد**	**جامعي**	
	00	**15**	
الخبرة المهنية	**من 05-10 سنوات**	**من 10 – 15**	**أكثر من 15**
	02	**06**	**07**

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن عدد الإناث الذي يعملن كأستاذات تعليم ابتدائي تفوق على عدد الذكور ذلك أن اقتحام المرأة مجال التعليم قد تصاعد في حين يتناقص عدد الذكور في المجال التربوي بالمقارنة مع عدد الإناث فيما يخص السن فإن عدد كبيرا من المبحوثين يفوقون 30 سنة أما الذين بلغوا أقل من ثلاثين سنة هما اثنان فقط ذلك يرجع إلى أن سنوات الجامعة قلصت إلى ثلاث سنوات ليلتحق من هم أقل من 30 سنة بالقطاع في سن مبكرة فيما يخص التكوين الجامعي نجد كل المبحوثين تكونوا تكوينا جامعيا لأن التوظيف أصبح في التعليم الابتدائي عن طريق المسابقة حسب الشهادة الجامعية وعن طريق اختبارات كتابية وشفهية في حال النجاح في الاختبارات الكتابية، أما فيما يخص الأقدمية والخبرة المهنية فإن هناك عدد معتبر من المبحوثين لهم خبرة في المجال التربوي وعايشوا معظم الإصلاحات التربوية والمناهج المتجددة .

تعتبر الرغبات الشخصية وحب مهنة التربية والتعليم من أهم تصريحات المبحوثين حول دخولهم لهذا المجال إذ يرى المبحوث 01 "***حبي لهذا المجال من الصغر هو سبب خوضي غمار هذا العمل***" والمعروف أن اغلب الإناث يرغبن في العمل في هذه المهنة لأنها اقل اختلاطا حسب مفهوم البعض وان العطل فيها تتناسب مع رغابتهن إذ تصرح المبحوثة 07 أن زوجها وافق فقط أن تعمل في سلك التعليم "***زوجي لا يقبل العمل في مجال الإدارة أو أي مجال آخر غير التعليم***" كما تصرح المبحوثة 09 "***العمل في التعليم تركني اعمل فيه بشروط عديدة***" والمبحوثة 12 "***التعليم الأنسب لأي امرأة لذلك قررت العمل ضمنه***" كذلك كان رأي جل المبحوثات المتزوجات أن أزواجهم يرون التعليم مناسب أكثر ولو رجع الأمر لهن لكن اخترن الإدارة أو عمل قريب من المهن الإدارية لأن الإدارة لا يوجد بها ضغط حسبهن وأقل تعبا من التحضير اليومي والضجيج والمسؤولية، فيما يرى عدد من المبحوثين أن هذا العمل أي سلك قطاع التربية يفتح مناصب عمل أكثر إذ هناك دائما مسابقات مما يتيح لهم الظفر بمنصب إذ يصرح المبحوث 08 "***المسابقات في قطاع التربية كانت تقريبا كل عام ليس هناك قطاع آخر يفتح مناصب عمل بهذا الكم لذا وجدت نفسي أشارك إلى أن افتككت منصبا***" كما يصرح المبحوث 13 أن "***قطاع التعليم يوفر اكثر مناصب وحظوظ اوسع***" كما يرى المبحوث 14 "***عملت قبل فترة في بنك وجدت نفسي مرهقا اخترت التعليم ودخلت المسابقة وفزت بها***"

فحسب دراسة **شارب مطاير دليلة** وجدت أن هناك تزايد لعدد النساء في مهنة التربية والتعليم أصبحت تنعت أكثر بالمهن النسوية حفاظًا على التقسيم الجنسي للعمل بهذه المهن وفضاءات نشاطها ويعمل النظام الاجتماعي المعبأ برمزية الثقافة الأبوية على استغلال عدد من الرموز المرتبطة بمكانة وطبيعة المرأة كالإيثار والشرف لتنظيم تحركاتها خارج البيت وعمل نفس النظام على إعادة توجيه الرجل نحو مهن تتماشى ومتطلبات الرجولة أو نحو مناصب السلطة في المهن النسوية لتبعده بذلك عن كل ما هو أنثوي فجعلت هذه

الوضعية مهنة التعليم تأخذ مضمونًا أنثويًا وآخر ذكوريًا، يتمركز الأنثوي منه في بعد الرسالة التربوية التي يعمل التعليم على الحرص عليها ويأخذ المضمون الذكوري صورة المعرفة والوجاهة التي ما فتئت تسند للرجولة[1] ففي قراءة بسيطة للأرقام التي تشير إلى الفضاء المدرسي ووجود المرأة داخله تكشف وبشكل جلي أن المرأة قد توجهت للعمل ضمن التقسيم الاجتماعي الذي رسمه لها المجتمع وقيده بثنائيات طبيعية وثقافية وتمثلت الثقافية في عملها ضمن الفضاء المدرسي وهو المجال المعروف تقليديا كمهن تابعة للنساء أو متماشية مع طبيعتهم وذلك لارتباطها برمزية الأنوثة فهناك اتجاه نحو تأنيث التعليم ترى المبحوثة 01 " ***حاليا كل النساء عملهم مقتصر على التعليم لا يوجد قطاع به عدد النساء كبير الا قطاعنا"***

بينما يظهر المبحوثون من الذكور انه ليس أمامهم أي عمل واضح غير التعليم الذي يفتح أبواب المسابقات في كل سنة فلم يحظى المبحوثون بأي فرصة في العمل ضمن قطاعات اقتصادية كالبنوك والشركات رغم مطابقة تخصصاتهم للعمل ضمن هذه القطاعات إلا أن العروض وطلبات العمل لم تستوعبهم رغم دخولهم مسابقات عديدة لكن لم يحالفهم الحظ فحسب المبحوث 15 " ***تخصصي اقتصاد من المفروض أني أستاذ في التعليم الثانوي ضمن شعبة التسيير والاقتصاد أو اعمل في مجال البنوك أو مقتصد لكن وجدت أن عدد مناصب التعليم الابتدائي المفتوحة أكثر بكثير من البقية فترشحت"***

تحتم الظروف الاقتصادية والثقافية على الأفراد أن يختاروا العمل المناسب لهم ولغيرهم ففي المجتمع الجزائري تتجه اغلب الإناث إلى العمل في قطاع التربية نتيجة عدم قبول أزواجهن بالعمل في قطاع آخر فيه الاختلاط حسب آرائهم وظهر أيضا اتجاه الذكور نحو العمل بقطاع التعليم والذي ينظم المسابقات سنويا وهي الفرصة الأكثر إتاحة دائما نتيجة عدم تنظيم القطاعات الأخرى لمسابقات بالعدد الذي يضمنه قطاع التعليم.

[1] دليلة شارب مطاير، **الفضاء المنزلي والعمل الاساتذه الجامعيون والعلاقات الجنوسية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009-2010، ص 231.

وحول تساؤلنا عن مدى استجابة التلاميذ للدروس المقدمة صرح المبحوثون أن هناك نسب متفاوتة فترى المبحوثة 01 أن الاستجابة متوسطة ويوافقها بقية المبحوثين ويعزو المبحوثين السبب إلى الحفظ فقط دون الفهم وأن الدروس المقدمة لا تتوافق مع قدرات التلاميذ إذ أنها أعلى من مستواهم العقلي فيما يرى المبحوث 05 أن الاستجابة للدروس المقدمة تعتبر جيدة ولقد وافقه كل من المبحوثين (07- 12-15) ويصرحون أن النتائج فقط هي التي تعكس المستوى وبما أن النتائج جيدة فهذا يعني أن المستوى جيد، يقول المبحوث 07 " ***نتائجهم دائما في المستوى قليل من الجهد فقط لكن هذا لا يعني أنني موافق على البرنامج"*** وترى المبحوثة 12 ***"استجابتهم هي ترجمة لمستواهم والمستوى جيد"*** والمبحوث 15 ***"حاليا الجميع يرى فقط نتيجة الامتحان فقط"***

تعاني المدرسة الجزائرية من تعدد الإصلاحات وتغير الكتب المدرسية والمناهج المعتمدة والتي لا تصب في مصلحة التلميذ ولا المعلم هذا الأخير لا يستشار إذ أنه هو المعني الأول بهذا المنهاج فيجب أن يكون أول من يشارك في هذه الإصلاحات بما يتماشى مع قدرات التلميذ، كما أن القائمين على هذه الإصلاحات يتجاهلون جميع الدراسات الميدانية والبحوث التي تجرى فما مدى قدرات التلاميذ الاستيعابية للمناهج الدراسية؟ وهذا ليس للحكم على المعلم والتلميذ بل لمعرفة مدى ملائمة المنهج الدراسي للجميع بما فيهم المعلم والمتعلم.

وبعد حضور درس مادة رياضيات للسنة الأولى مدة الحصة 45 دقيقة عنوان الدرس الأعداد إلى 19(3) بداية قام المعلم بالتذكير بالأرقام وطلب من التلاميذ كتابة عدد من الأرقام إلا انه لم يتعدى الرقم 20، ثم قام المعلم بإعطاء عمليات الجمع، بعد ذلك فتح التلاميذ الكتاب المدرسي على الصفحة رقم 48 لاحظنا أن العبارات في الكتاب تؤدي إلى التشويش حيث أن هناك سلسلة تمارين تحتوي على مصطلحات متماثلة مثال ذلك "بقدر" تدل على يساوي كتبت بقدر ثم في نفس السطر المقابل كتب يساوي من المفروض

إما أن نعتمد لفظ بقدر أو يساوي، ثم في نفس الدرس ونفس التمرين يكتب "أقل من" وكتب أيضا " اصغر من" ثم في القاعدة المعنونة بتعلمت كُتب لمقارنة الأعداد استعمل العبارات اكبر من – اصغر من – يساوي، نتساءل الآن أين التطابق مع ما يتم تعليمه وما يتم تطبيقه هناك تضارب في تقديم المعلومات حيث يصبح التلميذ غير قادرا على التفريق نتيجة التشويش فليس هناك ربط مع ما يتم تقديمه لفظيا وعلميا.

هذا التذبذب وعدم التركيز على توجه معين في المواد يؤدي إلى تشتت التلميذ وكذا المعلم فالمنهج التعليمي المقدم لا يهتم بنمو التلميذ وإنما اهتم فقط بالجانب المعرفي المتمثل في المعلومات إذ يتم تناول الدروس بطرق غير موفقة ومعالجتها بطرق قاصرة فالمعرفة ليست كافية إذا لم يكن هناك ممارسة وتدريب.

في الحقيقة إن المنهج التعليمي والكتاب المدرسي بما فيه من دروس يركز على معلومات عامة يكتسبها التلاميذ ونتيجة لتراكم المعرفة بشتى جوانبها اهتم مؤلفو المناهج الدراسية بإدخال الإضافات المستمرة عليها حتى تضخمت وأصبحت تمثل عبئا ثقيلا على المدرس والتلميذ وضاعت الأهداف التربوية المنشودة في زحام الإضافات المستمرة مما يستدعي من المختصين الاهتمام بأسلوب عرض المحتوى اللفظي والبصري بما يناسب مجال كل مادة دراسية وبتتابع منطقي بعيدا عن العشوائية.

فبحضور حصة مادة الرياضيات كانت مدة الحصة 45 دقيقة عنوان الدرس ضعف عدد اصغر من 10 قام المعلم في بداية الحصة بإخراج بعض أوراق المقوى كانت قد حضرت من قبل وما ظهر لي أنها رسومات تشبه لعبة "الدومينو" والواضح أنها تستعمل للتوضيح في الدرس، بدأ المعلم بإملاء أرقام على التلاميذ وهم يقومون بالكتابة على الألواح في الحقيقة أن عدد التلاميذ الذين أخطئوا في كتابة الأرقام كان أكثر من نصف عددهم إذ كانوا يكتبون الأرقام بشكل معكوس إلا أن الأمر لا يعد مشكلة وهذا نتيجة عدم اكتمال صورة العدد لدى التلميذ في هذا السن إضافة إلى أن التلاميذ لم يستطيعوا أن يركزوا و لم يتعودوا على الأرقام، بعد ذلك قام المعلم باستخدام الأوراق التي أخرجها في الأول وعلق رسما مطويا على اثنان لقرص واحد على

السبورة وقام ثم يخاطبهم بسؤاله كم عدد الأقراص الموجودة ليجيب التلاميذ وبعدها يقوم بفتح الورقة المطوية ليظهر قرص مشابه ليفهم التلميذ أن العدد المضاف هو الضعف وتوالت الرسومات لغاية العدد تسعة، في الحقيقة وجدنا التطبيق عقيم خاصة أنه لا يخدم الكفاءة المسطرة لأجله.

في الحقيقة أن هذا الدرس الذي يقدم ليس في مستوى فهم التلميذ إذ سجلنا العديد من الملاحظات منها أن التلاميذ يحفظون ضعف الأعداد لا يتبعون القاعدة المكتوبة أسفل الكتاب أي ليس هناك أدنى فهم للموضوع وهي عملية تقليدية ليس فيها إنتاج وفعالية، الحصة 45 دقيقة وبعدها يكون درس آخر يدعم هذا الدرس موجود في دفتر الأنشطة لكن بعدها يغلق الدرس لا نشاطات ولا أي تمرينات أخرى أو ربما وظيفة منزلية بسيطة وانتهى الأمر، إذا كيف يمكن أن تنجح العملية التربوية دون تركيز وإعادة الدرس أو تقسيم الدرس على حصص، إذا نستنتج أنه ليس هناك دراسة حقيقية لكيفية تطبيق الدروس ولا دراسة للكفاءة المستفادة من الدرس إذا يمكننا القول أن هناك حاجز قوي بين الدروس فلا يوجد أي ترابط أو تكامل بين ما يقدم وبين ترتيب الدروس كل هذا يجعلنا نحكم على انه المنهاج غير مدروس تماما وغير مخطط له.

كما لاحظنا ترتيب الدروس يهدم ويشتت التلميذ إذ أن درس الضعف يتبعه درس النصف وهنا نتساءل هل يمكن لتلميذ السنة الأولى استيعاب الضعف والنصف في يومين متتاليين؟ هل نقوم بتدريس تلميذ سنة أولى النصف ونحن لم نقدم دروسا في القسمة؟

إذ يرى **فتحي عبد النبي** في دراسته حول الوضعية المهنية للمعلم في ضوء تدابير الإصلاح التربوي أن التلاميذ يجدون صعوبة في الاستيعاب بسبب طبيعة المادة فهي تفوق مستواهم العقلي فطبيعة المادة ومحتواها هو عامل مهم في عملية التدريس فالبرامج الجديدة أحدثت صدمة لدى المعلمين والأولياء.

في درس آخر بعنوان العملة الوطنية للسنة الأولى ابتدائي في مادة التربية المدنية تم التعريف بالعملة الوطنية الجزائرية من خلال أمثلة عن العملة الوطنية تم إتمام الدرس وتعرف التلاميذ على أنواع العملة الوطنية،

لكن عند الانتقال إلى دفتر الأنشطة وتطبيق نشاط العملة وجدنا العديد من العملات الأجنبية لدول عربية ودول أوروبية ومعها عملات وطنية ومطلوب من التلميذ وضع حيز على العملة الوطنية، هنا بدأ عدم التركيز خصوصا في العملات المعدنية فهناك عملات لو لم تكن ملاحظة التلميذ دقيقة سوف يجد صعوبة في تطبيق الدرس ما الفائدة من تشويش التلميذ ووضع عملات أخرى ؟

هشاشة البرامج الدراسية وديناميتها البطيئة وتحولاتها غير المتوازنة أدى بها إلى الضعف كما أننا نعتبر أن أساليب الإيضاح التي يستعملها المعلم اليوم ضعيفة رغم تطوير المعلمين للأساليب إلا أن القاعدة تبقى غامضة للتلميذ نتيجة عدم اتساع القدرات الاستيعابية وعدم وجود تدرج في العرض وعدم انتظام في الأفكار فكيف يمكن أن نعرض العمليات في الدرس من اليسار إلى اليمين وبعده نطلب من التلميذ انجاز عملية من اليمين لليسار في الدرس الموالي ولقد لاحظنا هذا الطرح الخاطئ وغير المبني والمؤسس في كل من السنة الأولى والسنة الثالثة في الحقيقة أن عدم وجود إستراتيجية يدفعنا للقول أن المناهج غير مدروسة إنما تم وضعها فقط هكذا دون دراسة معمقة.

في هذا الإطار لاحظنا غياب التطابق التام للبرنامج كما أن عناوين الدروس الواردة في وثيقة التدرج المدرسي لا تطابق تلك الموجودة في فهرس كتاب التلميذ إذ أن هناك العديد من النقاط التي أثارت تساؤلاتنا منها:

- درس مادة التربية الإسلامية السنة الثانية بعنوان أصلي خمس صلوات في اليوم عدم تطابق الآية لدى كتب التلاميذ، إضافة إلى درس أركان الإيمان موجود أربع أركان فقط وغياب الركنين الخامس والسادس.
- في درس خاص بالحدث الشخصي والاجتماعي للسنة الثالثة هناك خلط بين ما هو شخصي وما هو اجتماعي فمثلا الختان في سنوات سابقة كان حدثا شخصيا ثم غُيّر إلى حدث اجتماعي مما أربك كلا من المعلم والتلميذ الذي درس أن الحدث السابق شخصي وتم تغيير الصفة بعد سنة من تدريسه .

- في مادة التاريخ العديد من الشخصيات التاريخية لا يمكن للتلميذ نطق الشخصية بشكل صحيح.
- في مادة اللغة العربية لاحظنا في كتاب السنة الثالثة وجود ثلاث نسخ أي الدروس غير متطابقة مما يسبب حالة من التشويش لكل من التلميذ والمعلم.
- أيضا مادة الرياضيات السنة الأولى اختلاف الأرقام في كل طبعة مما يخلق لدى التلميذ حالة من الضياع ويصبح المعلم غير قادر على التركيز مع التلاميذ خصوصا إذا لم يلاحظ الاختلاف.

المناهج التربوية بحاجة إلى تطوير لتحقيق المفاهيم المطلوبة منها إذ يجب تطبيق معايير محددة وشروط واضحة للوصول إلى كتاب مدرسي يضمن الفهم الكامل والمعطيات الصحيحة الموحدة، مع إعادة صياغة للمناهج لمواكبة الاتجاهات المعاصرة للتربية.

يرى عدد كبير من المبحوثين أن التربية المدرسية لا تراعي خصوصيات المجتمع فالكتاب المدرسي في بعض مواضيعه لم يراعي خصوصية المجتمع فهو يدخل في مواضيع علمية سابقة لسن التلميذ ومثل هذا ما حدث في كتاب التربية العلمية للسنة الثانية ابتدائي حول درس التكاثر وكيفية قيام الحيوانات بالتكاثر هذا الموضوع لا يستوعبه تلميذ السنة الثانية فالأساتذة يبتعدون عن تقديمه أو يحاولون تقديمه بطريقة أخرى بعيدا عن الحرج الذي يقع، فتساؤلات التلميذ غير متوقعه لذلك دائما يحاولون تهذيب الموضوع .

ويرى كل من المبحوثين (03-09-10-14) أن مواضيع الكتاب المدرسي تتماشى مع خصوصيات المجتمع فالمنهج المدرسي وسيلة المدرسة في التربية فهو الأداة التي تستخدمها المدرسة في تعليم التلاميذ أي المساعدة على توجيههم وتعليمهم وتدريبهم لينمو بشكل متكامل يناسب.

في هذا الصدد حضرنا حصصا لسنوات التعليم الابتدائي لمعرفة حقيقة الدروس التي يشتكي منها المعلمين وقد بدأنا بالسنة الثانية ابتدائي حصة التربية العلمية المدة 45 دقيقة التكاثر عند الحيوانات (1) الصفحة 41 في النشاط الأول كانت هناك مجموعة من الأسئلة التي قام المعلم بطرحها حول موضوع الحيوان

والتي منها من يملك حيوان في المنزل وما نوع الحيوان وهل له صغار؟ ثم طلب من التلاميذ أن يكتشفوا نوع الحيوان في الصورة ثم قرأ المعلم النشاط وبعدها طرح الأسئلة الخاصة بالنشاط وهنا يكتشف التلميذ أن وجود الذكر والأنثى يؤدي إلى التكاثر ويوجد تساءل حول عدم إنجاب الأرنب عندما تم عزل كل من الذكر والأنثى، هنا نتساءل هل هذا النشاط مدروس من قبل المختصين المسئولين عن الكتاب المدرسي؟ ثم يتبعها درس آخر مكمل في حصة أخرى في دفتر الأنشطة وهو تمرين يكمل فيه التلميذ ملء الفراغات حيث نجد أن التمرين يظهر فيه الحركات التي يقوم بها الذكر أثناء محاولته جذب الأنثى لعملية التكاثر.

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن درس التربية العلمية للسنة الخامسة يحتوي درسا خاصا بالالقاح في أوساط العيش وهنا نطرح تساءل هل يمكن لتلميذ في هذا السن أن يستوعب الأهمية المرجوة أو الأهداف المسطرة لدرس كهذا في سن ربما نقول قريبة من المراهقة، كما يوجد نشاط في الكتاب لاكتشاف ما يحدث أثناء اقتران الذكر والأنثى ثم يعرض نشاط حول أهمية الالقاح، وفي الحقيقة يواجه المعلم هنا معضلة أمام شرح الدرس للتلاميذ إذ أنهم أصبحوا في سن إدراك لموضوع التكاثر وهذا يعد سن مبكر لإلقاء الدرس خصوصا مع النشاط فهو درس تطبيقي غير مدروس تماما.

قي الحقيقة سلوكات التلاميذ أثناء الدرس والنشاط أثارت تساؤلات حول مدى وعي التلاميذ بما يقدم وقد كان اغلب التلاميذ مدركين تماما لما يقدم أثناء الحصة فأسمع همسهم " عيب عيب" "حتى الحوت يزوجو " إضافة إلى تلك الابتسامات بين الزملاء ما يعني أن الدرس المقدم يخلق مشكلات سلوكية للتلميذ الذي يعي ما يقدم له.

درس التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي بعنوان " لا أميز بين الذكور والإناث" مدة الحصة 45 دقيقة تقوم المعلمة بقراءة الفقرة ثم يقرأها التلميذ لقد كان هناك تلميح واضح أن هناك فرق في التعامل بين الذكور والإناث والألفاظ والعبارات تعتبر دلالة واضحة على الفروق في التعامل وأن الأنثى خلقت للعمل المنزلي، هنا

لمحت نظرات التلاميذ والتلميذات وكيف يتصرف التلاميذ الذكور عندما يقرأ زملائهم النص وحركاتهم بإخراج لسانهم للإناث وكذا حركات بأيديهم تدل على أنهم ارفع درجة، رغم سنهم إلا أن لديهم ترسيخا داخليا أنهم أعلى منزلة من الإناث ورغم جهود الاستاذة في شرح الدرس وأنه لا فرق إلا أن قناعة الذكور بقيت مترسخة بل وتجددت أفكار التمييز بين الجنسين.

في الحقيقة هذه الدروس أدخلت التلاميذ والمعلمين في متاهة إذ أن الواضح أن هناك أزمة تعانيها المدرسة الجزائرية وهي انعكاس لأزمة المنظومة التربوية فالعديد من المعلمين غير راضين عما يدرسونه ومجبرون على تدريس هذه المواضيع، مواضيع غير مناسبة للتلميذ محرجة بالنسبة للمعلم والوالدين خصوصا أنه اليوم أصبح الآباء والأمهات مسئولين عن تدريس أبنائهم إلى جانب المدرسة، والواضح أن هناك مشكلة في طرح المواضيع في التعليم الابتدائي فهذه المواضيع غير مدروسة نهائيا ولا منتجة فقد انتهجت العديد من الإصلاحات بشكل مبالغ فيه ما يجعلنا ننعتها بالعشوائية والفوضوية .

التربية المدرسية هي قوالب جامدة وشكلية لا تراعي خصوصيات المجتمع فهي تتعدى على خصوصية المجتمع فكيف يدرك التلميذ هذه الدروس التي ترمي إلى مواضيع اكبر من وعيه العقلي خصوصا أن هذه المرحلة مرحلة استكشاف فلا يجب أن نستبق المراحل .

من المفروض أن تتولى التربية المدرسية مهمة التماشي مع خصوصيات المجتمع غير أنها لا تقوم بعملية انتقائية تقويمية فالمناهج التربوية تعكس خصوصيات مجتمع آخر أي أنها مستوردة فهناك ثغرات كبيرة في المنهج المدرسي إذ لم يوفق كليا في تحديد وانتقاء الدروس التي تهم التلميذ وتثري معارفه وتناسب سنه ونموه العقلي.

ففي دراسة **أم الخير بدوي** حول التغير البنائي-الوظيفي للمدرسة الجزائرية في ظل التحديات العالمية الراهنة حيث من نتائج دراستها أن الحفاظ على خصوصية المجتمع الجزائري جاءت إيجابية فيما يتعلق باتجاهات الأساتذة وهذا ما ينافي العديد من الطروحات التي جاءت ضد السياسة التعليمية التي تتبعها الجزائر في محاولة

منها لمواكبة التغيرات الاجتماعية الراهنة ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض الاختلالات التي شكلت قضايا اجتماعية راهنة فيما تعلق بتوجهات المدرسة الجزائرية، في الحقيقة اغلب الدراسات الكمية دائما ما تعطي نتائج ايجابية ذلك أن الإجابات كلها نعم أو لا وكثيرا ما يختار المبحوث الإجابة السهلة التي تخلط أوراق المبحوثين ولا تعطي نتائج حقيقية إذ وجب التكامل بين المنهجين للخروج بنتائج حقيقية.

يجب الاهتمام بالأهداف التربوية العامة بما يناسب المرحلة الابتدائية وعرض وتنظيم الموضوعات لتكون مستوحاة من البيئة الوطنية والابتعاد عن الاستنساخ من بيئات أخرى.

بالنسبة للتفاعلات الاجتماعية ومدى عن إسهام التربية في تفعيلها فلقد اجمع المبحوثون أن التواصل موجود بين الإدارة المدرسية والأولياء والأساتذة بما يضمن مصلحة التلميذ وهذا عن طريق أوقات الزيارة التي تحددها الإدارة المدرسية وكذا عن طريق الاجتماعات التي تعقد ما بين الأولياء والأساتذة وكذا العلاقة بين التلميذ والأستاذ أيضا هي عبارة عن تفاعل ولا ينفي المبحوثون وجود فجوة في العلاقات والتفاعلات وهذا ما يعبر عنه المبحوث 01 بقوله "***العلاقة بيننا وبين الاولياء مهتزئة نتيجة المشاكل التي تحصل إما عن نقطة امتحان أو التجليس أو خصام التلاميذ بصراحة هذه المشاكل جعلت منا كمعلمين نتجهم عند حضور الولي***" ويرى المبحوث 04 "***الإدارة أتعبتنا والأولياء أكثر*** " ويرى المبحوث 05 "***لا أذهب للإدارة إلا وقت الامتحانات أو في الاجتماعات*** " يرى المبحوث 07 "***يهمني فقط تلاميذي في الحقيقة التواصل مع الأولياء اليوم صعب كل منهم يدعي الفهم ويتدخل وأنا لا أرغب في المشاكل فالعديد منهم يشتكي بك للإدارة أو يصعدها إلى مديرية التربية يجب وضع حدود***" يرى المبحوث 13 "***بصراحة العلاقة بيننا أصبحت متعبة نحن نرى أن الإدارة ظالمة والإدارة ترى أننا مقصرون والأولياء حدث ولا حرج***"

كان الهدف من خلال هذا التساؤل التركيز جيدا في التفاعلات التي تحدث فقد لاحظنا امتعاض الأساتذة مما يطلق عليه سلطوية الإدارة على الأستاذ من خلال عدة أفعال منها إلزامه بحراسة التلاميذ في

الساحة وكذلك المطعم فيرى العديد من المعلمين أن هذه الوظائف ليست من مهامهم وأنهم يقومون بها مرغمين، يجمع العديد من الأساتذة أن هناك فجوة بينهم وبين الإدارة فيرى البعض أن الإدارة تتنصل من مسؤولياتها كمسؤولية كتابة أسئلة الامتحان وأنها تلزمهم بعدد معين من الأوراق والأقلام مثلا بحجة الميزانية، ويلجأ الأستاذ دائما إلى ماله الخاص لسد العجز أو حتى تزيين القسم لأنه من الممنوع جمع المبالغ المالية في المدرسة، كما أنهم يلزمونهم بتسجيل النتائج في الدفتر وفي برنامج خاص إذ يرون أن تسجيل النتائج رقميا من اختصاص الإدارة مما يخلق أزمات وخصام بين الأساتذة والإدارة.

لو انتقلنا إلى علاقة الأساتذة مع الأولياء نجد العديد من التصرفات التي ينزعج منها الأساتذة عموما منها تواجد الأولياء دائما في وجه الأستاذ وطلبهم رقم الهاتف حيث كلما كنا بصدد الدخول أو الخروج من القسم نجد ما عدده ثلاثة أو أربعة أولياء يوميا في الانتظار وإن لم يكن الحارس متيقظا فإن الاقتحام أو التفاجئ بالولي أمامك داخل القسم أمر وارد، ففي أحد أيام الحضور للمدرسة وجدنا ولية تلميذ تتناقش مع الأستاذة حول درس مظاهر التنفس وكنا حضرنا الدرس سابقا فكان اعتراض الولية حول تساؤل "أسد انفي فيدخل الهواء في فمي" والتي خاطبت الأستاذة بأنها أخطأت فكيف يدخل الهواء إلى الفم فحاولت الأستاذة بشتى الطرق شرح الوضعية انه بسد الأنف يمكن أن نفتح الفم ويدخل الهواء وأرتها الطريقة بالتمثيل الشخصي للعملية إلا أن ولية التلميذ بقيت متشبثة برأيها حول الموضوع وأن الأساتذة يعطون إجابات خاطئة وأنها ستلجأ إلى المدير، في موقف آخر وجدت مجموعة من الأمهات يتحدثن حول "مجموعة على تطبيق الفيس بوك" أنشأنه لطرح المشكلات المدرسية أو مشكلات في الدروس وانقلبت هذه "المجموعة" حسب ولية تلميذ إلى تجمع للثرثرة ونقل أخبار الأساتذة وكذا المشاكل على مستوى المدرسة بل وحتى التدخل في خصوصية المؤسسة الداخلية مما أثار العديد من المشاكل والصراعات حتى بين الأمهات أنفسهم.

لقد أصبح تدخل الأولياء الدائم في العملية التعليمة داخل المدرسة يثير قلق الأساتذة إذ في كل فترة تجد وليا يمسك أستاذا جانبا ويبدأ في الانتقاد لطريقة التدريس أو في الدرس ويجب أن تتبع طرقا أخرى في التدريس ويجب أن لا تكثر من الواجبات كلها كانت تدخلات تثير الاستياء وتدفع بالأستاذ أحيانا إلى رفض مقابلة الولي أو حتى الدخول في حالات خصام.

فموضوع التفاعلات الاجتماعية أحد ركائز العلاقات الإنسانيّة في المؤسّسة التربوية فالتواصل داخل المدرسة ليس عملية بسيطة مثلما يبدو ظاهريّا بل إن نسق هذا التواصل هو الذي يحدّد طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل المؤسسة التربوية وخارجها لأن عملية التواصل الاجتماعي لا تحدث في فراغ بل تمثل إحدى المكوّنات الأساسيّة للجماعة فقد أصبح مبدأ "الشراكة" أساس بناء أي علاقة تواصلية وهذه العملية تتحكم فيها وضعيات اجتماعية ومناخات حوار وصراع أي أن مناخ التواصل داخل المؤسسة هو الذي يشكل دينامية المجموعة سواء في اتجاه التطور أو في اتجاه التراجع[1].

إن البيئة المدرسية اليوم هي بيئة اجتماعية متنوعة بفعل عوامل إيديولوجية وثقافية هذا الفضاء الذي هو مكان لتكوين الأفراد وبناءهم اجتماعيا إذا يجب أن يكون هناك تواصل بين جميع الشركاء من إدارة وأساتذة وأولياء وحتى التلاميذ مع الإدارة والأستاذ فالعلاقة بين الأستاذ والتلميذ أيضا علاقة مهمة وهي ترمي إلى بناء الثقة بين المعلم والمتعلم لكن يجب أن يكون هذا التفاعل ايجابي بما يخدم العملية التربوية والمتعلم بعيدا عن الصراعات الأخرى التي تسببها الأسر وهذا ما أشارت له دراسة **Maria Gonzalez Borrero et Roberto Garcia** بضرورة دعم العلاقات الداخلية داخل المدرسة.

يجمع المبحوثون على أن وظيفة المدرسة هي نقل التراث وهو دور مهم تقوم به المدرسة عن طريق برامجها التي تدعم المحافظة على الموروث الثقافي للمجتمع ونقل التراث حسب المبحوثين يتم عن طريق الأنشطة

[1] مجدي عزيز إبراهيم، **موسوعة المعارف التربوية**، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص54.

وعن طريق ما تقدمه التربية المدرسية من دروس وقد عبر المبحوثون أن الاحتفال برأس السنة الأمازيغية أصبح من الأنشطة الجديدة التي أقرتها الوزارة وكما أن هناك دروس في اللغة العربية للتعريف بهذا الموروث كما أن هناك أنشطة مدرسية يجب أن نقوم بها حسب البرنامج المسطر لتعريف التلميذ بالتراث الوطني والتراث المادي واللامادي والموروث الحضاري.

حضرنا درس التنوع الثقافي في وطني للسنة الرابعة وقد حرص الأستاذان على الطلب من التلاميذ أن يحضر كل منهم بزي تقليدي أو إحضار طبق تقليدي كل حسب منطقته التي ينتمي إليها أو اختياره لمنطقة من مناطق الوطن، كما أن الأستاذان أيضا قاما بجلب طبق تقليدي وكان التنسيق بين القسمين إذ قدم الأستاذان الحصة بشكل مميز وحاولا تبسيط الدرس إلا أن خبرات التلاميذ تنحصر في تراثه الخاص المحلي وليس قادرا على استيعاب مجموعة متنوعة من التراث المختلف، مع أن الدرس تطبيقي بالدرجة الأولى فالتلاميذ غير مدركون للعديد من الصور التي يعتمد عليها الكتاب المدرسي فكل صورة هي تراث متكامل إذا لا يكفي فقط أن نمر عليها مرورا دون التركيز عليها إذ يجب تبسيط التراث والتدرج في التدريس في كل سنة وعدم الإفراط والحشو في الدروس، وهذا مع اتفق مع دراسة **وحيد أحمد دار وإرشاد أحمد نجار** والذين توصلا إلى أنه يجب أن يرتبط التعليم بالبيئة المباشرة للأطفال وأن يكون النظام التعليمي مناسبا البيئات الاجتماعية.

هناك العديد من المواضيع التي يطرحها الكتاب المدرسي خاصة بالتراث كالمدن والمواقع الأثرية والمتاحف والملابس ومواضيع تتعلق بالاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية وإدراج مواضيع الحرف التي تعد من ضمن أنواع التراث كصناعة المعدات الطينية، إذ يحاول الكتاب المدرسي نقل مضامين منهاجها الذي يعتمد على الجانب النظري دون العملي فالمحتوى المعرفي النظري لوحده لا يفي بالمطلوب إنما يتطلب دعما تطبيقيا وهنا يجب على الأستاذ أن يحاول التصرف بشكل يضمن تطبيق الدرس وضمان توصيل المعلومة للتلاميذ، إلا

أن الملاحظ أن هناك غيابا تاما للرحلات الميدانية إلى الأماكن الأثرية والتراثية والى المتاحف والتي من شأنها أن تجعل المدرسة بيئة قادرة على تنمية وتعزيز قيم الهوية الثقافية لدى التلميذ.

تقوم المدرسة بنقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة بأساليب ووسائل تقتضيها طبيعة العصر مع مراعاة أن عملية النقل هذه تستلزم تطهيره وتنقيحه من الشوائب بالإضافة إلى محاولة تبسيطه ليتلقاه المتعلم بشكل ميسر، ويتفق الباحث **عبد الله محمد عبد الرحمن** مع الباحث **طارق السيد** في وظائف المدرسة الحديثة والتي منها نقل الثقافة في المجتمع من جيل إلى جيل.

نجد أن الباحث **ناصر ابراهيم** حدد وظائف المدرسة الحديثة في تبسيط التراث الثقافي بطريقة يفهمها التلميذ لتتماشى ومختلف مراحله العمرية وتنقية وتطهير التراث الثقافي فمع انتشار شبكة الاتصالات الحديثة انتشرت معها ثقافات متباينة وعلى المدرسة تبيان الجيد منها وتعليمه للطفل واستبعاد المخل للقيم والتقاليد المجتمعية وتوفير بيئة اجتماعية متوازنة أي داخل محيط المدرسة وخلال التفاعلات التي تحدث في المدرسة.

إذا فالمدرسة لها وظائف بالنسبة للتراث منها ما تبسطه بما يتناسب مع سن المتعلمين وتعتبر وسيلة للتوازن الثقافي وربط الماضي بالحاضر من خلال توجيه السلوك الاجتماعي للتلميذ الوجهة الصحيحة والسليمة التي لا تتعارض ومبادئ المجتمع وقيمه[1].

وتعد المدرسة المؤسسة التربوية الرئيسية المتخصصة التي أنشئت من أجل نقل التراث وتنقيته وحذف الشوائب منه وإضافة الصالح إليه وتربية الأجيال الصاعدة تربية مخطط لها لتسير على منهاج منظم أعد بدقة بحيث يتناسب مع نمو الأفراد العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي[2].

[1] فكري حسن ريان : **التدريس أهدافه، أسسه أساليبه تقويم نتائجه تطبيقاته**، عالم الكتب، القاهرة،1999، ص 234.

[2] إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، دار جليل، بيروت، 1992، ص 135.

انقسم المبحوثون حول التربية المدرسية ودورها في تثقيف الأفراد فيرى عدد من المبحوثين أن دور المدرسة هو تثقيف المنتمين إليها ويتم ذلك عبر الكتاب المدرسي الذي يزخر بالعديد من المواضيع التي تمكن التلميذ من اكتساب معلومات جديدة وعبر المكتبة المدرسية التي يستطيع التلميذ أن يقتني كتبا منها للمطالعة وهو أمر اختياري فيما عارض كل من المبحوثين (03- 07-14-15) هذا الأمر ويرون أن وظيفة المدرسة ليست التثقيف فنحن نعاني من ضخامة وكثافة البرامج ولا نجد وقتا لأن نلزم التلميذ بالمطالعة حتى خارج المدرسة فنحن نحبذ أن يتابع التلميذ دروسه أفضل من أن يأخذ كتب أخرى نحن نقوم بوظيفة التلقين فقط.

فبالنسبة للتثقيف الديني يتبع الأستاذ طريقة غير علمية في تمرير المعلومة فعند تقديم الأستاذ لدرس الصلاة للسنة الثانية قام بإعطاء فكرة خاطئة وهي أنه إذا لم تصلي صلاتك فمصيرك النار، الأستاذ مطالب بترغيب التلميذ لا ترهيبه كيف لنا أن نحدث التلميذ حول النار وتخويفه وتضليله في سن صغيرة إذا من هنا يبدأ العنف والتعصب. والواضح أيضا أن الأساتذة مازالوا يتبعون الطرق التقليدية حيث أن أسلوب التلقين يغلب على التوجيه بحيث لا يعمل على تبسيط المناهج وتطبيق المناسب منها لصالح التلميذ فمن خلال مكوثنا مع المتعلمين تبين لنا أن هناك علاقة بين حياتهم اليومية والجانب الديني بحكم التنشئة الأسرية وأن ما يقدم ليس بعيد عن بيئتهم والمواضيع مألوفة كالصلاة والصوم .

في الواقع يجب ربط ما نقدمه للتلميذ مع ما يحدث داخل المدرسة إذ كيف نقدم له درس عن نبذ العنف في مادة التربية الإسلامية ثم نجد التلاميذ أثناء الدخول يضرب بعضهم بعضا وداخل المدرسة أيضا نجد العنف بينهم وأمام مرأى الأساتذة، فالأستاذ نفسه يقوم بالعنف اللفظي وبعده يقوم بتدريس التلميذ درسا ضد العنف إذا هناك فجوة عميقة بين ما هو موجود وبين الواقع المدرسي.

هناك درجة من التثقيف الصحي تتضمنها التربية المدرسية وهذا ما نلاحظه كل يوم عند ذهاب التلاميذ إلى المطعم المدرسي إذ يقوم الأستاذ باصطحابهم لغسل اليدين ثم الأكل، أما الكتاب المدرسي فهو

يعمل على تنمية السلوكات الصحية الحسنة التي تساعد التلميذ على تطبيقها في المدرسة والبيت أيضا فنلاحظ وجود العديد من الدروس حول التوعية الصحية للتلميذ في جميع المستويات كما أن المدرسة تتوفر فيها خدمات صحية وقائية منها الكشف الطبي الدوري الذي توفره للتلاميذ، فالتربية المدرسية لها القدرة على لعب دور مهم في مجال تعزيز صحة الفرد وتحقيق تثقيف صحي إذ تعد المدرسة من أهم المؤسسات التي تخدم تحقيق أهداف الصحة إذا ما تم تطبيق حقيقي للمعطيات الصحية والاهتمام الجدي بالوعي الصحي.

في الحقيقة أن التربية المدرسية تعنى أيضا بالتثقيف الأخلاقي ولقد عج الكتاب المدرسي بالدروس التي تحمل دروسا تحث التلميذ على التحلي بروح الأخلاق والتي يجب أن يعكسها التلميذ داخل القسم وخارجه لكن لاحظنا العديد من التصرفات التي تجعل من دروس الأخلاق شكلية منها إلغاء الدروس تماما وتخصيص أوقاتها لدروس اللغة والرياضيات وكذا إلغاء حصة الرسم أو الرياضة، فعدم الالتزام بالبرنامج أيضا يخل بالعملية التربوية فنحن اليوم بحاجة إلى الاهتمام بالأخلاق وتنمية الروح الأخلاقية للتلميذ لأنها تعمل على بناء التلميذ من جانب إنساني فنحن اليوم نبحث عن ذلك الإنسان المتحلي بالأخلاق الحقيقة غير المصطنعة .

يجمع المبحوثون في تصريحاتهم أن التربية المدرسية تسعى إلى الحفاظ وإكساب التلاميذ مجموعة من القيم تصرح المبحوثة 01 "***التربية المدرسية تساهم في الحفاظ على القيم وفي محاولة لتوجيه التلاميذ لاكتساب قيم والحفاظ على القيم السابقة***" وتصرح المبحوثة 03 "***التربية المدرسية مهتمة بالحفاظ على القيم ودعمها عن طريق تلقينهم مجموعة من المعارف المتضمنة القيم فالنظام التربوي يضمن المحافظة على القيم***" ويرى المبحوث 12 "***تولي التربية المدرسية أهمية كبيرة للقيم فممارسات الأفراد اليومية بينت الظواهر السلبية في المجتمع فنحن نحاول اليوم الاهتمام بتعديل السلوك حيث تهتم المناهج بما فيها من دروس وأنشطة متعددة لإيصال القيم إلى التلاميذ مثلا هناك دروس تحث على احترم الكبير واحترام المعلم والمدير والعمال في المدرسة هناك دروس تحث على الصدق إلى غيرها من الدروس التي نقدمها والتي تعزز القيم***" يرى

المبحوث 15 "***تعمل التربية المدرسية على دعم القيم وفق ما تقتضيه التربية فهي تعمل على تعزيز القيم خصوصا تلك المتعلقة بالدين كقيم التسامح والاحترام والمساواة***"

يعج الكتاب المدرسي بمجموعة من القيم المختلفة منها الدينية والوطنية والاجتماعية والسياسية والتي تضمن للتلميذ التشبع إذا ما تم ربطها بشكل صحيح بالواقع المحيط إلا أننا نجد أن ما يتعلمه التلميذ يضيع إذا خرج من المدرسة وأننا لا يجب أن نمرر للتلميذ قيم معينة وتسييره لصالح سياسة معينة ومثال ذلك القيم السياسية ففي الكتب المدرسية نجد أن الكتاب يمرر فكرة الانتخابات للتلميذ في السنة الثالثة عنوان الدرس انتخاب مندوب القسم وهذا رغم عدم العمل بمندوب القسم في المرحلة الابتدائية بتاتا هذا ما يسمى المنهج الخفي أي تمرير فكرة بطريقة معينة تعطي فكرة استبقاية للتلميذ فنحن اليوم نحاول الوصول إلى منهج بعيد عن الحياة السياسية حيث من الأفضل الحديث عن الانتخابات في مراحل تعليمية أخرى حيث يكتمل النمو الذهني للتلميذ.

مجموعة القيم التي تمررها المدرسة يمكن أن تعصف بها الأسرة ففي سياق موضوع القيم يقول المبحوث 13 ***"اننا اليوم نتضارب مع ما ندرسه ومع اخلاقيات الاسرة"*** ويضيف أنه يعمل جاهدا مع تلاميذه إلا أن الأولياء لا يقدرون ذلك فيأتون بغية المصارعة من اجل علامة مع أننا نحاول أن لا نقيم التلميذ بالعلامة فقدرات التلاميذ في بعض الأحيان لا تعكسها علامة امتحان إلا أننا نجد من الأولياء من يضرب ابنه لأنه لم يحصل على العلامة الكاملة أو اخطأ في مادة من مواد الحفظ.

وظيفة التربية المدرسية بالإضافة إلى إكساب التلميذ المهارات العلمية والمعرفية وإكسابه جانب كبير من القيم والأخلاق والاتجاهات الإيجابيّة في الحياة إذ أن المدرسة مؤسسة اجتماعية متخصصة وهي تؤدي دورا لا يمكن إغفاله في ترسيخ القيم، هناك العديد من المواضيع التي ربما نستطيع تمريرها للتلميذ وفيها قيم تربوية ومجتمعية كالوفاء، الجد والعمل،الاعتزاز بالانتماء إلى الوطن، الروح الرياضية، التنافس الإيجابي، احترام البيئة

والمحافظة عليها كلها تشكل وتعبر عن القيم وملامح المجتمع العامة ولما كانت المدرسة مؤسسة اجتماعية وظيفتها إعداد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم فمن الطبيعي أن نقل القيم إلى الأفراد هي طريقة للمحافظة على القيم والمبادئ الأساسية السائدة في المجتمع، فالوظيفة الأولى للمدرسة هي إعداد النشء للمحافظة على القيم فمن واجب القائمين على تخطيط المناهج التربوية تحليل قيم المجتمع ومبادئه للتمكن من وضع برنامج يحاكي خصوصيات المجتمع فالتعليم هو قوة فاعلة تسعى إلى رسم أهداف وتحقيقها لصالح المجتمع ضمن سياسة تربوية معينة .

فالقيم في الحقل التربوي الهدف منها إعداد التلميذ للإدماج الاجتماعي وقدرته على التعايش ضمن التعدد في مجتمع منفتح وعلى المشاركة في العمل الجماعي لأجل بناء مجتمع عادل ومنصف استنادا إلى قيمتي المواطنة وحقوق الإنسان وضمان الإدماج الاجتماعي.

وعن دور المدرسة في غرس القيم فقد جاءت دراسة **Krajewski & Bailey** فقد أقرا أن المدرسة مهتمة بإكساب التلميذ قيم كالاحترام والمسؤولية والمساواة والعطف لتكوين تلاميذ صالحين قادرين على تحمل المسؤولية، فالقيم من أهم مرتكزات العملية التربوية إذ أن تبني التلميذ للقيم المنشودة يعد من أهم مقاصد عملية التنشئة الاجتماعية وتضطلع التربية المدرسية بأنواع عديدة من القيم منها القيم الدينية والأخلاقية والتربوية والوطنية إذ يحتاج التلميذ إلى هذه التوليفة المتنوعة من القيم للتعامل بها إلا أن هناك بعض المآخذ التي ربما تنقص من الانتباه والتركيز على هذه القيم لدى المتعلم مثل نقص المشاهد التي تحاكي القيم ومن المعلوم أن التلميذ له تركيز بصري أكثر وربما هناك بعض الأخطاء في القيم الدينية مثل درس أركان الإيمان في السنة الثانية ابتدائي وكذلك عدم توافق الصور مع القيم كل هذه الإشكالات تنقص من المحتوى الحقيقي للمواضيع المقدمة.

يرى عدد من المبحوثين أن التربية المدرسية تعمل على الحفاظ على هوية الأفراد إذ ترى المبحوثة 01 " ***نقدم مواضيع للحفاظ على الهوية الوطنية وتكريس الهوية فنحن نعززها من خلال دروس التربية المدنية وأيضا من خلال تحية العلم الوطني كل يوم***" كذلك المبحوثة 06 " ***نحن نحاول بناء تلميذ يعتز بهويته الوطنية***" ويشاركهم في ذلك العديد من المبحوثين فيما يرى عدد آخر من المبحوثين (03-04-02-05-07-10-14-15) أن التربية المدرسية لا تعزز الهوية ولا تحافظ عليها فنحن نلاحظ أن التربية المدرسية لا تخدم الهوية الوطنية الجزائرية .

اطلعنا على الكتب المدرسية والتي كان اغلب نصوصها في اللغة العربية مستوردة من مؤلفين غير جزائريين إذا أين الهوية هنا؟ النص الجزائري غائب تقريبا عن محتويات الكتاب المدرسي هناك العديد من المؤلفين الجزائريين والأدباء ولا نجد نصا لهم فقط نجد نصوصا مأخوذة من جرائد وبعض المجلات الوطنية ونصوص عربية مستوردة فبعض النصوص تحمل مجموعة من الأفكار توجه التلميذ نحو هوية أخرى غير هويته، إضافة إلى صور مأخوذة من صفحات الانترنت لا تدل على هويتنا بل هي صور لأجانب لا تعبر عن المجتمع الجزائري، كما انه توجد مواضيع تتحدث عن الثقافة أو الموروث الثقافي أو عن الانتماء للوطن أو اللغة كل هذه المواضيع تعتبر عقيمة إذا لم تربط بشكل تطبيقي فعندما يكون الحديث عن الموروث الامازيعي يجب أن نقوم بالتعريف بالثقافة الامازيغية وتاريخها فالتقديم الجامد للدروس لا يمكن أن يضيف للتلميذ فقد وجب تجديد طرق التعليم إذا ما كنا نبحث عن النتيجة.

من المفروض أن ينطلق الكتاب المدرسي استنادا إلى منهج يراعي الهوية الوطنية في مضامينه فالمحتوى التعليمي مشتت الهوية في دروسه غير مستند لدراسات وغير مخطط فلو تحدثنا حقا على الهوية فإن التلميذ في المدرسة الجزائرية يعاني في استعماله للغة العربية التي تعد أول مقوم من مقومات الهوية الوطنية إذ لا يتقن العديد منهم اللغة العربية إذ تكثر مشاكلهم في التعبير الكتابي وفي قراءة النصوص ولو عدنا إلى أساس المشكلة نجد انه

لا يوجد قاعدة معينة للتدريس فعندما يفرض على التلميذ قراءة حرفين في الأسبوع فهنا نعتبرها إشكالية، فالحرف الواحد يقرأ بجميع حركاته في يومين ثم يليه حرف آخر في يومين آخرين إذا كيف سيتقن التلميذ اللغة إذا كنا نقوم بالحشو فقط.

إن أكبر تحدّي يواجه التربية المدرسية هو تداعيات العولمة الثقافية التي غيبت العقل الثقافي الوطني لصالح ثقافات أخرى وهويات أخرى نراها تتسرب إلى التعليم فيعاني التلميذ من قصور واضح نلمس آثاره في اللغة مثلا[1].

فجمود بنيات التعليم وهشاشتة وضعفه يعد سببا في تفاقم الأزمات إذ أن هناك تأثيرات لضغوطات العولمة منها ما يتعارض مع المرجعيات الثقافية للنظام التربوي وتكوين الهوية الثقافية للمتمدرسين فعندما نتحدث عن تعريب التعليم نتساءل أين هو التعريب في كتاب الرياضيات؟ إذا كانت العمليات الحسابية تعتمد على الحساب من اليسار لليمين، فعند تحليل واقع النظام التعليمي والذي يفترض أن وظيفته نقل الرموز الثقافية وترسيخها نلاحظ أن هناك تراجعا في تناول الثقافة الوطنية وانكماش فضاءاتها نتيجة الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة والمدرسة ونظامها التربوي أصبحوا غير قادرين على الصمود أمام العولمة وتأثيراتها على الهوية الوطنية.

تعد المناهج التربوية الثقافة المشتركة بين الفرد ووطنه لذلك من الضروري أن يكون هذا المنهاج كافيا لتعزيز الولاء الوطني كمدخل أساسي للهوية الوطنية الجزائرية، إذ يجب أن تعمل الإصلاحات التربوية على التكفل الأمثل ببعد التاريخ وخاصة التاريخ الوطني من جميع جوانبه ومراحله ومعالجته على أساس دعم الوحدة والهوية والثقافة الوطنية بإبراز كل جوانب الهوية الوطنية والتفاعل مع مركباته.

[1] عبد الرزاق باللموشي وأحمد جلول، **السياسة التعليمية ودورها في الحفاظ على هوية الشباب الجزائري**، قضايا الشباب في المجتمع الجزائري، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ديسمبر 2015، ص07.

إن مسار الإصلاحات التربوية بالمدرسة الجزائرية ما هو في الحقيقة إلا أفعال وردود أفعال أسهمت في إعادة إنتاج الأزمة الهوياتية لعدم إمكان الوصول إلى بناء مشروع تربوي موحد ودائم، إذ ما زالت التربية المدرسية تبحث عن هويتها بين المشاريع المتصارعة والمسيطرة على المشهد العام بين المنادين بالقيم التقليدية والمنادين بالقيم المتصلة بالحداثة[1]، فالمدرسة الجزائرية متعددة الإصلاحات وهذا ما جعلها تتأرجح بين ايديولوجيات عديدة ومختلفة ما جعلها غير واضحة الهوية .

يرى عدد من المبحوثين في تصريحاتهم أن التربية المدرسية وظيفتها الأساسية إتمام مهمة الأسرة في التربية لكن الواقع يفرض العكس إذ تصرح المبحوثة 05 "***تحاول المدرسة أن تكون مكملة لدور الأسرة فهي استمرار لها في تربية أبناءها الا انها تصطدم بتصرفات بعض الأولياء وطرقهم إذ أن الإنصات الزائد للتلميذ يفسد العلاقة*** " وترى المبحوثة 10 "***المدرسة والأسرة متكاملان في الوظائف ويدعمان بعضهما اذا ما توافقا لكن هناك عدم توافق***" ويرى المبحوث11 "***من المفروض هناك تعاون بين الأسرة لكن في الحقيقة هناك صراع بين ما نقدمه وبين ما تقدمه الاسرة***"، ويرى المبحوث (03) "***التربية المدرسية والتربية الأسرية من المفروض أن يسيرا في خط واحد خصوصا أن المدرسة هي أيضا تعمل على إتمام تربية الطفل لكن الأسرة في بعض الأحيان تقوم بهدم ما تبنيه المدرسة***" والمبحوث 14 يصرح "***التربية المدرسية تعمل على اتمام مهمة التربية الأسرية لكن نلاحظ صعوبة التعاون من الأسرة في الكثير من الأحيان أو تدخلات من الأسرة وهي غير نافعة ومجدية وضد مصلحة الأبناء***"

فرضيا كان يجب أن نحكم على العلاقة بين الأسرة والمدرسة أنها علاقة تكاملية إلا انه اليوم أصبحت مهمة المدرسة الحشو خصوصا في ظل البرنامج الموسع الذي لا يترك مجالا لإتمام وظيفة الأسرة وغياب الدور الحقيقي للمدرسة في التربية، أصبح هناك صراع بين المؤسستين أي المدرسة والأسرة إذ أن الأولى تسعى إلى

[1] دريس علي، **الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية**، المستقبل العربي، العدد 457، 2017، ص 11.

تكوين التلميذ علميا وتركت وظيفة التربية للمؤسسة الأولى المسؤولة وهي الأسرة فأصبح كل من يعمل في مجال التربية يرى أن وظيفته التعليم فقط فالمواد الدراسية كثيرة وليس هناك وقت لكي يقوم بمهام أخرى، كما أن الأسرة تعمل على تعطيل وظيفة المدرسة مع تزايد التدخلات غير المنطقية ويظهر هذا في تواجد الأولياء الدائم في المؤسسات إضافة إلى دعم الأولياء للتلاميذ حتى إن أخطئوا وهذا يعتبر كارثة حقيقية في حق المؤسستين مما ينتج حالة من عدم الضبط والتي تتولد عنها ظواهر دخيلة على المؤسسة المدرسية وبالتالي يضعف من هيبتها.

إضافة إلى أن وظيفة المدرسة اليوم أصبحت تأخذ طابعا إيديولوجيا إذ يمرر من خلالها سياسات معينة فابتعدت عن وظيفتها الأساسية لذلك نجد العديد من الأساتذة في المدرسة الابتدائية يركزون على مادتين أساسيتين هما اللغة العربية والرياضيات ويعود ذلك إلى أن بنهاية المرحلة الابتدائية سيمتحن فيهما التلميذ إضافة إلى مادة اللغة الفرنسية والذي يجعلنا نتساءل لما تدرس باقي المواد إذا كان التلميذ سيمتحن في ثلاث مواد أساسية.

ترى الباحثة أحلام مرابط في دراستها حول أشكال التكامل الوظيفي بين المدرسة والأسرة أن العلاقة بين الأسرة والمدرسة هي علاقة تكامل وتبادل في الأدوار والوظائف فالأسرة هي مورد اللبنات (التلاميذ) للمدرسة، والمدرسة هي التي تستقبل هؤلاء التلاميذ بالتربية والتعليم بالشكل الذي يتلاءم مع قدراتهم ومهاراتهم وبالشكل الذي يتطلبه المجتمع فالأسرة مسؤولة أيضا إلى حد كبير عن الجانب التحصيلي للطفل لأنها هي التي تثري حياة الطفل الثقافية[1].

[1] أحلام مرابط، **أشكال التكامل الوظيفي بين الأسرة والمدرسة – دراسة ميدانية بولاية بسكرة**- كرّاسات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والانسانية، رقم25 ،2012، ص 70.

فالدور التكاملي بين التربية المدرسية والأسرية ضروري فلا يمكن للتلميذ أن ينمو بشكل صحيح ومتوازن إلا من خلال هذا التكامل إذ يعد عنصرا مؤثرا على التلميذ ومدى انجازه وتحصيله العلمي باعتبار أن المدرسة تكمل ما بدأته الأسرة وذلك بإضافة عادات وسلوكيات وكفاءات جديدة لبناء شخصيته، فالبناء التربوي مسؤولية مشتركة بين البيت والمدرسة والذي يقوم على أسس سليمة ويتخذ له من المعايير ما يحقق الأهداف التربوية المرجوة إذ تتاح للطفل الفرصة لتنمية إمكاناته واستعداداته وقدراته وتكوين شخصيته عن طريق التربية المتوازنة المتكاملة.

كما ترى أحلام مرابط في نفس الدراسة أن هناك فجوة بين التربية المدرسية والتربية الأسرية إذ أن نسبة كبيرة من الأسر تهمل متابعة وتدعيم الأبناء نتيجة اعتقاد بعضهم أن مهمتهم تنتهي بمجرد التحاق الابن بالمدرسة وأن هذه الأخيرة المسئولة الوحيدة على تربية وتعليم أبنائهم.

ضعف سلطة الضبط الاجتماعي لدى البعض من الأسر يجعلها غير قادرة على التوجيه الصحيح الذي يحقق أهداف التربية وإذا لم يتم الترابط بين الأسرة والمدرسة فيمكن الحكم عليهما أنهما قاصرتان على تحقيق دورهما فهما يتحملان معا مسؤولية التربية والتكامل في وظائفهما والذي يظل محورا جوهريا في التنشئة.

سابعا: عرض نتائج البحث الميداني

- الأسرة الداعم الأكبر للأبناء منذ زمن إذ أن المواصفات الاجتماعية تحدد مكانتهم فالممارسات الاجتماعية للمبحوثين تؤثر في تكوين العلاقات وتحديد المكانة الاجتماعية وقد حرصت الأسر في الجيل الماضي على دعم أبنائهم سواء في الدراسة أو من خلال إدخالهم سوق العمل فقد اتجه المجتمع نحو التحضر مما عزز الامتهان في المهن الوظيفية الرسمية نتيجة رغبة أفراد المجتمع العمل في قطاعات الدولة مما خلف حراكا اجتماعيا عموديا ظهر نتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة.
- العلاقات الأسرية من أهم السمات الحضارية التي تميز الأسرة فقوة وطبيعة العلاقات تساعد في تحقيق أهدافها، كما أن استقرار العلاقات الأسرية يدعم الاستمرارية ويكشف المكانات داخلها فالأسرة لا تزال تتمسك بوحدتها، إذ أن هناك اتجاها نحو الديمقراطية في العلاقات الأسرية مما يعزز من المكانة داخل الأسرة، ونشير هنا إلى أن الأسرة الجزائرية تتميز باحترام أفرادها للتراتب التسلسلي داخلها فكل واحد منهم يعرف مكانته في بنية الأسرة، ولعل هذا يعود إلى التربية الأسرية وقيام العلاقات بين الإخوة على المحبة والتعاون وكذا تشكلات التنشئة الاجتماعية.
- لقد سنت التربية الأسرية في مجتمعنا ثقافة أولوية الأب على الأم في اتخاذ القرار مع تسجيل هبوط بسيط في مكانة الأب إذ أصبحت المرأة في بداية القرن الواحد والعشرين شريكا أساسيا في اتخاذ القرارات نجد هذا فقط لدى النساء العاملات فقدرة المرأة على اتخاذ القرار هي عامل في انحدار مكانة الأب فمسؤوليتها المادية كانت سببا في تمكين المرأة من اتخاذ القرار.
- تغير وضع المرأة داخل الأسرة كان نتيجة للعديد من الظروف التي مهدت لها الطريق منها المستوى التعليمي للمرأة ودخولها سوق العمل، إضافة إلى مشاركتها في الأعباء المادية للأسرة، كما تعمل التربية الأسرية على تغيير أفكار واتجاهات الأسرة نحو وضع المرأة إذ أصبح هناك تقبل صريح للتحول في مكانة

المرأة في الفضاء الداخلي الأسري وخارجه وقد مهدت التربية الأسرية وكذا الظروف الخارجية لهذا التحول.

- خروج المرأة للعمل كان سببا في التغير الايجابي لموقف الرجل منها حيث أن عمل المرأة رفع من مكانتها الاجتماعية كونها تمارس وظيفة ثنائية أولها داخل الفضاء المنزلي الخاص كربة بيت وأصبحت تؤدي وظيفة أساسية خارج هذا الفضاء وهو الفضاء العام مما عزز من مكانتها في الأسرة والمجتمع .
- تتصل وظيفة الأب بوصفه المعيل للأسرة إلا أن دخول المرأة كشريك أساسي وظهورها بوضوح خصوصا في الفترة المعاصرة قد جعل من وظيفة الأب تتقلص وتتغير، وتحول الوضع من حيث تقسيم الأدوار في الأسرة عما كان عليه سابقا فأخذ هذا الشريك يصعد بوظيفته وانعكس ذلك على مكانة كل منهما داخل الأسرة .
- نتيجة التربية الأسرية بقيت الأسرة محافظة على ترتيب المكانات باختيارها فلم يفرض على المرأة مثلا الوضع الذي هي عليه، بل أن هناك ميل عندها لوضع نفسها في أسفل السلم التراتبي، فهي مسؤولة عن إعادة إنتاج العوامل التي تهيء بها نفسها لتكون بنفس المكانة من خلال مسؤوليتها في عملية التنشئة الاجتماعية لذلك فهي مسؤولة عن استمرار هذه الصورة، هذا النمط من العلاقة التراتبية داخل الأسرة في المجتمع كانت استمراريته نتيجة لعوامل عدة منها التقسيم الذي يعطي للرجل حق الإعالة وتكون المرأة تابعة له اقتصاديا ويعطي للمرأة الحق في التربية والعمل المنزلي ما أدى إلى استمرارية النمط التراتبي بالرغم من أن هناك الكثير من النساء العاملات إلا أن صورة المرأة التابعة للرجل اقتصاديا لم تتغير فرغم تعدد التصريحات نجد الاعتراف بتولي المرأة مكانة جديدة أعلى من تلك التي يمتلكها الرجل لا تزال مرفوضة عند المبحوثين فالصورة النمطية القديمة لا تزال تتجدد عند الرجل المعاصر والذي أدى إلى تنميطها في قوالب جامدة.

- التمييز الجندري بين الذكر والأنثى في الأسرة الجزائرية لا يزال موجودا بناءا على تناقل التربية الأسرية لهذا التمييز، إذ لا يزال الذكر يحضر لأدواره المستقبلية وكذا الأنثى، فالثقافة الأبوية لا تسمح بتشابه الوضعيات الذكورية والأنثوية في المجالات الاجتماعية إذ أن التربية الأسرية تدعم هذا التمييز.
- أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالذكر ينمى في داخله روح المسؤولية في حين أن الأنثى في مجتمعنا لا تزال تتمسك بالثقافة التقليدية انطلاقا من التنشئة الاجتماعية التي تتميز بالذكورية في الوسط الأسري الجزائري، حيث نجد تباين في التربية بين الجنسين والتي تعكس أدوارهما المستقبلية فيصبح هذا الذكر رجلا يتصرف وفقا للإطار الأسري الذي أخذ منه قيمه وتقاليده وتبقى الأنثى تتمثل وفق التنشئة الأسرية النمطية التقليدية.
- الذكر يؤهل اجتماعيا ليصبح نائبا عن الأب في حالة الغياب أو حتى في وجوده فالابن الأكبر دائما ما يعطى سلطة مفتوحة تعكس دوره داخل الأسرة، وفي الحقيقة فإن هذه السلطة تكون محددة مسبقا عن طريق التربية الأسرية المتناقلة عبر الأجيال فيتهيأ الابن الأكبر لتولي السلطة عوضا عن الأب على اعتبار أن الثقة الممنوحة للذكر أكثر من تلك المعطاة للأنثى، وهو ما يفسر توليه السلطة لأن دور الأخ الأكبر هو بمثابة الأب.
- الأب يحتل قمة الهرم السلطوي داخل الأسرة وسلطته مطلقة غير محدودة، إذ نجده لا يتخيل نفسه يتنازل عن سلطته لزوجته كليا أو جزئيا، وهذا لا ينفي وجود تراجع بسيط لسلطة الأب ومشاركة الزوجة لكنه ليس بالتراجع المؤثر، فنموذج السلطة هنا متسلسل وفق بناء هرمي متوارث عن طريق التربية الأسرية، ويعطى للأب جميع التبريرات لخضوع البقية لسلطته إذ تحظى هذه السلطة باحترام الجميع، كما أن بنية العلاقات السلطوية داخل الأسرة تعتمد على التقسيم الهرمي الذي يقف الأب على رأسه ثم يعقبه الابن الأكبر بينما تختفي المرأة (الزوجة أو البنت) مما يقودنا إلى ترجيح فكرة وهمية امتلاك الأم للسلطة داخل

الأسرة رغم دورها الأساسي داخله، فالعناصر المكونة لثقافة المجتمع المحلي والمستمدة من مصادر ثقافية واجتماعية عززت دور الرجل الاجتماعي والاقتصادي وأبقت المرأة في دور المتلقي لهذه الثقافة وأفرزت الخضوع للرجل– الزوج – المتمثلة بصورة الأم في خضوعها للأب .

- لا زالت فكرة المرأة الحارسة تسيطر على المجتمع الجزائري فسلطة الأم شكلية ضمن المجال الداخلي المنزلي وضمن دورها البيولوجي فقط، إذ أن هناك إضعاف من الرجل لدور المرأة كما أنها هي تساهم برضوخها في ترسيخ هذا الدور المحدود وفي الحقيقة أن القول بوجود سلطة فعليه للمرأة هو وهمي بالدرجة الأولى لأن السلطات التي تمنح لها لا تعزز من دورها بل هي إعادة إنتاج لأدوار قديمة.
- ظهرت سلطة جديدة فيما يخص المرأة وهي السلطة المادية وهذا نتيجة دخولها مجال العمل في الفضاء العام مما خول لها مشاركة الزوج في السلطة المادية، كما تظهر سلطة أخرى جديدة وهي سلطة تربوية تتمثل في تدريس الأبناء وهو دور جديد اضطلعت به المرأة إضافة إلى عملها المنزلي.
- المجتمع الجزائري مجتمع بطرياركي تعود فيه السيادة للرجال فهم مصدر إعالة الأسرة وأصحاب القرار، أما الزوجة فتكتفي بدورها في إنجاب وتربية أطفالها والاعتناء بشؤون منزلها لذلك فإن خروجها للعمل ربما يشكل تهديدًا لسيطرة الرجل الاقتصادية وسببًا في إحداث خلل في توازن الأسرة، و المرأة العاملة في تصور زوجها قد لا تجد وقتا كافيا لبيتها وزوجها وأطفالها، فالشراكة الظاهرية في السلطة لا تلغي الفروق الموجودة في الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تعد أدوارا محددة اجتماعيا حسب الجنس خاصة الالتزامات الأسرية ومسؤولياتها إذ تتباين مضامين الأدوار، فهناك توجه نحو انتهاج أسلوب توسيع نطاق الأدوار في ظل دخول المرأة مجال العمل لكنه مقيد بشروط محددة من الرجل مسبقا.
- إن تدخل الأسرة الممتدة في الأسرة النووية تقلص مع الزمن و لم يعد هناك أي تأثير للأسرة الممتدة إذ أصبحت هناك مرونة في التعامل بين الأسر النووية والممتدة، هذا الأمر كان نتيجة للبعد المكاني بين الأسر

ونتيجة الاستقلالية في الفضاء السكني، ما أدى إلى بقاء العلاقة بالأسرة الممتدة قائمة لكن بشكل رمزي لا يوجد انقطاع عنهم ولا يوجد تدخل كبير في شؤونهم ولو حصل التدخل يمكن أن يكون في تربية الأبناء أو درجة حرية منحت للزوجة.

- بالنسبة للعلاقات الأسرية القرابية نجد أن الأسرة لا تزال متمسكة بطابعها الخاص والمتمثل في احترام روابط القرابة رغم ما تعج به الحياة الحضرية من انشغالات فالقرابة رابط مقدس وعلاقات الدم والتصاهر تجعل هذه العلاقات مستمرة بعيدا عن المصلحة .
- سلوك الأبناء جاء نتيجة التربية التي زرعت فيهم فهي المساهمة في تحديد سلوك أفرادها فتربيتهم على قيم معينه تحدد سلوكهم ضمن أطر أسرية معينة فالأسرة هي الموجه للأبناء وتحاول رسم حدودهم بنفسها ضمن إطار القيم المجتمعية فهي أهم وسيط لعملية التنشئة الاجتماعية ومنها تحدد هويتهم الاجتماعية.
- لقد أصبحت التربية الأسرية تميل إلى الثقافة العصرية وكذا إدماج التقليدي بما هو عصري مما يدفع أبنائهم للتمسك بالقيم فلا يمكن أن ننسلخ عن الثقافة التقليدية، لأن التربية الأسرية تسعى إلى الربط بين الجيلين فلا تزال التربية الأسرية تكيف نفسها مع القيم العصرية وفي نفس الوقت لا تزال تدعم كل ما هو تقليدي.
- القيم الأساسية في المجتمع الجزائري تمتاز بقدر من الرسوخ والاستقرار ورغم وجود بعض من المرونة في هذه القيم إلا أن الشكل العام يظهر فيه شيء من الاستقرار والثبات للقيم العامة ،فالأسرة مسؤولة عن زرع القيم في أفرادها ويحدث التفاعل مع الأسرة ونسق القيم من خلال ما يحدده هذا النسق من معايير ومستويات للسلوك الذي يتمثل في سلوك مرغوب فيه وتقبل الأسر هذا النسق وتقوم بتنشئة أفرادها عليه.

- لقد أثقلت الإصلاحات التربوية غير المدروسة كاهل المعلم والمتعلم إذ أن المدرسة الجزائرية عرفت العديد من المسارات والتحولات والإصلاحات لكنها لم تكن نتاجا جزائريا بحتا بل كان عبارة عن استنساخ أو نسخ لمناهج أخرى وهي غير مدروسة بحيث لا تتناسب مع فهم التلميذ الذي لم يكتمل نموه الفكري بعد ليستوعب هذا المنهاج.

- ينقسم الفضاء المدرسي إلى فضاء داخلي وفضاء خارجي ولكل منهما خصوصيات تساهم في سير العملية التربوية والتعليمية ولكي تتمكن التربية المدرسية من تحقيق متطلباتها يجب أن تحترم خصوصيات المجتمع، فالفضاء المدرسي يسعى إلى تحسين أداء المؤسسة التعليمية والعمل على دعم الأخلاق في إطار رؤية شمولية وتوافقية بين جميع الفاعلين والمتدخلين في المنظومة التربوية على مستوى المؤسسة، يمكن القول أن الفضاء المدرسي شبيه إلى حد ما ببيت العائلة فبمجرد أن تقف أمام المؤسسة تنسج صورة نمطية أو نظرة مسبقة أو تصور عن ما ينتجه، لكن ليست المدرسة بمعزل عن باقي مكونات المجتمع إذ أنها تخضع لتأثيرات المؤسسات الأخرى ومنها المجتمع .

- المناخ الاتصالي في المؤسسة التربوية له دور أساسي في تشكيل الثقافة المدرسية التواصلية وفي تحديد نسق التمثّل لها سواء بالنسبة إلى الفرد أو المجموعة فالمكان ينتج معاني ودلالات تبادلية بين الفاعلين، وتسعى التربية المدرسية إلى دفع عملية الاتصال والتفاعل بين الفاعلين داخل وخارج الفضاء المدرسي، إلا أن هناك أزمة تواصل بين الفاعلين من الممكن أن تعصف بعمل وأداء المدرسة.

- المدرسة باعتبارها أداة للتربية الرسمية هي أداة المجتمع في المحافظة على بنائها فهي المسؤولة عن نقل ثقافته وتراثه ومساهمته في التماسك الاجتماعي من خلال التعريف بالنسيج الاجتماعي والثقافي وتوجيه الأفراد توجيها سليما يتوافق مع ميولهم ومكتسباتهم، فوظيفة التربية المدرسية هو تبسيط التراث الثقافي بطريقة

يفهمها التلميذ لتتماشى ومختلف مراحله العمرية، فالتربية المدرسية عبر مناهجها تعتبر وسيلة للتوازن الثقافي وربط الماضي بالحاضر.

- التربية المدرسية تعنى بعملية التثقيف فمن خلال البرامج والمناهج المتبعة يسعى المتعلم إلى تعلم وفهم واستنتاج مفاهيم جديدة ولكن هل يصلح التثقيف في المدرسة الابتدائية؟ إذ تعد المناهج التربوية اليوم عبئا على التلميذ فغاية المتعلم هو فهم المنهاج الحالي فقط وليس التمهيد لاستنتاجات أخرى لذلك فالمدرسة وظيفتها الحالية التلقين أي تلقين ما يحتاجه التلميذ من معارف بعيدا عن الحشو العلمي الزائف والذي لا يحتاجه التلميذ في فترته الحالية .
- التربية المدرسية تحتل أهمية كبرى من الناحية التربوية فهي تأثر على شخصية التلميذ وتدعم العديد من القيم التي تم تكوينها من خلال التربية الأسرية وباستطاعتها محو بعض آثار العادات والقيم المكتسبة غير السليمة، كما التربية المدرسية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع حيث يكتسب الفرد قدرا من المعارف تزوده بعادات التفكير السليم وتحرره من بعض الأفكار الخاطئة التي ورثها عن التربية التقليدية.
- تمر المدرسة الجزائرية اليوم بأزمة هوية حيث يفترض أن التربية المدرسية تكفل بناء هوية التلميذ إلا أن الواقع يظهر وضعا مغايرا فالمدرسة الجزائرية متعددة الإصلاحات ما جعلها تتأرجح بين ايديولوجيات عديدة ومختلفة انعكست سلبا على تشكل الهوية وسبب ذلك عصرنة المنهاج التربوي بطرق غير مدروسة وعدم وضوح مستقبل المدرسة الجزائرية.
- يجب أن يقترن عمل التربية الأسرية بوجود التربية المدرسية كمؤسسة تربوية نظامية تضمن الامتداد الحقيقي لها فهي بمثابة الواجهة الكبرى للمؤسسات الاجتماعية المنوطة بمهام السهر على تربية وتكوين ورعاية الأجيال، إذ يجب فك العزلة عن المدرسة وبداية تشكل علاقة تكاملية بينهما بعيدا عن الصراعات فالمدرسة مؤسسة سوسيوثقافية تعكس رهانات المشروع الأسري والمجتمعي.

- فمن خلال قراءتنا ومعايشتنا للحقل المدرسي يمكن القول انه يوجد أزمة حقيقة للمدرسة الجزائرية من منطلق أنها غير مستقلة بحقلها التربوي ومع ذلك لا ننكر دور المدرسة في التغير الاجتماعي وفي تحقيق غايات التنمية، إلا أن الأزمة الحقيقية تكمن فيما يحدث داخل المدرسة والذي هو في الحقيقة انعكاس لما يحدث في الفضاء الخارجي، لقد أربكت الإصلاحات التربوية الكيان الداخلي للمدرسة وأصبح هناك نوستالجيا تربوية أين كانت المدرسة الجزائرية ذات أبعاد مستقبلية فبعدما كانت فضاءا ينمي قدرات التلميذ أصبحت اليوم فضاءا يحصر هذه القدرات.

خـــاتمة

يعد حقل الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية حقلا واسعا والذي ينطوي تحته حقل الانثروبولوجيا التربوية والذي يهدف إلى دراسة مؤسستين مهمتين في التربية وهما الأسرة والمدرسة كونهما المنوطان بمهمة التربية، إن التربية اليوم وأثناء مهمتها التي تقوم بها تسعى إلى تثبيت دورها في الحفاظ على البنيات المجتمعية من خلال ثباتها فالتربية اليوم تحاول خلق ثقافة أولويات داخل الأسرة فنجد الأولوية اليوم تعطى لكل ما هو ذكوري لكنها كانت تصطدم بتغير وضع المرأة وخروجها للعمل ما أدى إلى ارتفاع مكانتها في الفضاء المنزلي والفضاء الخارجي فالتربية الأسرية اليوم تسعى أن ترتفع بمكانة المرأة فينعكس هذا التحول على مكانة الأم والأب، تعمل التربية الأسرية أيضا على التمييز الجندري والذي ينعكس على أدوار كل من الذكر والأنثى وما لحقها من سلطات إذ أن سلطة الأب لا تزال طاغية فهو يترأس الهرم الأسري هذه السلطة القديمة المتجددة رسختها التربية الأسرية التي تعمل على إعطاء الذكر دوما سلطات أوسع من تلك الممنوحة للأنثى والتي تبقى شكلية نتيجة السيادة المعطاة للرجل من قبل الأسرة وأنماط التربية التي يتربى عليها الأفراد، بالنسبة للقيم فإن المجتمع الجزائري يتميز برسوخ القيم في مجتمعه فالتربية الأسرية تعمل على زرع قيم معينة في أفرادها هذه القيم فيها من القيم العصرية ما يغلب على تلك التقليدية في محاولة لتطويع ما هو عصري ما البيئة المجتمعية .

وإذا ما انتقلنا إلى المؤسسة الثانية التي تعنى بالتربية وهي المدرسة فنجد أن المدرسة الجزائرية عرفت العديد من المسارات والتحولات والإصلاحات التي طالتها وعلى مدى سنوات تتالت الإصلاحات إلا أنها كانت غير مدروسة فالفضاء المدرسي أصبح غير قادر على استيعاب الإصلاحات والتي انعكست على نوعية التربية التي تنتجها فتولدت العديد من الظواهر التي كانت غائبة كالعنف المدرسي والتنمر هذا نتيجة حياد المدرسة عن دورها الأساسي في التربية المكملة فأصبحت المدرسة تعنى بالحشو أكثر من التربية والتعليم فظهر ذلك جليا من خلال ملاحظتنا لمشاكل تربوية منها صعوبات الاستيعاب والكتابة والقراءة حتى في سنوات متقدمة، يعد

الفضاء المدرسي الداخلي مهما في تكوين صورة عن الفضاء الخارجي فالمفروض أن تكون المدرسة بما تقدمه انعكاسا للفضاء الخارجي إلا أننا نجد أن هناك هوة بين الفضائين نتيجة عدم وجود توافق بينهما، من المفروض أن تكون المدرسة أداة المجتمع في المحافظة على بنائها عن طريق نقل ثقافته وتراثه بما يتوافق مع ميولهم ومكتسبات المنتمين للفضاء المدرسي فهي وسيلة للتوازن الثقافي وربط الماضي بالحاضر، لكن السؤال المطروح هل أن الفضاء الخارجي يتقبل تلك الثقافة التي تعمل التربية المدرسية على تمريرها ؟ وهنا نتساءل عن المنهج الخفي الذي تمرره المدرسة؟ كما تدعم المدرسة القيم المجتمعية من خلال المعارف إذ تزوده بعادات التفكير السليم وتحرره من بعض الأفكار الخاطئة التي ورثها عن التربية التقليدية، تمر المدرسة الجزائرية اليوم بأزمة هوية نتيجة تأرجحها بين ايديولوجيات عديدة ومختلفة .

التربية في نظر الانثروبولوجيين تعني مدى اكتساب الفرد لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه كالمهارات والعادات وأنماط السلوك والمعايير والأعراف والقيم الاجتماعية فلا يمكن فصل التربية عن كل البنى والنظم الاجتماعية إذ أن هناك علاقة على مستوى المدرسة والمجتمع أي بين التربية والمجتمع فكلاهما يأثر بالآخر فضلاً عن ذلك وجود تأثير داخلي على مستوى النسق المدرسي وهي حالة طبيعية تتسم بها كل التنظيمات والوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة الحجم أو الأقل حجما.

من هنا ندعوا الباحثين في ميدان الانثروبولوجيا إلى زيادة التركيز على المواضيع المرتبطة بأنثروبولوجيا التربية منها:

- التعمق في دراسة أنماط التربية بين المدرسة والأسرة وذلك من خلال دراسات مقارنة وذلك لأهمية الموضوع انثروبولوجيا .

- دراسة التغير الثقافي في المجتمع الجزائري من وجهة نظر انثروبولوجية .

-التركيز حول التربية المدرسية والمناهج الخفية دراسة معمقة خصوصا مع الإصلاحات المتتالية المنتهجة.

-دراسة صورة المعلم في ثقافة المجتمع الجزائري وذلك أن صورة المعلم تحولت في ذهنية الفرد الجزائري مما يستلزم دراسة جدية .

- التركيز على دراسة التقاليد وأنماط التفكير في مجتمع ورقلة نتيجة قلة الدراسات التي تناولت هذا المجتمع والذي يشهد تحولا متسارعا وتنوعا سكانيا.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

اليوم: ... / ... / ... المبحوث رقم:
الوقت:

المكان:

دليل مقابلة

ونحن بصدد انجاز أطروحة دكتوراه حول التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول نحاول معرفة إجاباتكم وآرائكم حول الموضوع ونحيطكم علما أن هذه المعلومات ستحاط بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

الطالبة: الأستاذ المشرف

شهرزاد بوتي د/ رابح رياب

السنة الجامعية 2019-2020

المحور الأول المتعلق بالبيانات الشخصية

1- العمر : اقل من 30 سنة من30 -60 سنة أكثر من 60 سنة

2- عدد أفراد الأسرة : 03 4-6 7-9 [9]

3- المستوى الاجتماعي : فقيرة متوسطة عالية الدخل

4- طبيعة السكن: في بيت مستقل في سكن الأهل

5- شكل الأسرة: نووية ممتدة

6- المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي أخرى

7- طبيعة عملك:

المحور الثاني المتعلق بدور التربية وتغيراتها في تحول المكانة والتراتب الاجتماعي للمجتمع الجزائري

8- هل وضعك الاقتصادي نتيجة لجهود الأسرة أو هو نتيجة لمجهودك الشخصي؟

9- كيف تقيم العلاقة بينك وبين أبناءك؟ وبينك وبين زوجتك؟ وبين الأبناء فيما بينهم؟ ما هو توع العلاقة ؟

10- هل القرار داخل الأسرة راجع للأب أو للام؟ أو هو قرار مشترك؟

11- هل يشارك الأبناء في اتخاذ بعض القرارات؟

12- هل تغير وضع المرأة داخل أسرتكم؟ إذا كانت الإجابة نعم فكيف ذلك؟

13- هل لخروج المرأة للعمل أثاره الايجابية في تغير موقف الرجل تجاه المرأة؟

14- هل أن وظيفة الأب داخل الأسرة تغيرت حسب رأيك؟

المحور الثالث المتعلق بانعكاسات التربية على التحول في الأدوار ووحدة المجتمع الجزائري

15- هل هناك مساواة بين الذكور والإناث داخل الأسرة؟

16- هل ترى أن الأبناء من الذكور هم أكثر سندا للأسرة من الإناث؟

17- هل الأخ الأكبر هو الذي يملك السلطة داخل الأسرة؟ إذا كانت الإجابة لا، إذًا؛ من يملك السلطة؟

18- هل توجد هناك فعالية لسلطة الأب داخل الأسرة؟

19- هل تعتبر سلطة الأم داخل الأسرة؛ سلطة شكلية أم فعلية؟

20- هل أضافت التربية الأسرية سلطة جديدة للام؟

المحور الرابع والمتعلق بأداء التربية في المجتمع ودورها في تشكل القيم والتأثير فيها

21- هل لا تزال الأسرة الممتدة تتدخل في شؤون الأسرة النووية؟

22- هل تسهم التربية الأسرية في تحديد السمات السلوكية لأفرادها؟

23- هل العلاقات الأسرية مرتبطة بالمصالح؟

24- هل تخلت التربية الأسرية عن أساليبها وثقافتها التقليدية لمصلحة أساليب وآليات الثقافة المعاصرة؟

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

اليوم: ... / ... / ... المبحوث رقم:
الوقت:

المكان:

دليل مقابلة

ونحن بصدد انجاز أطروحة دكتوراه حول التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول نحاول معرفة إجاباتكم وآرائكم حول الموضوع ونحيطكم علما أن هذه المعلومات ستحاط بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

الطالبة: الأستاذ المشرف
شهرزاد بوتي د/ رابح رياب

السنة الجامعية 2019-2020

البيانات الأساسية لأفراد العينة

1- الجنس : ذكر أنثى

2- العمر : اقل من 30 سنة من30 -60 سنة أكثر من 60

3- طبيعة التكوين الأكاديمي: معهد جامعي

4- الخبرة المهنية:

5- لماذا اخترت مهنة التربية والتعليم؟

6- ما مدى استجابة التلاميذ للدروس المقدمة؟

7- هل تراعي التربية المدرسية خصوصيات المجتمع؟

8- هل تساهم التربية المدرسية في تفعيل العلاقات المجتمعية؟

9- هل ما زالت التربية المدرسية محافظة على دورها في نقل التراث؟

10- هل لا تزال التربية المدرسية محافظة على دورها في تثقيف الإفراد؟

11- هل تسهم التربية المدرسية في تغير أو الحفاظ على القيم المجتمعية؟

12- هل تعمل التربية المدرسية على الحفاظ على هوية الأفراد؟

13- هل أن التربية المدرسية مكملة للتربية الأسرية، أم هناك انفصال بينهما؟

قائمة المراجع

- ✓ **أولا : المراجع باللغة العربية**
- ✓ **المعاجم والقواميس**

1- عبد الرحمان بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الأرقم، بيروت، 2006.

2- محمد مكرم ابن منظور ، **معجم لسان العرب** ، ج5 ، دار صادر ، بيروت ، د س ن .

- ✓ **الكتب**

1- إبراهيم حيدر، **التغير الاجتماعي و التنمية** ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1982.

2- إبراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.

3- ابراهيم مدكور، **مجمع العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

4- إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، دار جليل، بيروت، 1992.

5- أبو جرة سلطاني، **الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية**، :شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، د ت ن.

6- احمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع**، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للتأليف، مصر،1970.

7- احمد أبو هلال، **مقدمة الى الانثروبولوجيا االتربوية**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان،1979.

8- احمد النكلاوي ، **التغير و البناء الاجتماعي** ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ،1968.

9- أحمد بن نعمان، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، دار الأمة، الجزائر، 1987.

10- احمد زايد، **التغير الاجتماعي** ، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة ،2000.

11- احمد زكي صالح، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.

12- احمد علي الحاج، **أصول التربية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2013.

13- احمد محمد الطب، **اصول التربية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، د س ن.

14- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993.

15- استيتية دلال، **التغير الاجتماعي و الثقافي**،دار وائل للنشر، الاردن، 2004.

16- إسحاق الفرحان، **التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة**، دار الفرقان، عمان، 1983

17- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

18- أماني غازي جرار، **التربية الإنسانية والأخلاقية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019.

19- أمينة علي كاظم، **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**،هجر للطباعة والنشر،مصر، 1993 .

20- انتوني غدنز، **علم الاجتماع** ، تر: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005.

21- اندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ، تر: خليل أحمد خليل، المجلد الاول، منشورات عويدات، بيروت، 2001.

22- اوبير رونيه، **التربية العامة**، تر: عبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، 1991.

23- ايكة هولتنكراس، **قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور** ، تر: محمد الجوهري وحسن الشامي ،دار المعارف ،مصر، 1972.

24- بدوي السيد محمد، **مدخل الى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1985.

25- برتراند راسل، **التربية والنظام الاجتماعي**، تر: سمير عبده، مكتبة الحياة، لبنان، 1978.

26- بوتومور، **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1988.

27- بوفلجة غياث، **تحولات ثقافية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2005.

28- بيار بوينت وميشال ايزار،**معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا**، تر: مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.

29- تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهاده في التربية والتعليم**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1997 .

30- تهاني حسن،**الثقافة والثقافات الفرعية**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ،1997.

31- توفيق احمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، **المناهج التربوية الحديثة**، دار المسيرة، عمان،2014.

32- توفيق الطويل، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، دار النهضة العربية ، لبنان،1979 .

33- توفيق المديني، **الجزائر الحركة الإسلامية والدولة التسلطية**، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1998.

34- توم بوتومور، **مدرسة فرانكفورت**، تر: سعد هجرس، دار أويا، ليبيا، 2004.

35- التومي محمد ، **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم** ، ط2 ، الدار التونسية للنشر و التوزيع ، تونس ، 1990 .

36- جان بياجيه، **التوجهات الجديدة للتربية**، تر: محمد الحبيب بلكوش، دار توبقال للنشر، المغرب، 1998.

37- جان بيار دوران وروبير فايل، **علم الاجتماع المعاصر**، تر: ميلود طواهري، دار الرواد بالاشتراك مع ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت،2019.

38- جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**، تر: محمد سليم، الفرابي للنشر، مكناس، 1995.

39- جلبير غرانغيوم، **اللغة والسلطة والمجتمع**، تر: محمد أسليم، دار إفريقيا الشروق، المغرب،2011 .

40- جميل حمداوي، **بيير بورديو وأسئلة علم الاجتماع**، منشورات حمداوي الثقافية، تطوان، المملكة المغربية،2017.

41- جميل حمداوي، **نظريات علم الاجتماع**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.

42- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973.

43- جهينة سلطاني العيسى وآخرون، **علم اجتماع التنمية**، الاهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1999.

44- جودت بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

45- جون بابتيست وولف، **الجزائر واوروبا 1500-1830**، تر: ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة،2009، الجزائر.

46- جون سكوت، **علم الاجتماع: مفاهيم أساسية**، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.

47- جون فيفتر وفرنك شيرود، **التنظيم الإداري**، تر: محمد توفيق رمزي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1965.

48- جيري لي، **البناء الأسري والتفاعل**، تر :فهد عبد الرحمان الناصر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2006.

49- حسام الدين فياض، **التغير الاجتماعي :دراسة تحليلية**، نحو علم اجتماع تنويري، 2017.

50- الحسن إحسان محمد، **العائلة والقرابة والزواج دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1985.

51- حسن المنسي، **منهج البحث التربوي**، دار الكندي، الأردن،1999.

52- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية و المجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مؤسسة شباب الجامعه، القاهرة، 2010.

53- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والمجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية،2008،.

54- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.

55- حليم بركات،**المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي**، ط 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

56- حمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.

57- حمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، 1991.

58- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005.

59- حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتداداته أم قطيعه**، دار هومة، الجزائر،2009.

60- حميد حملاوي، **التنشئة الاجتماعية للطفل في الوسط التربوي**، مطبعة الاقصى، الجزائر،2010.

61- خالد محمد أبو شعرة، **المدخل إلى علم التربية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008.

62- خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

63- خليل عمر وآخرون،**المدخل إلى علم الاجتماع**،دار الشروق للنشر والتوزيع، 1992.

64- خولة طالب الإبراهيمي **الجزائر والمسألة اللغوية عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري**، دار الحكمة الجزائر،2007 .

65- خيري محمد إسماعيل، **الانثروبولوجيا العامة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.

66- الدسوقي عبده إبراهيم، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004.

67- دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، تر: احسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت،1981.

68- رابح درواش و عبد القادر خربيش ، **الانثروبولوجيا العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

69- رأفت عبد العزيز البويهي، **أصول التربية المعاصرة**، دار العلم للنشر والتوزيع،القاهرة،2018.

70- رالف.ن.وين، **قاموس جون ديوي**، تر: محمد على العربان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1964.

71- رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2008 .

72- رشود محمد الخريف، **السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات**، مكتبة المؤيد، الرياض،2008.

73- رشيد ميموني، **البعد الاجتماعي في القرآن**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة،2009.

74- رمزي احمد عبد الحي ، **تطور الفكر التربوي عبر التاريخ** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2009.

75- رمزي أحمد عبد الحي،**علم الاجتماع التربوي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2011.

76- ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر:سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1986.

77- ريمون بودون، **مناهج علم الاجتماع**،تر: هالة شبؤول، منشورات عويدات،لبنان، .1972

78- زمام نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، دار الكتاب العربي، الجزائر،2002 .

79- زهير حطب، **تطور بني الأسرة العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976 .

80- زينب حسن زيود، **الأنثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعيا اجتماعيا وحضاريا**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

81- سارة جامبل، **النسوية وما بعد النسوية**، تر: احمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

82- سامي سلطي عريف، **مدخل الى التربية**، دار الفكر للطباعة و التوزيع، 2000.

83- سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة**، دار المعارف ، القاهرة، 1992.

84- ستيفن كولي، **العادات السبع للأسر الأكثر فعالية**، مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، 2005.

85- سرحان منير المرسي ، **في اجتماعيات التربية** ، ط3، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1981.

86- سعود راشد العنزي، **التغير الاجتماعي و نظرياته**، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب ، الكويت ،د س ن.

87- سعيد بوشعير، **النظام السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 1993.

88- سعيد مرسي وسعيد إسماعيل، **تاريخ التربية والتعليم**، عالم الكتب، القاهرة، 1971.

89- سعيد نور الدين محمد، **التحديث في أسرة قوش تبه**، بغداد، جامعة بغداد،1983.

90- السلمي علي، **تطور الفكر التنظيمي**، وكالة المطبوعات، الكويت،1980.

91- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 1999.

92- سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

93- السيد عبد القادر شريف، **التربية الاجتماعية والدينية في رياض الأطفال**، دار الميسرة، القاهرة، 2007.

94- صالح بلعيد، **في الهوية الوطنية**، دار الأمل، الأردن،2007.

95- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة، الجزائر،2007.

96- صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2004.

97- صلاح قنصوة، **الموضوعية في العلوم الانسانية عرض نقدي لمناهج البحث**، دار التنوير، بيروت ،1984.

98- طاهر حسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، بيروت،2017.

99- الطاهر زرهوني،**التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994.

100- عادل عبد الحسن شكارة، **نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية**، مطبعة دار السلام، القاهرة، 1975.

101- عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي قراءات في الخدمة الاجتماعية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، دس ن.

102- عبد الباسط عبد المعطي والهواري عادل مختار، **في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 1986.

103- عبد الباقي زيدان، **قواعد البحث الاجتماعي**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980.

104- عبد الحميد حسين، **التغير الاجتماعي و التنمية السياسية**، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988.

105- عبد الدايم عبد الله، **التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين**، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

106- عبد الرحمان العمري، **التغير الاجتماعي**، د د ن ، المملكة العربية السعودية، 2004.

107- عبد الرزاق جلبي، **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية**، دار النهضة العربية، مصر،1984 .

108- عبد السلام الجعافرة و آخرون، **مدخل الى علم التربية**، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة، 2014.

109- عبد العالي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

110- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة–الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر، مصر، 2004،.

111- عبد العزيز بن علي الغريب، **نظريات علم الاجتماع تصنيفاتها اتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.

112- عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكالات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006.

113- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1982.

114- عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر – حقائق وإشكالات**، جسور للنشر ، الجزائر،2013.

115- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

116- عبد الله الرشدان ، **المدخل إلى التربية و التعلم** ، ط2، دار الشروق ، عمان ، 2002.

117- عبد الله الرشدان، **علم اجتماع التربية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2008.

118- عبد الله الزاهي الرشدان، **تاريخ التربية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002.

119- عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

120- عبد الهادي جوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998.

121- عبده علي سلمان ، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، مطابع جامعة الموصل، 1985.

122- عثمان آيت مهدي، **المعجم التربوي**، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، 2009.

123- عدنان أبو مصلح ، **معجم علوم الاجتماع** ، ط1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010.

124- العربي فرحاتي، **تاريخ الفكر التربوي لمجتمعات ما قبل الميلاد**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2004.

125- عز الدين المناصرة، **الهويات والتعددية اللغوية قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2004 .

126- عشراتي سليمان، **الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ط2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

127- علي اسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، **علم الاجتماع المدرسي بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

128- علي اسعد وطفه وعبد الله المجيدل، **علم الاجتماع التربوي والمدرسي**، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،2008.

129- علي السيد محمد الخشيبي ومحمد حسنين العجمي، **علم الاجتماع التربوي المجالات القضايا**،دار الجامع الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008 .

130- علي السيد محمد الشخبيني: **علم اجتماع التربية المعاصر تطوره، منهجيته، تكافؤ الفرص التعليمية**. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002.

131- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **البحث العلمي الاجتماعي لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه**، دار المعارف الجامعية،الاسكندرية، 2003.

132- علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

133- عمران عبد الرحيم، **تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي**، المطبعة الانكليزية، صندوق الأمم المتحدة، 1994.

134- عنصر العايشي، **سيوسيولوجية الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

135- العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، دار الأمين، القاهرة، 1999.

136- العياشي عنصر، **الأسرة في الوطن العربي آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، 2004.

137- غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1992.

138- فاتن شريف، **الأسرة والقرابة دراسة أنثروبولوجية اجتماعية**،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الاسكندرية، 2006.

139- فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1993 .

140- فادية عمر الجولاني، **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، دار الإصلاح للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1984.

141- فاروق العادلي وسعد جمعة، **الانثروبولوجيا مدخل اجتماعي وثقافي**، بل برينيت للطباعة والتصوير، القاهرة ،2000.

142- فرح محمد سعيد، **البناء الاجتماعي والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت ن.

143- فريد جبرائيل نجار، **تطور الفكر التربوي**، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت، 1980.

144- فكري حسن ريان : **التدريس أهدافه، أسسه أساليبه تقويم نتائجه تطبيقاته**، عالم الكتب، القاهرة،1999.

145- فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2006.

146- فوزية الحاج علي البدري، **التربية بين الاصالة والمعاصرة مفاهيمها أهدافها فلسفتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن،2009.

147- قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الانمائي**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية،1971.

148- كافية رمضان وفيولا الببلاوي، **ثقافة الطفل**، كلية التربية، جامعة الكويت، 1984.

149- لطيفة إبراهيم خضر، **هويتنا إلى اين؟** عالم الكتب، القاهرة، 2009 .

150- لطيفة حسن الكندري وبدر محمد ملك، **اصول التربية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2005.

151- لويس معلوف، **المنجد في اللغة و الأعلام** ، معاجم دار الشروق الكاثوليكية، بيروت، 1969.

152- ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 2006.

153- ماجدة السيد عبيد، **الوسائل التعليمية في التربية الخاصة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

154- مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين، مطبعة النخلة، الجزائر،1974.

155- ماهر قنديل، **الجزائر :التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر،2016.

156- محمد هاشم الهاشمي، **تكنولوجيا الاتصال التربوي**، دار المناهج، عمان،2007.

157- محمدي عزيز إبراهيم، **موسوعة المعارف التربوية**، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

158- مجيدل عبد الله، **التربية المدنية دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية**، مجلة الفكر السياسي، سوريا، 2006.

159- محسن عبد الحميد، **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة النعمان، بغداد، 1986.

160- محمد احمد الزغبي، **التغير الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت،1982.

161- محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**،دار المجدلاوي، الأردن،2014.

162- محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1991.

163- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري " تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1990.

164- محمد جلوب الفرحان، **الخطاب الفلسفي التربوي الغربي**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1999.

165- محمد حسن غامري، **المناهج الأنثروبولوجيا** ،المركز العربي للنشر، الاسكندرية ،1982.

166- محمد سالم الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر**، دار الفكر، دمشق، 2001.

167- محمد سعيد فرح، **البناء الاجتماعي و الشخصية** ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1998.

168- محمد سعيد فرح، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

169- محمد صفوح اخرس، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، جامعة دمشق،1984.

170- محمد طلعت عيسى، **دراسات في التخطيط الاجتماعي**، مكتبه القاهرة الحديثة، القاهرة،1971.

171- محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2008.

172- محمد عاطف غيث، **النظام والتغير والمشاكل**، دار المعار الاسكندرية، 1967.

173- محمد عبدالله العتيبي، **التغير الاجتماعي بين نظرة الاجتماعيين والنظرة الإسلامي**، شركة مطابع المحميد العالمية، الكويت،2006.

174- محمد علي محمد وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974.

175- محمد عمر الطنوبي، **التغير الاجتماعي**،منشأة المعارف، الإسكندرية،1998.

176- محمد عودة، **التغير الاجتماعي و تغير أساليب الاتصال**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،د س ن.

177- محمد فايز عيد سعيد، **مشاكل التنمية في العالم الثالث**، دار الوطن، الرياض، 1984.

178- محمد فؤاد حجازي ، **البناء الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.

179- محمد كمال التابعي، **الدراسات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1985.

180- محمد لبيب التجيحي، **الأسس الاجتماعية للتربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د س ن.

181- محمد منير مرسي، **أصول التربية**، عالم الكتب، القاهرة،2001.

182- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2002 .

183- محمود السيد سلطان، **مسيرة الفكر التربوي عبر التاريخ**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2007.

184- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2009.

185- مسعد الفاروق حمودة وابراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل إلى المجتمع المعاصر نظرة تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

186- مسعد الفاروق حمودة وإبراهيم عبد الهادي المليجي، **المدخل في تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2001.

187- مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية ، بيروت، 1989.

188- مصطفى الخشاب، **دراسة المجتمع**، الانجلو المصرية، الاسكندرية 1977.

189- مصطفى أمين، **تاريخ التربية**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة،2019.

190- مصطفى عمر حمادة، **علم الإنسان مدخل لدراسة المجتمع والثقافة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

191- معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

192- مغنية الأزرق،**نشوء الطبقات** في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي،تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1980.

193- موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006.

194- موسى بودهان، **قانون الأسرة الجزائري**، دار الطباعة للنشر والتوزيع ،2005.

195- موسى سلامة، **التثقيف الذاتي وكيف نربي أنفسنا**، مطبعة التقدم، القاهرة، 1958.

196- نبيل عبد الهادي، **مقدمة في علم الاجتماع التربوي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2018.

197- نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء العائلي**،ج1، دار الشروق، السعودية، جدة،1981.

198- نخبة من أساتذة الجامعات العربية، **دراسات في المجتمع العربي**، اتحاد الجامعات العربية، عمان،1985،.

199- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993.

200- هناء حافظ بدوي، **أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2002.

201- وائل عبد الرحمان التل واحمد محمد شعراوي، **أصول التربية التاريخية**، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

202- وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

203- ياسين علي الكبير، **المهاجرون في طرابلس الغرب دراسة حالة التماثل**، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1982.

204- يوسف خضور، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994.

205- يوسف عناد زامل، **سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهيمية في ماهية التغير واتجاهاته الفكرية**، منشورات جامعة واسط، العراق.

206- اليونيفم، **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفم، عمان، 2006.

✓ **الأطروحات والرسائل الجامعية**

1- احمد بن الشين، **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،2000.

2- البدور طلوب جمال، **الادوار الجندرية التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية دراسة ميدانية في مدينة الطفيلة**، رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا ،الأردن، 2004.

3- تمرسيت فتيحة، **الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي**، أطروحة دكتوراه، علم اجتماع الحضري، جامعة محمد خيذر بسكرة ،2016.

4- الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي و انعكاساته على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016-2017.

5- حسني هنية، **السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي للمجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر، 2016-2017.

6- خليل نزيهة، **أساليب التربية الأسرية والعنف المدرسي**، دراسة ميدانية لبعض ثانويات مدينة بسكرة، ماجستير، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2003-2004.

7- دحمان زيرق، **التربية في الفكر الإسلامي المعاصر " محمد الغزالي نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

8- دليلة شارب مطاير، **الفضاء المنزلي والعمل الاساتذه الجامعيون والعلاقات الجنوسية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009-2010.

9- ديب مهدي زكريا، **التمثلات الاجتماعية لقيم الديمقراطية في أوساط الطلبة الجامعيين، جامعة تلمسان نموذجا**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.

10- رابح دراوش، **العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005-2006.

11- رابية نادية، **المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،1991.

12- الربيع جصاص، **الحركات الإسلامية والتغير الثقافي في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

13- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**، اطروحة دكتوراه، ، علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008.

14- سفيان بوعطيط، **القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني**، أطروحة دكتوراه، علم نفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

15- شنافي ليندة، **تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنه،2009-2010.

16- فريحة ابو بكر علي الزواوي، **التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي**، ماجستير، كلية الآداب والتربية، سرت، ليبيا،2008.

17- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008-2009.

18- مراد سبرطيعي، **المقاربة الغربية للظاهرة التربوية دراسة نقدية لأبرز المداخل النظرية في علم اجتماع التربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2017-2018.

19- منال جفال، **دور الآداء التربوي للأستاذ في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

20- منصوري مختار، **التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري 1990-2000 دراسة أنثروبولوجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010.

21- مولاي أحمد بن نكاع، **ملامح الهوية في السينما الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران،2012-2013.

22- نصر الدين بهتون، **منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا وظيفيا**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017.

23- الوناس حمداني، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، رسالة ماجستير (العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001 -2002.

24- يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيذر بسكرة ،2016.

✓ **المجلات**

1- أحلام مرابط، **أشكال التكامل الوظيفي بين الأسرة والمدرسة – دراسة ميدانية بولاية بسكرة**- كرّاسات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والانسانية، رقم25 ،2012.

2- احمد أبو زيد، **ماذا يحدث في علم الإنسان**، مجلة عالم الفكر، العدد 01، وزارة الإعلام، الكويت، 1977.

3- **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر :مركز دراسات الوحدة العربية،د س ن.

4- حمداوي محمد، **وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري**، مجلة إنسانيات، وهران، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، السنة الرابعة، العدد 10، جانفي – أفريل2000.

5- خالد المير وإدريس قاسمي وآخرون، أهمية سوسيولوجيا التربية، سلسلة التكوين التربوي، العدد3 ،مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1995.

6- خالد شهبار، **سجال سوسيو انثروبولوجي حول مساهمة النساء في اعادة انتاج السيطرة الذكورية**، مجلة عمران، العدد 6/23، 2018.

7- دريس علي، **الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية**، المستقبل العربي، العدد 457، 2017.

8- زايد مصطفي، **التعليم في الجزائر المؤسسة الرسمية وإعادة تكوين البنية الاجتماعية**، مجلة علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، رقم 3 ، ابريل 1986.

9- سعدية قصاب وفاطمة الزهرة عيدودي، **سياسة التشغيل في الجزائر 1990-2013 تشخيص وتقييم**، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016.

10- سفيان بوعطيط، **التغير الاجتماعي في الجزائر وتأثيراته على القيم**، دراسات وأبحاث اجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 2012.

11- سميحة عليوات وبن حسان زينة، **عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة، الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 10/09 أفريل 2013.

12- سميرة بولقدام، **الانثروبولوجيا التربوية وقضايا المؤسسات المدرسية**، مجلة انثروبولوجيا الاديان، العدد20، جانفي 2018.

13- شتوح أحمد عبد اللطيف ،"**تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع و الصراع** "مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2015.

14- عبد الرزاق باللموشي وأحمد جلول، **السياسة التعليمية ودورها في الحفاظ على هوية الشباب الجزائري**، قضايا الشباب في المجتمع الجزائري، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، ديسمبر 2015.

15- علي اسعد وطفة، **علم الانسان الانثروبولوجيا التربوية علم في طور الالتقاء**، مجلة التعريب، العدد 41، دمشق، ديسمبر 2011.

16- علياء رافع، **التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية" الأنتربولوجيا نموذجا"**، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد الثالث،جانفي2001، القاهرة.

17- عمار عماري، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد الأول،2001.

18- العياشي عنصر، **الأسرة في الوطن العربي آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة**، عالم الفكر،العدد 3، المجلد 36 ، مارس 2008 .

19- فريدمان استيل، **لا عودة الى الخلف.. تاريخ النسوية ومستقبل النساء، تر:** نولة درويش، مجلة طيبة، مؤسسة المرأة الجديدة، ع 05، 2004.

20- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005.

21- مخلوف بلحيسين، **تطور التعليم في الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التربوية**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية، المجلد 2 ، العدد3 ، جانفي2014 .

22- مراد جنيدي، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 9، جوان 2012.

23- منار عبد الرحمن محمد خضر، **مسئولية الأم تجاه رعاية الأبناء وعلاقته بتوافقها الزوجي**،مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية، مجلد(14)- العدد (1-4)، 2004.

24- نور الدين كوسة، **دور القيم الذكورية في رسم معالم البنية العلائقية للنظام الأسري الجزائري مقاربة أنثروبولوجية** ،أعمال الملتقى الوطني حول المرأة والمجتمع في الجزائر الواقع التحديات والرهانات يومي 13 و 14 نوفمبر . 2012

25- ياس خضر عباس العباسي، **انثروبولوجيا التربية وإثنوغرافيا المعرفة المحلية –بحث في الانثروبولوجيا الثقافية**،مجلة كلية التربية، العدد06، الجامعة المستنصرية، العراق،2015.

✓ **تقارير واحصاءات**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 18 ،بتاريخ 20 مارس1996 .

2- الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz ، ديموغرافيا، 2019/06/30، الساعة : 15:09 .

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **إحصائيات تطور التنمية**، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر،2015.

4- **منشورات مخبر المساءلة التربوية في ظل التحديات الراهن**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر،د س ن.

5- وزارة التربية الوطنية، **النشرة الرسمية لإصلاح المنظومة التربوية**،المديرية الفرعية للتوثيق، 2003.

6- وزارة التربية الوطنية،اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، **التقرير العام للجنة**، 2001 .

✓ **الجرائد**

1- محمد بوسلان، **المسار السياسي للجمهورية الجزائرية ...من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية**، جريدة المساء، العدد4685، جويلية 2012.

2- نوال جاوت، **المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال...من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى**، المساء، العدد 4682، جويلية 2012.

✓ ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

✓ Les livres

3- ABADIR Sonia Ramzi, « **La femme arabe au machrek et au maghreb : fiction et réalités** », entreprise nationale du livre , Alger, 1986.

4- Abassi Zohra, **La demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine**,OPU, Alger, 2005.

5- Addie louari, **Mutation de la societealgerienne. Famille et lion social dans l'Algérie contemporaine** .paris découverte .1999 .

6- Andree Michel, **La Sociologie de la famille et du Mariage**, Puf, Paris 1986, P 86.

7- Angers Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**, Alger, Casbah,collection université,Alger 1997.

8- Atkinson Macmillan & Martyn Hammersley, **Qualitative Research Traditions: A British Response to Jacob**, Review of Educational Research,1988, p 231.

9- Bourdieu Pierre,**Sociologie de l'Algérie,** édition Quadrige Puf, Paris, 2010.

10- CAMILLERI Carmel, **jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socio culturel dans un pays de tiers monde (tunisie)**, centre de recherche scientifique, France, 1973.

11- Champy Phillipe, et Christian Etevé, **Dictionnaire encyclopédique de L'éducation et de la formation**,Edition Nathan,1994.

12- Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Presses universitaires de France , Paris, 1990.

13- Charles-Robert-Ageron, **Juifs et Musulmans à travers l'histoire** ,Tallandier Collection Histoire partagée, Paris, 2016.

14- Conseil Supérieure de l'éducation, "**principes généraux de l'éducationprincipes généraux de la nouvelle politique éducative et la reforme de l'enseignement fondamenta l'algerie**,1 998.

15- Costello Vincent Francis, **Urbanization in the Middle East**, Published by Cambridge University Press, United Kingdom.

16- David Julian *Hodges,* **The Anthropology of Education Classic Readings,** Cognella, USA. 2011.

17- DeSingly François**, la famille individualiste face au pratique culturelle**, paris, VERLIS,2002.

18- DOURARI Abd elrezak, **Les malaises de la société algérienne : Crise de langues et crise d'identité,** Alger, Casbah.2003.

19- Edmond Marc, Dominique Picard, ***L'interaction Sociale,*** Paris, Ed PUF, 1989.

20- Élisabeth Badinter, ***L'Amour en plus: histoire de l'amour maternel,*** Paris, Flammarion, 1980.

21- Emile Durkhiem; **Education et sociologie** , quadrigre,PUF, paris,1989.

22- Franklin Meine, **New Webster's Dictionary**, Consolidated, Publishers, New York .

23- GENDARME, Réne, **L'Economie de l'Algerie, sous-développement et politique de croissance**, 1ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960..

24- Georges Balandier, **sens et puissance**,quadrige,puf,3ed,1986.

25- Ghouti BENMACHA, **Elements du droit Algerien de la famille : mariage et sa condition**, Alger,OPU, SD.

26- Goode William**, World Revolution and Family Patterns**,The Free Press of Glencoe, New York, 1987.

27- Hardesty Constance & Bokemeier Janet, **"Finding time and making do distribution of household labor in nonmetropolitan marriages"** Journal of Marriage and Family. Feb., 1989.

28- Hassan Remaoun, **L'algirie histoir societe et eculture casba edition**, Algeria, 2000.

29- Henriot van Zanten, **L'École et l'espace local Les enjeux des Zones d'Éduca-tion Prioritaires**, Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 1990.

30- Isabella chapelière et Natacha ordioni, **le changement social contemporain**, ellipses,édition marketing, paris, 1996.

31- Jacqueline ismael and Shereen ismael, **betwen iraq and a hard place : iraqis in diaspora**, Ashgate Publishing, 2008.

32- James Holstein & Jaber Fandy Gubrium, **The active Interview** (Thousand oaks CA: Sage Publications),2002.

33- just-jean-etienne roy, **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**,hachette livre *Bnf* ,1880.

34- Lahouari Addi, **Les mutations de la société Algérienne**, édition la découverte Paris XIII 1999.

35- LLAMO R Christian, **EURALGERIE**, 1ere edition, Paris, France.

36- Marcel Larnaude, **ALGERIE**, 1ere edition, Edition Berger Levrault, Paris, 1950.

37- Martin Segalen, **sociologie de la famille,**6ème Ed : Armand colin,2008.

38- Mostefa Boutefnouchet, **Système Social et Changement Social en Algérie**, Office des publications universitaires, Alger, (Sans date d'édit).

39- Mourad yelles, **les fontomes de l'identite, histoire culture et imaginaire Algerians**, edition, anap, Algeria, 2001.

40- Nafissa zerdoumi ,**Enfant d'hier l'education de l'enfant en milieu traditionnel Algerien**,Maspero,paris,1970.

41- Nahoum Weissmann, **Les Janissaires , étude de l'organisation militaire des Ottomans**, thèse de Doctorat , Université de Paris 1938.

42- O'Donnell Gerard,**The Changing Nature of the Modern British Family**,In Mastering Sociology, Macmillan,London, 1985.

43- Omar Carlier, **De l'Islamisme à l'Islamisme, la therapie politico-religieuse du FIS**, cahier d'étude Africaines n° 02, 1992.

44- Pièrre Ansart Saint Simon ,**Collection SUP pholosophes**, 1édition, PUF, Paris,1969.

45- Pierre Bourdieu ,**le sens pratique**, Éd.de Minuit, Le sens commun, 1980.

46- Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, **Les héritiers : les étudiants et la culture**, Paris, Les Éditions de Minuit, coll. « Grands documents » (no 18), 1964.

47- Pierre Bourdieu, **Esquisse d'une théorie de la pratique Précédé de « Trois études d'ethnologie kabyle »**, Librairie Droz, genve, 1972.

48- Pierre Bourdieu, **La Domination masculine**, Paris, Le Seuil, 1998, coll. Liber.

49- Pierre Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie, presses universitaires de France**, paris, 4ème ed, 1963.

50- Radcliffe Brown.A,**Structure and Function in the Primitive Society**, The Free Press, London, 1952.

51- Raymond Boudon, **Traité de sociologie**, presses Universitaire de France , 1992.

52- Red Field, **Pcnsant Society and culture** ;Chicago,1956.

53- Ritchie Jane and Lewis Jane, **Qualitative research practice**, SAGE Publication, 2003.

54- Robert Décloitres et Laïd Debzi, **Le système de parenté et structures familiales en Algérie, Aix- en-Provence**, centre Africain des sciences humains appliquées, 1965.

55- Roger Goodm , **Education Anthropological Aspects International Encyclopedia of the Social Behavioral Sciences**, Elsevier Science Ltd,2001,p 4192.

56- Souad khodja, **Nous les algériennes La grande solitude**, Casbah éditions, Alger,2002.

57- Tomas Boronski Nasima Hassan, **Sociology of Education,sage publishing** ,london,2015.

58- Valensi luceet, **Le Maghreb avant la prise d'Alger Lucette**,Flammarion,paris,1969.

59- Vincent-Yves Boutin**, Reconnaissance des villes**, **forts et batteries D'Alger, par boutin 1808**, Librairie ancienne honore Champion, Paris, 1974.

60- William Shaler**,Sketches of Algiers, political historical and civil : containing an account of the geography population government revenues commerce agriculture , arts civil institutions, tribes, manners, languages, and recent political history of that country**, Hilliard and company, Boston , 1826.

✓ Les Revues

1- Abd alkader Djeghloul, **Quand les algériennes inventent leur modernité**, in revue de recherches sociologiques, département de sociologie d'Alger n° 01, 2000, p 25.

2- Bernard Zerk, **« La division du travail domestique, Poids du passe et tensions au sein du couple »** Economie et statistique, N°228, 1994.

3- Edgar morin**, Le monde de l'éducation ,l'Université: réformons la pensée de la culture et de la formation** , paris , mensuel, N 252 , oct 1997.

4- Hallouma Cherif, **« Rôles Féminins, Rôles Masculins Dans le jeune couple» quel changement avec les femmes qui travaillent?**» in Revue Psychologie, problématiques de l'adolescence, in *revue psychologie*, Algér, SARP N°14/15. 2007 .

5- Ioannis Sideris, **Educational anthropology as a major approach for educational research The beginnings and the evolution of educational anthropology**, Journal of Arts and Humanities, Vol 1, No 3, December (2012).

6- Simon Duncan , Rosalind Edwards , Tracey Reynolds and Pam Alldred ,Motherhood, **Paid Work and Partnering: Values and Theories, british sociological association**, volume 17, number 02, june 2003.

الملخص

تطرقت الدراسة إلى التربية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المتحول فقد تم التعرض إلى الموضوع على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتم الوقوف على دور التربية في تغير تركيبة البنى المجتمعية حيث تعمل التربية الأسرية على تمرير أنماط معينة من التربية والتي تنعكس على المكانة والتراتب الاجتماعي كما أن التربية تعمل على تحول الأدوار والتأثير في تشكل القيم لدى الأفراد إضافة إلى أن التربية المدرسية تحاول أن تعمل على خلق فضاء موازي بين الداخل والخارج للحفاظ على تركيبة المجتمع إلا أنها تصطدم بعصرنة المنهاج التربوي غير المدروس مما أدى إلى عدم وضوح مستقبل المدرسة الجزائرية ومخرجاتها.

الكلمات المفتاحية: التربية – التغير – التغير الاجتماعي- التحول –البنى المجتمعية .

Résumé :

La recherche a touché l'éducation et le changement social au société algérienne qui a transformé. où il était exposé à l'objet sur le niveau des institutions scolaire, dont il fait recherche à rôle de l'éducation en changement de composition aux structures sociétales, alors qu'il essaye l'éducation familiale base de passer des certains façons ou types à l'éducation qui a réfléchi sur le statut et configuration social. aussi l'éducation travaille à changement des rôles et touchés à structure de valeurs chez les particuliers , en plus que l'éducation scolaire base à créer une espace en parallèle soit extérieur ou intérieur pour protéger la structure sociale ,mais elle a choqué aux modernisation de curriculum qui n'a réfléchi pas, et celà a effectué que l'avenir de l'école algérienne et leurs sorties ne distingue pas encore.

Les mots clés: l'éducation _ le changement _ changement social_ la transformation_ structure sociale

Abstract:

The study had focused on socilization and the social changes in the transformed Algerian society, so the topic was exposed at the level of institutions of social upbringing, where the role of socilization was changed in changing the composition of community structures, where family socilization passes certain patterns of socilization, which reflects on the status and social rank, also socilization works on shifting roles and influencing the formation of values for individuals, in addition to that school education works to create a parallel space between inside and outside to preserve the structure of society, but it collides with modernizing the curriculum Uneducated interest, which led to unclear the future of the Algerian school and its outputs.

Key words: socilization-change-social change- transformation-community structures